جامعة مولود معمري

تيزي وزو



الفروق اللّغوية في المعاجم العربيّة

كتاب "الفروق في اللّغة" لأبي هلال العسكري

-أنموذجا-

سوهيلة دريوش

منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر

2011

الإيداع القانوني: 1751 – 2011
ردمك: 2 – 3190 – 0 – 9947 – 978

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا: الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتوجه بخالص الشكر وعظيم العرفان، إلى كل من ساعدني بالنّصح والتّوجيه، وبالكلمة الطيبة، وبالدّعاء الصّالح، وبالمراجع القيّمة، وأخصّ بالذكر الذين شجعوني ومدوا أياديهم لي بالعون في المراحل الأولى من البحث: معلمتي وأستاذتي جميلة بشور، الأستاذ الدّكتور سعيد حاوزة الذي ساعدني في اختيار موضوع البحث، وأفادني بنصائحه القيّمة، وكذا الأستاذ الدّكتور الطّاهر ميلة الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته وآرائه السّديدة.

وأشكر الأستاذة جوهر مودر، والأستاذة كريمة سالمي، على تشجيعهما لي وكذا الأستاذ الدّكتور االعباس عبدوش والأستاذ الدّكتور عبد المجيد سالمي والأستاذ الدّكتور محفوظ سالمي؛ الذين أبدوا اهتمامهم بالموضوع. وأشكر الأستاذ الدّكتور صالح بلعيد، الذي كان يحثنا دوما على البحث والعمل بجدية. كما أشكر الأستاذة الدّكتورة آمنة بلعلى التي جعلها الله سببا في تغيير موضوع البحث، من "تعليم النّحو في مراكز التّعليم عن بعد" إلى هذا الموضوع الذي تعلمت منه الكثير بفضل الله تعالى.

وأتوجه بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى الأستاذ المشرف الدّكتور عبد الرّزاق عبيد، الذي كان له فضل الإشراف على هذا البحث وتوجيهه؛ فقد ساعدني في إزالة الغموض الذي واجهته في البداية، كما أتاح لي حرية البحث، وأقدّر له تفهّمه، وصبره، وتشجيعه لي، وأشكر له حرصه على احترام الآجال المحددة لمناقشة هذا البحث، فجزاه الله خيرا.

ولا يمكن أن أكون في مقام شكر؛ دون أن أتوجه بعظيم الامتنان والعرفان إلى الذين كانوا لي عونا، وأحاطوني برعايتهم، وتفهمهم؛ تلك الأيادي التي مُدّت لي: أمي–حفظها الله– التي وفرت لي كل الظروف الملائمة للبحث، وإخوتي: كريم

وسفيان، ويزيد، وسعيدة، وأخواتي في الله: ججيقة أومليل، وحورية بوشمال وزكية اسماعيل.

وفي الأخير أقول لكل من ساعدني خلال مراحل إنجاز هذا البحث، من قريب أو من بعيد: أساتذة، وأصدقاء، وزملاء، وعاملين في المكتبات (أخص بالذكر: موظفي مكتبة القسم بتيزي وزو، وموظفي مكتبة قسم اللّغة العربية بالجزائر): "جزاكم الله عني خير الجزاء".

سوهيلة

إهداء

أهـــدي هذا العمل إلى رمز التّضحية والعطاء

التي تعجز الكلمات والعبارات عن شكرها

أمـــي – حفظها الله تعالى–

وإلى أبي، وكل عائلتي صغيرا وكبيرا

وخاصة شقيقتي ســعــيـــدة

***

إلى كل من شجّعني بالكلمة الطّيبة، والدّعاء الصّالح

إلى كل من ينبض قلبه بحب اللّغة العربية

وإلى كل من علّمني حرفا

***

إلى رفيقات الدّرب أخواتي في الله

إليكم جميعا كلّ الحبّ والتّقدير

وجزاكم الله خير الجزاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن
رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ
أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا
ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ
عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود، الآية: 88

مقدمة

بسم الله والحمد لله رب العالمين، وصل اللّهم وبارك على سيدنا ونبيّنا محمد ﷺ وعلى آله، وارض اللّهم عن صحابته الطّاهرين، وعن كل من اتّبع هديهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

لقد اقترنت اللّغة العربية بالعلم والقلم، منذ نطق جبريل عليه السلام قائلا: "اقرأ"، إلاّ أنّنا كثيرا ما نسمع اتهامات خطيرة توجه إليها باعتبارها لغة شعر وخيال وحسب، ولابدّ أنّ قائل هذا الكلام يجهل أصالة هذه اللّغة، التي مرّت بعصور زاهرة؛ حيث عرفت بدقتها وحرص أهلها وعلمائها على تطويرها والتأليف فيها، وذلك إلى غاية عصور الانحطاط. فلا يخفى عن القارئ الكريم أنّ اللّغويين العرب قد وضعوا مصنفات لا تعدّ ولا تحصى في مختلف التخصصات بدءا بالرسائل اللّغوية وكتب النّحو والبلاغة... وارتبطت مكانة اللغة العربية بعوامل كثيرة ساهمت في تطويرها ورقيّها تارة، وعملت على تدهورها وتخلفها عن الركب الحضاري تارة أخرى، وأظن أنّ هذا لا يقتصر على اللّغة العربية فاللغة نتاج أهلها وهي المرآة العاكسة للمجتمعات، فقد تميزت لغتنا منذ القديم بخصائص كثيرة، ميزتها عن غيرها من اللّغات، فقد كانت لغة ثرية تعبر عن حياة العربي وكل ما يحيط به، وكان لكل شيء اسما ملتصقا به، لا ينصرف إلى غيره فاعتاد العربي الدّقة في تسمية المعاني بأسمائها الأصيلة، فإذا تكلّم وضع كل لفظ في موضعه.

ازداد الاهتمام باللّغة العربية بمجيء القرآن الكريم، إذ عرف العرب ظاهرة دخول الأعاجم بعد انتشار الإسلام، فبدأ اللّحن يتسرب إليها باختلاط الأجناس، وهذا ما أثّر سلبا على بعض معانيها، فراح الناس يعبرون عن المفهوم الواحد بكلمات كثيرة متقاربة المعاني حتى بدأت الفروق بينها تتلاشى شيئا فشيئا فظهرت الحاجة إلى التأليف في هذا المجال مبكرا.

وقد صنّفت عدة كتب للتّفريق بين هذه الكلمات، وكان معظمها يميّز بين أسماء أعضاء الإنسان والحيوان، وأسماء المطر وغيرها، أما أسماء المجردات فلم يصنف فيها أحد باستثناء ما جاء موزعا في أسطر وأبواب، ومن الذين تنبهوا إلى هذا الموضوع الشيخ أبو هلال العسكري، الذي أشار إلى نقص التّأليف في هذا المجال. وقد ظهرت هذه المؤلفات على شكل رسائل لغوية أو معاجم دلالية – إن صحّ هذا القول–، وهو ما يعرف حديثا بمعاجم المعاني.

تبذل حاليا مجهودات كثيرة وكبيرة لإعادة بعث اللّغة العربية؛ كل من موقعه وذلك من خلال إحياء تراثنا الأصيل، وكذا بمسايرة النّظريات والدّراسات المعاصرة، وقد تختلف الاهتمامات إلاّ أنّها تصبّ كلها في نهر واحد؛ وهو خدمة اللّغة العربية وترقيتها، وممّا يلاحظ في ساحة البحث اللّغوي، أنّ معظم الدّراسات اللّغوية الحديثة امتداد لتراثنا الأصيل، وكثيرا ما نجد أفكارا وموضوعات يكتنفها الغموض، ومنها موضوع التّرادف الذي كثر فيه الكلام، ومع كل الاهتمام الذي حظي به إلاّ أنّه ما يزال إلى يومنا هذا محل نقاش واختلاف؟ كما نلمس اهتماما بموضوعات معيّنة وإقصاء موضوعات أخرى منها: البحث في معاجم المعاني، إذ انصبّ اهتمام جلّ الباحثين في المعجميات على معاجم الألفاظ.

حاول هذا البحث الجمع بين الأصالة والمعاصرة، والاستفادة من تراثنا الأصيل وربطه بالحاضر، وقد وقع الاختيار على موضوع الفروق اللّغوية في معاجم المعاني وذلك من خلال كتاب "الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري" الذي تناول موضوع الفروق اللّغوية مفرغا إياه في قالب معجمي، وبهذا جمع البحث بين موضوعين رأيت غموضا في أولهما، وانصرافا عن الثّاني.

تتمثل **إشكالية البحث** في التّساؤل حول كيفية تناول موضوع الفروق اللّغوية في كتاب "الفروق في اللّغة"؛ وذلك من حيث الشكل (البناء المعجمي) والمضمون (موضوع الفروق اللّغوية). فترى ما رأي أبي هلال العسكري في موضوع

التّرادف وكيف تناوله؟ وقد تفرعت هذه الإشكالية إلى نقاط فرعية تسهيلا للبحث فيها وهي:

1- هل يعتبر المعجم بنية لغوية مغلقة على ذاتها وحسب؟

2- ماذا يُقصد بمعاجم المعاني وما هي أهم الطّرائق المعتمدة فيها؟

3- ما مدى أهمية قضية المصطلح في العمل المعجمي؟

4- ما هي الأبعاد المختلفة للتّرادف، وما هو سر الغموض الذي يكتنفه؟

5- هل يختلف الموقف من التّرادف عندما يتعلق الأمر بالقرآن الكريم؟

6- ماذا نقصد بالفروق اللّغوية وما هي معايير معرفتها؟

8- هل توفرت شروط المعجم في كتاب "الفروق" لأبي هلال العسكري؟

9- هل أشار أبو هلال العسكري إلى قضية المصطلح؟

10- ما هو موقف المؤلف من موضوع التّرادف والفروق اللّغوية؟

11- ما هي المعايير المعتمدة في الكتاب لإثبات الفروق اللّغوية؟

12- هل يمكن الاستفادة من معاجمنا التراثية، في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة وكيف ذلك؟

أما المنهج فقد فرضته طبيعة البحث، الذي يتطلّب الوصف والتّحليل، فهي دراسة معجمية تتناول الكتاب شكلا ومضمونا؛ وهو المنهج الوصفي التّحليلي، كما وُظِّفت بعض آليات المنهج الإحصائي لحصر الثنائيات (المجموعات) الواردة في الكتاب، ومنها ذكر بعض النّسب المئوية وإحصاء عدد المجموعات المترادفة.

قال الله تعالى: ﴿... وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ...﴾[سورة هود الآية: 85]؛ ومن هنا يحسن بي في هذا المقام، أن أذكر صاحب الفضل عليّ في اختيار هذا الموضوع، - بعد فضل الله تعالى- وهو الأستاذ الدّكتور السعيد حاوزة من قسم اللّغة العربية - بتيزي وزو- وكان في البداية بحثا دلاليا يتناول "أثر الكتاب في علم الدّلالة"، وقد ترددت في بداية الأمر، فليس من السّهل الخوض في التّراث لطالبة جلّ ميولها تعليمية؛ وإذا بي أمام كتاب أقل ما يمكن قوله فيه: "إنّه

أثقل وأكبر من أن تحمله هذه الطالبة المبتدئة في مجال البحث العلمي"؛ وقد كان لأستاذي المشرف الفضل في استلهام عنوان المذكرة كما هو عليه الآن، ليتحوّل من دراسة دلالية إلى دراسة معجمية؛ ولكم كانت الفائدة عظيمة أثناء البحث في هذا الموضوع الشيّق؛ في الحقيقة بدأت بأفكار بسيطة، كنت أتساءل عما سأتناوله وهل يمكن الاستفادة من كتاب تراثي ونحن في الألفية الثالثة؟ كان حملا ثقيلا، وما لبثت أغوص في ثناياه بخطوات متثاقلة، حتى اكتشفت فيه دررا كثيرة، وفي كل خطوة كنت أنتبه إلى أمور ما خطرت ببالي أبدا، إلى أن وصلت إلى نهاية المطاف، وقد علمت؛ أنّي قصّرت في هذا وغفلت عن ذاك. تمنيت لو أنّ الوقت يمتد لإتمام هذا العمل ولكن مرّ الوقت سريعا، فاضطررت لإنهائه وأنا في بدايته، ومع ذلك فقد أجاب هذا البحث على تساؤلات كثيرة كنت أطرحها على نفسي، وتعلمت أشياء كنت أجهلها، وبقيت أمور كثيرة للبحث والدراسة. وكانت فرصة لي للعودة إلى بعض الكتب التّراثية، كما أنّي خرجت من هذا البحث بمعارف وقناعات جديدة ولله الحمد من قبل ومن بعد.

تكاد البحوث التي تناولت كتاب "الفروق في اللّغة" تنحصر في دراسة رأي الشيخ أبي هلال العسكري في موضوع التّرادف وتأكيد رفضه له، أما هذا البحث فقد ركّز على جانب الشكل والمضمون للكتاب، وهنا تكمن أهميته، (التناول المعجمي للكتاب).

قُسّم البحث إلى: باب نظري بعنوان "**معاجم المعاني والفروق اللّغوية بين الأصالة والمعاصرة**" يشتمل على فصلين، وباب تطبيقي بعنوان "**دراسة وصفية لكتاب الفروق في اللّغة**" يشتمل على ثلاثة فصول.

افتتح **الباب النّظري بتمهيد،** ذُكِرَ فيه علاقة المعجم ببعض العلوم اللّغوية وغير اللّغوية، للكشف عن أهم المعارف الموظفة في المعجم. وُسِمَ **الفصل الأول** منه بـــ"**معاجم المعاني قديما وحديثا**" افتتح بلمحة تاريخية عن المعجم مرورا بتعريفه ووظائفه، وأهم المدارس المعجمية، ثم كان الحديث عن معاجم المعاني

ولاسيّما تلك التي جعلت في مؤلفاتها أبوابا لذكر الفروق مثل: "فقه اللغة للثعالبي" وأكبرها على الإطلاق "المخصَّص لابن سيده"، متبوعة بالمعاجم المقتصرة على موضوع الفروق اللّغوية، ولربط هذه الأعمال بما وصلت إليه العلوم اللّغوية الحديثة (المعجمية والدّلالية)، ركز البحث على الحقول الدّلالية بتعريفها وبيان بداياتها عند العرب، وكذا أهم مبادئها وأنواعها، ثم تناول مناهج البحث اللّغوي في المعجم، كونها القاعدة التي يجب أن ينطلق منها أيّ باحث لغوي، والمعجمي خاصة. ويعتبر المنهج ممّا جاد به العلم في العصر الحديث ومنه رأيت ضرورة إبراز العلاقة القائمة بين المعاجم القديمة والحديثة؛ باعتبار أنّ المنهج يشكل فاصلا بين النّوعين، ثم تأتي الإشارة إلى أهمية معاجم المعاني والفروق اللّغوية في عصرنا الحاضر؛ وهو ما أدى بي إلى إدراج عنصر المصطلح والتّأليف المعجمي باعتباره من أهم السبل لترقية اللّغة العربية واستعادتها لعلميتها ودقتها، وذلك بوضع معاجم متخصصة في مجالات مختلفة.

وُسِمَ **الفصل الثّاني** بـــ" **التّرادف والفروق اللّغوية بين القدامى والمحدثين**" تناول التّرادف وأنواعه، وأسبابه، وشروطه، مع التّركيز على الجانب الإيجابي والسلبي فيه ثم تعريف الفروق اللّغوية ومعايير التّعرف عليها، كما تمّ عرض أهمّ آراء الفريقين في الموضوع قديما وحديثا، وإدراج نموذج لمصطلحات يقال بترادفها في عصرنا. واختتم الفصل بمسألة التّرادف والفروق اللّغوية في القرآن الكريم، باعتبار أنّ معظم الشواهد المعتمدة في مدونة البحث آيات من الذكر الحكيم.

يتكون **الباب التّطبيقي** الموسوم بـــ: "**دراسة وصفية لكتاب الفروق في اللّغة**" من ثلاثة فصول: سُبقت بتمهيد، عُرِّفَ فيه بمؤلف الكتاب، وبيئته، وثقافته ومؤلفاته وبعض آرائه اللّغوية عند بعض المحدثين، وتعرض لبعض الدّراسات التي تناولت الكتاب، واختتم بذكر منهجية العمل في الباب التّطبيقي.

الفصل الأول موسوم بـــ"**البناء المعجمي للكتاب**"؛ تناول المعايير المعجمية المتمثلة في: المقدمة، والمادة المعجمية، والمداخل المعجمية، والتّرتيب، والتّعريف والمصادر والشواهد المعتمدة. أما **الفصل الثاني:** فموسوم بـــ: "**الفروق اللّغوية والتّرادف عند أبي هلال العسكري**" تناول فلسفة الفروق اللّغوية وفلسفة التّرادف عند المؤلف، ثمّ الانتقال إلى المعايير المعتمدة للتّفريق بين بعض الكلمات المترادفة بمحاولة تحليل وجهة نظره؛ والاعتماد على بعض الأفكار الدّلالية ومعجم مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، ثمّ ذكرت بعض الكلمات والتّراكيب التي أوردها المؤلف ولم أتمكن من معرفة سبب ورودها لاستحالة تطرق التّرادف إليها – في رأيي–

أما **الفصل الثّالث** فوسم بـــ: " **الكتاب في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة**" وهو بمثابة الجسر الذي يربط بين الماضي والحاضر، أُسْقِطَتْ فيه نظرية الحقول الدّلالية على كتاب "الفروق في اللّغة"، ثم تناول قضية المصطلح، مع التّركز على أهم المجالات التي يعكسها الكتاب، والإشارة إلى بعض الظواهر اللّغوية ثمّ تناول البحث معايير التفريق بين الكتاب وبعض الدّراسات الغربية الحديثة، وهي شبه مقارنة بين ما ورد عند المؤلف وباحثين غربيين. وبعدها اختيرت بعض الكلمات التي يتردد ذكرها بكثرة في الكتب المهتمة بدراسة التّرادف في القرآن الكريم حديثا، مع ورودها بالطبع في مدونة البحث، ثمّ الانتقال إلى تحديد المنهج المتّبع وتصنيف الكتاب. لأختم بعرض أهم ما توصل إليه البحث.

وقد استعنت في هذه الدراسة ببعض المراجع أهمها: دراسة الباحث محي الدين محسب بعنوان: "التّحليل الدّلالي في الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية). وكذا دراسة الباحث عمر عبد المعطي أبو العينين الموسومة بـــ: (الفروق الدّلالية بين النّظرية والتّطبيق)، وقد أفدت كثيرا منهما، كما استفدت من كتاب الفروق اللّغوية لأبي هلال العسكري الذي حقّقه وعلّق عليه الباحث محمد باسل عيون السود.

أما بالنسبة للمنهجية فقد أفدت من كتاب "في المناهج اللّغوية وإعداد الأبحاث" للأستاذ الدكتور صالح بلعيد، فقد كنت أرجع إليه في كل مرة، للتّحقق من بعض النّقاط المنهجية التي غابت عني وإن كنا قد تناولناها في السّنة التّحضيرية.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من **الأهداف** أهمها؛ محاولة تقديم عمل يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وذلك بالتّعريف بمعاجم المعاني بما فيها معاجم الفروق اللّغوية؛ والاستفادة من تراثنا المعجمي (ولاسيّما معاجم المعاني)، في ضوء الدراسات اللّغوية الحديثة.

محاولة تناول موضوع التّرادف والفروق اللّغوية بطريقة تحليلية، وذلك عن طريق محاولة فهمهما نظريا وتطبيقيا، وإبراز ضرورة الاهتمام بالفروق اللّغوية ولاسيّما في القرآن الكريم وفي الحقل اللّغوي الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، إذ نجد للعلم الواحد عشرات الأسماء والمصطلحات مع إبراز أهمية المصطلح في الدّراسات المعجمية.

التّعريف بأبي هلال العسكري، ومؤلفاته، وبيئته، فما أعلمه أنّه أديب وبلاغي أما هذا البحث فيهدف إلى الكشف عن جوانب أخرى من هذه الشخصية التي خدمت اللّغة العربية.

محاولة التّعريف بكتاب من كتب التراث، وهو كتاب "الفروق في اللّغة" وذلك باعتباره بنية معجمية، وتوضيح أهم القضايا التي تناولها(الفروق اللّغوية في لغة القرآن الكريم، وفي كلام العامة والخاصة (المصطلح)، واعتماده بعض آليات المعجم ومنها توظيف الحقول الدّلالية).

بيان أنّ المعجم جزء لا يتجزأ من المجتمع والعلوم الأخرى، إذ المتعارف عليه أنّ المعجم يقتصر على المفردات، ولا علاقة له بالمجالات الأخرى؛ وإن كان الباحث الفرنسي جورج ماتوري (Georges Matore) من الأوائل الذين نظّروا لهذه الفكرة إلاّ أنّ المتأمل في المعاجم العربية عامة ومعاجم المعاني خاصة، ليرى

بجلاء بصمات المجتمع بارزة فيه؛ فلا يجب أن يكون المعجم مغلقا على نفسه مكتفيا بالجانب الإفرادي.

توضيح أنّ القصور والخلل ليسا في اللّغة العربية، ففي الماضي كان العرب يسايرون مستحدثاتهم ويضعون التّسميات، قبل أن تصل إلى العامة. أمّا الآن فقد أضحى الأمر مختلفا، إذ نستيقظ يوميا على عشرات المفاهيم الجديدة لما يخترعه الغرب، وتصل هذه الأشياء إلى المتكلمين قبل إيجاد التسميات لها فماذا ننتظر؟ هل نتوقع من اللغة أن تنمي نفسها؟

لا يمكنني إخفاء صعوبة هذا البحث، ربما لنقص خبرتي وقلّة زادي في هذا المجال، وفي البحث العلمي عامة. إلاّ أنّني ولئن عانيت صعوبة البحث والتعثر فيه عدة مرات، لم أحرم متعة البحث والاستكشاف فيه، وفكّ رموز كثيرة كانت علامات استفهام كبيرة أمامي في بدايته.

أما **الصّعوبات** التي اعترضت طريقي، فتتمثل في تشعب الموضوع وانفلاته مني في أحيان كثيرة، فكثيرا ما كانت تحدث انقطاعات خلال مراحل البحث وأتوقف عند قضية من القضايا، محاولة فهمها واستيعابها. توسع البحث بشكل لم أتوقعه، ففي كل مرة أطالع فيها العمل من جديد، وبعد العودة إلى المراجع، ألتمس ضعف العمل وأحاول تنقيحه، ومع ذلك كان الإحساس بالعجز وعدم الرضا يرافقني إلى اللّحظات الأخيرة منه، ويجدر بي في هذا المقام أن أذكر فضل أستاذي المشرف الأستاذ الدّكتور عبد الرزاق عبيد – بعد فضل الله تعالى– الذي ساعدني كثيرا في تجاوز هذه المرحلة، وممّا قاله: "لا يمكن لأيّ باحث أن يحيط بكل شيء في بحثه، وعليه أن يترك المجال لمن يأتي بعده" وأمام إصراره وصرامته ما كان مني إلاّ الاستفادة والعمل بنصائحه، وفعلا قمت بطبع المذكرة وتسليمها بعد تردد كبير، فعامل الزمن لم يكن في صالحي، ولكن كما يقال: "ما لا يدرك كله لا يترك جله".

بالإضافة إلى نقص الدّراسات التي تناولت كتاب "الفروق في اللّغة" من الناحية المعجمية، والدّلالية كما واجهت صعوبة في استيعاب كل ما تضمنه كتاب "الفروق في اللّغة"، في بعض المواضع التي مال فيها المؤلف إلى التّحليلات الفلسفية والفقهية؛ إذ يستوجب فهمها العودة إلى مراجع متخصصة، وهذا الأمر يتطلب وقتا أطول، وعموما كان التّعامل مع الكتاب صعبا إلى حد ما، ولاسيّما الطبعة المعتمدة.

وأخيرا أشكر أعضاء اللّجنة المناقشة المتكونة من الأستاذ الدّكتور صالح بلعيد رئيسا، والأستاذ الدّكتور عبد الرزاق عبيد مشرفا، والأستاذ الدّكتور السّعيد حاوزة ممتحنا، على الجهد المبذول في قراءة هذا البحث وعلى الملاحظات القيّمة والتّصويبات التي أفادوني بها، لاستدراك الأخطاء والنّقائص الواردة فيه، فجزاهم الله خيرا.

والله ولـــــي الـتـــّوفـيــق

الباب النّظري

معاجم المعاني والفروق اللّغوية

بين الأصالة والمعاصرة

المعجم والعلوم الأخرى:

يصعب على الباحث في مجال من مجالات علم اللّغة أن يتناول موضوعا محددا فيه، ومن زاوية واحدة، إذ كثيرا ما يجد نفسه مضطرا إلى الاستعانة بمجالات أخرى عدا المجال الذي اختاره، وقد يرجع هذا الأمر إلى التّداخل الكبير بينها(مجالات علم اللّغة)، بل أكثر من ذلك إذ تتطلب بعض البحوث اللّغوية الإلمام بعلوم أخرى خارج علم اللّغة، وذلك حسب موضوع البحث، أهمها علم الاجتماع وعلوم الشّريعة، وعلم النّفس، والتّاريخ، وغيرها من المجالات التي تساعد الباحث اللّغوي على الوصول إلى نتائج موضوعية.

ما جعلني أقف هذه الوقفة مع القارئ الكريم، هو محاولة إزالة الغموض الذي اكتنف موضوع البحث المتمثل في "الفروق اللّغوية وطريقة تناولها في كتاب الفروق في اللّغة للشيخ أبي هلال العسكري"، وذلك باعتباره بناءً معجميا قائما بذاته فهو موضوع يبحث في المعنى، وبالتّالي كان عليّ البحث في كتب علم الدّلالة تارة، وفي كتب فقه اللغة تارة أخرى، بالإضافة إلى كتب علم اللّغة، واللّسانيات كما احتجت إلى الدّراسات والكتب المعجمية؛ للكشف عن نوع البناء المعتمد في الكتاب، وقد اختلطت الأمور عليّ في البداية، إذ معظم النّقاط التي بحثت عنها اخْتُلِفَ فيها؛ منها قضية التّرادف، ومعاجم المعاني وإشكالية إدراجها ضمن قائمة المعاجم أو إخراجها من هذه الدائرة. وقد تأكدت من صعوبة البحث في مجال علم اللّغة، فبالإضافة إلى التّداخل الكبير بين فروعه، لاحظت توظيف عدة مصطلحات للدّلالة على المفهوم نفسه، إلاّ أنّ هذا الأمر هو نفسه ما نبّهني إلى التّرابط الشديد بين جميع العلوم بما فيها العلوم اللّغوية وغير اللّغوية. فكل باحث يضفي ظلالا خاصة على المفهوم حسب التيار الذي تأثر به، وبما أنّ هذه الدراسة معجمية فقد رأيت إدراج بعض هذه العلوم مع توضيح العلاقة القائمة بينها. ذلك أنّ الباحث في علم المعاجم – في رأيي– أكثر حاجة إلى الإحاطة بالعلوم المختلفة.

إذن لابدّ من الإلمام بالعلوم المختلفة ذات العلاقة باللّغة، وبمستعمليها، ذلك أنّ التّعامل يكون مع معاني الكلمات، وعندما نقول: "المعنى" نحس غموضا لا يزول إلاّ بالتّوضيح، ففي حين كان المعنى مقتصرا على ما تحيل إليه الكلمة خارج السّياق الذي ترد فيه؛ فإنّ النظريات اللّسانية الحديثة، (لاسيّما السّياقية، والتّداولية) نبّهت اللّغويين إلى العلاقة الوطيدة بين اللّغة وما يجاورها من مجالات سواء أكانت لغوية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم نفسية. طالما اللّغة هي رموز يعبر بها كل قوم عن أغراضهم فهذا يعني بالضّرورة التّعبير عن الواقع بمجالاته المختلفة؛ فأصبح البحث في المعنى يستدعي معارفا وعلوما كثيرة، ولاسيّما مع تعقّد الحياة وكثرة التبادلات الحضارية والثقافية بين الشعوب ومنه بين اللغات المختلفة؛ وقد أصبح الوصول إلى المعنى مطلبا صعب المنال، فقد تعني كلمة عند فئة شيئا، وعند فئة أخرى شيئا آخر، هذا في البلد الواحد فما بالك بالمجتمع كله.

لقد أجمعت معظم الدّراسات الحديثة على أنّ (علم المعجم هو فرع من فروع علم اللّغة المعاصر (اللّسانيات) يقوم بدراسة مفردات اللّغة، وتحليلها في أي لغة وخاصة معناها أو دلالتها المعجمية، ثم تصنيف هذه المفردات. يتضمن هذا العلم قسما نظريا وهو ما يعرف بعلم المعاجم النّظري (Lexicologie)؛ وقسما تطبيقيا يسمى فن صناعة المعجم (Lexicographie))[1]، ولتقريب الصورة أقول: "إنّ العمل النّظري يقوم به الباحث اللّغوي بوضع النّظريات التي تنظم عمل صانع المعجم فيحدد الشروط والمعايير الضرورية للمعجم، كما يعمل على دراستها باعتماد مناهج مختلفة باختلاف الأهداف المرجوة. أما العمل التّطبيقي فيقوم به واضعو المعاجم، محاولين الإلمام بكلمات اللّغة التي يراد شرحها أو بكلمات مجال

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دط، دار النهضة العربية، بيروت: دت ص13.

- وينظر أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط1، عالم الكتب، القاهرة: 1998، ص 37 بتصرف.

معين وهذا يتوقف على نوع المعجم. فهذه الدراسة تدخل في إطار علم المعاجم النّظري.

وبعد تحديد مجال البحث، لابدّ أنّنا سنتساءل عن العلوم المرتبطة به ولاسيّما أنّنا عرفنا أنّ الدراسات المعجمية من بين أصعب الدّراسات، كونها تستدعي من صاحبها الإحاطة بجملة من العلوم وهذا لا يتوقف على صانع المعجم وحسب، وإنّما الأمر ينطبق على دارسي المعاجم، وكما نعلم فاللغة هي أداة المتكلمين يعبرون بها عن أحاسيسهم وحياتهم الاجتماعية، والدينية، والسياسية والثقافية، ونحن نعلم كذلك أنّ دور المعجم – وأقصد به ذلك الكتاب الذي يضم قائمة من كلمات لغة معينة– هو تقريب معاني الكلمات إلى الأذهان ليفهمها مستعملو تلك اللّغة، وعادة يقتصر المعجم على السياقات اللّغوية ويهمل السياقات الأخرى، ومن هنا تظهر محدودية المعجم – كما هو متعارف عليه– مقارنة بالمفردات المنطوقة. علما أنّ الكلمات لا يمكن أن تفهم خارج سياقها اللّغوي والثقافي والاجتماعي، وعلى هذا الأساس نصل إلى مسلمة أساسية في هذا العلم بشقيه النّظري والتّطبيقي، تتمثل في علاقته الحتمية بعلوم كثيرة لابدّ من الاستعانة بها.

لقد أجريت عدة دراسات تؤكد العلاقة بين الكلمات وما يحيط بها من مظاهر الحياة المختلفة من عادات اجتماعية، وثقافية، ودينية، وغيرها، يقول الباحث مجدي إبراهيم محمد إبراهيم صاحب كتاب بحوث ودراسات في علم اللّغة: "إنّ ما ذهب إليه كريستال والدّكتور السّعران من أنّ اللّغة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع، وما ذهب إليه الدّكتور أنيس من أنّ اللغة تنشأ وفق الحاجة، وما ذهب إليه دي سوسير من أنّ الدال يرتبط بالمدلول، أو أنّ اللّغة عرفية بطبيعتها على نحو ما ذهب إليه الدّكتور تمام حسان، كل هذه الآراء؛ أكدتها هذه الدّراسة للنماذج التي أوردها ابن قتيبة في أبواب موسومة بأسماء النبات والطير والهوام والسباع وغير ذلك، حيث إن الأسماء ارتبطت بالواقع ... وهذا يمثل رأي الدكتور أنيس حيث إن الطبيعة

الصحراوية تطلبت ذلك".[1] وهذا غيض من فيض مما قيل في هذا الأمر، ومن الذين انشغلوا بإبراز علاقة المعجم بالمجتمع، الباحث الفرنسي جورج ماتوري (Georges Matore)[2]. إلاّ أنّه ركّز على بعض الجوانب دون الأخرى مثل اللّباس، كما سلّط الضوء على المحيط الخارجي.

أولا- علاقة المعجم بالعلوم اللّغوية:

أ) علم الأصوات:

نفهم من هذه التّسمية أنّه علم يهتم بدراسة الصّوت، وقد شهد تطورا في العصر الحديث بفضل التّطور التقني، ومن التّعريفات الواردة، قولهم: "علم الأصوات (phonologie)... الذي لا يتناول من عناصر اللّغة إلا الصّوت والفرق أنّ الفوناتيك يدرس الأصوات في ذاتها ولذاتها دون الاهتمام بالوظائف التي تقوم بها هذه الأصوات في اللّغة، على حين أنّ الفونولوجيا يهتم بوظيفة الصوت وتغيّره، أي أنّ وظيفته تعبيرية".[3] وهاهنا لا مناص من الاستشهاد باللّغويين القدامى، وعلى رأسهم ابن جني الذي تناول موضوع الصّوت، وأكّد على أهميته في تحديد المعنى، ومما قاله: "فالقسم أقوى فعلا من القصم، لأنّ القصم يكون معه الدقّ، وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما، فلذلك خصّت بالأقوى الصاد وبالأضعف السين".[4] وتتكرر هذه الخاصية بكثرة في اللّغة العربية، حيث يؤثر الجانب الصوتي في معنى الكلمة ووقعها على النفس، فما كان شديدا جهوريا منها

1- مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، بحوث ودراسات في علم اللغة، الصرف- المعاجم- الدلالة دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: دت، ص 281.

2 - Georges Matore, La méthode en lexicologie, Librairie marcel Didier, Paris, 1953, p51.

3- صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1995م ص 17.

4 - ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1987م ج2، ص 163.

يحمل معان إضافية مقارنة بما كان مهموسا منها. وقد أكّد الباحث علي القاسمي أهمية هذا الجانب (وإن كان تركيزه على التهجئة الصوتية الخاصة) في المعاجم يقول: "ولقد أدى ارتفاع أهمية اللّغة المحكية أو المنطوقة إلى تفاقم الحاجة إلى المعلومات المتعلقة بطريقة التلفظ في المعجمات...".[1] وهذا يؤكد ضرورة التركيز على الجانب الصوتي للكلمة في المعجم.

ب) **علم الصرف:**

لقد قامت الباحثة صفية مطهري، أستاذة اللّغويات بجامعة وهران (الجزائر) بدراسة قيّمة في هذا المجال، في كتابها الموسوم بـــ "الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية"، ولا يسمح المقام بالتفصيل في الموضوع، حيث وضحت العلاقة الوطيدة بين علم الصرف والمعنى، "إنّ الصيغة الإفرادية في الدّرس اللّغوي العربي بخاصة والدّرس اللّساني بعامة هي ما يعرف بالصيغة الصرفية إذ هي شكل الكلمة ومادتها الأصيلة التي تتكون منها، وهيئتها التي بنيت عليها حروفها، ووظائفها الصرفية التي تمتاز بها وما تؤديه هذه الوظائف من إيحاءات دلالية ناتجة عن مادتها وهيئتها، وعن استعمالاتها المختلفة والمتنوعة التي أكسبتها بتنويعها دلالات عديدة... فقد اخترت الدّلالة حقلا لدراسة هذا المستوى بأقسامه المختلفة لأهميته ولارتباطه بفروع اللغة التي تستعين به للوصول إلى المعنى المنشود".[2] فتبليغ المعنى هو المهمة الرئيسة للمعجم.

كما تطرق الباحث علي حسن مزبان، صاحب كتاب **"**الوجيز في علم الدّلالة**"**، إلى أهمية التمكن من علم الصرف لكل من يتصدى لشرح المعاني، "لكل قسم من أقسام الكلام دلالة، فالاسم إذا كان مصدرا كانت دلالته على الحدث، مثل:

1- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط3، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت: 2003م، ص 59.

2- صفية المطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، دط، منشورات إتحاد الكتاب العرب دمشق: 2003م، ص7.

الكتابة... وإذا كان علما فإنّما يدل على ذات، أو معنى، مثل خالد، وشجرة، والفعل يدل على حدث في زمن معيّن، أما الحروف فهي أدوات تربط الكلام ليس لها معنى محدّد دون الجملة بمعنى أنّ لها دلالة نحوية... لذلك كانت دراسة التركيب الصرفي للكلمة تؤدي إلى بيان المعنى فلا يكفي لبيان معنى (استغفر) أن نكشف عن معناها في المعجم، وأن نبيّن أنّ مادتها (غفر) بل لابد أن نضمّ إلى ذلك معنى الصيغة، وهي هنا على وزن (استفعل)، والصرفيون يؤكدون أنّ ما زيد بالهمزة والسين والتاء يدل على الطلب، وهذا يضيف إلى المعنى المعجمي معنى آخر أكثر واقعية ووضوحا، وقد يؤدي التغيير في بنية الكلمة إلى تغيير المعنى..."[1] ونتأكد مما قيل أنّ معنى الكلمة يتغير فعلا بتغير صيغتها ووزنها. وبما أنّ المعجم موضوعه الرئيس يتمثل في توضيح المعنى فهذا يستدعي حاجة المعجم الماسة لهذا العلم.

ج) **علم النّحو:**

يمكن تعريف هذا العلم تعريفا مبسطا كالتالي: "هو ذلك العلم الذي يهتم بالقواعد التي تنظم استعمال اللغة". كما نجد من عرفه بأنّه: "ذلك العلم الذي يعرف به أواخر الكلمات إعرابا وبناء، كما يعرف به النظام النحوي للجملة، وهو ترتيبها ترتيبا خاصا، بحيث تؤدي كل كلمة فيها وظيفة معيّنة حتى إذا اختل الترتيب اختل المعنى".[2] نلاحظ في هذا التعريف أيضا تردد كلمة المعنى، وهذا يدل على العلاقة الوثيقة بين النّحو والمعجم، وقد وضّح الباحث حلمي خليل ذلك فيما يلي: "أنّ المعجم –كما سبقت الإشارة إليه– لا يجوز أن يقتصر على المعنى المعجمي وحده أي على شرح دلالات الأسماء والأفعال والصفات فقط، بل عليه أيضا أن يسجل دلالة الأدوات. وبيان الوظائف النحوية والصرفية للوحدات المعجمية فالأفعال منها المتعدي واللازم، ومنها المتعدي لمفعول واحد أو أكثر، وهناك أفعال تلزم البناء المجهول، ومن الأسماء ما يستخدم للمذكر فقط، ومنها ما يكون للمؤنث فقط...أما

1- علي حسن مزبان، الوجيز في علم الدلالة، ط1، دار شموع الثقافة، ليبيا: 2004م، ص 39.

2- صالح بلعيد، في قضايا اللغة العربية، ص 8.

دلالة الجملة مثل دلالة الجملة على الاستفهام أو الشرط أو القسم أو الحال، أو غير ذلك، فعادة ما يتفق ذلك مع دلالة الأداة المستخدمة في الجملة؛ غير أنّ الجمل قليلة الصلة بالعمل المعجمي ومن الأفضل وضعها في معاجم خاصة".[1] وهذا يعني أنّ المعلومات النّحوية ضرورية في المعجم، وإن كانت درجة الأهمية كما ذكر سابقا تختلف من معجم إلى آخر حسب التّخصص.

نتوصل من كل هذا إلى ضرورة الأخذ من النّحو والتّكامل بين العلمين إذ لا يستغني المعجم عن النّحو، وبالمثل لا يستغني النّحو عن المعجم، وكما هو معروف في تراثنا العربي، فالنّحو هو انتحاء سمت كلام العرب وليس هذا شيء غير المعجم، الذي يعدّ ذاكرة الشعوب، كما أنّ النحو لم يوضع من العدم، بل أخذ من لغة العرب.

د) علم البلاغة:

قد نستغرب وجود هذا العلم ضمن العلوم التي يحتاجها المعجم، ولكن بتعريفه سيزول الاستغراب. ورد تعريف البلاغة في كتاب البلاغة فنونها وأفنانها للباحث فضل حسن عباس: "البلاغة لغة هي الوصول والانتهاء... وهي ما سابق لفظه معناه، فلم يكن لفظه أسرع إلى أذنك من معناه إلى قلبك، فاللفظ والمعنى يتسابقان، كل يريد أن يسبق صاحبه، فاللفظ يريد أن يصل إلى الأذن أولا، ولكن المعنى يزاحمه ليصل إلى القلب كذلك".[2] ويمكن القول: "هو علم يهتم بالجانب الجمالي للّغة"، وهذا لا يعني إهمال المعنى إذ هو من مقاصد البلاغة. وكثيرا ما يوظفه المعجم لبيان المعنى المجازي لكلمة معينة، وسيزداد الأمر أهمية إذا تعلق الأمر بمعجم دلالي (الحقول الدلالية)، لفائدة الأدباء والشعراء. يتضح مما سبق أنّ البلاغة أيضا تهتم باللفظ والمعنى وهذا قاسم مشترك بين المعجم والبلاغة.

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 69.

2- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها -علم المعاني-، ط7، دار الفرقان للنشر، عمـان: 2000م، سلسلة بلاغتنا ولغتنا1، ص57.

هـ) علم الدلالة:

يعتبر علم الدلالة بحق أقرب العلوم اللّغوية، من علم المعجم ذلك أنّه يهتم بالدرجة الأولى بالمعنى "يعرفه علماء اللغة بأنّه العلم الذي يدرس المعنى، سواء أكان على مستوى الكلمة المفردة أم التركيب، وتنتهي هذه الدراسة غالبا بوضع نظريات في دراسة المعنى تختلف- عادة- من مدرسة لغوية إلى أخرى".[1] أرى أنّ هذا التعريف عام والمهم فيه أنّه تناول كلمة "المعنى" وهذا ما يتناوله المعجم بكل أنواعه، بل إنّ هدفه الأساسي هو توضيح المعنى، وقد اطّلعت على تعريف أعتبره شافيا كافيا في كتاب علم اللغة مقدمة للقارئ العربي لصاحبه الباحث محمود السعران رحمه الله، يقول فيه: "علم الدلالة أو "دراسة المعنى" فرع من فروع علم اللغة، وهو غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية، والنّحوية والقاموسية، إنّه قمّة هذه الدراسات، ... فإنّ النظر في "المعنى" موضوع شارك فيه علماء ومفكرون من ميادين مختلفة، منذ القديم: الفلاسفة، والمناطقة خاصة، وشارك فيه علماء النفس، وعلماء الاجتماع والانثربولوجيا حديثا، وأسهم فيه علماء السياسة والاقتصاد، وجماعات من الفنانين والأدباء، والصحفيين، وذلك لأنّ "المعنى اللغوي" من شأنه أن يشغل المتكلمين جميعا على اختلاف طبقاتهم، ومستوياتهم الفكرية".[2] وبما أنّ الدّلالة تعد في صميم هذا البحث رأيت إدراج أنواع الدلالات كما ذكرها الباحث إبراهيم أنيس، حيث استشهد بموقف كلامي طبيعي يحدث بين صديقين: "لا تصدقه فهو كذاب هل يعقل أن تنتضخ العين بالنفط في وسط الصحراء بعد ثوان". تتضمن هذه العبارة حسب الباحث أنواعا من الدلالات:

1) الدلالة الصوتية: (فكلمة "تنضخ" تعبر عن فوران السائل في قوة وعنف وهي إذا قورنت بنظيرتها "تنضح" التي تدل على تسرب السائل في تؤدة وبطء

1- حلمي خليل، المرجع السابق، ص 73.

2- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط2، دار الفكر العربي، القـاهرة: 1992م ص 261.

يتبيّن أنّ صوت الخاء في الأولى له دخل في دلالتها، فقد أكسبها القوة والعنف فهذا النوع من الدلالة يستمد من طبيعة الأصوات.

2) الدلالة الصرفية: وهو نوع من الدلالة المستمدة من الصيغ وبنيتها فقولنا "كذاب" بدلا من "كاذب" يوحي إلى السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه لو استعمل المتكلم "كاذب".

3) الدلالة النحوية: تحدث الباحث في هذا النوع من الدلالة على أهمية التركيب، إذ يصعب فهم الجملة إذا ما قمنا ببعثرة كلماتها عشوائيا.

4) الدلالة المعجمية أو الاجتماعية: "فكل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية أو اجتماعية، تستقل عما يمكن أن توحيه. أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية، التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية".[1]

ما لاحظته أنّ الباحث قد جعل من المعنى المعجمي والاجتماعي شيئا واحدا، مع أنّنا كثيرا ما نجد كلمات لها دلالة معجمية تتمثل في معناها الأساسي، فيما تظهر دلالات أخرى مرتبطة بالمجتمع أو بفئة اجتماعية معينة، وهذا يعني أنّ المعنى الاجتماعي غير المعنى المعجمي. وهناك أنواع أخرى مثل الدّلالة النفسية، وهي الدّلالة التي ترتبط بالحالة النفسية للمتكلم والسامع.

و) علم المفردات:

يعرّفه الباحث ابن حويلي ميدني: (أنّه الدراسة العلمية للمفردة، أو هو فن أساسي من فنون الدرس المعجمي المعاصر،... فتعطي للمفردة الصيغة والشكل الذي يميّزها عن غيرها من المفردات، باعتبار ما يكون لها من وظائف نحوية وسمات دلالية...وهو من العلوم اللغوية الحديثة جدا...بل كان الخلط بينه وبين (فن

1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القـاهرة: 1972م، ص46-47-48. بتصرف.

الصنافة المعجمية) أمرا مألوفا".[1] يبدو أنّ علم المفردات شديد الصلة بعلم المعجم ومنه بالمعجم.

أما الباحث حلمي خليل فيشير إلى نقطة أخرى إذ يبيّن لنا أنّه يهتم بـــ:

- " حصيلة المفردات التي يستخدمها المتكلم أو الشاعر أو الكاتب بلغة ما.
- مقدار الثروة اللفظية في لغة معينة وإحصاؤها.
- مجموعة المصطلحات التي تستعمل في دائرة علمية أو فنية محدودة.
- أنواع المعاجم المستعملة في كل لغة،... وقد قامت عدّة محاولات أخرى

في نطاق علم المفردات لعمل مجموعات من الكلمات تتصل فيما بينها بفكرة محددة...فيما يعرف عند علماء اللغة بالحقول الدلالية."[2] فعلم المفردات ذو صلة وطيدة بعلم المعجم، كيف لا وهو يتناول المفردات بالدراسة، ويعمل على تصنيفها في مجموعات حسب المجالات، وهذه (الحقول الدلالية) من الدراسات التي انضمت إلى علم المعجم حديثا.

ثانيا- علاقة المعجم بالعلوم غير اللّغوية:

أ) العلوم الشرعية:

لم تغفل الباحثة صفية المطهري عن دور الدين في إثراء معاجمنا إذ تقول: "أضف إلى ذلك أنّ الجانب الديني كان له تأثير هام إذ استطاع إثارة الكثير من المسائل العلمية، من ذلك ما يسمى بالألفاظ الإسلامية، حيث نجد بأنّ الدين الإسلامي قد جاء بمجموعة من المفردات الجديدة أو عمل على تغيير دلالتها لجعلها تتناسب وتتماشى دلاليا مع المجتمع الإسلامي الجديد، وهكذا فقد أغنيت الدراسات اللغوية باختلاف مستوياتها بهذا العلم وأصبح يؤلف فيه إلى يومنا هذا".[3] كما أنّ

1- ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي بين التأثيل والتحديث، دراسة فـــي فلســـفة البنـــاء المعجمي وأثره التربوي، بحث دكتوراه الدولة في علم اللسان العربي، جامعة الجزائـــر: 2001-2002م، ص 220-221.

2- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص71 .

3- صفية المطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص26.

تسمية المعجم كان أول ظهورها في علم الحديث، ولو عدنا إلى البدايات الأولى للتأليف المعجمي نجدها ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الديني، وقد ورد في مقال للباحث محمد حسن عبد العزيز مجموعة مؤلفات نمثل بها في هذا المقام وهي: "المصادر اللّغوية الخاصة ونعني بها ما يطلق عليه، غريب القرآن، وغريب الحديث، وغريب اللغة، ومن أشهر ما كتب في غريب القرآن: مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 210 هـ)، ومعاني القرآن للفراء (ت207)... والمفردات للراغب الأصفهاني (ت 502هـ) ".[1] وهذا يدل على ارتباط العمل المعجمي بالمجال الديني بفروعه المختلفة، القرآن الكريم، والحديث الشريف، وعلم الكلام، والفقه، وغيرها من التّخصصات، فكل منها يجود بمصطلحات تثري العمل المعجمي.

ب) علم الاجتماع:

يهتم هذا العلم بدراسة الشعوب، وذلك باعتبارها بنية اجتماعية، أي بحياة الأفراد وهم في جماعة وكل ما يتعلق بهذه الجماعات من مأوى، وملبس، ومأكل، ومعتقدات وعادات وتقاليد، وما من شك أنّ هؤلاء الأفراد بحاجة إلى وسيلة للتّواصل، وأهمها اللّغة، واللّغة التي أقصدها هاهنا، هي الكلمات والألفاظ التي يتلفظ بها المتكلمون أو يكتبونها. فلابدّ من وجود علاقة بينهما.(المجتمع والكلمات) وقد أشار إلى هذه الفكرة الباحث ماتوري"[2] يعتبر "ميشال بريال" (Michel Bréal)، أوّل من أشار إلى أهمية العامل الاجتماعي في تطور الدلالة، و"مييه" (Meillet) الذي استلهم هذا المفهوم الاجتماعي من دوركايم، وبريال، وقد صنّف أسباب التّغير إلى ثلاثة أصناف: الأسباب اللّغوية المحضة، لم يعرها أهمية، ثم تغيّر معاني المسميات، وهكذا تغيرت القيمة الاجتماعية لكلمة أم وكلمة أب، التي أصبحت تدل على المعنى المادي للكلمة، بعيدا عن المعنى الاجتماعي، وقد وجه مابيه نقدا لهذه الطريقة التي تبنتها المدرسة الألمانية

1- محمد حسن عبد العزيز، "المصطلح العلمي عند العرب تاريخه ومصادره"، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- مكتب تنسيق التعريب الرباط: 2002م، العدد الرابع والخمسون، ص 19.

2- Georges Matore, La méthode en lexicologie, p14.

مدرسة الكلمات والأشياء، والسبب الثالث يتمثل في عملية انقسام الناس إلى فئات مختلفة، ويعتبره الباحث مييه أهم سبب للتغيرات اللّغوية الحاصلة، وهذه الأهمية لم تفت الباحث بريال الذي كتب: "كلما ازدادت الحضارة ثراء وتنوعت الانشغالات والأفعال والاهتمامات التي يتكون منها المجتمع، تنقسم بين جماعات من البشر بحيث طريقة التفكير، ونوع الأعمال ليست نفسها عند الشاعر، والجندي، والرّجل السياسي والفلاح رغم أنّ لهم إرثا لغويا واحدا".[1] نفهم ممّا تقدم أنّ معاني الكلمات تتأثر بالمجتمع وتتلون بلون صاحبها، فقد تعبر الكلمة نفسها عن معاني مختلفة، باختلاف الفئات الاجتماعية.

إنّ العلاقة طردية بين العلمين، فعلم المعجم يثري البحوث والدّراسات الاجتماعية ويعكس حياة الشّعوب، وقد تطرق إلى هذه الفكرة الباحث عبد الإله الربون من المغرب في مقال له بعنوان: "ملامح من الواقع الاجتماعي والثقافي من خلال المعاجم اللّغوية العربية القديمة": "والحديث عن الواقع الاجتماعي والثقافي لمجتمعاتنا الإسلامية، من خلال المعاجم اللغوية، يندرج في خانة الأسباب التي دفعت المعجمي إلى التأليف... ونحن نقرأ ما كتبه المعجميون القدامى، عن تخلف شعوبهم، وعن الجهل الذي غرس أنيابه في شرائح مجتمعاتهم، وعن غربة العلماء في أوطانهم وبين أهليهم وذويهم، وعن ميل الناس إلى ثقافات غيرهم من الأمم المسيطرة، يخيل إلينا وكأننا نقرأ لمفكرين وكتّاب معاصرين، يحملون هموم الوطن العربي الإسلامي، وكأنّ عجلة الزمن توقفت عن الدوران، وبقي الحال على ما هو عليه، وأهم ما تمّ تصويره: تفشي الجهل وابتعاد الناس عن العلم والأدب،...الغزو الثقافي الأجنبي، والتيارات الهدامة موقف المعجميين، ودفاعهم عن المكتسبات

---

1 - Georges Matore, La méthode en lexicologie , p37.

الثقافية".[1] لا شكّ في أنّ عالم الاجتماع يحتاج إلى هذه المعلومات التي تعكس الواقع الاجتماعي للشعوب.

ج) علم النفس اللغوي:

كما نرى فإنّ هذا العلم يتكون من شقين، النّفس واللّغة بمعنى الربط بين الجانب النّفسي، والجانب اللّغوي، أو يمكن تسميته علم اللّغة النّفسي، بحيث تستفيد اللّغة من خدمات علم النّفس؛ "لعلم النّفس نظرياته الكبرى، والتي تتمحور حول اكتساب اللّغة الأم، وتعلم اللّغة الأولى، وتعلم اللّغات الأجنبية، على جانب نظرات (تصورات) ذات العلاقة بالمعنى والحديث والخطاب. وأما من حيث القضايا التي يدور فيها علم اللّغة النّفسي، فهي لا تخرج عن ميدان الفونولوجيا، والمورفولوجيا وقضايا نظم الكلام والنّحو والدّلالة ومعالجة ظواهر الكلام".[2] يتّضح من هذا الكلام وجود نوع من التّرابط بين العلمين، إذ عبر عن ذلك معظم اللّغويين. "فهو من العلوم التي تعين على فهم اللّغة وتحليلها وإدراك الكثير من مسائلها؛ فاللّغة من أنواع السّلوك البشري، وهي تكشف عن نفسية المتكلم وأسراره... ويرى علماء النّفس أنّ كثيرا من المسائل اللّغوية يمكن فهمها من خلال الظواهر النّفسية، فالفرح والغضب والانفعال تعكس آثارها على اللّغة".[3] فاللّغة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفس البشرية، ويمكن القول إنّها علاقة تأثير وتأثّر، فاللّغة تؤثر في النّفس وتحدث ردود أفعال تُتَرجَم بسلوكات وأحاسيس تبعا لمحتوى الرسالة، كما تتأثر اللّغة بأحوال النّفس، فتأتي اللّغة نتيجة لما يختلج في النفس. وما نعلمه أنّ أرقى الأعمال الإبداعية تكون في حالات خاصة تعيشها النفس البشرية.

1- عبد الإله الربون، ملامح من الواقع الاجتماعي والثقافي من خلال المعاجم اللغوية العربية القديمة، مجلة اللسان العربي، الرباط: 2004م، العدد السابع والخمسون، ص 87-88.

2- صالح بلعيد، علم اللغة النفسي، دط، دار هومه للنشر، الجزائر: 2008م، ص11.

3- محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه -موضوعاته- قضاياه، ط1، دار ابن خزيمة الرياض: 2005م، ص30.

د) علم التّاريخ:

أشار الباحث الفرنسي ماتوري إلى أهمية هذا الجانب وهو يقول: " يجب أن يستعين علم المعاجم بالمعلومات التاريخية، بعيدا عن التاريخ التحليلي والذي يؤرخ للحروب، ولكن للتاريخ الاقتصادي، وللعادات، ولاسيما للأعمال التاريخية الملمة بالأحداث". وقد استوعب بعض علماء التاريخ أهمية ربط التاريخ بعلم المعاجم... بشرط الابتعاد عن الاهتمامات البيبليوغرافية (المكتبية)".[1] لابد أنّ هذا الكلام يؤكد أهمية التاريخ بالنسبة للمعجمي، إذ يزوده بمعلومات كثيرة عن العادات والتقاليد والنمط المعيشي للشعوب في فترات زمنية ماضية، فالمعجمي الذي يريد الاطلاع على الرصيد اللغوي ونوعية اللغة المستعملة في حقبة زمنية معينة، ما عليه إلاّ العودة إلى كتابات أرّخت لذلك العصر، فيحصل على قائمة بالمفردات المنتشرة آنذاك.

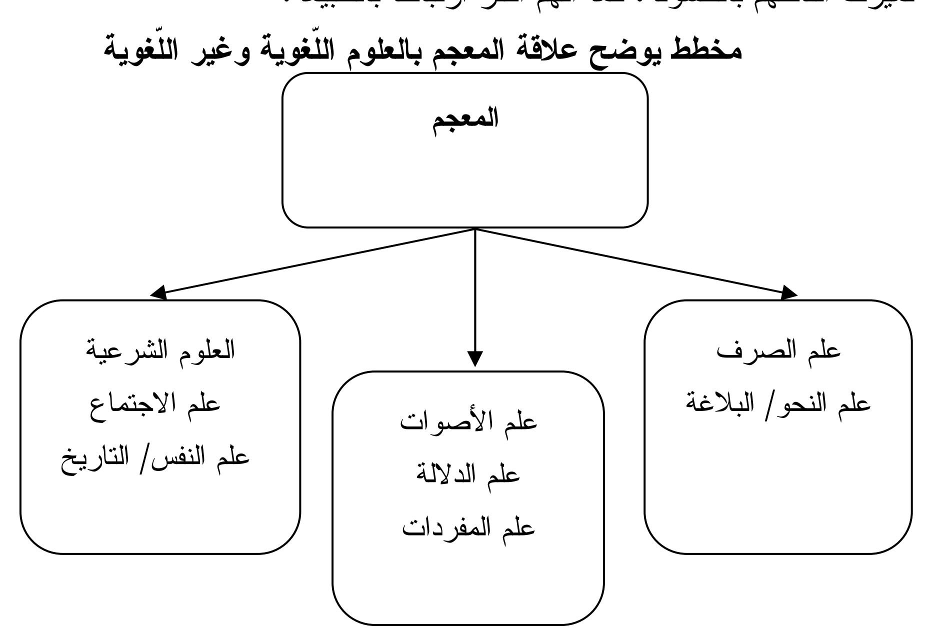
لم يغفل الباحث العربي محمد بن إبراهيم الحمد عن هذه الأهمية وإن تحدّث عن علاقة فقه اللغة بالتاريخ والجغرافيا، إلاّ أنّني أرى انطباق ذلك على المعجم كذلك، إذ يقول: "وبالاستعانة بهذين العلمين يمكن تفسير ظاهرة دخول الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية قبل الإسلام، وانتشار العربية في كثير من المناطق بعد الفتوحات الإسلامية، ويمكن معرفة أسباب بقاء العربية قوية في بعض البلاد الإسلامية وأسباب ضعفها في غيرها، ونستطيع أن ندرك بهما السر في انتشار كثير من الألفاظ غير العربية في لهجاتنا المعاصرة".[2] لا بدّ أنّ هذه المعلومات تفيد الباحث في علم المعاجم، فمثلا: عندما يجد ألفاظا ليست عربية ما عليه إلاّ أن يتتبع الأحداث التاريخية فيتوصل إلى السبب؛ فإذا ما تحدثنا عن وقتنا الحاضر وبالنظر

1- Georges Matore, La méthode en lexicologie, p 48-49. « la lexicologie doit utiliser les enseignements de l'histoire. Non de l'histoire analytique, historisante ; de « l'histoire –batailles » mais de l'histoire économique ; celle des mœurs et surtout des travaux de synthèse historique. Certains historiens ont compris l'importance des rapports qui unissent la synthèse historique et la lexicologie…à condition qu'elle s'écarte des préoccupations biographique ».

2- محمد بن إبراهيم الحمد، المرجع السابق، ص 30-31.

إلى التطور السريع في جميع المجالات، لاشك أننّا سنجيب عمن يتساءل عن سبب اقتحام عدد كبير من الكلمات الأجنبية، إلى قاموسنا اللغوي فالتاريخ يقول: إنّ العرب كانت لهم الريادة في العلوم والآداب في عصر من العصور، حيث كانت نبعا يُقصد من كل مكان، فلم تكن اللغة العربية مانعة لهم من التقدم والرقي، ولكن الأحداث التاريخية أدّت إلى تراجع في اللغة، وهذا يعني أنّ أهل هذه اللغة لم يتعهدوها بالرعاية والاهتمام، فتطور العالم من حولنا، وظهرت أشياء كثيرة ومخترعات لا حصر لها واستوردنا المسميات بتسمياتها، والأمر نفسه بالنسبة للجغرافيا، فيجب على المعجمي أن تكون له دراية كافية بهذا العلم، لأنّ معرفة خصائص المنطقة سيفسر له مثلا: سبب انتشار نوع معين من الكلمات دون الأخرى، كما أنّ طبيعة المنطقة قد تفرض كلمات معينة دون سواها، ويتجلى هذا في كتابات القدامى فسكان الحضر كانت لغتهم مهذبة مقارنة بأهل البادية الذين تميّزت ألفاظهم بالخشونة، كما أنّهم أكثر ارتباطا بالطبيعة.

مخطط يوضح علاقة المعجم بالعلوم اللّغوية وغير اللّغوية



الفصل الأول

معاجم المعاني

قديما وحديثا

لمحة تاريخية عن المعجم العربي:

ارتبط الاهتمام باللّغة عند العرب بنزول الوحي ودخول الأعاجم إلى الإسلام وهذا ما فرض على النّاس ضرورة التّحكم في اللّغة العربية، لفهم تعاليم الدّين الجديد وكلّنا يعلم قصة نشأة النّحو، وإن تعددت الرّوايات، فالغالب أنّ السبب الرئيس؛ هو حفظ القرآن الكريم من اللّحن الذي بدأ ينتشر على الألسنة*. ومما ورد قراءة هذه الآية قال الله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ...﴾[سورة التوبة الآية: 3]، بقولهم ورسولِه بالكسرة، وهذا تحريف لمعنى الآية، إذ يفهم منه أنّ الله بريء من رسوله الكريم ﷺ ؛ وإن كان هذا المعنى لا يتبادر إلى عقل مسلم إلاّ أنّ التابعين ولاسيّما الأعاجم، قد يسيئون الفهم والحكم؛ فالأعرابي ببساطته استغرب هذا الأمر وأثارت هذه الحادثة الفزع، فهبّ المهتمون لأمر القرآن الكريم لإيجاد الحل فكانت سببا للتقعيد اللّغوي بدءا بوضع الحركات الإعرابية. (كما اعترض طريق الصحابة رضوان الله عليهم صعوبات في فهم بعض ألفاظ القرآن الكريم، لكن الرّسول ﷺ كان حاضرا آنذاك ليجيب عن أسئلتهم الدّينية واللّغوية). وممّا يروى أنّ رسول الله ﷺ عن جابر رضي الله عنه قال: "إنّ من أحبّكم إليّ وأقربكم منّي مجلسا يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقا وأبغضكم إليّ وأبعدكم مني يوم القيامة: الثرثارون، والمتشدّقون، والمتفيهقون، قالوا: يا رسول الله، قد علمنا الثرثارون، والمتشدقون فما المتفيهقون؟ قال: المتكبرون"[1]).[2]

* وأنبه القارئ الكريم إلى أنّ المقصود من هذا الكلام، إنّما هو حفظ القرآن الكريم على مستوى الاستعمال الشفوي، وتجنب تحريف الآيات عند قراءتها من لدن بعض الناس، ولا يمكن انتقال الخطر في أي حال إلى كتاب الله العظيم، لأنّ الله تعالى قد وعد بحفظه.

1 – رواه الترمذي وقال حديث حسن.(**الثرثار** كثير الكلام تكلفا، و**المتشدق**: المتطاول على الناس بكلامه، ويتكلم بملء فيه تفاصحا وتعظيما بكلامه. و**المتفيهق**: أصله من الفهق: وهو الامتلاء، وهو الذي يملأ فمه بالكلام، ويتوسع فيه، ويغرب به تكبرا وارتفاعا، وإظهارا للفضيلة على غيره).

2 – العمري بن رابح، الألمعية في الدراسات المعجمية، دط، دار الوعي للنشر والتوزيع الجزائر: 2005م، ص12 بتصرف.

حدثت مواقف كثيرة، استعصت فيها بعض المعاني الواردة في القرآن الكريم والحديث الشريف على الصحابة رضوان الله عليهم، فكانت البداية في تفسير النّصوص القرآنية، والحديث الشّريف، بعد رسول الله ﷺ، وأشهرهم عبد الله بن عباس رضي الله عنه، الذي كان يفسر ما استغلق على الصّحابة، إذ كان مهتما بالبحث عن الغريب في القرآن الكريم، قال عبد الله ابن عباس (ض): "كنت لا أعرف ما فاطر السموات والأرض في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [سورة فاطر، الآية:01] حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتها، أي ابتدأتها".[1][*] وهذه الحادثة تبيّن مدى اهتمام الصحابي عبد الله بن عباس بتفسير ما يرد في القرآن الكريم من غريب الألفاظ باعتماده ما ورد عند العرب من كلام وشعر" وقد اعتبر المؤرخون هذه المحاورات، النّواة الأولى للمعاجم العربية".[2] وهذا يدل على أنّ المعجم كان ثمرة من الثّمرات الكثيرة التي جاء بها الإسلام، "...ويختلف الدافع الرئيس لظهور المعجمات من مدنية لأخرى... وانبعثت الصناعة المعجمية العربية في القرن السابع الميلادي لأسباب دينية، فقد صنفت في بادئ الأمر لشرح غريب القرآن الكريم والحديث الشريف".[3] وإن لم يتبلور في شكله النّهائي إلاّ في القرن الثّاني للهجرة، حيث كانت بداية التأليف المعجمي للّغوي الفذ الخليل بن أحمد

1 – العمري بن رابح، المرجع السابق، ص 15.

[*] يقول الأستاذ ابن حويلي ميدني في كتابه المعجم العربي النشأة والاكتمال: إنّ أمر جهل الصحابي الجليل معنى فاطر لا يعقل...

2 – المرجع نفسه، ص19.

3– علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط3، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت:2003م ص 3– 4.

الفراهيدي (ت175 هـ) وأشار الباحث أحمد فرج الربيعي صاحب كتاب "مناهج معجمات المعاني" إلى أنّ التّأليف المعجمي كان قبل الخليل "تذكر دليلا يرجح ما ألمحنا إليه آنفا من سبق معاجم المعاني على معاجم الألفاظ، وهو أنّ هناك من ألّف كتابا في الصفات قبل أن يؤلف الخليل كتابه الموسوم بـ:(العين)" [1]

يهدف هذا الفصل إلى التّعريف بمصطلح المعجم، وأهم أنواعه قديما. لننتقل إلى ربط العمل المعجمي القديم (معاجم المعاني) بما وصل إليه علم اللّغة الحديث بفروعه المختلفة، ولاسيّما الدّراسات الدّلالية، لنتساءل في آخر هذا الفصل عن مدى حاجتنا إلى معاجم المعاني في عصرنا الحاضر؟ وبالأخص معاجم الفروق اللّغوية؟ وكيف نستغل ما وصل إليه العلم الحديث لخدمة هذا المجال.

1- تعريف المعجم:

إنّ أوّل من استعمل كلمة معجم بمعناها الاصطلاحي هم المهتمون بالحديث النّبوي الشّريف" فقد أطلقوا كلمة معجم على الكتاب المرتّب هجائيا الذي يجمع أسماء الصحابة ورواة الحديث. ويقال إنّ البخاري (ت 256 هـ) كان أوّل من أطلق لفظة معجم؛ وصفا لأحد كتبه المرتبة على حروف المعجم ووضع أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى (ت307 هـ)"معجم الصحابة"، ووضع البغوي (ت 317 هـ) "معجم الحديث"...والملاحظ أنّ اللغويين القدماء لم يستعملوا لفظ "معجم"، ولم يطلقوه على مجموعاتهم اللّغوية، وإنّما كانوا يختارون لكل منها اسما خاصا به فهذا " العين" ، وذاك "الجمهرة ...أما إطلاقنا للفظ "المعجم" على هذه الكتب فإطلاق متأخر".[2] فهذا المصطلح لم يكن موجودا عند اللّغويين القدامى، بل انتقل إلى مجال اللّغة فيما بعد، وهذا يدلّ على العلاقة القائمة بين العلوم اللّغوية (والمعجم وعلوم

1- أحمد فرج الربيعي، مناهج معجمات المعاني، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة: 2001م، ص 26.

2- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط4، عالم الكتب، القاهرة: 1982، ص 155.

الشّريعة). وتقتضي المنهجية الوقوف عند هذا المصطلح لتوضيحه، فلا يعقل أن ندرس المعاجم دون الاطلاع على ماهيتها.

ستكون البداية بالتّعريف الذي ورد في المعجم الوسيط: "عجم- الحرف والكتاب – عجما: أزال إبهامه بالنقط والشكل والشيء عجما وعجوما، عضّه ليعلم صلابته من رخاوته، ويقال: عجم فلانا وعجم عوده، امتحنه واختبره وعجمت الأمور فلانا: درّبته، وما عجمتك عيني منذ كذا ما رأتك وجعلت عيني تعجمه: تنظر إليه ويخيّل إليها أنها رأته من قبل" هذا بالنسبة إلى المعنى اللغوي أما المعنى الاصطلاحي يقال المعجم: ديوان لمفردات اللغة مرتّب على حروف المعجم ج (معجمات) ومعاجم وحروف المعجم حروف الهجاء.[1] وقد جمع الباحث أحمد مختار عمر بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للكلمة بشكل دقيق فترى ماذا يُفهم من قولنا المعجم؟

"تفيد مادة "عجم" في اللغة معنى الإبهام والغموض، ففي اللسان: "الأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه"، وسمى العرب بلاد فارس بلاد العجم لأنّ لغتها لم تكن مفهومة عندهم؛ فإذا أدخلنا الهمزة على الفعل "عجم" ليصير "أعجم" اكتسب الفعل معنى جديدا من معنى الهمزة (أو الصيغة) الذي يفيد هنا السلب والنفي والإزالة، ففي اللّغة أشكيت فلانا أزلت شكايته، وفيها: أقذيت عين الصبي: أزلت ما بها من قذى فيصير معنى أعجم أزال العجمة أو الغموض، فمثلا حرف "ب" دون نقطة يحتمل أن يقرأ: ب أو ت أو ث، فإذا وضعنا النقط أي أعجمناه زال هذا الاحتمال وارتفع الغموض، ومن هنا جاء لفظ "المعجم" بمعنى الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما، ويشرحها ويوضح معناها ويرتبها بشكل معين وتكون تسمية هذا النوع من الكتب معجما إما لأنّه مرتب على حروف المعجم (الحروف الهجائية) وإما لأنّه قد أزيل أي إبهام أو غموض منه، فهو معجم بمعنى مُزال ما فيه من

1- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط3، مطابع الأوقيست بشركة الإعلانات الشـرقية، ج2 القاهرة: 1985، مادة (عجم) و(معجم).

إبهام."[1] يفهم ممّا سبق، أنّ أي كتاب يهتم بجمع كلمات لغة ما بهدف شرح معناها متبعا ترتيبا معينا وثابتا، يسمى معجما، بالإضافة إلى الاعتبارات المذكورة.

كثيرا ما نسمع كلمة "القاموس" بين الطلبة وغيرهم، فما محل هذه الكلمة من الصواب والخطأ؟ يجيب الباحث أحمد مختار عمر قائلا: "من استعمالات العصر الحديث إطلاق اسم "قاموس" على أي معجم...ولفظ القاموس في اللغة لا يعني هذا... فالقاموس هو قعر البحر، أو وسطه أو معظمه ومرجع هذا المعنى الذي ألصق بلفظ "قاموس" أنّ عالما من علماء القرن الثامن، واسمه "الفيروز آبادي ألّف معجما سماه "القاموس المحيط" وهذا وصف للمعجم بأنّه بحر واسع أو عميق. ومع كثرة تردد اسم هذا المعجم على ألسنة الباحثين ظن بعضهم أنّه مرادف لكلمة معجم...وشاع هذا الاستعمال،...وظل هذا اللفظ محل خلاف بين العلماء، حتى أقرّ مجمع اللغة العربية هذا الاستخدام وذكره ضمن معاني كلمة "قاموس"، في معجمه المسمى بالمعجم الوسيط. واعتبر إطلاق لفظ " القاموس" على أي معجم من قبيل المجاز، أو التوسع في الاستخدام".[2] وقد ورد في المعجم الوسيط أنّ "القاموس البحر العظيم علم على معجم الفيروز أبادي وكل معجم لغوي على التوسع".[3] بما أنّ الاستعمال هو الذي يحدد مكانة الكلمة فعلينا تقبل هذا المصطلح الذي ورد في المعجم الحديث، وإن لم يكن أصيلا من حيث المعنى.

1- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة: 1996م، ص19-20.

2- المرجع نفسه، ص 23- 24.

3- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (مادة قمطر).

2- وظائف المعجم:

تختلف وظيفة المعجم من نوع إلى آخر، إذ ينصبّ اهتمام معاجم الألفاظ مثلا، على جمع أكبر قدر ممكن من مفردات اللّغة، ساعية إلى تقريب معانيها من القارئ، بشتى الطرائق، بحيث تتضح هذه المفردات الغامضة، مع تسهيل مهمة الوصول إليها، باعتماد ترتيب هجائي بسيط، وقد حصر الباحث أحمد مختار عمر هذه الوظائف فيما يلي: (ذكر المعنى وهو أهم مطلب يعنى به المعجمي، وذلك من خلال بحث ميداني، بيّن أنّ نسبة 70 % من الاستطلاعات يحتل فيها المعنى المركز الأول؛ ومعظم مناقشات المعجميين تدور حول طريقة عرض المعاني المعجمية، مع بيان النطق، وتحديد الهجاء وأشار إلى أهميته بالدرجة الأولى في اللغة الانجليزية، التأصيل الاشتقاقي ويقصد به ذكر أصل الكلمة والعائلة اللغوية وما إذا خضعت لتطور صّوتي، والمعلومات الصّرفية والنّحوية، كبيان التنوعات الشكلية للكلمة مع بيان معاني الصيغ حين يكون لوزن الكلمة تأثير في تحديد معناها، ومن المعلومات التي يجب أن يهتم بها المعجمي، الإشارة إلى الوظائف النّحوية بصورة مختصرة، كبيان نوع الفعل من حيث التّعدي واللّزوم، والنّص على الحرف الذي يتصل بالفعل، ونوع المفعول، كما أشار إلى معلومات الاستعمال وضرورة تحديد مستوى اللفظ ودرجته في الاستعمال ضمن إطار معين يصف التنوع اللغوي ويحدد مستواه، والسياق الذي يؤثر فيه، أو ذكر معلومات تتعلق بحذر الاستخدام كقولنا إنه مبتذل أو سوقي، بالإضافة إلى معلومات تتعلق بمكان اللفظ، كما نجد المعلومات الموسوعية مثل بعض الأحداث التاريخية، والظواهر الموجودة خارج اللغة، وغيرها من المعلومات التي تضع القارئ أمام صورة العالم الخارجي للغة، بحيث يستوعب الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية لها).[1]

قام الباحث ابن حويلي ميدني بتحديد أهم مهام المعجم فيما يلي: (يهدف المعجم إلى تحقيق أبعاد كثيرة منها البعد التربوي، أي أنّ لكل معجم فلسفة تحقق

1- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص115 إلى 161 بتصرف.

الغرض من وجوده، أقلّها مساعدة المستعمل على معرفة مصطلح يجهله، أو خطأ يصلحه، أو تركيب يقيمه، وأقصاها تقديم معلومة علمية يتعلّمها، أو فكرة يصححها أو درسا يستخلصه. كما نجد البعد الاجتماعي والثقافي، حيث يثبت مستوى التباين الثقافي بين المستويات الاجتماعية والثقافية، إذ نجد لكل مستوى معجمه الخاص به ولكل فئة مصطلحاتها الخاصة بها، ويرى الأستاذ أنّ المجتمع المتطور اقتصاديا والمتحضر اجتماعيا وثقافيا له سلوك خاص يظهر جليا في ما تحظى به مفردات اللغة من عناية فينعكس من خلالها حظ الأمة الوافر من التّعليم والتّهذيب، والرقي الفكري والحضاري...)[1]. يتّضح مما سبق أنّ المعجم له مهام كثيرة أهمها؛ أنّه يقدّم لنا معارف في شتى المجالات حسب نوعه.

سيكون التّركيز على معاجم المعاني باعتبارها أقرب من موضوع البحث فما يطلبه قارئ معاجم الألفاظ، يختلف عما يطلبه الباحث في معاجم المعاني فالأول يملك اللفظ وهدفه معرفة معناه، وكيفية استعماله، أما الثاني يحمل معنى معينا في ذهنه ويبحث عن اللّفظ الذي يناسبه، وعليه فالوظيفة الأساسية لهذا النّوع من المعاجم هي الإحاطة بأكبر قدر ممكن من الألفاظ التي تغطي المجالات المختلفة من الحياة بما فيها: اللّغوية، والأدبية، والثقافية، وغيرها من الميادين التي قد نحتاج إليها. ويبدو أنّ الباحث عيسى برهومة صاحب كتاب "ذاكرة المعنى دراسة في المعاجم العربية" قد حصر فائدة هذا النوع من المعاجم في فئة محددة يقول:" وهذه المعجمات تفيد على وجه الخصوص الكتّاب الذين يعتمدون الصنعة الكلامية والشعراء في قوافيهم الشعرية، وغيرهم ممن ينشدون المرادفات اللّفظية".[2]
قد يُفهم ممّا قيل أنّ هذا النّوع يقتصر على المترادفات وحسب؟

1- ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي بين التأثيل والتحديث، دراسة في فلسفة البناء المعجمي وأثره التربوي، ص 10، بتصرف.

2- عيسى برهومة، ذاكرة المعنى دراسة في المعاجم العربية، ط1، دار فارس للنشر، عمان الأردن: 2005م، ص 245.

وإذا أردنا أن نتحدث على هذا النّوع من المعاجم في وقتنا الحاضر، فقد نطلق هذه التّسمية على المعاجم المتخصصة في مجال معين، ولاسيّما العلمية منها نظرا لما نشاهده من مخترعات تأتينا من الغرب ونفتقر إلى تسمياتها. فالطالب في مجال الإعلام الآلي مثلا: يرى أمامه بعض الأجهزة أو المكونات التي يجهل أسماءها باللّغة العربية، وفي هذه الحالة سيحتاج إلى معجم خاص بهذا المجال يمده بالتّسميات المناسبة لهذه المفاهيم والأشياء الجديدة.

أولا- أنواع المعاجم التراثية:

1-1- معاجم الألفاظ:*

ستكون البداية، بذكر الطرائق المختلفة المعتمدة في ترتيب أبواب معاجم الألفاظ، وذلك باختصار. تليها معاجم المعاني؛ التي سيكون التّفصيل فيها لأنّها موضع اهتمام البحث.

1-1-1- مدرسة التّرتيب الصّوتي:

يتزعم هذه المدرسة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الذي امتاز بعقلية رياضية وبراعة في الموسيقى والنغم وخبرة واسعة بأمور اللغة ومشكلاتها "وهو أول معجم عرفته اللغة العربية وقد سماه الخليل "العين"[1]. وقد ترجع هذه التّسمية إلى افتتاح المعجم بحرف العين، واعتمد في ترتيب مفرداته على مخارج الأصوات (وقد رتبت المادة اللغوية في كتاب العين على حسب مخارج الأصوات من الحلق على النحو التالي:(ع. ح. ه. خ.غ/ ق.ك/ج ش.ض/ص. س.ز/ط.د.ت/ظ.ذ.ث/ ر.ل.ن/ف.ب.م/و.ا.ي). وقد اعتمد التقاليب مستخلصا

---

* عرف التأليف المعجمي عند العرب ثراءً كبيرا، حيث ظهرت عدّة مدارس صنفت فيما بعد حسب طرائق التأليف المعتمدة فيها، وقد سميت معاجم الألفاظ كذلك، كونها تركز على المبنى في ترتيبها. وظهر نوع آخر من المعاجم اعتمد على معنى اللفظ وسميت بمعاجم المعاني أو ما يعرف آنذاك بالرسائل اللغوية (الموضوعات).

1- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص15.

بواسطتها المستعمل وملغيا المهمل منها).[1] وأقل ما يقال أنّه عمل متميز ولاسيما في عصره، وإن كان البحث فيه يحتاج إلى جهد.

1-1-2- مدرسة التّرتيب الألفبائي:

1-1-2-1- مدرسة التّرتيب الألفبائي (نظام الأبنية- حسب أوائل أصول الكلمات):

تعتمد هذه المدرسة التّرتيب وفق الألفبائية ويعتبر ابن دريد في معجمه جمهرة اللغة...أول من ألف في هذا المجال: "لقد سار ابن دريد في معجمه الجمهرة على الترتيب الألفبائي العادي، ووضع الكلمات تحت أسبق حروفها وقد قسّم أبنية الكلام إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي وسداسي ورتب الكلمات تحت كل باب على الترتيب الهجائي العادي... مهما كان مكان هذا الحرف، فكلمة عبد توجد في الباء لأنّها أسبق الحروف". [2] وقد ظهرت تفريعات أخرى لا يسمح المقام بذكرها.

1-1-2-2- مدرسة التّرتيب الألفبائي: (نظام الأبنية- حسب أواخر أصول الكلمات)

يعتمد هذا النوع الترتيب الألفبائي وفقا لأواخر الأصول على طريقة الباب بالنسبة للحرف الأخير والفصل بالنسبة للحرف الأول، وقد اختلف العلماء حول مبتكر هذا النظام "ذهب كثير من الباحثين في تاريخ المعجم العربي إلى أنّ إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ) هو أول من ابتكر نظام القافية وذلك في معجمه "تاج اللغة وصحاح العربية" ويقيمون القول على أنّ خاله الفارابي (ت 350هـ)، هو الأب الشرعي لمدرسة القافية في معجمه "ديوان الأدب".[3] واشتهر ابن منظور في معجمه "لسان العرب" نظرا لكثرة استعماله.

1-الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دت، ج1 ص 9.

2- أحمد مختار عمر، المرجع السابق، ص 182،183، بتصرف.

3- أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية في اللغة العربية، ط1، عالم الكتب، القاهرة: 1995م ص47.

جدول لأهم أنواع المعاجم قديما[1]

نوع المعجم	نماذج له
معاجم الألفاظ: معاجم الترتيب الصوتي.	1- العين للخليل بن أحمد(100-170 ه) 2- تهذيب اللغة للأزهري (282-370 ه) 3- المحكم لابن سيده(398- 458 ه)
معاجم الألفاظ: معاجم الأبنية .	1- ديوان الأدب للفارابي (...-350 ه) 2- شمس العلوم لنشوان بن سعيد الحميري(467-538) 3- مقدمة الأدب للزمخشري (427- 538 ه)
معاجم الألفاظ: معاجم الترتيب الألفبائي حسب أوائل الكلمات.	1-أساس البلاغة للزمحشري(467- 538 ه) 2-المصباح المنير للفيومي(...-770) 3-المعجم الوسيط(مجمع اللغة العربية بالقاهرة)
معاجم الألفاظ: معاجم الترتيب الألفبائي حسب أواخر الكلمات.	1-الصحاح للجوهري (...- 393 ه) 2-لسان العرب لابن منظور(630-711 ه) 3-القاموس المحيط للفيروز أبادي(729- 817هـ)
معاجم المعاني.	1- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام(157-224ه) 2- متخير الألفاظ لابن فارس(329-395 ه) 3- المخصص لابن سيدة(398- 458 ه)

1- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 37، بتصرف.

2- معاجم المعاني(الموضوعات):

يمكن القول إنّ الاهتمام بمعاجم المعاني قليل جدا في الدّراسات اللّغوية الحديثة، "ولقد لقي المعجم الموضوعي عناية مؤلفيه قديما، ولكنه لم يلق العناية نفسها من حيث الدّراسة والبحث في العصر الحديث، فقد وضعت أبحاث مختلفة حول المعاجم اللّغوية، وتناولها الباحثون بالدّرس والتّحليل من النّواحي اللّغوية كافة، أما المعاجم الموضوعية، رغم أهميتها فلم تلق ما هي جديرة به من الاهتمام."[1] فهل يعني هذا أنّنا لسنا بحاجة إلى مثل هذه المعاجم، أو إلى البحث فيها؟ أظن أنّ اللّغة العربية بأمس الحاجة إلى كل علومها ودراساتها، كل ما علينا فعله؛ هو محاولة تطويرها لتساير متطلبات العصر؛ من نظريات لغوية معاصرة وتقنيات، واختراعات.*

وردت عدة تعريفات لهذا النوع من المعاجم، منها ما ذكره الباحث عيسى برهومة: "معاجم المعاني هي موسوعة لغوية تدور حول مفاهيم ركيزتها الإنسان ولا تخضع لترتيب ألفبائي أو صوتي شأنها تنظيم المادة تنظيما آليا، لا تدّعي استيعاب اللغة كلّها، بل الإلمام بمواضيع تستوجبها ثقافة العصر وقد كانت الرسائل اللغوية النواة الأولى التي قامت عليها صناعة المعجم العربي قديما"[2].

يقول الباحث عبد القادر عبد الجليل "عالجت المعاجم الدّلالية مستوى معينا من مستويات اللغة العربية، حيث اتّجهت في مسارها لوحدات لغوية محددة، وركزت نشاطها في البحث والكشف عن أسرارها من الوجهة الدّلالية، مصنفة إياها هجائيا

1- محمود سليمان ياقوت، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، دط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة: 2002م ص7.

* يلاحظ في واقع الدّراسات اللّغوية الحديثة؛ أنّ ظهور نظرية الحقول الدّلالية، قد أسهم بشكل واضح في جذب انتباه الباحثين إلى هذا النّوع من المعاجم. في الحقيقة أثناء تناول هذا النوع من المعاجم، نصطدم بتسميات مختلفة، وبالاطّلاع على بعض المراجع، نجد وجهات نظر كثيرة ولهذا اضطررت إلى توسيع دائرة الأخذ.

2- عيسى برهومة، ذاكرة المعنى دراسة في المعاجم العربية، ص 245.

خدمة لغرض ديني وآخر لغوي، وقد ضمت هذه المعاجم الأنواع الأربعة الآتية: معاجم ألفاظ القرآن الكريم، معاجم ألفاظ الحديث، معاجم المصطلحات العلمية، معاجم المعرب والدخيل".[1] يفرق الباحث في مقام آخر بين المعاجم الدّلالية ومعاجم المعاني وقد أورد تصنيفا اعتمده لتوضيح ذلك. يقول إنّ هذا النّوع من المعاجم (الدّلالية) يرتب هجائيا، وبالعودة إلى تصنيف الباحث للمعاجم المذكورة، نلاحظ أنّه أدرج كتاب "الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري" ضمن المعاجم الدّلالية وبالضبط ضمن معاجم القرآن الكريم؟ والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو الآتي: على أيّ أساس صنفه كذلك؟ كما أورده ضمن قائمة رسائل الحقول الدّلالية على حروف المعجم؛ في هذه الحالة سنضطر إلى الاختيار بين تصنيفين إما أن يحذف من المعاجم الدّلالية باعتباره لم يتبع ترتيبا هجائيا وعليه سيصنف ضمن معاجم المعاني، وإما أن يترك ضمن المعاجم الدّلالية وهنا سيكون دخيلا على هذا النّوع المعتمد على التّرتيب الهجائي؟

وقد ورد عند الباحث ابن حويلي ميدني تعريف آخر للمعجم الدّلالي يقول: "ويهتم بمعالجة المفردات من حيث معانيها ومكانتها في اللّغة، وأسباب وجودها وتطوراتها، والعلاقة فيما بينهما وبين ضروب الخطاب، وضعا واستعمالا كالحديث عن المترادف (synonyme)، والمتضاد (antonyme) ودلالة الألفاظ المتشابهة، أو القياسية (analogique)، وقد يخرج إلى الحديث عن الجانب الإيديولوجي أو الدّيني، كما هو الحال مع الحديث عن الألفاظ الإسلامية...".[2] قد يُفهم من الباحث الأوّل أنّ الفرق بين النّوعين، يتمثل في طريقة التّرتيب، ولكن هذا العامل لم يشر إليه الباحث الثاني، لأنّنا إذا ألغينا هذا المعيار(التّرتيب)؛ فسنحصل على نوع واحد، إذ يمكن إيجاد معاجم تعالج الموضوعات المذكورة عند الباحثين

1- عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: 1999م ص 41.

2- ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي بين التأثيل والتحديث – دراسة في فلسفة البناء المعجمي وأثره التربوي، ص 238.

دون أن تتبع ترتيبا هجائيا، وليكن اعتمادها على طريقة الموضوعات (الحقول الدلالية)، وبهذا ستتحول منطقيا إلى معاجم للمعاني.

يعرّف الباحث عبد القادر عبد الجليل معاجم الموضوعات كالآتي: "يطلق على هذا النّوع من المعاجم، معاجم حقول المعاني أو المتوارد، أو تداعي المعاني أو المعاني، أو التجانسية، التي تتجه في بنيتها التّركيبية من المدلول إلى الدّال وترتب الدّوال اللّغوية بحسب معانيها، لا بحسب ألفاظها، أي أنّ الكلمات فيها تصنف وفق مجموعات دلالية".[1] وهذا يعني وجود ثلاثة أنواع من المعاجم التراثية تتمثل في: معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني، والمعاجم الدّلالية، ولو جئنا إلى تحليل المصطلحين الأخيرين سندخل في إشكال آخر لا يسمح المقام بالتفصيل فيه.*

---

1 – عبد القادر عبد الجليل، المرجع السابق، ص 48.

* أظن أنّ قولنا معاجم المعاني يقترب كثيرا من قولنا معاجم دلالية، فالفرق بين المعنى والدّلالة لا يكفي للتفريق بين النّوعين، إذا اعتبرنا أنّ النّوع الأول يهتم بالمعاني، والثاني يهتم بالدّلالات، فهذا سيؤدي بنا إلى إعادة النّظر في كلا المصطلحين، وأظن أنّ هذه النقطة بحاجة إلى المزيد من البحث، للفصل فيها...

جدول يصنّف المعاجم الدلالية ومعاجم المعاني عند الباحث عبد القادر عبد الجليل

المعاجم الدّلالية [1]

معاجم ألفاظ القرآن الكريم	- مجاز القرآن، لأبي عبيدة - الكليات، لأبي البقاء الكفوي - المعجم المفهرس، لمحمد فؤاد عبد الباقي **-الفروق في اللّغة، لأبي هلال العسكري(وهو موضوع البحث)**
معاجم ألفاظ الحديث	- النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير الجوزي - الفائق، للزمخشري
معاجم المصطلحات العلمية	- التّعريفات، للجرجاني - كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي

المعاجم الموضوعية (معاجم المعاني)

- تهذيب الألفاظ لابن السكيت/- الألفاظ الكتابية للهمذاني
- جواهر الألفاظ قدامه بن جعفر/- التلخيص لأبي هلال العسكري
- متخير الألفاظ لابن فارس/- فقه اللّغة للثعالبي/- المخصص لابن سيده

وردت عدّة تعريفات، تتفق معظمها على أنّ هذا النّوع يختلف عن معاجم الألفاظ، من حيث طريقة عرضها للمادة اللّغوية، وكذا التّرتيب ومن بينها تعريف الباحث حلمي خليل الذي يقول: " يختلف هذا النّوع من المعاجم، في ترتيب مفرداته ونوعها وكمّها، إذ يرتب المفردات وفق الموضوع أو المعاني التي تتصل به، أي

1- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، ط1، دار صــفاء للنشر والتوزيع، عمان: 2002م، ص584-585 بتصرف.

أنّه يلتزم بوضع المفردات المتصلة بموضوع واحد في مكان واحد مثل الألفاظ الخاصة بأعضاء جسم الإنسان أو القرابة kinship أو الألوان أو الطعام أو الشراب..."[1]. هذا النوع لا يعتمد الترتيب الألفبائي أو الهجائي، وقد يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المحتويات. لا ينطلق مؤلفو معاجم المعاني من الألفاظ بل من المعاني. من أشهر المعاجم في هذا المجال المخصّص لابن سيده (ت458هـ) "يرى الباحث ابن حويلي ميدني أنّ هذا النّوع: " يهتم بترتيب الألفاظ وفق معناها، بمعنى أنّ البحث فيه يكون باعتبار التّرتيب الموضوعي وليس الأبجدي، ويلجأ إليه الباحث عندما يعسر عليه إيجاد لفظ لمعنى يدور بخاطره، تصنف فيه الكلمات في حقول دلالية، وقد عرف العرب هذا النّوع من المعاجم منذ فجر المعجمية العربية في القرن الأول الهجري، ووصل إلى القمة في القرن الخامس الهجري عند ابن سيده".[2] كما نجد نموذجا مصغّرا لهذا النّوع من المعاجم في كتاب فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (ت429هـ). ومن المؤكد أنّ طريقة البحث فيه تختلف باختلاف المنهج المتّبع، فمن الصعب إيجاد كلمة في الباب الواحد ولذا يتعيّن على الباحث عن كلمة ما أن يبحث في الفهرس الموضوعي العام.

والنّتيجة التي يمكن التّوصل إليها من هذا التّحليل؛ هي أنّ معجم المعاني (الموضوعات) هو كل كتاب يتناول كلمات معينة ضمن أبواب مستقلة، إلاّ أنّها تصبّ في موضوع رئيس يجمعها، ويعتمد في طريقة عرض مادته اللّغوية على الموضوعات، بعيدا عن التّرتيب الهجائي.* وهذه عينة منها.

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 16.

2- ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي بين التأثيل والتحديث، ص 252.

* هناك إشكال يتعلق بتصنيف المعاجم الدلالية ومعاجم المعاني، هل سيكون ذلك على أساس نوع الترتيب، أو على أساس نوع الموضوع، فالباحثان اتّفقا على أنّ المعاجم الدلالية تتناول المستويات اللّغوية، والجوانب الدّلالية في اللغة. ولكن الباحث عبد القادر عبد الجليل، أضاف شرطا آخر صعّب هذه المهمة، وهو التّرتيب الهجائي، فكيف ستصنف المعاجم المهتمة بالمستويات اللّغوية إذا كانت تخضع للترتيب الموضوعاتي، مثل كتاب الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري؟

ثانيا- نماذج لمعاجم المعاني:

1- معاجم المعاني العامة:

لقد تمّ التّفريق بين معاجم المعاني العامة، ومعاجم المعاني الخاصة بالفروق اللّغوية، مسايرة لهدف البحث المتمثل في معرفة أهم المعاجم المصنّفة في مجال الفروق اللّغوية، وذلك بالتّدرج من المعاجم التي تعنى بموضوع الفروق اللّغوية بالإشارة إليه ضمن أبوابها، وصولا إلى تلك المتخصصة في موضوع الفروق اللّغوية.

1-1- فقه اللّغة وسر العربية:

ألف أبو منصور الثعالبي(ت 429 هـ) هذا الكتاب، وجعله في قسمين الأول فقه اللّغة – وهو القسم الذي يعنينا من الكتاب، ويحتوي على ثلاثين بابا وكل باب يتراوح عدد فصوله من ثلاثة فصول إلى خمسة وستين فصلا- والقسم الثاني هو سر العربية في مجاري كلام العرب وسننها، وقد لقي اهتماما كبيرا عند علماء اللغة في العصر الحديث، "فإذا نظرنا إلى موضوعات الكتاب، وجدنا المؤلف قد قسّم الكتاب إلى قسمين واضحين لا تداخل بينهما وهما: القسم الأول يتصل بالمفردات، القسم الثاني يتصل بالتراكيب والأساليب، أما القسم الأول فهو ما أطلق عليه "فقه اللغة" وهو عبارة عن المعجم الموضوعي الذي يهم هذا الجزء من البحث، ويشمل أكثر من نصف الكتاب تقريبا..."[1].

اهتمّ المؤلف بموضوع الفروق، إذ نجد إشارات في بعض أبواب الكتاب وفصوله، " فهو يرتب الألفاظ حسب موضوعاتها أو معانيها، فيجمع الألفاظ التي تستعمل في موضوع واحد في باب واحد، فإذا أردنا الوصول إلى لفظ ارتعاد الفريصة مثلا فإننا نجده في الفصل الأول، وهو" فصل في حركات أعضاء الإنسان من غير تحريكه" ضمن فصول الباب التاسع عشر، وهذا الباب في "الحركات والهيئات والأشكال" يوضح الفروق الدقيقة بين المعاني المتقاربة، ويعدّ هذا الكتاب ممهدا لتأليف كتاب المخصص لابن سيده أكبر المعاجم المرتبة على الموضوعات

1- ابن حويلي ميدني، المرجع السابق، ص 337.

في اللّغة العربية."[1] نجد في الباب الخامس عشر، والفصل السادس والأربعين: فصلا في تفصيل العروق والفروق فيها: " في الرأس الشأنان وهما عرقان ينحدران منه إلى الحاجبين ثمّ إلى العينين، في اللسان، الصُّردان في الذقن الذاقن، في العنق الوريد والأخدع، إلاّ أنّ الأخدع شعبة من الوريد، وفيها الودجان، في القلب الوتين والنياط والأبهران، في النّحر النّاحر، في أسفل البطن الحالب، في العضد الأبجل في اليد الباسليق... في الفخذ النسا في العجز الفائل، في الساق الصّافن في سائر الجسد الشِّريانات."[2] لابدّ أنّ المطّلع على هذه الفروق الدّقيقة بين تسميات العروق يتأكد من غنى اللّغة العربية ودقتها، حيث إنّ لكل شيء تسميته الخاصة، وما الاتّهامات الموجهة إلى اللّغة العربية، في عصرنا هذا إلاّ نتيجة ابتعادنا عن أصولها الأولى، ففي زماننا هذا قد لا نجد من يفرق بين هذه الأنواع المختلفة فالعرق عرق وكفى. ويقول في الفصل الرابع والعشرين من الباب الثامن عشر بعنوان "في ترتيب أحوال الغضب وتفصيلها": "أوّل مراتبها السُّخط، وهو خلاف الرّضا، ثم الاخرنطام، وهو مع الغضب تكبّر ورفع رأس، ثم البرطمة وهي غضب مع عبوس وانتفاخ (عن اللّيث) ثم الغيظ وهو غضب كامن للعاجز عن التشفي من قوله تعالى:﴿...وَإِذَا خَلَوۡاْ عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۚ قُلۡ مُوتُواْ بِغَيۡظِكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ [سورة آل عمران، الآية: 119] ثم الحرَد (بفتح الراء وتسكينها)؛ وهو أن يغتاظ الإنسان فيتحرّش بالذي غاظه ويهم به، ثم الحنَقُ وهو شدة الاغتياظ مع الحقد ثم الاختلاط وهو أشد الغضب، قال ابن السكيت: اهماكَّ الرجل وازماكَّ واصماكَّ، إذا امتلأ غيظا".[3] فالثعالبي يشرح السخط

1- نايف سليمان وآخرون، مستويات اللغة العربية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن: 2000م، ص 129، بتصرف.

2- الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وأسرار العربية، ضبط وتعليق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت: 2004م-1425 هـ، ص155.

3- الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 212.

بضده وهو الرضا، ثم يتحدث عن المراتب والدرجات، وبعد السخط يأتي الاخرنطام وهو غضب مقترن بالتكبر ورفع الرأس، فالبرطمة غضب يقترن بالعبوس والانتفاخ، ثم الغيظ وهو غضب كامن، وصولا إلى أشدّ حالات الغضب ألا وهو الاختلاط، وبهذا يفرق بدقة بين هذه التسميات وإن كانت تنضوي كلها تحت مفهوم عام هو السخط، إلا أنّ التّسميات اختلفت باختلاف الهيئات والأحوال النفسية للشخص الساخط. وبعده مباشرة فصل "في ترتيب السرور" يقول: "أول مراتبه الجذل والابتهاج، ثم الاستبشار، وهو الاهتزاز. وفي الحديث "اهتز العرش لموت سعد بن معاذ" ثم الارتياح والابرنشاق. ومنه قول الأصمعي حدّثت الرّشيد بحديث كذا، فابرنشق له، ثم الفرح وهو كالبطر من قوله تعالى: ﴿...لَا تَفۡرَحۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ﴾،[سورة القصص، الآية: 76]، ثم المرح وهو شدّة الفرح. من قوله عزّ وجلّ : ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا ...﴾، [سورة الإسراء، الآية: 37] وهذا يعني أنّ موضوع الفروق اللغوية كان محل اهتمام اللّغويين القدامى.

1-2- المخصّص لابن سيده:

وضعه أبو الحسن بن إسماعيل النّحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده(ت458 هـ)، وهو كتاب اشتمل على معظم مجالات الحياة، وما يتعلق بالإنسان والحيوان والنبات، ذكر في مقدمة الكتاب أنّه أخذ عن كل العلماء الذين كتبوا قبله فجمع ما تناثر في كتبهم، "وتأملت ما ألفه القدماء في هذه اللسان المعربة الفصيحة وصنفوه لتقييد هذه اللغة المتشعبة الفسيحة، فوجدتهم قد أورثونا بذلك فيها علوما نفيسة جمة، وافتقروا لنا منها قلبا خسيفة... إلا أنّي وجدت ذلك نشرا غير ملتئم...إذ كان لا كتاب نعلمه إلا وفيه من الفائدة ما ليس في صاحبه".[1]

1- ابن سيده أبو الحسن بن إسماعيل النّحوي اللغوي الأندلسي، المخصص، دط، دار الفكر بيروت: دت. المجلد الأول ص 8 -9.

يعد هذا المعجم أوفى وأشمل معاجم المعاني في تاريخ اللغة العربية حيث استعان ابن سيده في تأليفه بكل ما كتب قبله تقريبا من مؤلفات الغريب المصنف، والصفات والألفاظ والمعاجم اللغوية وكتب اللغة المختلفة، ويضم الكتاب إلى جانب ذلك كثيرا من المباحث النّحوية والصرفية، كما أنّه مزود بالشواهد المنظومة والمنثورة".[1]

والمعجم مجموعة كتب مقسمة إلى أبواب رئيسة، حسب الموضوعات وتحت كل باب مجموعة من التقسيمات الفرعية كما يبين لنا هذا المثال: "كتاب خلق الإنسان، نجد ضمنه باب الحمل والولادة ضمنه أسماء ما يخرج مع الولد، ثم الرضاع والفطام والغذاء وسائر ضروب التّربية..."[2] وهذا ما نجده في بقية الكتاب حتى يستوفي كل ما يتصل بخلق الإنسان، إلا أني لم أعثر على إشارة واضحة إلى الفروق اللّغوية باستثناء ما ذكره في المقدمة: " فإنا نجدهم لا يبينون ما انقلبت فيه الألف عن الياء مما انقلبت الواو فيه عن الياء ...وما هو من ذلك لغتان، وذلك كجذب وجبذ ويئس وأيس، ...ولا يفرقون بين القلب والإبدال ...ويقول: "فإنه إذا كانت للمسمى أسماء كثيرة وللموصوف أوصاف عديدة تنقى الخطيب والشاعر منها ما شاء واتسعا فيما يحتاجان إليه من سجع أو قافية." وعندما يذكر بعض الكتب التي أخذ عنها يقول: "وفي الآباء والأمهات والفروق والأصوات...وكتابنا هذا مغترف جميع هذه الفنون...".[3] يعدّ هذا المعجم من أهم وأضخم الأعمال التي اعتمدت الترتيب الموضوعي طريقة ونهجا لرصف مادته ولهذا رأيت إدراجه فلا يمكن الحديث عن معاجم المعاني أو الموضوعات دون ذكر كتاب ابن سيده. "...ثم جاء العالم الأندلسي الفذ" علي بن إسماعيل" المعروف بابن سيده (ت458 هـ) وقام بجمع تلك الرسائل والكتب في عمل معجمي ضخم جاء في سبعة عشر سفرا عرف بـ المخصص لابن سيده، جاء مقسما إلى كتب وأبواب تبدأ بخلق الإنسان

1- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب – مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص 254.

2- ابن سيده، المرجع السابق، ص 15إلى ص 25، بتصرف.

3- المرجع نفسه، ص 7-10 -11.

وتنتهي بتناول بعض أمور الصرف والنحو."[1] وهذه شهادات لها وزنها في تأكيد أهمية هذا المعجم.

1-3- المفردات في ألفاظ القرآن:

ألّفه الراغب الأصفهاني (ت 503هـ)، وهذا الكتاب وإن لم يكن مختصا بذكر الفروق، غير أنّ مؤلفه يهتم بالتّحديد الدقيق لمعاني المفردات، مستعينا بالقرآن الكريم، ومستدلا بآياته، ومن هنا تظهر الفروق بين الألفاظ، ويتضح ما تختص به كل لفظة من معاني، من خلال تحري الدّقة في تحديد معاني الألفاظ وتفسيرها."[2] وفي كتب القدامى الكثير من الأبواب تتناول الفرق "إضافة إلى ما يتناثر في فصول وأبواب مختلفة مبثوثة في كتب اللغة والأدب، لإيضاح الفروق في أشياء معينة، كما في أدب الكاتب لابن قتيبة، وكتب علوم القرآن كالبرهان للزركشي والإتقان للسيوطي، وغيرها، هذا فضلا عن الكتب التي عنيت بالفروق التي ترجع إلى اختلاف الحركات، كمثلثات قطرب وأمثالها من الكتب، وكما ذُكر فإنّ معظم هذه الكتب، تورد أسماء أعضاء الإنسان والحيوان، إلاّ أنّ موضوع البحث بعيد نوعا ما عن هذه المواضيع، فالفروق التي أقصدها تتمثل في الفروق اللّغوية بين كلمات من نوع آخر وفي مجال آخر.

1-4- أدب الكاتب لابن قتيبة:

يتكون كتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة (ت 272هـ) من مقدمة وأربعة أقسام يتوزع كل منها في أبواب يتألف القسم الأول وهو "كتاب المعرفة" من ثلاثة وستين بابا، والقسم الثاني هو " كتاب تقويم اليد" يتضمن سبعة وأربعين بابا، والقسم الثالث هو كتاب "تقويم اللسان" ويتوزع في خمسة وثلاثين بابا، والقسم الرابع هو كتاب

1- نادية رمضان النجار، أبحاث دلالية ومعجمية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة: 2006م، ص 133.

2- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، دط، المكتبة العصرية، بيروت: 2006م، مقدمة الكتاب، بتصرف.

"الأبنية" قسمه المؤلف إلى أربعة موضوعات".[1] وما يهم البحث من هذا الكتاب هو الباب الذي تناول فيه الفروق وقد وسمه بـــ: "باب أبواب الفروق" افتتحه بباب فروق في خلق الإنسان ثم باب فروق في الأسنان ضمّنه حوالي عشرين بابا.[2] أمثل لذلك " بباب معرفة ما في الطعام والشراب": " طعام العرس "الوليمة" وطعام البناء "الوكيرة" وطعام الولادة "الخُرس" وما تطعمه النفساء نفسها "خرسة" وطعام الختان "اعذار"، وطعام القادم من سفره "نقيعة"، وكل طعام صنع لدعوة "مأدُبة، ومأدَبة" جميعا ويقال: "فلان يدعو النقرى" إذا خصّ، "وفلان يدعو الجَفَلى"، ويقال: "الأجفلى" إذا عمّ.[3] نلاحظ أنّ المؤلف فرّق بين المعاني الدقيقة لهذه الكلمات باختلاف مناسبات تحضيرها، وهذا العمل من بين أنواع الفروق التي كانت معروفة آنذاك، كما تناول نوعا آخر من الفروق وهي فروق تصبّ في صميم موضوع البحث مثل قوله: "الظل والفيء" يذهب الناس إلى أنّهما شيء واحد، وليس كذلك، لأنّ الظل يكون غدوة وعشيّة ومن أوّل النهار إلى آخره، ومعنى الظلّ السّتر، ومنه قول الناس "أنا في ظلك" أي: في دارك وسترك ومنه "ظل الجنة وظل شجرها" إنّما هو سترها ونواحيها، وظل الليل: سواده، لأنّه يستر كل شيء..."[4]. تدل هذه النّماذج على أنّ ابن قتيبة قد ضمّن أبوابا من كتابه بعض المواد التي توضح الفروق اللّغوية.

1- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: 1988م- 1408هـ، ص 8.

2- المرجع نفسه، ص 113 إلى 142، بتصرف.

3- المرجع نفسه، ص 125.

4- المرجع نفسه، ص 28.

2- معاجم الفروق اللّغوية:*

شمل التأليف المعجمي حياة العرب جميعها، وكانوا يسعون إلى الدّقة اللّغوية فتراهم يفرقون بين أسماء أعضاء الإنسان، والأعضاء نفسها عند الحيوان وغيرها من الموضوعات. ومع الابتعاد عن عصر الفصاحة، بدأ الأدباء والشعراء شيئا فشيئا، يهتمون بجمع الألفاظ الكثيرة للمعنى الواحد، وهذا ما أدى إلى تأليف الكتب لتوضيح الفرق بين بعض الألفاظ المترادفة. فالفروق اللغوية إذن كانت موضوعا من موضوعات المعاجم العربية، أو لنقل: إنّ المعجم كان الوعاء الذي حمل إلينا هذه الفروق الدقيقة ومعها ثروة حضارية، ولولا ذلك ما كانت لتصل إلينا، ويقال إنّ ابن قتيبة كان له السبق في هذا المجال "وأول من أثر عنه ذلك في كتابه أدب الكاتب، فقد أفرد لهذه الألفاظ بابا خاصا سماه "باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه" فذكر طائفة من الألفاظ المتقاربة في المعنى، وذلك تبعا لدلالاتها الأصلية في اللغة، حين لاحظ أنّ الناس يستعملونها بمعنى واحد".[1]

ومن الكتب التي ألّفت في باب الفرق: كتاب الفرق: "هناك نحو عشرة من علماء اللّغة والنّحو، لكل منهم كتاب يحمل اسم"كتاب الفرق" فلأبي زيد الكلابي كتاب بهذا الاسم ولقطرب[2] كتاب كذلك، ونظم مادة كتابه في أربعة وعشرين بابا رئيسا منها الفم، الشفة، الأنف، الظفر، الصّدر، وهو أكثر ثراء من كتاب الأصمعي ومما قاله: "يقال: فم الإنسان وفيه ثلاث لغات، وفي (باب الجلوس) مثلا: يقال للإنسان: جلس وللفرس والحمار: ربض، وللبعير: برك، وللطائر: جثم...وبهذا فقد

---

* - يبدو أنّ أبا هلال العسكري هو الوحيد الذي وضع مصنفا كاملا في الموضوع، إذ لم أجد قبله كتابا في الفروق اللغوية مطلقا. (بما أنّه موضوع هذه الدراسة، سيكون موضوع الباب التطبيقي لنتعرف على هذا الكتاب المميز والمتميز في بابه).

1- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المرجع السابق، ص 23.

2- أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب، كتاب الفرق، تح ودراسة صبيح التميمي ومحمد علي الرديني، ط1، مؤسسة الأشرف للطباعة والنشر، لبنان بيروت: 1988م، ص22 بتصرف.

اجتمعت لنا كتب الفرق ثروة لفظية متميّزة، رصدت لنا اختلاف مسميات العضو الواحد ذو الوظيفة الواحدة نتيجة وجوده في الإنسان أو في الحيوان أو في الطائر".[1] ونجد كتابا لأبي عبيدة معمر بن المثنى باسم (كتاب الفرق)، ومثله لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، ولثابت بن أبي ثابت كتاب بهذا الاسم ومثله لأبي حاتم السجستاني، ولأبي بكر محمد بن عثمان بن جعد، ولأبي الجود القاسم بن محمد بن رمضان العجلاني مثل ذلك، وللبكري كتاب مثل ذلك، ذكر ذلك ابن النديم صاحب الفهرست."[2] كل هذه المؤلفات وغيرها كتبت في الفرق بين أسماء الأعضاء والأشياء والحيوانات والنبات والظواهر الطبيعية وهذا هو المعروف والمتداول آنذاك. تعرفنا على بعض كتب الفرق التي تناولت أسماء أعضاء الإنسان والحيوان وسنتعرّف فيما يلي على نوع آخر من الكتب التي تناولت موضوع الفروق.

2-1- الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية" لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1094 هـ):

ألف هذا المعجم في زمن طغى فيه الاهتمام باللفظ على حساب المعنى حيث غلب على الشعراء والمؤلفين عامة، الاهتمام بالسجع المتكلف، وبات الإمتاع والمؤانسة مقدما على الفائدة والإفادة، فعرفت اللّغة تساهلا في استعمال مفرداتها عند الشعراء، والخطباء، وفي مجالس الأمراء، ومن الواضح أنّ الاهتمام بالمبنى على حساب المعنى مما يضر باللغة، ولاسيّما في المجالات العلمية.

عند الاطّلاع على مقدمة كتاب الكليات، نلمس ميله إلى السجع واهتمامه برونق اللفظ وجمال الرصف بل وكأننا نقرأ قصائد منمقة، ولا أستغرب هذا الأمر

1- أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح صبحي التميمـــي، ط1، دار أســـامة، بيـــروت: 1987م، ص 5-6.

2- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ط1 مكتبة العبيكان، الرياض: 1993م، ص 97.

إذ هو صورة مصغرة لبيئته، إلا أنّ ما يشفع له ذلك أنه جمع بالإضافة إلى كمال المبنى تمام المعنى ودقته، مراعيا في ذلك المقام، ففي المقدمة كان أديبا بارعا ممثلا لعصره، متحكما في لغته، وممّا قاله: "ولما وفقني الله الجميل، لهذا المطلب الجليل. أردت أن أتخرط في سلكهم واعقد معهم الخناصر قبل أن تبلى السرائر وتفنى العناصر، وأكون بخدمة العلم موسوما، وفي حملته منظوما، وفي رياضه راتعا، وفي أفقه طالعا، وأستنير في ظلم الزمان بهذا المصباح، وأطير في درك النجاح بهذا الجناح."[1] والمطّلع على كليات العلامة الكفوي يلمس دقة اللغة العربية وغناها، ففي المتن كان عالما حصيفا يتوخى الدقة ويسند المعاني إلى ألفاظها ويفرق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، ويهتم بكل العلوم، وقد عدّ علماء اللّغة من بعده، كتابه هذا موسوعة مصغرة، "كليات أبي البقاء موسوعة صغيرة في كتاب واسع الشهرة، كثير التداول، أفاد منه كل من عني من المتأخرين بدراسة الفلسفة بعامة والفلسفة الإسلامية بشكل خاص... هو مصدر غني لمن يتصدى من المحدثين لدراسة الفقه الحنفي أصوله وفروعه للوقوف على دقائق مصطلحات أهل المذهب... وهو أيضا مرجع زخار للمهتمين بالدراسات اللغوية وبخاصة لهؤلاء الذين يقومون في تتبع مسار حياة الألفاظ العربية... كيف يتغير مدلولها بمقتضيات المعطيات الحضارية التي تولد مع تطور المعارف الإنسانية... ثم هو آلة طيّعة للعاملين في ميادين العلوم النحوية، والصرفية والبلاغية والعروضية، وفي العلوم الفلكية، والحكمة الطبيعية(الفيزياء)، والطب، والرياضيات، والعمران وغير ذلك من الفنون والعلوم منذ نشأتها عند العرب حتى عصر المؤلف في القرن الحادي عشر للهجرة... ونكون بذلك قد وضعنا بين يدي القارئ العربي موسوعة محدودة

1- الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية–، إعداد وطبع عدنان درويش ومحمد المصري، دط، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1984م، القسم الأول، ص 2.

لمصطلحات الفنون والعلوم العربية والإسلامية ومعجما للمعاني والفروق اللغوية."[1] ومما ورد نجد: "فالتأسف عنده هو الفائت من فعلك ومن فعل غيرك، أما الندم يتعلق بفعل النادم دون غيره، والتحسر هو أشد اللهف على الشيء الفائت".[2] يفرّق صاحب الكليات بين التأسف والندم، وهذا مما تناوله أبو هلال العسكري.

2-2- كتاب الفروق اللّغوية لنور الدين الجزائري:*

(هذا الكتاب من تأليف نور الدين الجزائري، سماه "فروق اللّغات في التمييز بين مفاد الكلمات" بيد أنّ المحقق اقتصر على وسمه بالجزء الأوّل من اسمه. وقد بيّن في مقدمته أسباب تأليفه هذا الكتاب، فهو ينطلق من أهمية اللّغة وضرورة إدراكها وفهمها فهما دقيقا لأنّها الأداة لفهم مقاصد الكتاب والسنة ومعرفة سائر المطالب والعلوم يقول في مقدمته: "إنّ علم اللغة من أعظم ما يحتاج إليه الطالب إذ هو الأساس لجميع المطالب والمآرب ويتوسل به إلى فهم مقاصد الكتاب والسنة... إلاّ أنّهم أهملوا في الغالب بيان الفروق بين أكثر الكلمات، ولم يميّزوا بين عمومها وخصوصها في الجهات، فأوهم ذلك فيها الترادف مع ما بينها في الاستعمال من التّخالف، وربما سئل بعض الطلبة عن الفرق بين الكلمتين وبيان مفاد اللفظتين فيبادر ويقول هما بمعنى واحد من غير دليل، أو يتكلف لهما فرقا لا يروي الغليل مع أنّ معرفة ذلك مما يجب على من تأدب بآداب الأدباء. ولم أجد من تصدى لجمع ذلك في كتاب أو نظمه في فصل أو أفرزه في باب، وإنّما يوجد منها بعض في بعض الكتب تفاريق، أو نزر مشتت في بعض التعاليق، فيعسر الوقوف عليها عند مسيس الحاجة إليها، فجال في خلدي قبل هذا بأعوام أن أجمع

1- الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، المرجع السابق، ص 3-5.

2- المرجع نفسه، القسم الثاني، ص 100.

* ولعلّ أهم كتاب يقترب من موضوع البحث، هو كتاب الفروق اللغوية للباحث نور الدين الجزائري الذي لم أتمكن من الحصول عليه، وإنّما وجدت بعض المعلومات عنه في ثنايا كتاب الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، لمؤلفه محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع وهو الكتاب الوحيد الذي فصل في ذكره، فيما رجعت إليه من كتب.

ذلك في كتاب وأرتبه على أبواب وأضيف إليه ما وصل إليه فكري الفاتر واستنبطه ذهني القاصر..)[1] من خلال هذه المقدمة نرى أنّ المؤلف متفق كل الاتفاق مع أبي هلال العسكري، وكأنّهما يعبران عن الفكرة نفسها، إلاّ أن ما شدّ انتباهي قوله: "ولم أجد من تصدى لجمع ذلك في كتاب أو نظمه في فصل أو أفرزه في باب وإنّما يوجد منها بعض، في بعض الكتب تفاريق أو نزر" فهل يعني هذا أنّه لم يطلع على كتاب الفروق لأبي هلال العسكري؟

سنتعرف على طريقة المؤلف ومنهجه في وضع معجمه، وقد ذكر الباحث محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع ذلك في كتابه قال: (بوّب المؤلف كتابه أبوابا بعدد حروف الهجاء عدا حرف الياء حيث لم يعقد لها بابا ولم يورد لها مثالا. وتختلف سعة أبواب الحروف من حرف لآخر، فأكثرها حرف الألف حيث أورد تسعة وخمسين مثالا ويتدنى ذلك ليصل إلى مثال واحد كما في حرف الذال حيث أورد فقط الفرق بين – الذليل والذّلول– وحرف الظاء أتى بـــ الظل والفيء. وحرف الهاء حيث جاء بـــ الهدية والهبة، وقد لا يمثل للحرف مثل حرف الياء، لم يعتمد على الحروف الأصلية في ترتيب الكلمات، بل راعى معها الزّوائد على أمل أن يكون هذا المنهج يسيرا على القارئ.

يقول في المقدمة: "... ورتبته على النهج المعروف في ترتيب الحروف لكن في الأوائل دون الأواخر، ومن غير ملاحظة مجردات المصادر بل بنيت على المادة المشهورة في المعتلات والصّحاح، وإن خالف ذلك قانون القاموس والصحاح، لأنّه أقرب إلى التناول وأسهل إلى التداول. الفرق بين الابتداع والاختراع مثلا ذكرته في باب الألف والفرق بين التسبيح والتقديس ذكرته في باب التاء وهكذا... ويستدل أحيانا على إيضاح الفروق ببعض الآيات القرآنية، ويعتمد أحيانا ألفاظ بعض آل البيت وأدعيتهم ويورد المؤلف أحيانا، أكثر من قول للتفريق

1– محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرهـا فـي تفسيـر القـرآن الكريـم، ص 101–102، بتصرف.

بين الكلمات... وقد ختم كتابه بخاتمة طويلة تبلغ نيفا وثمانين صفحة ضمنها فصولا مختلفة، تقترب علاقتها بالكتاب حينا وتبعد أحيانا أخرى مثل: فصل في أشياء مختلفة أسماؤها باختلاف أحوالها قال أبو عبيدة: لا يقال كأس إلا إذا كان فيها شراب وإلاّ فهي قدح... وفصل في الأضداد وآخر في الأمثال. كما أنّ المصحح اتّبع خاتمة الكتاب ببعض منشئات المؤلف ورسائله وخطبه ومواعظه فيما يقرب من خمسين صفحة. طبع هذا الكتاب في إيران سنة 1274هـ، كما طبع أخيرا بمطبعة النجف سنة 1380هـ ونشرته دار الكتب العلمية بالنجف، وقد قام بتحقيقه: أسد الله الاسماعليان).[1]

2-3- معجم الفروق في المعاني للمؤلف محمد فريد عبد الله:

يعتبر هذا المعجم من أحدث المعاجم التي صدرت في الفروق اللّغوية، وكما يظهر من عنوانه فإنّه يهتم بالفروق في المعاني، وقد أشار في مقدمته إلى وجود التّقارب بين المعاني، إلاّ أنّ هذا لا يعني توحّد المعنى، لينتقل إلى ذكر بعض المؤيدين والمعارضين للتّرادف في اللّغة العربية، وممن ذكرهم ابن العباس: "ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات" بالإضافة إلى رأي أهل الأصول الذين جعلوا سببين للتّرادف ثم يقول المؤلف فريد محمد عبد الله: "وليس من أحد يقول إنّ المشبه هو عين المشبه به، ولا المثيل هو ذات المتمثّل به... لأنّهما وإن تقاربا فهما اثنان متفقان بالمقاربة ومستقلان بالخصوصيّة ولا أجد أدل على هذا من مراكبنا اليوم ومقتنياتنا."[2]

نلاحظ أنّ المؤلف يصرح بوجود فروق بين المترادفات، وهذا يعني أنّه يرفض الترادف التام ويقبل التّرادف الجزئي، كما أنّه استشهد بالحياة العصرية والوسائل التي نستعملها: "فأنواع السّيارات مثلا ليست واحدة، ولذلك جاءت

1- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، المرجع السابق، ص 103 إلى 106 بتصرف.

2- محمد فريد عبد الله، معجم الفروق في المعاني، دط، دار المواسم للطباعة والنشر والتّوزيع بيروت: دت، ص 15.

أسماؤها كثيرة، بكثرة أنماطها وأشكالها. فالسيارة اسم جامع، ولكن الفروق في تلك الطفرة من المواصفات والمميزات والمستجدات التي تطرأ عليها كل يوم تعبيرا عن سرعة الحركة وتقدم الصناعة وتطور العلوم..."[1] ويواصل المؤلف الكلام عن فكرته قائلا: "وانطلاقا من هذه المقاربة اللطيفة، والمعاينة المدركة لأنواع المفارقات في كل ما أدركته حواسي من صناعات ومسميات للنّظائر والأمثال فإنّني صحبت ومنذ زمن ليس باليسير، طموح المتوثب إلى التقاط ما تناثر من هذه المترادفات الفروق، بين ثنايا الكتب وبطون المؤلفات، وممّا زاد إيماني رسوخا بوجود هذه الميزة في اللّغة العربية قيام علماء أفذاذ بـــ...".[2] وما لاحظته أنّ الكتاب تناول كلمات كثيرة، أوردها الشيخ أبو هلال العسكري، والأمر الذي استغربتُه أنّ مؤلف هذا الكتاب لم يشر لا في المقدمة، ولا في المتن إلى أنّه اعتمد كتاب الفروق لأبي هلال العسكري، رغم أنّه يشير إليه في بعض الأحيان حين يذكر بعض الكلمات؟

أما عن سنة طبعه فلم يوردها الناشر، يبدو من خلال المراجع المعتمدة مثل: كتاب الصحيفة السجادية الكاملة، للإمام زين العابدين عليه السلام الطبعة الأولى دار المحجة البيضاء، بيروت، والذي صدر سنة 2000م، 1420هـ. أنّ الكتاب قد صدر بعد الألفية الثانية.

2-4- الفروق اللّغوية أو نوار الألفاظ وثمار المعاني:

هو كتيب أراد به مؤلفه حمدي محمود عبد المطلب إثراء المكتبة العربية بموضوع انشغل عنه أهل العربية في هذا الــزمان رغم أهمــيته، يقول في مقــدمة كــتابه: "...يتناول فروقا لغوية لكلمات تشابهت لفظا واختلفت معنى... وكتاب نوار الألفاظ وثمار المعاني يعد بحثا دقيقا ومنظما وميسرا... جاءت كلماته مرتبة ترتيبا أبجديا..أتيت في أثنائها بشواهد من القرآن الكريم وأبيات من الشعر

1- محمد فريد عبد الله، المرجع السابق، ص 16.

2 - المرجع نفسه، ص 16.

العربي قديمه وحديثه، لتكون مادة الكتاب أكثر دقة وأشدّ إقناعا... إنّه بحث ييسر على دارسي العربية جوانب كثيرة قد يكون الحصول عليها أمرا ليس سهلا."[1] إلاّ أنّه اقتصر على الكلمات المتقاربة شكلا مع اختلافها في الحركات ومما جاء في كتابه: "الفرق بين الخَصلة والخُصلة، فالأولى خُلق في الإنسان يكون فضيلة أو رذيلة. أما الخُصلة بالضم الشعر المجتمع، والجمع: خُصَل... الخَطوة والخُطوة فالأولى مسافة مابين القدمين عند الخطو، تقول: خطوت خطوة والجمع خِطاء. والخُطوة بالضم والجمع خُطى وخُطوات؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وكثرة الخطا إلى المساجد." ويقال: اتّبع خطاه: تبعه في المشي وغيره، وهذا هو النهج الذي اتّبعه صاحب الكتاب أو المعجم، فهو يورد الفرق بين الخلْد والخَلد الرَّوح والروح..."[2] وهذا العمل يبيّن لنا ضرورة الاهتمام بهذا المجال، أي التأليف في الفروق اللغوية، لاسيما في عصرنا الحديث حيث اختفت المعاني الدقيقة وأصبحنا لا نفرق بين ألفاظ كثيرة، نعتبرها مترادفة في حين العودة إلى المعاجم القديمة، بل أحيانا الحديثة منها؛ مثل الوسيط، تبين لنا وجود فروق واضحة بينها وهذا من بين المهام المنوطة بالمهتمين باللغة العربية والباحثين فيها.

وهناك معاجم كثيرة تهتم بتحديد المصطلحات في مختلف العلوم اللّغوية والفقهية، والفلسفية، لا يتّسع المقام لذكرها، ومنها كتاب التّعريفات للجرجاني.*

ثالثا- الدّرس اللّغوي الحديث ومعاجم المعاني:

تطرقنا إلى معاجم المعاني عند القدامى، وعرفنا بداياتها وأنواعها، وسنعرّج إلى العصر الحديث لنتساءل عن قيمة هذه المعاجم وأهميتها لدى الباحثين اللّغويين ولاسيّما إذا علمنا أنّ البحث اللّغوي اتّسع أفقه وتعددت ميادينه، فأصبح الباحثون

1- حمدي محمود عبد المطلب، الفروق اللغوية أو نوار الألفاظ وثمار المعاني، ط1، دار الفكر العربي، 1999م، مقدمة الكتاب.

2- المرجع نفسه، ص 50-51، بتصرف.

* - ينظر الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1، شركة ابن باديس للكتاب، الجزائر: 2009م.

يهتمون بتطبيق أحدث ما وصل إليه علم اللغة من آراء ونظريات على تراثنا اللّغوي والأدبي على حد سواء، فجاءت البحوث وفيرة في ميادين النّحو وفقه اللّغة فمن منا لم يسمع بالعلماء الأفذاذ أمثال: سيبويه، وابن جني، والجرجاني. وغيرهم من علمائنا الذين أثروا علوم اللّغة العربية.

وقد حظي المعجم العربي بدراسات كثيرة، لاسيّما معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي أصبح مصدرا لأحدث النّظريات اللّغوية، التي قعّد لها الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح، في الجزائر. (وهي النظرية الخليلية الحديثة)[1] والملاحظ هو الاهتمام الكبير بمعاجم الألفاظ، أما الدّراسات التي تناولت معاجم المعاني فقليلة، إذ بدأ الاهتمام بها مع ظهور النّظريات الحديثة في علم الدلالة – وأخصّ بالذكر نظرية الحقول الدّلالية– عند الألمان الذين عملوا تطوير هذه النّظرية، وعلى رأسهم تريي (Jost Trier) سنة 1930[2]. وعندما اطّلع باحثونا على هذه النّظريات، تفطّنوا إلى أنّ العرب كان لهم السبق في هذا النّوع من التّأليف، فالمفهوم نفسه حملته معاجم المعاني في طياتها، وهو ما عرف عندهم بالرّسائل اللّغوية، "ومن النّظريات التي أرست قواعد منهج لغوي في مسار الدّراسة الدّلالية، والتي كان هدفها تصنيف المداخل المعجمية في أنساق بنيوية وفق علائق دلالية مشتركة (نظرية الحقول الدّلالية)".[3] لا شك أنّنا متعطشون للكشف عن علاقة معاجم المعاني بنّظرية الحقول الدّلالية؟

---

1 – ينظر التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، ط2، دار الوعي الجزائر:2008، ص 89.

2- Claude Germain et Raymond Le Blanc, La sémantique, les presses de l'université de montérial, 1982, p 42.

3– نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، دط، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة: 2006م، ص 367.

1- فكرة الحقول الدّلالية عند العرب:

لقد تعرّفنا على معاجم المعاني وكشفنا عن خبايا هذا المصطلح، وأنّ هذا النّوع من المعاجم يعتمد طريقة خاصة في التّرتيب. ترى كيف يمكن أن ننظر إلى هذه المعاجم في عصرنا الحاضر، مع التّطور الحاصل في العلوم اللّغوية عامة والدّراسات المعجمية خاصة؟

يقول الباحث محمد حسن حسن جبل: "وتعليقنا أنّ الحقول الدلالية معروفة في التراث اللغوي العربي منذ القرن الثاني والثالث الهجريين (الثامن والتاسع الميلاديين) فيما سمي حديثا معاجم الموضوعات ومعاجم المعاني، وأقدم ما بين أيدينا منها هو "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام، (ت224 هـ)... ومعاجم المعاني تجمع الألفاظ المعبرة عن معنى ما في باب واحد (الشجاعة والجبن، والكرم والبخل) وقد ترتّب تلك الألفاظ حسب درجة تحقق المعنى. أما في نظرية الحقول الدلالية (الأوربية) فإنّ الغالب أن ترتب الألفاظ ترتيبا منطقيا أو نوعيا. وعندي أنّ المعنى يعرف بوضوح أكثر في معاجم الموضوعات العربية وبدقة أكثر إذا رتبت حسب درجة تحقق المعنى، وإن كانت الطريقة الأوروبية للحقول الدلالية نافعة أيضا."[1]

أبدأ من حيث انتهى الباحث محمد حسن حسن جبل، فأقول: "فعلا كان للعرب السبق في وضع مصنفات تناولوا فيها موضوعات خاصة ضمن مجموعة أبواب، بحيث يعنى كل باب بموضوعات خاصة وقد سبقت الإشارة إليها، عند ابن سيده والثعالبي وغيرهما. وإلى هذا ذهبت الباحثة نادية رمضان النّجار: "من الجدير بالذكر أنّ العرب قد سبقوا الغربيين بقرون عدّة في وضع وتأليف المعجمات الموضوعية وإن لم ينظّروا لها كما جاء عند العلماء والفلاسفة الغربيين الذين اهتموا بتصنيف معاني الألفاظ ودلالاتها طبقا لمعايير وتصنيفات موضوعية

1- محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي- دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا-، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة: 2005م، ص 160-161.

فجاء منها ما يتصل بالألوان، أو النبات، أو السلاح إلى غير ذلك."[1] يبدو أنّ الباحث عمار شلواي يساند الباحثة في ما ذهبت إليه، "...فأصحاب المعاجم الموضوعية، لم يكونوا على وعي بنظرية "الحقول الدلالية" وكان الهدف من معاجمهم تعليميا وكعامل مساعد، للمؤلف والشاعر..."[2] ما يمكن قوله أنّ العرب لم يتحدثوا عن هذه الفكرة، ولا توجد أيّة إشارة في مؤلفاتهم، - في حدود علمي- تذكر معايير للتصنيف، وكان اهتمامهم منصبا على حصر أكبر قدر ممكن من الكلمات ضمن المجال الواحد سواء أكان ذلك مما له علاقة بالإنسان أم بالحيوان أم بالنبات، وغيرها من المواضيع التي تناولتها مؤلفاتهم، ومهما يكن فإنّه لا يحق لنا مقارنة كتاب ألّف منذ أكثر من عشرة قرون، بكتاب أو نظرية ظهرت منذ أقل من قرن، أترانا نقيّم الطالب الذي ينجح في حل مسألة رياضية بعد تلقيه للدرس بنفس التقييم الذي نخص به من ينجح في حل هذه المسألة دون أن يتلقى دروسا ؟ وعلى هذا، لا يصح أن نسلبهم حق السبق إلى الفكرة تطبيقا، لا يهم الهدف من عملهم أو وعيهم به، وإنّما الأهم من ذلك توصلهم إلى هذا النوع من التأليف. كما أنّ القدامى كان شغلهم الشاغل التطبيق، ولا نجد التنظير في مؤلفاتهم إلا نادرا. وأرجو أن تتضح العلاقة بين معاجم المعاني والحقول الدلالية في الباب التطبيقي من هذا البحث من خلال كتاب "الفروق في اللّغة".

2- تعريف الحقل الدّلالي:

أضافت الدراسات اللغوية الحديثة مصطلحات كثيرة لم تكن معروفة قديما منها: مصطلح الحقول الدلالية، قد يدل هذا المصطلح على وجود دلالات كثيرة ضمن مجموعة واحدة، إلاّ أنّها تصب جميعها في مفهوم عام يجمع بينها، ويختلف

1- نادية رمضان النجار، أبحاث دلالية ومعجمية، ص 132.

2- شلواي عمار، "العرب ونظرية الحقول الدلالية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية مجلة المخبر الجزائر(بسكرة): 2006م، العدد 3، ص321.

حجم ونوع هذا الحقل من مجال إلى آخر. وسأحاول عرض ما تيسّر من التّعريفات الواردة عند بعض اللغويين.

يرى الباحث سالم شاكر، أنّ الحقل الدلالي يقوم على فكرة العلاقات التّرابطية، التّي ظهرت أول الأمر عند اللّغوي سوسور، الذي أشار إلى أنّ الدّليل يخضع إلى نوعين من العلاقات التّرابطية:

أ- علاقات مبنية على الصيغة: فكلمة تعليم توحي بكلمات أخرى: "علّم يعلم).

ب- علاقات مبنية على المعنى: فكلمة "تعليم توحي بكلمات أخرى: "تربية وتعلّم وتكوين.[1]

يعرف الباحث أحمد مختار عمر الحقل الدّلالي كما يلي: "الحقل الدّلالي (semantic Field) أو الحقل المعجمي(Lexical Field) هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها. مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية، فهي تقع تحت المصطلح العام "لون" وتضم ألفاظا مثل: أحمر- أزرق- أصفر- أخضر -أبيض...إلخ وعرّفه أولمان (ULMAN) بقوله: "هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معيّن من الخبرة".[2] ما لاحظته هو أنّ تعريف الباحث أحمد مختار عمر أكثر دقة وتفصيلا من تعريف الباحث أولمان، إذ بيّن ضرورة ارتباط الدّلالات بين الكلمات الواردة في الحقل الواحد والتي تنتظم تحت عنوان عام، ومثّل لذلك بالألوان في اللغة العربية، ولعلّ سائلا يقول:" هل يشترط أن تندرج هذه الألفاظ وفق لفظ عام؟

ويعرّفه الباحث محمد علي الخولي، بأنّه صنف أو عنوان تندرج تحته مجموعة كلمات يتراوح عددها بين اثنتين وبضع مئات أو بضع آلاف: مثلا (سيارة) تنتمي إلى حقل المصنوعات. وإذا أردنا تضييق الحقل، نقول إنها تنتمي

---

1 - سالم شاكر، ترجمة محمد يحياتن، مدخل إلى علم الدلالة لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها السنة الثالثة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1992م، ص 40.

2- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط4، عالم الكتب، القاهرة: 1993م. ص80.

إلى حقل وسائل النقل المصنوعة، لنستثني وسائل النقل الحيوانية (مثل الخيول والجمال) ويمكن تضييق الحقل أكثر، فنقول حقل وسائل النقل الجوية والبحرية."[1] ويجيبنا الباحث نفسه على السؤال المطروح سابقا، إذ يؤكد ما ذهب إليه الباحث أحمد مختار عمر، وهو ضرورة وجود عنوان تندرج ضمنه قائمة الكلمات، ويشير إلى فكرة أخرى وهي صعوبة التصنيف داخل الحقل المعجمي الواحد، فالكلمة نفسها قد تجدها تحت عناوين مختلفة، فالسيارة قد تكون ضمن حقل وسائل النقل المصنوعة، وقد تكون تحت وسائل النقل البرية، وهذا حسب هدف الباحث من الحقل الدّلالي.

ويذكر الباحث عبد الرّزاق عبيد تعريفا آخر: "أما في الدراسات المعجمية فالمراد من معنى الحقل اصطلاحا: إما البحث عن البنية المفترضة للمفردات التي يجمعها رابط ما، وإما دراستها دراسة تأصيلية اشتقاقية".[2] وكما نرى فإن هذا التعريف أضاف إلى جانب وضع مجموعة كلمات وفق مجال عام يجمعها البحث عن بنية مفردات الحقل الدلالي والبحث في أصولها واشتقاقاتها.

أما الباحث عبد القادر عبد الجليل فيعرفه بأنّه: "العمود الذي تندرج تحته وحدات لغوية تجمعها خصائص مشتركة، كالألوان، والأمراض، والصفات وغيرها، إذن هو كميّة معيّنة، لجزئية لغوية، في حقل واحد."[3] قد يلاحظ القارئ الكريم، أنّ معظم التعريفات تكاد تتفق جميعها وتؤدي إلى المفهوم نفسه. ولوضع معجم للحقول الدلالية، لابد من مراعاة بعض المعايير التي اتفق عليها المحدثون وقد ذكرها الدكتور أحمد مختار عمر، وأتساءل عن مدى إمكانية تحققها أو توفرها في معاجم المعاني القديمة؟

1- محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، دط، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن: دت ص 174-175.

2- عبد الرزاق عبيد، الحقول الدلالية في المعاجم العربية فقه اللغة للثعالبي –أنموذجا– رسالة دكتوراه دولة في علم المعاجم، جامعة الجزائر: 2005- 2006م-، ص 213.

3- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، ص 559.

2-1- مبادئ نظرية الحقول الدّلالية:

لابدّ أنّ أيّ نظرية مهما كانت لها مبادئ تقوم عليها، ولابدّ لكل من يتبناها أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المبادئ.

لقد حددّ الباحث عبد القادر عبد الجليل، بعض المقاييس التّي تساعد على إدراك الدّلالة كليا، فالكلمة الواحدة لا ينبغي أن تتكرر في عدّة حقول، كما لا يمكن إيجاد كلمة لا تنتمي إلى حقل معين، أي حرّة خارج كل الحقول، ويمثل السيّاق عنصرا أساسيا لإدراك الدلالة، ولا يجب بأيّ حال تجاهل الجانب النّحوي، الذي يؤثر على دلالة الكلمة أو المفردة.[1] بعدما تعرّفنا على معنى الحقول الدّلالية، لا شكّ أنّنا نتساءل عن كيفية تجسيدها، أو على أيّ أساس يمكننا بناء حقول دلالية؟ وهل يمكن تعميمها على كل اللّغات، يجيبنا عن الشق الأول من السؤال الباحث عبد الرزاق عبيد في قوله: "تتذكر في هذا المقام أنّ (سوسيور) قد عقد فصلا في دروسه تحت عنوان العلاقات السياقية والعلاقات التّرابطية "أظهرت من خلاله لأوّل مرّة الكيفيات التي ترتبط بها المفردات، وهي هنا بمعنى الكيفيات البنوية التي يمكن أن تثيرها المفردات في الذهن، أو لنقل أنواع الحقول الدّلالية، وهذه الحقول قد تنشأ بسبب الاشتراك في الدّلالات مثل: تعليم، تدريب، تثقيف...وقد تجتمع في صيغة صرفية واحدة مثل: تعليم، تسليح...أو في نفس الجذور المعجمية...وكل جدول من هذه الجداول يمكن أن يطلق عليه حقلا لسانيا".[2] أما الشق الثاني فيجيبنا عنه الباحث رايموند شامبنول (Raymond Champagnol) قائلا:" كل حقل دلالي يعكس جانبا من الواقع المعيش، ويجزئه بطريقة معينة؛ لا توجد طريقة موحدة لتقسيم أو تجزئة هذا الواقع، يمكن تحقيق الأمر بطرائق مختلفة، فلكل لغة طريقة خاصة بها، هذا يعني أنّه عادة ما تتميز لغة ما عن غيرها."[3] نفهم من هذا

1- عبد القادر عبد الجليل، المرجع السابق، ص 559. بتصرف.

2- عبد الرزاق عبيد، المرجع السابق، ص 216.

3 -Raymond Champagnol, signification du langage, presse universitaire de français, 1993,Paris, p63.

الكلام أنّ الحقل الدلالي يختلف من لغة إلى أخرى. وقد وضع الدّكتور أحمد مختار عمر، مبدأين هما:

أ- قائمة بمفردات اللّغة.

ب- تصنيف هذه المفردات، بحسب المجالات أو المفاهيم التي تتناولها.

ولكن اعترض طريق اللّغويين صعوبات كثيرة، أثناء تصنيف الكلمات وبناء الحقول الدّلالية، ذكر بعضها الباحث أحمد مختار عمر فيما يلي:

1) حصر الحقول أو المفاهيم الموجودة في اللّغة وتصنيفها.

2) التّمييز بين الكلمات الأساسية والكلمات الهامشية داخل الحقل.*

3) تحديد العلاقات بين الكلمات الأساسية والكلمات الهامشية داخل الحقل.

4) تحديد العلاقات بين الكلمات داخل كل حقل.[1]

2-2- أنواع الحقول الدّلالية:

تضمّ جميع لغات العالم قائمة لا حصر لها من الكلمات، وهذه الأخيرة تشمل مجالات كثيرة، فإذا ما أردنا تصنيف هذه الكلمات فلا بدّ من إيجاد تسميات محددة تنضوي ضمنها، وعلى المستوى البسيط نجد الأسماء التّجريدية والأسماء المحسوسة. ذكر الدّكتور أحمد مختار عمر، أنّ الباحث أولمان قسّم الحقول الدّلالية إلى ثلاثة أقسام:

2-2-1- الحقول المحسوسة المتّصلة، ويمثلها نظام الألوان في اللّغات فمجموعة الألوان امتداد متصل، يمكن تقسيمه بطرق مختلفة وتختلف اللّغات فعلا في هذا التّقسيم.

---

* شرح الباحث إبراهيم أنيس الدلالة المركزية أنّها ذلك المعنى الذي يشترك الناس جميعهم في فهمه، ولو بنسب متفاوتة أما الدلالة الهامشية فهي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم.(الفصل السادس المركز والهامش في الدّلالة).

1- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 85-86.

2-2-2- الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة، ويمثلها نظام العلاقات الأسرية.

2-2-3- الحقول التّجريدية: ويمثلها ألفاظ الخصائص الفكرية، وهذا النوع من الحقول يعدّ أهم من الحقلين المحسوسين نظرا للأهمية الأساسية للغة في تشكيل التصورات التجريدية. [1]

هذا نوع من أنواع التقسيمات الممكنة، إلاّ أنّنا قد نجد تقسيمات أخرى كثيرة حسب نوع الكلمات والهدف من تكوين الحقل الدّلالي ويقول تريي(Trier) في هذا: "إنّ الحقول اللغوية ليست منفصلة ولكنها منضمّة معا لتشكل بـــــدورها حقولا أكبر ...وهكذا حتى تحصر المفردات كلها ومن الممكن تبعا لهذا أن نخصص حقلا للحرف أو المهن، وحقلا للرياضة، وحقلا للتعليم ثم نجمع كل هذه الحقول تحت حقل واحد يشملها جميعها هو النشاطات الإنسانية. ومثل هذه الحقول المجموعة في حقل أكبر ليست مانعة للتبادل مع الحقل العام، وربما تمنع التبادل مثل حقل الحيوانات، فهو ليس منتميا إلى حقل المصنوعات والعكس صحيح كذلك.[2] ومن التقسيمات التي قد نجدها، ما ذكره الباحث محمد علي الخولي انطلاقا من أمثلة توضيحية:

1- كتاب، دفتر، كرسي، سيارة، غرفة، شجرة، جبل، بحر، نهر،...
2- جلس، ركض، مشى، قام، كتب، قرأ، سبح، نام، درس.
3- جلوس، مشي، تفكير، قراءة، كتابة، سباحة، نوم، قيام.
4- بعيد، قريب، ذكي، كريم، أحمر، سعيد، متساهل، متسامح.
5- في، بين، فوق، تحت، إلى، عن.

يقول:" إنّ التّصنيفات الخمسة -كما ذكرت في الأمثلة بالتّرتيب- (موجودات، أحداث، مجردات صفات، علاقات)، ليست نهائية وليست فوق النّقاش

1- أحمد مختار عمر، المرجع السابق، ص 107.

2- المرجع نفسه، ص 107.

أو الاعتراض، بل هي مثار تساؤلات عديدة مثلا، هل كتب حدث وكتابة ليست حدثا؟ ألا يدل المصدر على حدث أيضا؟ وهل (سعادة) من المجردات و(سعيد) ليست من المجردات؟ في كثير من الأحيان، يضطر المرء إلى اتّخاذ تصنيفات اعتباطية ولو بشكل جزئي، والأمور ليست قطعية دائما.[1] لاحظت أنّ الباحث محمد علي الخولي، أشار إلى النّسبية التي تتسم بها الحقول الدّلالية، موضحا أنّ ما كان في حقل مستقل، قد يتحول إلى جزء من حقل أكبر منه، وهذا دليل على عدم ثبات الحقول الدّلالية.

(يرى الباحث أحمد مختار عمر أنّ بعضهم وسّع مفهوم الحقل الدّلالي ليشمل الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة، بالإضافة إلى الأوزان الاشتقاقية وأطلق عليها اسم الحقول الصّرفية، أجزاء الكلام وتصنيفاتها النّحوية، والحقول السّنتجماتية وتشمل مجموعات الكلمات التي تترابط، عن طريق الاستعمال ولكنها لا تقع أبدا في نفس الموقع النحوي وقد كان (w.Porzig) أوّل من درس هذه الحقول، وذلك حين وجّه اهتمامه إلى كلمات مثل: (الكلب- نباح) - (فرس- صهيل)...).[2] والنتيجة التي يمكن الخروج بها من كل ما سبق، أنّ العرب تفطنوا إلى فكرة الحقول الدلالية وإن لم يشيروا إلى ذلك بالكلام النّظري وأظن أنّه سواء استوفت مؤلفاتهم معايير الحقول الدلالية كلها أم لا؛ فهذا لا يؤثر على عملهم، فقد تظهر في السنوات اللاحقة نظريات ومؤلفات تأتي بجديد يتجاوز ما نحن عليه فتنقد تلك الأعمال وهذه سنّة الحياة.

1- محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص179-180.

2- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 80-81.

3- مناهج البحث اللّغوي في المعجم:

تعتبر المناهج من بين أهم الانجازات التي توصل إليها البحث اللّغوي الحديث والمعاصر، إذ مكّنت اللّغويين من تنظيم أفكارهم، ومؤلفاتهم، كتبا كانت أو معاجما. ويمكن القول إنّها (المناهج) الفاصل بين ما وضعه القدامى والمحدثين ذلك أنّ أكبر العيوب الموجهة إلى مؤلفات القدامى تتمثل في عدم الالتزام بمنهجية واضحة وثابتة. أما افتقار المعاجم القديمة إلى الكلمات المسايرة للعصر فهذا لا يعدّ عيبا فيها ولا في مؤلفيها، لأنّهم قاموا بواجبهم وحاولوا الإلمام بكل ما وجد في عصرهم، من أبسط الأشياء إلى أكثرها تعقيدا، وفي جميع المجالات المحيطة بهم. ومن هنا أظن أنّ الاستفادة من المناهج الحديثة لإحياء التراث سيكون مفيدا للغاية ويدخل هذا في باب الربط بين الماضي والحاضر.

وبما أنّ المناهج كثيرة، فقد أُدْرِجَتْ أهم المناهج المعتمدة في مجال الدّراسات المعجمية، بالعودة إلى بعض المراجع، وهي تختلف من بحث إلى آخر وهذا يتوقف على هدف الباحث من دراسته، فإن كان هدفه مقتصرا على الوصف الآني للّغة، دون البحث في مسارها التاريخي، سيحتاج إلى المنهج الوصفي؛ أما إذا كان سيتتبع في دراسته تطور الكلمات ويعود بها إلى أصولها اللّغوية، فهنا سيسعفه المنهج التّاريخي، وقد يحتاج إلى المنهج المقارن وهكذا.

3-1- المنهج الوصفي:

ظهر المنهج الوصفي في مرحلة متأخرة بعد المنهج التاريخي، إلاّ أنّه المنهج الأكثر توظيفا يقول الباحث صالح بلعيد: "إنّ ظهور المنهج الوصفي كان رد فعل للمنهج التاريخي الذي سيطر على أعمال الأوربيين طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويعد سوسير واضع المنهج الوصفي...وحاول سوسير مزج نظريته بتوظيفها في الظواهر اللغوية، وهنا رأى أنّ كل الظواهر اللغوية مرتبطة بموضوعات عامة، مثلما أنّ اللغة ليست ظاهرة فردية، فهي ظاهرة جماعية، ولا

تدرس إلاّ بربطها بهذه الظواهر، كما كان للغويين الألمان أثر كبير فيه".[1] تتضمن كلمة (الوصفي) عملية الوصف، وهي تلك العملية التي نقوم فيها بوصف شيء ما أو ظاهرة ما. هذا عن المعنى العام؛ أما المهم في هذا المقام، فهو المنهج الوصفي فترى ماذا يُقصد به؟ عرفته الباحثة نور الهدى لوشن أنّه: "منهج يصف لغة أو لهجة معينة في زمن محدود، وذلك من خلال مستوياتها المختلفة: الأصوات والصرف والنحو والدلالة، والألفاظ والتراكيب والمعاجم، فالباحث في هذا المنهج لا يتدخّل في الأحداث بل يكتفي بوصفها كما هي".[2] ولكن كيف يوظف هذا المنهج في المعجم ؟ لقد أجاب الباحث حازم علي كمال الدين على هذا السؤال، وسأحاول تلخيص ما ذكره (يرصد المعجم كلمات لغة واحدة، وهذا يبيّن لنا ارتكازه على المنهج الوصفي، بذكر الشواهد التي تبين معاني كل كلمة، وبنيتها، وما تتصف به من خصائص صرفية ونحوية، ويقوم المعجمي بوصف واقع كلمات كل فترة زمنية، ويقسمها إلى العصر الجاهلي، وصدر الإسلام، فالأموي فالعباسي إلى أن يصل إلى العصر الحديث).[3] يتضح مما سبق أنّ المعاجم تعتمد المنهج الوصفي بحيث تكتفي بذكر ألفاظ اللّغة وشرحها كما هي دون الخوض في أمور أخرى.

3-2- المنهج التّاريخي:

يمكن تعريف التّاريخ أنّه عبارة عن الأحداث الماضية، أي هو العودة بالذاكرة إلى الأزمنة الماضية، فما هو المنهج التاريخي؟ من بين التّعريفات ما يلي: "يعمد إلى تتبع الظاهرة اللّغوية من أقدم العصور التّاريخية إلى أحدثها، ويسجل التّغيّرات التي لحقت هذه الظاهرة أو تلك، ثم يبيّن سر هذه التغيّرات وأسبابها

1 – صالح بلعيد، في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث، دط، دار هومه للنشر، الجزائر: 2005م ص 56.

2– نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 295. بتصرف.

3– حازم علي كمال الدين، دراسة في علم المعاجم، دط، مكتبة الآداب، القاهرة: دت، ص 246. بتصرف.

ونتائجها، فالمنهج التّاريخي يدرس اللّغة دراسة طولية".[1] نفهم مما قيل أنّ المنهج التّاريخي يختلف عن المنهج الوصفي، باعتباره يبحث في التّطور الزماني للكلمة. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو مدى حاجتنا إلى هذا النّوع من المناهج. ويجيبنا على هذا الانشغال الباحث صالح بلعيد: "إنّ الحفاظ على اللّغة العربية في صورتها المثلى، التي استنبطت من كلام العرب الفصحاء، هو هدف جليل ينبغي أن تتجه إليه الأبحاث...فإنّه يمكن الإفادة من المنهج التاريخي في مجال الدّراسات المعجمية للوصول إلى بناء معاجم لغوية تكمل معاجمنا القديمة..."[2] هذا يعني أنّ إمكانية الاستفادة من هذا المنهج ما تزال قائمة، لخدمة معاجمنا.

وقد مثّل الباحث حازم علي كمال الدّين للمعاجم التّاريخية، بمعجم فيشر الخاص باللّغة العربية ويسمى "المعجم اللّغوي التاريخي" يقول: يذكر فيشر أنّ القواميس العربية، لا تعالج جميع مفردات اللّغة من ناحية تاريخها، ومنتهى الكمال لقاموس عصري أن يكون قاموسا تاريخيا. ويذكر فيشر أنّ المعجم اللّغوي التاريخي، يجب أن يتناول كل كلمة حسب وجهات النّظر السبع التالية: "التاريخية والاشتقاقية والتّصريفية والتّعبيرية والنّحوية والبيانية والأسلوبية".[3] بعدما توقفنا عند الفروق بين المنهجين، سنبحث عن النّقاط المشتركة، ويبيّن لنا الباحث أنّ: "المعجم الوصفي يشترك مع المعجم الوصفي التّاريخي في بيان جنس الكلمة، هل هي أصيلة في اللّغة أم أنّها وافدة من لغة أخرى."[4] وهذا يعني أنّ الباحث هو نفسه من يقرر أيّ المناهج يعتمدها، وذلك حسب هدفه من المعجم.

1- صالح بلعيد، في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث، ص 244.

2 - المرجع نفسه، ص 45-46.

3- حازم علي كمال الدين، دراسة في علم المعاجم، ص 247.

4- المرجع نفسه، ص 248.

3-3- المنهج المقارن:

لا نجد هذا النّوع من المناهج في المعاجم الأحادية اللّغة، لأنّنا وكما نفهم من كلمة المقارن لابدّ من وجود لغتين يقارن بينهما، "فالمنهج المقارن هو امتداد للمنهج التاريخي في أعماق الماضي السحيق، ويهتم هذا المنهج بدراسة الظواهر الصوتية والصرفية، والمعجمية، المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة، أي أنّه يتناول طائفة من اللغات تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة أو أصل لغوي مشترك، يمكننا من التوصل إلى إعادة بناء اللّغات القديمة".[1*] أظن أنّ هذا النّوع من المناهج يوظفه المهتمون باللّغات القديمة، أكثر من غيرهم.

4- العلاقة بين المعاجم القديمة والحديثة:

بعد التّعرض إلى مناهج البحث، ومعرفة أنّ أهم الفروق بين المعاجم القديمة والحديثة، تتمثل أساسا في المنهج. أظن أن ما يفيدنا في البحث اللّغوي هو التّعرف على سبل الاستفادة من معاجمنا القديمة وتطويرها، قد نختلف عند البحث عن كيفيات الاستفادة من هذا الإرث الحضاري، فيقول قائل: " يكفي أن نجعل هذه المعاجم القديمة في الرفوف ونفتخر بها". لا سيّما عندما يتعلق الأمر ببعض المعاجم التي يعجز الكبار قبل الصغار عن البحث فيها لصعوبة ذلك. ونحن في الألفية الثالثة عصر السرعة خاصة، لن يفكر أي باحث في إضاعة وقته، وهو يبحث لساعات طويلة عن كلمة يمكن إيجادها خلال ثوان في شبكات الانترنيت. كما نجد في بعض المعاجم القديمة كلمات لا نفهمها، إما لكونها لم تعد مستعملة وإما لعوامل أخرى.[*] وبالمقابل نجد فئة أخرى، تنادي بل وتعمل على الاستفادة من هذه الثروات، بتسخير تقنيات العصر الحديث، لخدمة وتطوير المعاجم القديمة، وبالتّالي اللّغة العربية.

1- حازم علي كمال الدين، المرجع السابق، ص 244-245.

[*] وضع الباحث معجما مقارنا بعنوان: " معجم مفردات المشترك السامي" ويهتم برصد ألفاظ المشترك السامي، أي الألفاظ التي توارثتها اللغات السامية من السامية الأم.

[*] وهنا أشير إلى كلمات لا نكاد نسمعها إلاّ عند اللغويين المتخصصين، ولاسيّما منهم المرتبطون بالتراث ارتباطا وثيقا، وفاءً منهم للغة العربية، وكذا حُفاظ القرآن الكريم باعتباره المعجم اللغوي الذي لا يمكن أن يزول ويتراجع ولو بعد ملايين السّنين، وهذا أمر مفروغ منه ولا خلاف فيه إذ وعد الله تعالى بحفظه.

يمكن مدّ الجسور بين الماضي والحاضر، وذلك عن طريق التّحقيق المعاصر للكتب التّراثية، وقد حظي الكثير منها بالتّحقيق؛ منها كتاب "الفروق في اللّغة"، وكتاب "فقه اللّغة للثّعالبي". وكذا عندما يتعلق الأمر بمعاجم المعاني فالباحث عن كلمة في كتاب فقه اللّغة وسر العربية للثعالبي –على سبيل المثال لا الحصر– لابدّ أن يتصفح الباب أو الفصل كله؛ ومن الجهود المحمودة، ما قامت به مكتبة ناشرون، "فقه اللّغة وسر العربية من أهم معاجم المعاني التي ظهرت في اللغة، إنّه مكنز جامع، ...وقد ذيّلت دائرة المعاجم في مكتبة لبنان ناشرون معجم فقه اللّغة بمسرد لغوي عام يسهل الوصول بسرعة إلى المواد المطلوبة ويجعله أقرب تناولا وأيسر منالا، عملا بخطتها في تقريب التراث العربي الإسلامي".[1] وكذا الأمر بالنّسبة إلى معجم أبي هلال العسكري في الفروق، فقد صدرت طبعة محققة حديثا، عمد فيها المحقق إلى وضع فهرس للكلمات الواردة فيه، فما على القارئ إلا العودة إليه؛ وهذا جهد يحسب للباحث، وفي ذلك تيسير للاستفادة من تراثنا اللّغوي من أقرب السبل. وهذا يدخل في باب الربط بين التّراث والحداثة بمحاولة إخضاعه للمناهج والتقنيات الحديثة، لا سّيما طرائق التّرتيب التي أصبحت يسيرة مقارنة بالقديمة. تحدّث الباحث عيسى برهومة صاحب كتاب ذاكرة المعنى عن سبل إصلاح المعاجم قائلا: "وضع معاجم لكل نوع من العلوم، معاجم تراعي تنوع الاحتياجات، ...إلاّ أننا لا نجد بين هذه المعاجم ما يفي باحتياجاتنا العصرية ومن هنا تبرز حاجتنا إلى معجم عصري، يكون ملبيا لحاجاتنا، ويمكن اقتراح عدد من الأمور في سبيل إصلاح معاجمنا والنهوض بإنجاز معاجم جديدة"[2]. وقد يُفهم مما قيل؛ أنّ المعاجم القديمة والحديثة، لم تعد قادرة على تلبية كل الاحتياجات وهذا أمر واقع، نظرا للتقدم الحاصل في جميع المجالات؛ بحيث تظهر آلاف المخترعات والمفاهيم الجديدة التي تنتظر منا وضع تسميات لها على وجه السرعة

---

1 – www.Alfaseeh.com/vb/showth.read.php.

2– عيسى برهومة، ذاكرة المعنى دراسة في المعاجم العربية، ص 278.

وذلك لأنّنا -كما هو متعارف عليه- أصبحنا مستهلكين بالدّرجة الأولى، لكل ما ينتجه الغرب، ولكن يبقى أنّه بإمكاننا إثراء معاجمنا بهذه المفاهيم الجديدة، وفق المعايير المعمول بها على مستوى المجامع اللّغوية، وإن كان هذا الكلام سيفتح علينا أبوابا كثيرة يصعب غلقها، فكلنا يعلم أنّ هناك تسميات كثيرة وضعتها المجامع لا نجدها إلاّ في مؤلفاتهم... وسيكون من الإنصاف تأكيد -كما ورد عند الباحث عيسى برهومة- أنّ المعاجم الحديثة نفسها، أصبحت عاجزة أمام تحديات هذا العصر، إذ كثيرا ما نسأل عن اسم بعض الأشياء الحديثة باللّغة العربية، ولا نجد الإجابة، فكيف نحاكم معاجم وضعت في القرون الماضية، والمعاجم الحديثة تعاني من هذا العجز؟ وقد يؤدي هذا بنا إلى البحث عن معاجم معاصرة، تنهل من القديم، وتتشبع بالحديث، وتساير العصر.

4-1- معاجم المعاني والفروق اللّغوية في عصرنا:

لابدّ أنّ ما نشهده من تطور في جميع المجالات، يفرض علينا مسايرة العصر، لاسيّما وأنّ العولمة امتدت إلى كل مكان، فأصبحنا نتحدث ونقرأ عن العولمة في كل مؤلفاتنا وكما يقال: "أصبح العالم قرية صغيرة" وهذا معناه أنّ الواقع يفرض علينا الرقيّ بلغتنا وتطويرها بدل الوقوف على الأطلال، والاكتفاء بالحديث عن أمجاد اللّغة العربية؛ وذلك بتوحيد الجهود، ووضع معاجم في جميع المجالات باللّغة العربية، لكن هذا لا يكفي، إذ بالعودة إلى قائمة المعاجم الصادرة عن المجامع اللّغوية، وإصدارات مجلة اللّسان العربي، نجد معاجم كثيرة في مجالات متنوعة، ويبقى الإشكال في انتقال هذه الكلمات والمصطلحات من النّظري إلى التّطبيق؛ (من عالم الكتب إلى عالم الاستعمال).

لقد تناول الدّكتور عبد الرحمان الحاج صالح؛ مسألة مسايرة العصر في إطار المعاجم يقول: "إنّ كل المعجميين وغيرهم من العلماء يعرفون أنّ الزمان الذي كان يكتفي فيه بتحرير الجزازات وترتيبها... قد مضى وانتهى. وأيقنوا بضرورة اللّجوء

إلى الوسائل التقنية الحديثة والاستعانة بها لأنهم عرفوا أنّ الحواسيب تقوم من العمل المتقن وفي وقت وجيز".[1] وهذا يساعدنا على تطوير معاجمنا وتيسير البحث فيها.

يؤيد الباحث شحادة الخوري الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، الذي يقول: "ونرى من الضروري... بل يحسن به أن يضع دراسة موضوعية يحدد فيها موضوعات المعاجم التي يريد إعدادها، وفق سلم أولويات، وفقا لحاجات المجتمع العربي العاجلة والآجلة، ونرى كذلك أن يعتمد على الوسائل الآلية الحديثة في الخزن والمعالجة والاسترجاع وأن يعنى بإيصال حصائل عمله إلى جميع المحتاجين إليها من هيئات وأفراد باحثين، ومن الجدير بالتأكيد أنّ العناية بالمصطلح الذي هو العنصر الأساسي في التّنمية اللّغوية، ليست عملا نقوم به ونستريح غدا، بل هو عمل مستمر مادامت المعرفة البشرية في تطور واتّساع دائمين...إنّ التّنمية اللغوية هي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي يسعى لتحقيقها العالم الثّالث بعامة والوطن العربي، بجميع أقطاره".[2]

لقد عرفنا أنّ متطلبات العصر تفرض علينا وضع معاجم تلبي حاجياتنا وأظن أنّ الوقت الحالي لا يتطلب منا وضع معاجم للألفاظ، بحيث نرجع إلى المعجم لنبحث عن كلمة معيّنة ضمن حرف من حروف المعجم، – وإن كان هذا مطلوبا– بل أظن أنّ العصر الذي نعيش فيه يقتضي منا الاهتمام بمعاجم المعاني(الموضوعات)، أكثر من غيره. نعلم جميعا أنّ العالم يشهد اختراعات كثيرة باستمرار، ولهذا فالفكرة التي تخدمنا، هي أن نحدد أهم مجالات هذا العصر ونركز على تلك التي تشهد نقصا كبيرا من حيث التّسميات، ومن ثم علينا حصر المستحدثات، وخاصة المستعملة بكثرة، ونخصص لها أسماءً، انطلاقا مما يتردد

---

1 – عبد الرحمن الحاج صالح، "المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية"، اللسانيات مجلة في علوم اللسان وتكنولوجياته، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر: 2006م، العدد الحادي عشر ص23.

2– شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ط1، دار الطليعة الجديدة دمشق: 2007م، ص158.

بكثرة بين مستعملي هذه الأشياء؛ يقول الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح: "...وفيما يخص العصر الحديث فالحاجة إلى حصر مدوّنته أشدّ لأنّ العربية في زماننا قد تغيّرت مدلولات ألفاظها الفصيحة فيما خصص للمحدث من المسميات أيّما تغيير وأكثر من أي وقت مضى، ولا تدخل في مدونته ومدونة كل عصر إلاّ ما ورد في الاستعمال بالفعل"[1] ويمكننا الاستعانة بوسائل الإعلام، باعتبارها تتعامل يوميا مع المستجدات في كل المجالات؛ العلمية، واللّغوية، والأدبية. ثم نجعلها في حقول دلالية مصنفة حسب التّخصصات، مثلا: تُكوّن العلوم اللّغوية حقلا مفهوميا عاما يحتوي أهم الكلمات التي تخدم هذا الحقل. وبالمثل بالنّسبة إلى المجالات العلمية، بحيث يكون التّرتيب خاضعا للمواضيع لا للحروف الهجائية، لأنّ هذا النّوع مع ما فيه من فوائد، إلاّ أنّه يشتت ذهن الباحث، فالكلمة التي أبحث عنها قد تكون ضمن مئات الكلمات الأخرى فأضيع بينها، وهذا لا يعني إقصاء التّرتيب الهجائي، فإذا كان الحقل الدّلالي خاصا بمجال واحد، فيمكن أن يخضع للتّرتيب الهجائي لتسهيل البحث فيه.

نحن مطالبون بتصحيح مفاهيمنا وأفكارنا، ليسهل علينا إحداث التغيير حولنا ويدعم الأستاذ إبراهيم مناد (من جامعة مستغانم) هذه الفكرة في مداخلته حول أهم الأسباب الباعثة على التّأليف المعجمي الحديث، (أشار الباحث إلى نقطة تتمثل في الحفاظ على المدونة اللّغوية مشيرا إلى ضرورة رصد التّعابير اللغوية الراهنة حتى لا تكون عرضة للضياع، بالإضافة إلى التطور العلمي التكنولوجي، فقد أعاد الغربيون النظر في معاجمهم القديمة لحاجات العلوم الحديثة والتقنية المتنامية، كما وضعوا معاجم في الطب والهندسة والاقتصاد والزراعة حتى لا تقع الفوضى في المصطلحات الحديثة، ولابدّ من مسايرة العصر وطبيعة الحياة السياسية، والدّينية

1 – عبد الرحمن الحاج صالح، "المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية"، ص 24.

والاقتصادية، وهذا ما لا يمكن إيجاده في المعاجم القديمة)[1]. من الأسباب التي ذكرها الباحث وأؤيده فيها "عزوف الباحثين عامة والمتعلمين خاصة عن المطالعة والتنقيب: وهذا في الغالب نعني به المعاجم المؤهلة لتحقيق غرض الباحث أو الطالب، ونحن نخص بالذكر هاهنا المعاجم المتخصصة، أو ما يعرف بمعاجم المعاني والحقول الدلالية المختلفة بالإضافة إلى ضرورة التوحد في تأليف معاجم عربية مشتركة: هذه الغاية يسعى إليها الباحثون العرب اليوم، ولا يمكننا أن نقول بأنها غاية لا تدرك، أو أنّ عدم تحقيق ذلك من طبيعة العلوم الإنسانية فتوحيد المعاجم العربية خاصة في مداخلها المعجمية أو الدلالية وكذا المصطلحات تعد من الأولويات في هذا المجال وإلاّ كانت الدّراسات في هذا المجال بمثابة الجسد بلا روح".[2] وهذا يحيلنا إلى ضرورة التنسيق بين الهيئات العلمية المسؤولة في هذا المجال وبين المجتمع بمختلف مؤسساته التربوية والعلمية والعملية.

رأينا كيف تطورت العلوم وازدادت الحاجة إلى الدّقة، وهذا يدفعني إلى الكلام عن الدّقة في استعمال الكلمات والمصطلحات، إذ يعاني بعضنا من عدم التّحكم في بعض المصطلحات، فنخلط بينها بحجة: "المهم أن تصل الرسالة"، وقد يُقبل هذا الأمر على مستوى المحادثات الشخصية، والخطابات العامة. ولكن حين نأتي إلى ميدان العلوم باختلافها، لابدّ من الاهتمام بدقة الاستعمال، وذلك بوضع معاجم متخصصة تظهر الفروق بين بعض المصطلحات وبعض الكلمات التي نستعملها في غير محلها؛ أظن أنّ مثل هذا العمل يحتاج إلى توحيد الجهود بين المتخصصين في الميادين المختلفة، واستقراء لغة العلوم، ولغة الباحثين والمؤلفين باعتماد عينات تمثل هذه الفئات، ويمكن العودة إلى المجلات والجرائد، باعتبارها

1- إبراهيم مناد، "آليات صناعة المعاجم العربية الحديثة"، كتاب الملتقى الأول المصطلح والمصطلحية في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة، الجزائر: 2002م، ص 289-290. بتصرف.

2- المرجع نفسه، ص 290.

أقرب من الواقع المعيش؛ وبعد إحصاء تلك الكلمات والمصطلحات، تصنّف في مجالات وتذكر الفروق بينها.

ومن الجهود المبذولة في هذا السياق، ما قام به الباحثان؛ (محمد فريد عبد الله صاحب معجم الفروق في المعاني)؛ و(الفروق اللّغوية أو نوار الألفاظ وثمار المعاني لصاحبه حمدي محمود عبد المطلب)، وهذا أقرب مما أشير إليه ومن الواقع اللغوي، وحبذا لو تكثر مثل هذه المؤلفات أو المعاجم التي تعمل على إبراز الفروق بين الكلمات التي شاع استعمالها بمعنى واحد، وذلك رغم اختلاف معانيها فهذا النّوع من المعاجم من شأنه أن يحافظ على أهم ميزة في اللّغة العربية؛ وهي دقتها. فلابدّ من تحقق المعاني ومن الفروق التي ذكرها الباحث: (الآثام والأثام التاريخ والتأريخ، الرَّوح والرُّوح).[1] وما هذه إلاّ عينة مصغرة لبعض الكلمات المستعملة للدّلالة على المعنى الواحد.

يحضرني في هذا المقام، المشروع الذي يهدف مركز ترقية اللّغة العربية بالجزائر العاصمة (ببوزريعة) إلى تحقيقه، والمتمثل في إنجاز معجم تاريخي يتناول أهم أمهات الكتب، والمؤلفات التّراثية، وقد تحدث عنه اللّغوي عبد الرحمان الحاج صالح؛ سأحاول تلخيص ما ذكره: (يمكّن هذا المشروع من دمج آلاف الكتب وغيرها من النّصوص، بفضل بعض البرمجيات، بحيث يستطيع إجراء أي بحث في أي جزء منها ويمكن أن يحصر كل السياقات لكل كلمة، كما يستطيع الحاسوب أن يجيب في وقت وجيز على أي سؤال يخص وحدة لغوية معينة، أو عدة وحدات في الوقت ذاته لفظا ومعنى، ومن فوائده أيضا المسح الكامل للسياقات لمعرفة جميع

1- حمدي محمود، الفروق اللغوية أو نوار الألفاظ وثمار المعاني، ط1، دار الفكر العربي القاهرة: 1999م، ص 9 ص16؛ ص60.

*الآثام: جمع لكلمة إثم، وهي الذنوب. الأثام: جزاء الإثم والعقوبة.

*التاريخ: جملة الأحوال والأحداث. التأريخ: تسجيل للأحوال والأحداث.

*الرَّوح بالفتح من معانيها: الراحة والرحمة ونسيم الروح، الرُّوح: ما به حياة النفس، يذكر ويؤنث.

معاني الكلمة الواحدة في عصر معين).[1] يمكن الاستفادة من هذا النّوع من الأعمال لوضع معاجم في الفروق اللّغوية، بحيث يمكنه أن يلمّ بمعظم المؤلفات في كل المجالات بما فيها اللّغوية، وتصنّف الكلمات حسب معانيها، كما يمكن العودة إلى أصولها واستعمالاتها؛ وهذا من شأنه تسهيل عملية الوصول إلى المعاني الأصلية للكلمات من خلال سياقاتها المختلفة، منذ القديم إلى آخر المستجدات.

4-2- المصطلح والتأليف المعجمي:

أكّد الباحث محمود أحمد السيد، في مقال له بمجلة التّعريب (أستاذ بجامعة دمشق) أهمية التّحديدات المصطلحية، يقول: "وجّه الملك الصيني قديما السؤال التّالي إلى الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس": "أريد أن أصلح الدولة فبماذا أبدأ؟ فأجابه الفيلسوف: ابدأ بإصلاح اللغة وحدّد المصطلحات، ولكم كانت إجابة هذا الفيلسوف الحكيم دقيقة وصائبة، ذلك لأنّ تحديد المصطلحات يساعد على وضوح الرؤية وإيجاد اللّغة المشتركة فهما وتمثلا وأداء، كما أنّ تثبيت المصطلحات العلمية لا يفيد العلماء وحدهم، بل يفيد المعلمين والمتعلمين في الوقت الذي يفيد فيه جمهور القراء، فله إذن فائدة تربوية وفائدة اجتماعية معا".[2] يبدو أنّ أهمية هذا الأمر تتجاوز مجال الدّراسات العلمية واللّغوية، لتنتقل إلى مجالات الحياة المختلفة، بل قد تكون سببا في إصلاح الأمة.

يعتبر المصطلح من أهم مكونات المعجم، وتختلف طبيعته من معجم إلى آخر. ولا يقتصر الحديث هاهنا على المصطلح اللّساني وحسب، - كما قد يتبادر إلى الأذهان - بل يُقصد بذلك كل المصطلحات بما فيها اللّغوية، والشّرعية والفلسفية، والعلمية بفروعها. ولا شكّ في أنّ المطّلع على معاجمنا القديمة يلاحظ

---

1 -عبد الرحمن الحاج صالح، "المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية"، ص 25-26 بتصرف.

2- محمود أحمد السيد، "التّجربة السورية في وضع المصطلحات"، التعريب، مجلة نصف سنوية محكمة، تصدر عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنّشر بدمشق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 35، السنة الثامنة عشرة، 2008م، ص11.

ورود مصطلحات لغوية، وفقهية كثيرة.* قام الباحث محمد حسن عبد العزيز بدراسة وضّح فيها قضية المصطلح العلمي عند العرب، وسأحاول تناول هذا الموضوع من خلال المقال الذي ورد في مجلة اللسان العربي. يعرفّه قائلا: "المصطلح أداة البحث ولغة العلم وهو جزء من المنهج، ولا يستقيم منهج إلاّ إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدي الحقائق العلمية أداءً صادقا، وهو ثمرة العلم، يسير بسيره، ويتوقف لوقوفه. وتاريخ العلوم – إلى حد ما – تاريخ لمصطلحاتها، وهذا البحث في تاريخ المصطلح العلمي، وفي تاريخ العلم على حد سواء، يعالج هذا البحث الجهود التي بذلها العرب في نشأة المصطلح وتطوره في العلوم الشرعية واللّغوية، وقد اختير منها على سبيل المثال لا الحصر: الفقه، والنّحو، والكلام والتّصوف، وفي العلوم الأخرى التي يسميها بعض المؤرخين علوم العجم، ويسميها بعضهم الآخر بالعلوم العقلية، واختير من بينها: الفلسفة والطب".[1] يبدو أنّ الإشكال المطروح في هذا الموضوع لا يتمثل في مسألة الوضع بقدر ما هو إشكالية تداخل المصطلحات بين المجالات المختلفة، وكذا في المجال الواحد؛ أقصد بذلك التّمييز بين المعاني المختلفة للمصطلح الواحد بإرجاع كل مصطلح إلى مجاله، بحيث لا تختلط المعاني اللّغوية مثلا بالمعاني الاصطلاحية، لاسيّما إذا علمنا أنّ بعض الكلمات توظف في مجالات كثيرة، ولا يمكن التّفريق بينها إلاّ بالعودة إلى سياقاتها المختلفة. فقد يختلط الأمر على القارئ إذا صادف أثناء مطالعته كلمة معيّنة بدلالات مختلفة. يحتاج هذا النوع من البحوث إلى المزيد من الاهتمام، لما له من أهمية بالنّسبة للدّراسات الحديثة والقديمة. ويمكن الاستعانة بمعاجم متخصصة

---

* ورد هذا بكثرة في كتاب "الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري" الذي تضمّن مصطلحات كثيرة أشير إلى بعضها بإذن الله تعالى في موضعه، كما نجد كتاب التعريفات للجرجاني، وفي مجال النّحو الكتاب لسيبويه ذكر فيه جملة من المصطلحات النّحوية.

1 – محمد حسن عبد العزيز، "المصطلح العلمي عند العرب تاريخه ومصادره"، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– مكتب تنسيق التّعريب الرباط: 2002، العدد الرابع والخمسون، ص 9.

لتفادي التّداخل بين هذه المصطلحات، ولاسيّما المشتركة منها، وهذه بعض مجالات المصطلح العلمي قديما، أخذا عن الباحث محمد حسن عبد العزيز.[1]

1- المصطلح الفقهي: لقد استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الألفاظ في غير ما وضعت له لغة، وأراد بها حقائق شرعية اصطلح المسلمون عليها، وكانت هذه بداية المصطلحية الفقهية. ومن الألفاظ الفقهية: القياس والإجماع والعام والخاص، والواجب والفرض.

2- المصطلح النّحوي: كان يصور خصائص العربية، مبنى ومعنى، لقد استخدم النحاة الأوائل ولاسيّما الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، الألفاظ المتداولة بين العرب وحمّلوها المفاهيم الخاصة بالنّحو الذي ابتدعوه وتداول النّحاة من بعدهم، هذه المصطلحات.

3- المصطلح الكلامي: مرّ علم الكلام بمراحل زمنية متميّزة، من حيث الظروف العامة والخاصة للفكر الإسلامي، حيث بدأت في مرحلة النشأة الخلافات في المسائل الاعتقادية، وفي مرحلة التدوين كان للمعتزلة دور كبير في تأسيس المدرسة العقلية الأولى في الإسلام، ومن الألفاظ التي كانوا يتداولونها: الحركة والسكون، والجسم، والجوهر، والعرضن هذا عن الجانب التراثي في الموضوع أما عن عصرنا هذا، فهناك عدّة إشكالات ليس هذا مقام الخوض فيها.

وبما أنّنا نتحدث عن المصطلح والمعجم، فأظن أنّه سيكون مفيدا الإشارة إلى المصطلح الذي وضع لهذا العلم، هل هي تسمية واضحة ومتفق عليها؟ أو أنّها تحتاج أيضا لدراسات وبحوث كثيرة قبل أن تحدد؟ من الغريب أن لا يسلم العلم الذي من شأنه توضيح المعنى وتحديد المصطلحات من الغموض وكثرة التّسميات للدّلالة عليه! يبيّن الجدول الأتي، أنّ المصطلحات الواردة فيه – حوالي عشرة مصطلحات كلّها مترادفة- باعتبارها تحيلنا إلى العلم نفسه (علم المعاجم)، فهل يعقل لعلم من العلوم اللّغوية الحديثة، وفي عصر الدّقة والتّكنولوجيا أن يحتمل أكثر

1 – محمد حسن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 10-11-12-13، بتصرف.

من تسمية واحدة في الأمة الواحدة؛ بل وعند الباحث الواحد كما هو ملاحظ؟ يحدث هذا رغم اهتمام المنظمات والمجامع بالمصطلح. "إنّ العمل المصطلحي والمعجمي الذي قامت به الدول العربية تمثّل بصورة خاصة في نشاطات المجامع اللّغوية والعلمية العربية... وقد أصدرت هذه المجامع جملة صالحة من المعاجم والمجموعات الاصطلاحية ووضعت القواعد والأصول لتطوير اللّغة ووضع المصطلح".[1] وهذا ما يؤكد أهمية المصطلح في المعاجم، ولكن ماذا يحدث في الواقع؟ يبدو أنّ المشكل لا يكمن في نقص المصطلحات، بل يطرح كذلك على مستوى كثرة المصطلحات، وهذا من بين مشكلات المصطلح في المعجم العربي.

جدول يعكس كثرة المصطلحات لعلم المعجم؟[2]

المصطلح	Lexicographie	Lexicologie
العايد	المعاجمية	المعجمية
بعلبكي	صناعة المعجم	علم المفردات
المعجم الموحد	صناعة المعاجم- معجميات	دراسة المفردات-علم متن اللغة
المسدي	قاموسية	معجمية
الخولي	صناعة المعاجم	علم المفردات
معجم مصطلحات- علم اللغة الحديث	صناعة المعاجم	دراسة المفردات
حلمي خليل	علم المعاجم/ علم المعاجم التطبيقي/ فن صناعة المعاجم	علم المعاجم النظري
الودغيري	علم الصناعة القاموسية	علم المعجم/علم دراسة الألفاظ

1- شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 158.

- ويقدر ما أنجزته المؤسسات والهيئات الوطنية من الأعمال المعجمية خلال المائة سنة الأخيرة بـ (150) عملا متفاوت الحجم والأهمية؛ فقد نشرت المنظمة العربية للعلوم الإدارية كتاب دليل المصطلحات العربية الموحدة في العلوم العربية عام 1974م، كما قام اتحاد الكيميائيين العرب بانجاز "معجم المصطلحات الكيميائية ولم يطبع بعد، وغيرها من الأعمال.

2- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 21.

ملخص الفصل:

● التّعريف بمعاجم المعاني التي تقوم في ترتيب أبوابها على الموضوعات أو المعاني، بحيث يخصص لكل مجموعة من الكلمات باب عام يحتويها، والغالب أن تجمع بين هذه الكلمات علاقات معينة تكون سببا في انضوائها ضمن الباب الواحد.

● التّعرّف على بعض معاجم المعاني، وكان التّدرج فيها من العامة، إلى تلك التي تناولت موضوع الفروق في بعض أبوابها: (كتاب المخصص لابن سيده) (كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة)، ثم الانتقال إلى أهم المؤلفين في موضوع الفروق وقد اتّضح أنّ أبا هلال العسكري، قد انفرد بالتّأليف في هذا الموضوع في عصره وكل من جاء بعده، كان متبعا لمنهجه وطريقته، بما فيها الكتب الحديثة مثل: (معجم الفروق في المعاني للباحث محمد فريد عبد الله).

●تعريف نظرية الحقول الدّلالية، وتأكيد سبق العرب إليها، وذلك من خلال معاجم المعاني.

● التّعرف على أنواع الحقول الدّلالية، المتمثلة في الحقول التجريدية التي تعنى بالأمور المجردة؛ الفكرية منها والروابط المعنوية، (أسماء وأفعال لا توجد لها صورة ملموسة في الواقع) وهناك حقول حسية تتناول المحسوسات، وقد أمثل لها بالرّسائل اللّغوية الموضوعة في أسماء الحيوان والنّبات، والإنسان وغيره، ممّا يستعمله الإنسان ويحيط به في حياته.

●تأكيد أنّه لا يمكن الفصل بين المعاجم القديمة والحديثة، فالأولى تشكل أصل اللّغة العربية في مراحلها الأولى، والثانية امتدادا لها؛ وتعمل المناهج الحديثة على تحسين المعاجم القديمة، ومُثِّلَ لذلك ببعض الطبعات الصادرة حديثا لمعاجم قديمة، منها: (كتاب فقه اللّغة وسرّ العربية للثعالبي، وكتاب الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري).

● التّوصل إلى أهمية معاجم المعاني والفروق اللّغوية في وقتنا الحاضر لاسيّما ونحن نشهد مستجدات كثيرة يوميا، في جميع المجالات، وكذا لكثرة

المصطلحات للمدلول الواحد، وهو أمر معمول به إلى حد ما، أقصد بذلك وضع معاجم متخصصة في مجال أو مجالات معينة، يبقى توجيه الاهتمام إلى معاجم الفروق بأنواعها. والانتقال بها من عالم الكتب والمعاجم إلى عالم الاستعمال.

- ضرورة الاهتمام بالمصطلح بكل أنواعه، فاللّغة كما عرفنا لا تقتصر على المجال اللّغوي وحسب، بل تتعداه إلى المجالات الأخرى: العلمية، والشّرعية والأدبية، وكل ما له علاقة بالإنسان.

الفصل الثّاني

التّرادف والفروق اللّغوية

بين القدامى والمحدثين



أولا – التّرادف والفروق اللّغوية:

انشغل علماء اللّغة القدامى، بوضع مصنفات تتناول الأسماء المختلفة للشيء الواحد، بل راحوا يتنافسون في ذلك، وبعدما كثرت المترادفات، ظهر نوع آخر يعارضها؛ ويتمثل في تأليف كتب لتوضيح الفروق. وبدأ التأليف في هذه المواضيع يطغى على معظم الكتب اللّغوية، فلا نكاد نجد منها كتابا يخلو من ذكر هذا الموضوع، إما بتخصيص باب مستقل، وإما بالإشارة إليه، وقد ورد ذلك فيما سبق. وظهر فريقان أحدهما يقول بالتّرادف متجاوزا بذلك ما قد يكون بين الكلمات المترادفة من فروق؛ والآخر ينطلق من الفروق مؤكدا ضرورة التفريق بين هذا النّوع من الكلمات، ولفهم هذا الموضوع لابدّ من الوقوف على تعريف التّرادف بدءا ببعض المعاجم، بمحاولة الإحاطة بما قيل عن هذا المصطلح قديما وحديثا، إذ كثيرا ما يُطرح إشكال يتمثل في مدى إمكانية القول بالتّرادف في اللّغة العربية وإمكانية تعميمه على القرآن الكريم أو لا. وقبل هذا وذاك ترى ماذا يقصد بالتّرادف؟

1- الـــتّـــرادف:

1-1- التّرادف لغة:

عرّفه اللغوي ابن منظور كما يلي: " وكل شيء تبع شيئا، فهو ردفه. وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف والجمع الرّدافى"[1] وفي التنزيل العزيز: ﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾.[سورة النّمل الآية:72].

لا يختلف الأصفهاني عن سابقه، إذ عرّفه بقوله[2]: "الردف التابع، وردف المرأة عجيزتها والترادف التتابع، والرادف المتأخر، والمردف المتقدم الذي أردف غيره وفي

1- ابن منظور، ط1، لسان العرب، دار صادر، بيروت: 1990م، مادة (ردف).

2- الأصفهاني الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، المكتبة العصرية، بيروت: 2006م، الأصـــفهاني مادة (ردف).

التنزيل العزيز، قال الله تعالى: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ۝٩﴾ [سورة الأنفال الآية: 9].

لا شكّ أنّنا نتساءل عن علاقة المعنى المعجمي بالمعنى الاصطلاحي، فترى ما العلاقة بين المعنيين؟ ولماذا أطلق مصطلح التّرادف على هذه الظاهرة؟ ستتّضح هذه العلاقة بعد الاطّلاع على التّعريف الاصطلاحي.

1-2- التّرادف اصطلاحا:

لو سألت أيّ طالب مبتدئ عن مفهوم التّرادف – وبعيدا عن المتخصصين اللّغويين– فإنّه سيجيبك قائلا: "هو أن تدل كلمتان أو أكثر، على شيء أو معنى واحد"؛ لاسيّما أنّ تعليم اللّغة العربية في بلادنا يعتمد بكثرة على التّرادف كمساعد لتقريب المعنى من أذهان التّلاميذ والطلبة، فلا يكاد يخلو امتحان من سؤال في هذا الموضوع.* ما يهم البحث في هذا المقام هو التّعريف الاصطلاحي للتّرادف. وقد عرّفه السيوطي بقوله: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد".[1] حصر السيوطي التّرادف في الألفاظ المفردة، وبذلك استبعد الكلمات المركبة، أما قوله باعتبار واحد فيقصد به أن يدل اللفظ على المعنى من وجه واحد وقد مثل لذلك بالسيف والصارم، فهما يدلان على شيء واحد، لكن باعتبارين مختلفين الأول يدل على الذات، والثاني على الصفة؛ وعلى هذا الأساس لا يمكن عدّهما من المترادف، باعتبار أنّ شرط الاعتبار الواحد لم يتحقق.

ويعرّف الباحث أحمد متوكل المترادفات كما يلي: "الألفاظ المترادفة هي كلمات مختلفة تشير أو تحيل إلى شيء واحد، وبنفس الطريقة، مثل: "الليث"

---

* أتساءل هنا عن مدى فعالية هذه الطريقة في عملية التّعليم والتّعلّم؟

1 – السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج1، ص 402 بتصرف.

و"الأسد" فكلاهما تشير إلى ذلك الحيوان المفترس".[1] إنّ الأمر اللافت للنظر في هذا القول هو عبارة "بنفس الطريقة"، وهذا يذكرنا بما ورد عند السيوطي، في قوله: "الدالة على شيء واحد وباعتبار واحد"، لا أعلم إذا كان الباحث قد استوحاه من السيوطي، إلاّ أنّ ما يهم هو هذا الاتفاق بين القدامى والمحدثين، ويدل ذلك على أهمية هذا المعيار.

ويعرّفه المعجم الوسيط كالتالي: "ترادف الكلمتين أن تختلفا لفظا وتتحدا معنى، وكذلك ترادف الكلمات"[2] هذا التّعريف يميل إلى العمومية أكثر منه إلى التّخصيص، فمن الواضح أنّ الكلمتين المترادفتين مختلفتان، لكن الشيء المبهم هو قولهم: "الاتحاد في المعنى"، فهل يقصد من ذلك؛ التّطابق التّام بين المعنيين، أو الاشتراك في معنى عام يجمعهما؟ فالإجابة على هذا السؤال ضرورية، لمعرفة مدى إمكانية تقبّل فكرة التّرادف أو عدم تقبلها. وعليه فهذا التّعريف غامض نوعا ما، فقد نتجاوز مثل هذا النّقص بالنّسبة إلى السيوطي باعتباره عاش في زمن بعيد عنا، أمّا الهيئات الحديثة يُتوقع منها تحديد مفهوم التّرادف بدقة أكبر للابتعاد عن العموميات؛ لاسيّما وأنّ الدّراسات والبحوث اللّسانية، قد أثارت الكثير من المواضيع التّراثية، من بينها التّرادف بما فيه الفروق اللّغوية. وذلك في إطار علم الدلالة والمعجم والنّظريات التحليلية والسياقية، فلا بدّ لمعاجمنا أن تساير الدّراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة، والاستفادة منها.

---

1 - Ahmed Moutaouakil, réflexions sur la théorie de la signification dans la pense linguistique arabe, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat, p143.

«les lexèmes synonymes (al-mutaradif) définis comme des mots différents à un seul objet et le désignant de la même manière comme, par exemple, les mots de (al-layth) et (al –asad) qui désignent le «lion ».

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،ج1، مادة (ردف).

وممن عرّفه من المحدثين العرب، الدّكتور رمضان عبد التّواب قائلا: "إنّ المترادفات هي ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق."[1] ووجدت التّعريف نفسه عند الباحث ستيفن أولمان (Stephen Ullmann) بقوله: "المترادفات هي ألفاظ متّحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق."[2] وقد يُفهم من هذا أنّ الباحث رمضان عبد التواب قد تبنى تعريف الباحث أولمان وتتكرر كلمة الاتّحاد في المعنى، التي وردت في تعريف المعجم الوسيط ويضيف هذا التعريف شرط وجوب التبادل بين الكلمتين المترادفتين في السياقات المختلفة وبالطبع لابدّ أن يكون ذلك دون تغيير في المعنى. كما نلاحظ أنّه قد استفاد من النظرية السياقية، وضيّق من مجال الترادف، إذ نادرا ما تدل كلمات مختلفة، -وإن كانت مترادفة- على المعنى نفسه في السياقات المختلفة، حيث تؤثر الحالة النفسية للمتكلم والمقام الاجتماعي في المسار الذي يتخذه المعنى، وغيرها من الظروف المحيطة بالكلام أو بالنّص، فإذا كان معنى الكلمة الواحدة يتغير بحسب السياق الذي ترد فيه، فما بالك بالكلمات المترادفة.

ويعرفه الباحث "جورج بول(George Paul)، بقوله: "إنّ التّرادف عبارة عن صيغتين أو أكثر مع الاشتراك في المعنى نفسه، وغالبا وليس دائما ما يحل بعضها محل بعض في الجمل."[3] لقد عبر الباحث جورج بول عن المترادفات بالصيغة، ولا أعلم إن كان يقصد بها الكلمة أو أي تركيب مطلقا، وهو يقرّ بإمكانية التّبادل في السّياقات المختلفة بتحفظ، فليست كل الصّيغ قابلة لذلك.

---

1 - رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط2، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض القاهرة: 1983م، ص 309.

2- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتعليق، كمال بشر، ط 12، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة: 1997م، ص119.

3 - جورج بول، معرفة اللغة، ترجمة محمود فرج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية: 1999م، ص 130.

ويعرّفه ريمون لوبلان، وكلود جرمان (Raymond LeBlanc) (Claude Germain): "التّرادف يشير إلى مجموعة كلمات ذات بنية مختلفة والتي لها المعنى نفسه تقريبا، وهذا حسب قواميس التّرادف".[1] يبدو أنّ الباحثين توصّلا إلى هذا التّعريف من خلال اطّلاعهما على مختلف التّعريفات الواردة في القواميس، ونلاحظ أنّهما لا يشترطان التّطابق في المعنى، إذ يكفي أن يتقارب المعنى بين الكلمتين، حتى تعدّ من المترادف. وهذا ما يفتح المجال أمام كلمات كثيرة لتدخل في دائرة التّرادف، إلاّ أنّ هذا التّعريف يحيلنا في الآن ذاته إلى وجود فروق لغوية، بين هذه الكلمات.

بالعودة إلى قاموس المترادفات الفرنسية، نقترب من مفهوم الترادف في هذا النوع من الكتب المتخصصة، ومما ورد: "نكرر، أنه في أغلب الحالات، لا نعتبر كلمتين أو مصطلحين مترادفين إلا جزئيا، ففي بعض الأحيان توجد فروق حقيقية في المعنى، والتي يجب الإشارة إليها، كأن تكون إحدى الكلمتين أقوى من الأخرى أي أكثر إيحاءً للمعنى المقصود..."[2] يؤكد هذا التّعريف أنّ التّرادف لا يكون تاما إذ نصطدم دائما بفروق تؤثر على المعنى المراد إيصاله، مهما كانت بسيطة.

ويرى الباحث جون دوبوا (Jean Dubois) أنّ: "التّرادف عبارة عن كلمتين لهما المعنى نفسه أو بالتّقريب، وتكون بنيتيهما مختلفة، هذا هو تعريف التّرادف بمعناه الواسع."[3] قد يعبر قول المؤلف الأخير عن عدم تحريه الدقة في تعريف

---

1 - Claude Germain et Raymond LeBlanc, Introduction à la linguistique générale, La sémantique, Les presses De L'université Monté rial, 1982, Canada, p46.

« La synonymie désigne des mots de forme différente qui ont sensiblement le même sens. Tel est le sens donné à la synonymie dans les dictionnaires de synonymes. »

2 -Emile Genouvrier et autres, Nouveau dictionnaire des synonymes, ouvrage couronné par l'académie Française, Librairie Larousse, Paris, 1977 p 8.

3 -Jean Dubois et autre, Dictionnaire linguistique, Larousse, Paris, 1973, p476.

الترادف، وكأنه يعبر عن وجود تعريف آخر أكثر دقة مما أتى به، وذلك بقوله: "بمعناه الواسع". وعلى كل فهذا التعريف لا يختلف عن سابقه كثيرا؛ إذ يشير إلى ضرورة تطابق المعنى بين الكلمتين أو على الأقل تقاربهما.

أما قاموس اللّسانيات للباحث جورج مونان (George Mounin)، فينبهنا إلى نقطة أخرى: "نحكم بالتّرادف على كلمتين أو عبارتين، إذا أمكن التّبادل بينهما دون أن يتغيّر محتوى الرّسالة".[1] نلاحظ في هذا التّعريف الأخير، أنّ الأهم هو المحافظة على محتوى الرسالة، دون أن يطرأ تغيير على مستوى المعنى العاطفي أو غيره من المعاني التي قد يحملها الكلام، سواء أكان كلمة أم جملة، وهنا نصطدم بتعارض بين السيوطي وجورج مونان، بحيث يفتح هذا الأخير الباب على مصراعيه، مضيفا إلى الكلمات التّراكيب.[*]

تعرّف موسوعة أونكارطة الفرنسية التّرادف بأنّه: "التّساوي اللّغوي حقيقة بين الكلمات أو التقارب الكبير في المعنى، وتكون عادة من سجل لغوي مختلف مثل: « pomme de terre » « patate ». وفي موضع آخر نجد ما يلي: "الترادف علاقة دلالية بين كلمتين متساويتين في المعنى، ولا يعتبر الفعل "فكر" « réfléchir » مرادفا لكلمة التفكير«pensée»، الفعل لا يكون مرادفا إلاّ لفعل أو تركيب فعلي وعلى كل فهذه العلاقات لا تظهر إلاّ في إطار السياق".[2] وهذا يؤكد مرة أخرى أهمية السّياق في تحديد المعنى، ويحدّ من إمكانية وجود التّرادف التّام وهذا لا يقتصر على اللّغة العربية؛ كما هو واضح في هذه الموسوعة الإلكترونية.

قدّم الباحث حلمي خليل مثالا لتقريب الصّورة: "مات فلان، توفي فلان، أو لقي ربه. فالمعنى في الجملتين واحد، من حيث إفادة الموت، لأنّ الفعلين (مات)

---

1 –George Mounin, Dictionnaire de la linguistique, quarige , PUF, 3eme édition, 2000, p 317.

* وقد ورد هذا الأمر في مدونة البحث كما ذُكر سابقا مثل: (استشرفه ببصره ومد إليه بصره، الذي يأتيني فله درهم ومن يأتيني فله درهم، غني بالمكان وأقام بالمكان...)

2 –Microsoft Encarta® 2009. ©1993-2008 Microsoft corporation.

و(توفي) لهما الدلالة نفسها (La dénotation) على الحدث، غير أنّ الفرق بينهما يرجع إلى أنّ الفعل (مات)، يشير إلى الحدث دون ظلال دينية أو أي مظهر من مظاهر التأدب أمام الحدث، أمّا الفعل (توفي) أو قولنا (لقي ربه) ففيه بالإضافة إلى الدلالة على الحدث (La dénotation) دلالات أخرى دينية وروحية نشعر بها من خلال استعمال (توفي) أو (لقي ربه)، وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم واللّغة مصطلح (connotation) "[1] الأكيد أنّ هذا الفرق لا يمكن للجميع التفطن إليه، إذ يتطلب الإحاطة بالمعاني الدّقيقة لكلا الكلمتين بالإضافة إلى الاستعانة ببعض النّظريات الدّلالية.

في الأخير ما يمكن الخروج به من كل هذه التّعريفات، هو الاختلاف الواضح في تحديد مفهوم التّرادف، ففي حين يستبعد بعضهم وجود التّرادف التّام، أي وجود تطابق كلي في المعنى بين الكلمتين المترادفتين، نجد رأيا آخر يتقبل هذا الأمر ويجعله شرطا للقول بالتّرادف، ولا يخفى ما لهذا الرأي من تأثير خطير في تحديد مسار موضوع التّرادف؛ فالذي يعرف التّرادف أنّه عبارة عن تقارب في المعنى سيجد صدى وآذانا صاغية، لأنّ الواقع يؤيده والدّليل على ذلك، هو وجود قواميس خاصة بالمترادفات، كما أنّنا طيلة حياتنا التّعليمية، ولاسيّما في الأطوار الأولى نتذكر أنّ مواضيع الامتحانات في اللّغة العربية نادرا ما تخلو من سؤال حول المترادفات. أما من يعرّف التّرادف على أنّه التطابق التّام في المعنى بين الكلمتين فهذا ما لا يسلم من النّقد.

قام الباحث محمود فهمي زيدان، بتحليل فلسفي لقضية التّرادف يعكس صعوبة هذا الموضوع يقول: "...نجد معنيين للتّرادف من الناحية المنطقية، نقول عن كلمتين أو عبارتين أنّهما مترادفتان، إذا كان يمكن استبدال إحداهما بالأخرى في قضايا دون أن يتغيّر المعنى. كأنّ فكرة الترادف تعتمد على المعنى، أو أنّ معيار التّرادف هو هوية المعنى. لكن تعال ننظر في القضية التّحليلية التي نقول

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 77.

عنها إنّها صادقة قبليا...هل يعتمد معنى الكلمة على الإتيان بكلمة مرادفة لها، أم تعتمد فكرة التّرادف على سبق علم بمعنى الكلمة التي تأتي بمرادف لها؟ خذ نقطة إذا قلنا إنّ الترادف هو استبدال إحدى كلمتين بالكلمة الأخرى أو إحدى عبارتين بالعبارة الأخرى دون أن يتغير المعنى نقع في مأزق. لا أحد يتردد في القول إنّ "أعزب" و"غير متزوج" مترادفتان لكن افرض إننا قلنا "أعزب بها أقل من خمسة حروف" فلا نستطيع أن نقول إنّ "غير متزوج بها أقل من خمسة حروف" وهنا جاء الاستبدال وتغيّر المعنى. هذه بعض صعوبات فكرة الترادف بالإجمال وصعوبة الحسم فيما إذا كان الترادف يعتمد على المعنى أم أنّ المعنى يقوم على الترادف".[1] يبدو أنّ الباحث يصرّ على ضرورة تطابق المعنى بين الكلمات، كما ورد عند بعض الباحثين فيما سبق، ويثبت في الوقت ذاته أنّ هذا الأمر مستحيل الحدوث؟

أما عن علاقة التّعريف اللّغوي بالتّعريف الاصطلاحي، فقد يقصد به التّتابع في المعنى، بحيث تتبع الكلمة الواحدة بكلمة تخالفها في البنية وتقترب منها في المعنى، فتكون بذلك تابعة لها، ومؤكدة لأحد معانيها.

1-3- أنــواع التّــرادف:

لقد اختلف الباحثون في تقسيم التّرادف، فمنهم من جعله نوعين، ومنهم من قسّمه إلى أربعة أنواع وقد اكتفيت بما ورد عند الباحثيين: حلمي خليل، ومحمد محمد يونس علي، ومحمد علي الخولي، لوجود تقارب نسبي بينهما.

(ففي رأي الباحث الأول أنّ التّرادف: **مطلق** في حالة التّطابق التّام والمطلق بين كلمتين أو أكثر، وهذا فيما تشير إليه الكلمة في الخارج، بالإضافة إلى الإيحاءات الدلالية للكلمة وحسب الباحث حلمي خليل فإنّ هذا النوع نادر الحدوث.

1- محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة: 2003م ص 104-105.

وفي حالة وجود هذا النّوع فالفروق اللّغوية ملغاة تماما، طالما كان التّطابق التّام بين الكلمات.

و**شبه ترادف،** باعتبار التّشابه في الدّلالة بين كلمتين أو أكثر، وهنا نجد تحليلا من نوع آخر، بحيث نلجأ إلى السّياق والمعنى، فكي نحصل على تطابق تام ومطلق، لابدّ أن يتحقق التطابق بين الأصول الثلاثة للمعنى المعجمي لكل كلمة وهو ما تشير إليه الكلمة في الخارج، وما توحيه الكلمة إلى الذهن ودرجة التطابق. فالاختلاف في إحدى هذه الأصول هو ما يؤدي إلى شبه الترادف أما الاختلاف في درجة التطابق فيكون بالنظر إلى الدلالات الهامشية بالنسبة إلى سياقات معينة أو أشخاص بعينهم.

وانطلاقا مما قيل نستنتج أنّه يتوجب على المعجمي(صانع المعجم) أن لا يكثر من الشرح بالمرادف باعتباره يوقع مستعمله في حلقة مفرغة، وقد استشهد هنا الباحث حلمي خليل بقصة أبي زيد الأنصاري (ت 215هـ) مع الأعرابي حين قال: "قلت لأعرابي ما المحبنطئ؟ قال: المتكأكئ، قلت وما المتكأكئ؟ فقال المتأزف، قلت وما المتأزف؟ قال أنت أحمق." وكان هدف الأنصاري معرفة الفروق الدّلالية بين كل كلمة، فأدخله هذا الأعرابي فيما يعرف عند علماء المعاجم بمصطلح الدور، بمعنى شرح الكلمة بالمرادف تلو الآخر، وهنا يوجهنا الباحث حلمي خليل إلى النّظريات الدّلالية الحديثة مثل: نظرية المجال الدّلالي، ثم ذكر أنّ بعض الباحثين قد صنفوا الألفاظ المترادفة في مجموعات:

الأولى: بين مجموعة ألفاظ دخيلة ومجموعة ألفـاظ أصيلة، وقد مثّل لها بـ"كلمـة (تليفون) الأوربية الأصل (Téléphone) والتي عرّبت بكلمة (الهاتف) ومع ذلك فالكلمتان مستعملتان في اللغة العربية، فنحن نتحدث أحيانا عن الهاتف الذي هتف بي (ناداني)، وهو هنا ليس التليفون، فالسياق أثّر في معنى الكلمة. وإن كان مستعمل اللّغة –على الأقل عندنا بالجزائر– يستبعد هذا المعنى، فالفعل هتف لم يعد موظفا بكثرة، فما يتبادر إلى الذهن، عند سماع كلمة "هاتف" هو ذلك الشيء

المستعمل للتواصل عن بعد، وإن كنت لا أستبعد ما قاله الباحث. فهذا يدخل في خلفيات المتكلم والسامع، وثقافتهما.

الثانية: الترادف بين لفظين من مستويين لغويين مختلفين مثلا الفعل (حجر) في تونس يرادف (منع) في باقي الدول العربية.

الثالثة: التّرادف باختلاف المعنى الانفعالي والتقويمي، وهنا نجد ثنائيات من الكلمات، فقد نصف شخصا ما بأنّه (محافظ) وهذه كلمة هادئة الدّلالة، وعندما نصفه بأنه (رجعي) أو (متزمت) يحوي تقييما سلبيا، ومع ذلك فالكلمات تكاد تترادف في الاستعمال أحيانا).[1]

نستنتج أنّ الكلمة تدل على معنى في ذاتها، لا يمكن أن تدل عليه كلمة أخرى بالدّقة نفسها، وبتطور علوم اللّغة حديثا، وظهور النّظريات الدّلالية، يمكن للباحث المتخصص أن يكتشف الفروق الدّلالية بين تلك الكلمات المترادفة، بسهولة عن طريق التّحليل الدّلالي، وهذا النّوع من البحوث، والدّراسات التي تهتم بالتّحليل الدّلالي وإبراز السّمات الدّلالية، من شأن علم الدّلالة أكثر منه علم المعجم، وإن كانت هناك مساحات مشتركة بين العلمين كما سبق ذكره.

(أما الباحث محمد محمد يونس علي صاحب كتاب "وصف اللّغة العربية دلاليا"، فيتحدث عما يلي:

أولا: التّرادف الإشاري ويقصد به الاتفاق في المشار إليه ويمثّل له بأسماء النّبي صلى الله عليه وسلم كالمصطفى، والمختار، والبشير، فهي جميعها تشير إلى ذاته عليه الصّلاة والسّلام، ولا يتأتى هذا النّوع إلا بمراعاة السياق الثقافي، فالمعنى اللّغوي لهذه الكلمات أعم من أن يختص بالإشارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم – يدخل هنا الاعتقاد الديني – كما يتحدث عن الألفاظ المركبة فآدم عليه السلام هو الجد الأول للبشرية، وأول نبي على وجه الأرض.

1- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ط2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة: 1996 ص132-133-134-135 بتصرف.

ثانيا: الترادف الإحالي، وهو الاتفاق في المحال عليه، ومن أمثلته الأسد والليث والغضنفر التي تحيل جميعها إلى ذلك الحيوان المعروف، والفرق بين التّرادف الإشاري، والتّرادف الإحالي، أنّ الأول مرتبط بسياق معيّن ومقيد به، أما الثاني فدلالته عامة وليس مقيدا بسياق معيّن.

ثالثا: التّرادف الإدراكي، وهو الاتّفاق في التعبير عن المعنى الإدراكي بغض النّظر عن الاختلافات العاطفية، مثل فم وثغر، وعنق وجيد، ويقابل هذا النوع التّرادف العاطفي، ويصعب إيجاد كلمتين أو أكثر تتفقان في المعنى الإدراكي أو المركزي، مع خلوهما من الظلال العاطفية. نفهم من هذا أنّ المعنى الأول الذي يتبادر إلى الذهن هو ذلك العضو الذي يستعمل للكلام والأكل دون تفكير في السياق أو الخلفية.

رابعا: التّرادف التّام، ويتوقف وجود هذا النوع من الترادف على تحقق شرطين، هما قابلية التبادل في جميع السياقات، والتطابق في كلا المضمونين الإدراكي والعاطفي، ونظرا لهذه الشروط الصارمة فإنّنا نكاد نعترف إلى حد ما بصعوبة تحقق الترادف التام، إن لم نقل استحالته؛ وذكر الباحث أنّه من الباحثين الغربيين من يفرق بين الترادف الكامل والترادف التام، وفي موضع آخر بين الترادف الكامل والمطلق).[1]

لقد قسّم الباحث محمد علي الخولي التّرادف إلى ترادف كامل، وترادف جزئي، يقول:

هذا والدي = هذا أبي/ إذا والد = أب/ وإشارة = تعني التّرادف وهو اشتمالي تبادلي بمعنى كل أب والد وكل والد أب إذن: أب = والد. ويمكن التّعبير عن التّرادف بالطّريقة التالية:

1- محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا –في ضوء مفهوم الدلالـــة المركزيـــة- "دراسة حول المعنى وظلال المعنى"، دط، منشورات جامعة الفـــاتح، ليبيـــا، 1993م، ص 369-370-371-372-373. بتصرف.

س محتواة في ص	(س تنضوي تحت ص) / كريم محتواة في جواد
ص محتواة في س	(ص تنضوي تحت س) / جواد محتواة في كريم
س = ص	(إذا ، س ترادف ص) / جواد = كريم

ويمثّل للتّرادف الكامل بالأسد، واللّيث، والضرغام، إلاّ أنّه في الوقت ذاته يشير إلى وجود فروق في شيوع الاستعمال، فالأسد أكثر شيوعا؛ ويعطي مثالا آخر للتّرادف الكامل بين يعادل ويساوي.

أما التّرادف الجزئي، فيظهر مثلا في قولنا حضر السفير مع عقيلته، ولا نقول زوجه؛ فعقيلة أرفع رتبة من الزوج؛ -وهذا اجتماعيا-. يرى الباحث أنّ التّرادف في حقيقة الأمر يكون بين المعاني وليس بين الكلمات، كما يجب أن تكون المترادفات من قسم الكلام نفسه، فالمرادف للاسم اسم، والمرادف للصفة صفة، وقد يكون بين أقسام الكلام المتباينة مثل المصدر والمصدر المؤوّل، وإذا ما حدث هذا بين جملتين فهذا يسمى بالتناظر وليس ترادفا حسب رأي الباحث. ويمثل لذلك بمجموعة جمل منها: كسر الولد الزجاج/ الزجاج كسره الولد/ الولد هو من كسر الزجاج).[1]

أظن أنّ الخوض في تحليل هذه المصطلحات، يتطلب بحثا وتخصصا فوجود مصطلحات كثيرة ممّا يثقل كاهل البحوث اللغوية، ويعرقل مسيرة الباحث التّرادف التّام، والمطلق، والكامل، وغيرها من التّسميات؛ وشبه التّرادف والتّرادف الجزئي والتّقريبي. أتساءل: ألا يقصد بها المعنى نفسه؟ وهذه الكثرة في التسميات ناتجة عن كثرة الواضعين، وعندما يطلع عليها الباحث أو الطالب يشرع في البحث عن الفروق بينها في حين أنّها شيء واحد في معظم الأحيان؛ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا نثير كل هذه المصطلحات؟

1- محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص 93-94-95-96، بتصرف.

1-4- أهم أسباب التّرادف:

هذه أهم الأسباب الواردة عند القدامى والمحدثين:

1- أن يكون للشيء الواحد في الأصل اسم واحد، ثم يوصف بصفات مختلفة باختلاف خصائص ذلك الشيء، ثمّ تستعمل تلك الصفات استعمال الاسم وينسى ما فيها من صفة، ومن ذلك أسماء السيف التي كانت في الأصل صفات له ثم أصبحت أسماء مثل: الصارم، والباتر والقاضب، والعضب، والصقيل والمهند...إلخ.

2- اختلاف اللهجات وذلك أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، وتضع الأخرى الاسم الآخر للمسمّى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويختفي الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، وقد ورد مثل هذا في لسان العرب بقوله: مضّني الأمر وأمضّني، الأولى حجازية والثانية تميمية، وحزنه وأحزنه، الأولى قرشية، والثانية تميمية، والمدية والسكّين الأولى يمانية، والثانية حجازية وبها نزل القرآن الكريم.

3- التطور اللغوي في اللفظة الواحدة، فقد تتطور بعض أصوات الكلمة الواحدة على ألسنة الناس فتنشأ صور أخرى للكلمة، وحينئذ يعدّها اللغويون العرب مترادفات لمسمى واحد مثل: ما روي عن الأصمعي أنّه قال: "اختلف رجلان في (الصقر)، فقال أحدهما: بالصاد، وقال الآخر: (السقر) بالسين فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما إنّما هو: (الزقر)[1] وقد يكون التطور اللغوي في معنى الكلمة ودلالتها لا في لفظها مثل: (هلك) التي في العربية معناها في العبرية لكل نوع من الذهاب، في حين أنّ معناها في العربية قد تحدّد

1- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجار، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1987م، ج2، ص82.

فأصبح مقصورا على نوع واحد من الذهاب وهو (الهلاك) وقد أدى مثل هذا التطور إلى التّرادف بين الموت والهلاك.[1] وهو من أهم أسباب التّرادف.

وكذلك الاستعمال فبعض الألفاظ مع تكونها ودورانها على الألسنة تأخذ شكلين مختلفين يصبحان مع الاستعمال مترادفين مثل: جبذ، جذب، فم وفوه واللجز واللزج، اضمحل وامضحلّ. وقد يكون في اللغة لفظان متجاوران، أي كلّ منهما قريب الشبه من الآخر ولكنهما مع ذلك مختلفان، ثمّ يختفي الفرق بينهما مع طول الاستعمال ويعدان من التّرادف.[2] يمثل الاستعمال سببا آخر من أهم أسباب الترادف.

4- الاقتراض من اللغات الأجنبية التي كانت تجاور العربية في الجاهلية وصدر الإسلام، ومن الكلمات المترادفة التي رويت لنا، الكثير من الألفاظ الفارسية المستعارة.

5- يضاف إلى هذه الأسباب أنّ أصحاب المعاجم العربية لم يأخذوا عن قريش وحدها، بل أخذوا عن القبائل الأخرى ألفاظا لم تكن موجودة في لغة قريش وإنّما لها مرادفاتها في هذه اللّغة. كما تسجل الألفاظ المهجورة التي استبدل بها غيرها مع مرور الزمن، ما زاد المترادفات في المعاجم العربية: كثرة التعريب والاشتقاق، الذي حصل في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، إلى جانب الاستعمالات المجازية التي انتشر تداولها لدى الكتاب والأدباء. ونجد من الباحثين من قيّد التّرادف بشروط، فترى فيما تتمثل؟

1-5- شروط التّرادف:

شغلت ظاهرة التّرادف العلماء المحدثين، وكان هذا شأنها عند القدامى، وهي ظاهرة موجودة في اللّغات كلها، وقد وضع علماء اللّغة شروطا لها؛ هذه أهمها:

1- إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربية، ط9، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: 1995م ص183.

2- حسن ظاظا، كلام العرب، ط2، دار القلم، دمشق: 1990م، ص 88، بتصرف.

1-الاتّفاق في المعنى بين الكلمتين اتّفاقا تاما.

2-الاتّحاد في العصر وفي البيئة.

3-ألاّ يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر. [1]

إنّ المتتبع لهذه الشروط بدقة، سيجد أنّها شروط وضعت أساسا لإلغاء فكرة التّرادف التّام، فلا يعقل أن تكون كل الكلمات الموجودة في أي معجم من معاجم التّرادف متطابقة تماما، وإذا افترضنا أنّها قد تتطابق في بعض المواضع، فهذا لا يعني أنها ستتطابق في كل السياقات، أما أن تتّحد الكلمتان في العصر والبيئة، فهذا أمر ضروري، فلا يمكن أن نأتي بكلمة من بيئتين مختلفتين، ونجعلهما مترادفتين. إلاّ أنّ السؤال المطروح؛ هو ما الذي يضمن لنا بأنّ المترادفات الموجودة فعلا في الوقت الحالي، لم تكن في يوم من الأيام في بيئات مختلفة؟ وإذا أتينا إلى التّطور الصوتي فهذا أمر مقبول جدا، فكلمة مثل: فلح الأرض وفلعها؛ لا يمكن اعتبارها مترادفة. فقد تكون كلمة فلح تطورا لكلمة فلع، وبالمقابل قد نعتبرها لهجة أخرى؛ كما أشار إلى ذلك الباحث كمال بشر في ترجمته لكتاب أولمان".[2] قد نتوصل إلى القول الفصل، إذا تمكننا من إنجاز الذخيرة اللّغوية، التي تجمع أهم المؤلفات التّراثية، ومنها قد نصل إلى أصول الكلمات، واشتقاقاتها من مواردها الأصلية بسياقاتها المختلفة.

1-6- التّرادف ثروة لغوية:

لا يمكن إنكار فائدة التّرادف مهما بلغ رفضنا له نظريا، إذ يثبت الواقع عكس ذلك تماما؛ فَمَنْ مِنَّا لم يلجأ إلى توظيف كلمات مترادفة، للدّلالة على الشيء الواحد؛ حيث تغيب الكلمة المطلوبة عن أذهاننا، فلا نجد مناصا من استبدالها بغيرها وكل في مجاله؛ فالمعلم في صفه، والخطيب في خطبه، والأديب في نثره والشاعر في شعره، فأهم شيء أثناء عملية التواصل هو تبليغ الرسالة للمتلقي

1- إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص178، 179.

2- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ص 130. (هامش الصفحة)

ويستحسن في هذه الحالة أن يكون المتكلم محيطا بقاموس ثري من المترادفات لئلا يقع في حرج، وسأحاول الإشارة إلى الفوائد التي ذكرها بعض اللّغويين.

لقد قام الباحث إبراهيم الدّسوقي بدراسة انتهى فيها إلى قبول التّرادف بين الصيغ المختلفة، "إنّ ظهور التّرادف في اللّغة دليل على حياة مفرداتها، التي يقوم معها الاستعمال بدور عوامل التّعرية، أو المثّال الفنان، أو جراح التجميل الذي يتعامل مع الصيغة، ويحاول أن يغيّر من ملامحها لتبدو أكثر قدرة على التعبير والإيحاء، بحذف بعض المكونات، أو بإضافة مكونات جديدة، أو التعبير عن مكونات أخرى مخالفة، ومن ثم نتيجة لهذه الحركة في الاستعمال تتساوى المكونات الدّلالية للصيغة مع المكونات الدلالية الموجودة في صيغة أخرى، ومن ثم ترادفها."[1] لقد أكّد الباحث هاهنا أنّ التّرادف يعكس حركية اللّغة فهو يقدم لنا صورة إيجابية عن اللغة.

• يمكّن الترادف من إقناع المستمع بكثرة الألفاظ الدالة على المعنى الواحد فيقحم المتكلم المخاطب ويحاصره بكثرة الكلمات والمفردات حتى يأسره ويقنعه بفكرته.[2] إلاّ أنّ المعنى الواحد هو المعنى العام الذي يجمع هذه الكلمات، لأنّ التحليل الدّلالي لها قد يكشف عن فروق كثيرة.

ويكاد يجمع الأدباء واللغويون، على أهم فوائد التّرادف، فنجد الأفكار نفسها تتكرر تقريبا، إنّما يختلف اللفظ فيها وحسب، ومما ذكر أيضا:

• المراوحة في الأسلوب، وطرد الملل والسآمة، لأنّ ذكر اللفظ بعينه مكررا قد لا يسوغ أو يمج.

• قد يكون أحد المترادفين أجلى من الآخر فيكون شرحا للآخر الخفي، وقد ينعكس الحال بالنسبة إلى قوم دون آخرين.

1- إبراهيم الدسوقي، الترادف في صيغ الأفعال بين الصرفيين والمعاجم، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: دت، ص 120.

2- محمد بن عبد الرحمن الشايع، أثر الفروق اللغوية في تفسير القرآن الكريم، ص 71 بتصرف.

• التّوسع في سلوك طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة في النظم والنثر وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر... السجع والقافية.[1] وما تبادر إلى ذهني في هذا المقام، ونحن نتحدث عن فوائد التّرادف، إشكالية الترادف في القرآن الكريم فتساءلت: "هل يمكن أن نضع الله عز وجل سبحانه وتعالى عزّ من قائل في موضع النّقص وله الكمال والجلال؟ فتغيب عنه الكلمة أو يكون بحاجة إلى التّرادف ليبلغنا أوامره ونواهيه، وهو الخالق والقادر الذي لا يتسلل إليه العجز والنسيان؟ سأترك المجال للقارئ الكريم ليجيب بنفسه، وستكون لنا وقفة مع هذه الفكرة إن شاء الله تعالى، في موضعها من هذا البحث. وفي هذا يقول الدكتور علي فهمي خشيم: "يأخذون على اللغة العربية هذه الوفرة الوافرة في ألفاظها وهذه السعة العظيمة في تعبيرها وتركيبها، كأنّما هذا سبة لها وهو مبعث الفخار أو كأنه نقص وهو عين الكمال...فعزت وارتبط وجودها بوجود القرآن...[2] يتحدد موقفنا من التّرادف حسب المقام الذي يوظف فيه، وكما سبق ذكره هناك مواضع ومواقف تفرض التّرادف فرضا، فيكون بذلك مزية في اللّغة وليس عيبا فيها. وهذا يدفعني إلى التّساؤل عن المواضع التي يعاب فيها توظيف التّرادف.

1-7- التّرادف تضخم لغوي:

لا تقتصر ظاهرة التّرادف على اللّغّة العربية وحسب؛ بل نجدها في معظم اللّغات، وقواميس المترادفات في اللّغات الأجنبية لخير دليل على ذلك. قد رأينا بعض إيجابيات التّرادف فماذا عن سلبياته؟

تشير بعض الدّراسات الحديثة، إلى أنّه من عيوب تعليم اللّغات، كثرة الاعتماد على المترادفات فيغرق طالب العلم في بحر المفردات الكثيرة المحيطة بالمعنى الواحد؛ يقول الباحث أحمد مختار عمر في مسألة الشرح بالمرادف: "هذا النوع من الشرح لا يصلح الاعتماد عليه بمفرده وبيّن أنّ هذا الأمر قد يخدم

1- محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة، مفهومه-موضوعاته، قضاياه، ص202.

2- أحمد بن نعمان، مستقبل اللغة العربية بين إرادة السماء ومحاربة الأعداء، ص 145.

غرض الفهم وحده ولا يصلح لغرض الاستعمال، كما تعزل الكلمة عن سياقاتها، وتقوم هذه الطريقة على فكرة وجود ظاهرة الترادف وإمكانية إحلال كلمة محل أخرى دون فارق في المعنى، وهو أمر مشكوك فيه، مما يجعل الاعتماد على الكلمة المرادفة نوعا من المخاطرة أو التّضحية بالدّقة المطلوبة، وبالفروق الموجودة بين الكلمتين في المعاني الهامشية والإيحائية وتطبيقات الاستخدام"[1] كما أنّ هذا الأمر يوقع الطالب في تناقضات، فمن جهة يسمع عن دقة اللّغة العربية ومن جهة أخرى يصطدم بالكم الهائل من المفردات للمعنى الواحد، فكيف سنفسر له ذلك؟ وأرى أنّ العيب ليس في تعليمه هذا الكم الهائل من المفردات، بل مكمن الخلل، في عدم التطرق إلى الفروق الموجودة بين هذه المفردات، لاسيما لدى المتخصصين في اللغة العربية، ولن أبالغ بطلب دراسة هذه الفروق من المتخصصين في العلوم الدقيقة والطبيعية، فهذا ترف قد لا يسمح الواقع بتحقيقه ولكن يبقى هذا مطلبا مشروعا لطلاب اللغة والأدب.

2- الفــروق اللّــغويـــة:

2 -1- الفــروق لــغــةً:

ورد في لسان العرب؛ الفرق: تفريق بين الشيئين حيث يتفرقا، والفرق: الفصل بين الشيئين، فرق يفرق فرقا، فصل وقوله تعالى: "فالفارقات فرقا، قال ثعلب: هي الملائكة تزيل بين الحلال والحرام، وقوله تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَـٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ [سورة الإسراء، الآية: 106]. أي فصلناه وأحكمناه، من خفّف قال: بيّناه من فرق يفرّق ومن شدّه قال: أنزلناه مفرقا في أيام...وروى عن ابن عباس، فرّقناه بالتثقيل وفرق له عن الشيء: بيّنه له، عن ابن جني، ومفرق الطريق ومفرقه: متشعبه الذي يتشعّب منه طريق

1- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 141.

آخر...فرق لي هذا الأمر يفرق فروقا، إذا تبيّن ووضح".[1] يفهم من هذا الشرح أنّ الفروق تعبر عن الوضوح.*

يعرفه الرازي: "فرق بين الشيئين من باب نصر و(فرقانا) أيضا و(فرّق) الشيء (تفريقا) و(تفرقة فانفرق) و(افترق) و(تفرّق). وأخذ حقّه منه(بالتفاريق)...من خفّف قال بيّنناه من (فرق) يفرق. ومن شدّد قال: أنزلناه (مفرقا) في أيام...والفرقان القرآن وكل ما فرّق به بين الحق والباطل فهو فرقان. فلهذا قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 48]. وكذا مفرق الطريق (ومفرقه) ولا جمع له، وهو الموضع الذي ينشعب منه طريق آخر، وقولهم للمفرق(مفارق) كأنّهم جعلوا كلّ موضع منه مفرقا فجمعوه على ذلك.[2] يفهم مما قيل، أنّ المعنى الإجمالي لهذه المادة، هو وجود طرفين أو أكثر يفصل بينهما، وعليه تستدعي كلمة الفرق وجود اختلافات بين أطراف مختلفة.

أما حديثا ورد في المعجم الوسيط: " فرق بين الشيئين- فرقا، وفرقانا: فصل وميّز أحدهما من الآخر وبين الخصوم: حكم وفصل، وفي التنزيل قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ۖ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾﴾،[سورة المائدة، الآية:25]، وبين المتشابهين: بيّن أوجه الخلاف بينهما، وله عن الأمر: كشفه وبيّنه، وله الطريق أوالرأي: استبان والشّيء قسمه

1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، مادة (فرق).

* وقد يكون لهذا المفهوم أثره في عنوان كتاب الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري.

2- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، ط1، دار الفكر للطبع والتوزيع لبنان: 2003م، مادة فرق.

وفي التّنزيل العزيز: "وقرآنا فرقناه"[1] ونتساءل هاهنا عن علاقة هذه المعاني اللّغوية، بالتّعريف الاصطلاحي.

2-2- الفروق اصطلاحا:

يعبّر مصطلح الفرق أو الفروق عن ظاهرة لغوية، تجاورها ظاهرة أخرى هي ظاهرة التّرادف. يتناول البحث في هذا الموضوع إدراج أهم الاختلافات القائمة على مستوى معاني بعض الكلمات التي شاع ترادفها، مثل: الضّياء والنّور، والتّوبة والأوبة...وهي كلمات تشتمل على معنى عام يجمعها، إلاّ أنّ بينها فروقا، أو اختلافات (مهما كانت دقيقة)، ولا يتنبه إليها إلاّ المتخصصون في اللّغة.

يقول الباحث محمد ياس خضر الدوري: "أما الفرق في اصطلاح الدارسين فيعبّر عن ظاهرة من ظواهر اللغة، قد شغلت الدارسين قدماء ومحدثين، ويراد منه تلك المعاني الدقيقة التي يلتمسها اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعاني، فيظن ترادفها لخفاء تلك المعاني، إلاّ على مستعملي اللّغة الأقحاح، أو الباحث اللّغوي فقد كان هذا التّشابه في الدّلالات، والتّقارب في المعاني، ملحوظا لدى العرب الأقدمين، بيد أنّه بمرور الزّمن وطول العهد، ولكثرة الاستعمال تطورت دلالة هذه الألفاظ، وأصبح النّاس يستعملونها بمعنى واحد، غير منكرين بما بينها من فروق دقيقة، ولا مراعين التباين فيها، بحسب أصلها في اللّغة، إهمالا لها أو جهلا بها فكان أن ترادفت ألفاظ عدة على معنى واحد نتيجة التطور في الاستعمال."[2] وبتتبعنا لتحديد مصطلح الفرق، نجد أنّه كان نتيجة لتطور الاستعمال، وهذا حسب رأي الباحث محمد ياس الدّوري. وقد كان لمعيار الاستعمال أثره البارز في تفريق الشّيخ أبي هلال العسكري بين المترادفات المنتشرة في عصره؛ يتعلق الأمر بزمن الاستعمال فكلما عدنا إلى تاريخ استعمال الكلمة ظهرت فروق معينة، وكلما اقتربنا

1- مجمع اللغة العربية، الوسيط، ج2، مادة (فرق).

2- محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، ط1، دار الكتب العلميــة لبنان، 2006م، ص 14.

من زماننا الحاضر تلاشت تلك الفروق. كما أنّنا إذا تناولنا كلمتين مترادفتين في مرحلة زمنية واحدة قد تتوارى الفروق الدّقيقة بينها، وتكثر المترادفات.

إنّ القصد من الفروق في هذا المقام يختلف عن معنى المغايرة، فلا أقصد المغايرة المطلقة بين الألفاظ، بل تقتصر هذه الظاهرة على تلك الألفاظ المختلفة والمتغايرة في معانيها الدّقيقة، إلاّ أنّه يجمعها معنى عام، يسمح بتسلل التّرادف إلى ثناياها، وهنا تبرز الإشكالية، فالفرق بين الحزن والفرح، لا يدخل في إطار هذه الظاهرة (الفروق)، ذلك أنّ المعاني مختلفة تماما ولا يجمع بينها معنى مشترك وإن كان هذا ممكنا في إطار آخر وهو نظرية الحقول الدلالية؛ كأن يخضع لحقل أحاسيس الإنسان. "والكلام حول ظاهرة الفروق يقتضي التّفريق بينها وبين ظاهرة المغايرة التي تعني المخالفة مطلقا، لأن الفرق الذي يعني المغايرة يتسع ميدانه ليشمل كل اللّغة، أما ما نحن بصدده فمراده تلك الألفاظ المتفقة المعنى، في إطارها العام، والمتغايرة في خصوصيات الدّلالة والاستعمال، المعجم اللّغوي كفيل بكشف تلك الخصوصيات الدّلالية، وبتتبع الاستعمال القرآني تتّضح تلك الدّلالات الخاصة."[1] وهذا الكلام يحصر مجال اهتمامنا في موضوع البحث المذكور، ولمّا كان التّأليف في التّرادف أكثر منه في الفروق، فقد تطرقت إلى موضوع الفروق من خلال التّرادف، وبناء عليه سيلاحظ القارئ الكريم، بعض الإطالة في موضوع التّرادف، الذي من شأنه تبسيط الفروق اللّغوية، يقول الباحث فايز الداية: "...ونثبت بعض الإشارات إلى ماهية العمل في الفروق فهي أولا لم تدخل في فروع المناقشات الدائرة حول: التّرادف، وما يكون من شأنه بصورة مباشرة..."[2]. إلاّ أنّي أظن أنّه لا بأس بتناول الفروق اللّغوية ضمن موضوع التّرادف، وذلك للسبب المذكور سابقا.

1- محمد ياس خضر الدوري، المرجع السابق، ص 15.

2- فايز الداية، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقديـــة، دط، دار الفكر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1973م، ص 25.

2-3- طـرائــق معــرفــة الفــروق اللــّغوية:*

سيتناول هذا العنصر الطريقة المتّبعة لاكتشاف الفروق القائمة بين المفردات المترادفة، وقد وردت عدة طرائق عند لغويينا القدامى، - ولهذا سيكون التركيز على ما ورد عند العرب- وكان كتاب "الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري" حقلا خصبا لإبرازها؛ حيث سعى إلى تطبيق معايير دقيقة إلى حد ما على بعض المفردات التي كانت تعدّ من المترادف، ولهذا سأكتفي بالإشارة إليها دون شرحها ذلك أنّ الباب التطبيقي سيقف عند كل معيار. كما أشار إليها غيره، عكس ما قيل عند البعض، " ومما يؤسف عليه قول الزيادي إنّ مثل هذا لم ينتبه إليه القدامى، بل اكتفوا بالمعنى العام للمترادفات، في حين تجد الإمام الغزالي قد أشار إلى مقياس الاستعاضة، وطبقه وإن لم يصرح به، يقول: "وكذلك العرب في استعمالها تفرّق بين اللفظين، إذ تستعمل الكبير حيث لا تستعمل العظيم، ولو كانا مترادفين لتواردا في كل مقام، تقول العرب: فلان أكبر سنا من فلان، ولا تقول أعظم سنا..."[1]
وستفتتح هذه الطّرائق بالإشارة إلى ما ورد عند أبي هلال العسكري، دون تحليلها. الاستعمال اللغوي/ اعتبار صفات المعنيين/ اعتبار ما يؤول إليه المعنيين /اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال/ اعتبار النقيض والضد/ اعتبار أصل الاشتقاق/ما توجبه صيغة اللفظ من الفرق/ اعتبار حقيقة اللفظين.[2] وهذه أهم طرائق التّفريق بين المترادفات.

* اعتمدت في هذا العنصر بدرجة كبيرة على دراسة الباحث محمد ياس الخضر الدوري صاحب كتاب دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، وإن ركز هذا الأخير بدرجة أكبر على الكلمات الواردة في القرآن الكريم، والباحث محي الدين محسب صاحب كتاب التحليل الدلالي في الفروق في اللغة الذي قام بتحليل المعايير، بالإضافة إلى الاستعانة بما ورد لدى بعض اللغويين الغربيين عسى أن أستفيد منها أثناء تناول هذه المعايير عند أبي هلال العسكري في القسم التّطبيقي.

1- محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، ط1، دار الكتب العلميــة بيروت: 2006، ص58-59.

2- ينظر أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة.

2-3-1- الذات والصفة: يستشهد الباحث الدوري بحادثة أبي علي الفارسي (ت 377هـ)، إذ يقول: "كنت بمجلس سيف الدولة... فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسما، فتبسم أبو عليّ، وقال: "ما أحفظ له إلاّ اسما واحدا وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم..؟ فقال أبو علي: وكأنّ الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة."[1] وما يمكن فهمه من هذا الكلام أنّ الشيء الواحد كان يطلق عليه اسم واحد، كما هو الحال مثلا بالنّسبة إلى السيف، وتأتي التّسميات الأخرى لتعبر عن صفة فيه، وتعدّ إشارة أبي علي الفارسي السابقة مفتاحا لتتبع هذه المسألة، قال ابن الأثير (ت 606هـ): "يوجد من الأسماء ما يطلق على المسمى بالوضع اسما للذات، لا لمعنى معين فيه كالسيف بإزاء هذه الآلة المعروفة كيف كانت، ومنها ما يطلق عليه لصفة فيه كالصارم، فإنّه موضوع لصفة الشدة."[2] وهذا يؤكد وجوب التفريق بين الاسم الموضوع للذات وذلك الموضوع لصفة فيه.

2-3-2- أصل اللّفظ وحقيقته في اللّغة: ويقصد بهذا المقياس العـودة باللّفظ إلى أصل استعماله "ومن نواميس اللّغة أنّ اللّفظ قد يبتعد عن أصل ما وضع له، لكن يبقى متشوفا إليه حائما حوله، ويسمّى هذا الابتعاد بالتغيّر الدّلالي أو ما يسمى بالمجاز، والمجاز سبب من أسباب التّرادف، إذ قد ينتقل اللّفظ إلى معنى يقترب فيه من لفظ آخر، فينسى أصل وضعه في اللّغة، لذا كان التفريق بين المعنى الحقيقي للفظ والمعنى المجازي من أسس التفريق اللّغوي."[3] وهذا الأمر كثيرا ما يرد في كتاب الفروق (مدونة البحث).

2-3-3- الاشتقاق: "وهو كما عرّفه القدماء أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنى ومادة أصلية وهيأة تركيب لهما، ليدل بالثانية على معنى الأصل

1- محمد ياس خضر الدوري، المرجع السابق، ص 59-60.

2- المرجع نفسه، ص 60.

3- محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، ص 64.

بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة كضارب من ضرب، وحذر من حذر"[1] ويمثل الباحث الدوري بقولهم مكة وبكة، فالأولى مأخوذة من الملكّ، وهو انتقاء العظم، وإخراج مخه، وسميت بذلك لأنها وسط الأرض كما أنّ المخ وسط العظم في حين أخذت الأخرى من البكّ وهو التزاحم والمغالبة، كتباكّ الإبل عند شرب الماء، ومن ثم سميت بكة كذلك- وهو موضع البيت- لأنّ النّاس يزدحمون فيها عند الطّواف؛ فإرجاع اللفظ إلى أصله المشتق منه يعين على معرفة مثل هذه المعاني الدقيقة التي تجد أثرها في سياق النص القرآني، إذ جاءت بكّة في سياق ذكر البيت والحج، في حين جاءت مكة في سياق ذكر البلد الحرام."[2] وقد ورد هذا المعيار أيضا عند أبي هلال العسكري.

2-3-4- الضد أو النقيض: ويقصد به الإتيان بضد المفردتين المترادفتين بحيث تتّضح الفروق بينهما. ويبيّن لنا الباحث أنّ أول من أشار إلى مقياس الضدية هو ابن السراج بقوله: "يمتحن اللفظ بضده فينظر هل ضد هذا هو ضد هذا؟ فإن كان كذلك، وإلاّ فليس هو هو، كما لو قال قائل: إنّ الشجاعة هي الجلد، وإنّما الشجاعة للنفس، والجلد للبدن، فضد الشجاعة الجبن، وضد الجلد الخور، فليست الشجاعة إذن هي الجلد"[3]. وتساعدنا هذه الطريقة على التمييز بين المترادفات بدقة لأنّ الأصل هو اختلاف الأضداد من كلمة إلى أخرى.

2-3-5- العام والخاص: وهنا تحمل إحدى المفردتين معنى أعم من المفردة الأخرى "والتفريق قد يكون في ذوات الأشياء للفرق بين المذكر والمؤنث كالفرق بين الجمل والناقة... أو يكون التّخصيص فيما يأتي خاصا بالرجل دون المرأة، أو بالمرأة دونه، ومما وقع في القرآن الكريم تخصيص العنق بالرجل، لأنّه

1- السيوطي، المزهر في علوم اللّغة، ج1، ص 275.

2- محمد ياس خضر الدوري، المرجع السابق، ص 66.

- ينظر محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم ص118.

3- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، المرجع السابق، 67.

موضع الغل أو العتق أو غيره، في حين جاء الجيد مع المرأة لأنّه موضع الحسن مأخوذ من الجيد، وهو طول العنق وحسنه"[1] كما نجد في مخطط كولنسون إشارة إلى هذا المعيار، وهو أن يكون أحد اللّفظين أعم من اللفظ الآخر.[2] ويلاحظ أنّ هذا المعيار يتكرر كثيرا في كتاب الفروق، إذ تتسم بعض الكلمات بصفة العموم مقارنة بما يقابلها من كلمات مرادفة لها.

2-3-6- المطلق والمقيد: يقول السيوطي إنّ المطلق دال على الماهية بلا قيد، وهو مع المقيد كالعام مع الخاص، قال العلماء متى وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإلاّ فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده، لأنّ الله تعالى خاطبنا بلغة العرب."[3] ويمثل الباحث محمد ياس خضر الدوري لهذا "بقولنا الأجر فلا يقال إلاّ في النفع دون الضرّ، أما الجزاء فيأتي مطلقا، كما تفترق أوفى من وفّى بأنّ أوفى لا تكون إلاّ للعهد، لذا اقترنت به في القرآن الكريم. فنلاحظ تقييد كلمة باستعمال معين".[4] وكما نلاحظ هاهنا للسياق أثر كبير في تحديد الفرق بين المترادفات، وهذا سواء أكان في القرآن الكريم أم في اللغة العربية عامة.

2-3-7- الاقتران اللفظي: يقصد به ذكر مترادفين لكل منهما سياق معين يرد فيه، بحيث يكره اقتران أحد اللفظين بسياق اللفظ الآخر، ويقرّ الباحث الدوري أنّ هذا المصطلح كانت له عناية عند المحدثين أكثر من القدماء، "فقد عالج اللغوي البريطاني "فيرث" العلاقات البنيوية السياقية بين المفردات المعجمية في ضمن "ما أطلق عليه الاقتران اللفظي والتصاحب اللفظي، إذ وجد أن المفردات تتجه إلى

1- محمد ياس خضر الدوري، المرجع السابق، 70.

2- ينظر محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، دط، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2001م، ص59.

3- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج4، دط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الأمانة العامة، الشؤون العلمية، تح مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية ص1497.

4- محمد خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، ص72.

الاقتران مع مفردات معينة في العبارات أكثر من غيرها."[1] وهذا يقترب مما سبق ذكره، أي ارتباط كلمة بسياق معين دون غيره من السياقات.

2-3-8- اقتضاء العطف المغايرة: وهذا المعيار كثير الذكر عند النّحويين باعتباره شديد الارتباط بالنحو، وقد ذكر الباحث محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، في موضوع التّعاطف أنّ المبرد يقرّ بالترادف، إلاّ أنّها لا تتعاطف، إذ ورود كلمتين متتابعتين إحداهما معطوفة على الأخرى دليل على وجود فروق بينهما، وإذ رجعا في الجملة إلى شيء واحد، وعدهما مترادفين خطأ"[2] لقد ذكر أبو هلال العسكري هذا المعيار في الباب الأول من كتابه، وهنا تكون الفروق بين المترادفات على أساس العطف فإذا عطفنا كلمة على كلمة فلا بدّ أنّها تختلف عنها.

2-3-9- القوة والضعف: وقد يكون ذلك على مستوى الحروف، فتختلف الكلمة عن مرادفتها قوة وضعفا حسب شدتها، فتوظف الحروف الشديدة للدلالة على المعاني القوية، في حين تستعمل الحروف اللينة في مواضع الرفق واللين "وكذا الفرق بين الرجز والرجس، إذ يغلب استعمال الرجز في العذاب والاضطراب لما في الزاي من قوة الجهر، أما الرجس فيغلب عليه استعماله في القذر والاختلاط فاستعمل معه الصوت الأضعف، وهو السين المهموس[3]، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٞ ۝٥﴾ [سورة سبأ، الآية: 5] **وقال الله تعالى:** ﴿سَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ إِذَا ٱنقَلَبۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ لِتُعۡرِضُواْ عَنۡهُمۡۖ فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمۡۖ إِنَّهُمۡ رِجۡسٞۖ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [سورة التّوبة الآية: 95]، وقد

1- محمد خضر الدوري، المرجع السابق، ص 73.

2 - محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، دفائق الفروق اللّغوية، ص 58.

3- المرجع نفسه، ص79.

وردت هذه المسألة عند ابن جني في كتابه الخصائص بإسهاب. ولا أدري إن كان هذا ما قصده الباحث الغربي كولنسون بقوله: "أن يكون أحد اللفظين أكثر حدة (intense) من الآخر.

2-3-10- مقياس الاستحسان والاستهجان بين الألفاظ: [1] وقد يكون في هذا إشارة إلى الجانب الاجتماعي أو المستويات اللّغوية وقد ذكر أبو هلال العسكري ذلك عندما تحدث عن صفات المعنيين ومثّل له بـــ "الحلم والإمهال" الذي سيأتي تحليله في موضعه. وقد فضلت تأجيل معايير كولنسن التي حلّلها الباحث محي الدين محسب إلى الباب التطبيقي من البحث لنقابل بينهما.

2-4- فوائد معرفة الفروق اللّغوية:

يمكن القول إنّ معرفة الفروق اللغوية ضرورة قصوى، ولاسيّما إذا تعلّق الأمر بالمجالات المتخصصة، وسيكون الهدف من هذا العنصر الوقوف عند أهم هذه المجالات. "ويكون الحرص أكبر متى تعلق الأمر بتحديد مصطلح شرعي. وتوقيا من الوقوع في مزالق الدلالات نجد بعض الفقهاء يلجأ إلى البحث عن التدقيق في التحديد اعتمادا على سمات دلالية معيّنة يذكرها باللفظ، كما كان مع الإمام الغزالي حينما دقّق في تحديد "الخمر" باستبدال كلمة "المائع" بكلمة " الشراب" وكل منهما يمكن اعتباره سمة فارقية ملازمة، فصار حدّه أنّه "مائع مسكر".[2] هذا عن العلوم الشرعية، وقد نظن أنّ هذا الأمر بعيد كل البعد عن عالم الأدب ولكن يبدو أنّه لا يقل أهمية، فمعرفة الفروق تشمل المجالات الأدبية كذلك.

ورد في كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: "ثم اعلم أنّ عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء

1- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، المرجع السابق، ص 115.

2- ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي بين التأثيل والتحديث- دراسة في البناء المعجمـــي وأثره التربوي، ص 362.

منه: إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة ذلك أنّ في الكلام ألفاظا متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب، كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر..."[1] يتضح مما سبق أنّ البلاغة لا تختلف عن المجالات الأخرى في تخصيصها لكل لفظ معنى لا يفارقه، وتغيير اللفظ معناه تغيير للمعنى

لا تقتصر أهمية معرفة الفروق على المجال الشرعي والمجال الأدبي والبلاغي وحسب، بل تتجاوزها إلى المجالات التربوية، وهذا ما يؤكده لنا الباحث محمود أحمد السيد فيما يلي: "أما الفائدة التربوية فهي أنّ تثبيت الاصطلاحات يستلزم تحديد معاني الألفاظ وتوضيحها، فلا يستعمل اللفظ إلاّ فيما وضع له، ولا يدل على المعنى الواحد إلاّ بلفظ واحد وفي ذلك تيسير لعمل المعلمين والمتعلمين معا، لأنّ المعاني إذا كانت محددة سهل على المعلم شرحها، وعلى المتعلم فهمها وكذلك الألفاظ إذا كانت مطابقة للمعاني، صار استعمالها أدق ووضوحها أتم".[2] لقد بيّن لنا الباحث أنّ معرفة الفروق اللغوية في مجال التعليم أمر في غاية الأهمية حيث يسهّل تعليم وتعلم اللغة، كما أنّ مطابقة الألفاظ لمعانيها يجعل استعمالها أكثر دقة، فيبتعد المعلم والمتعلم عن استعمال الكلمات في غير محلها.

بعدما وضحّ الباحث أهمية معرفة الفروق في عالم التربية انتقل إلى مجال أرحب وهو المجتمع فترى فيما تتجلى أهميته؟" أما الفائدة الاجتماعية فتتضح في كون تحديد معاني الألفاظ يسهّل على الناس التفاهم فيما بينهم، فلا يتكلمون بما لا يعلمون، ولا يحاورون فيما لم يتّضح لهم من المعاني، فإذا أردت أن تحسم الخلاف بين الناس، وتحقق التفاهم بين أصحاب المذاهب المتشابهة، فابدأ أولا بتحديد هذه

1- الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ط2، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1968م، ص 29.

2- محمود أحمد السيد،" التّجربة السورية في وضع المصطلحات"، التعريب، مجلة نصف سنوية محكمة، تصدر عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنّشر بدمشق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السنة الثامنة عشرة، دمشق: 2008م، 35 ص11-12.

المعاني تحديدا علميا واضحا، لأنّ هذا التحديد يقرّب الآراء بعضها من بعض ويختصر الناس كثيرا من الوقت والجهد".[1] قد يتساءل القارئ الكريم عن مدى صحة ما ورد في هذا النص المقتطف من مقال الباحث حول أهمية وضع المصطلحات، وكيف تنتقل هذه الأهمية إلى الاستعمالات اليومية، أقول: إنّ الواقع المعيش يؤكد هذا الأمر، ذلك أنّنا كثيرا ما نعبّر عن أفكار نريد نقلها إلى الآخرين إلاّ أنّنا نخطئ في اختيار الكلمات المعبرة عنها، فتجدنا نستعمل سلسلة متتابعة من الكلمات رغبة منا في تدعيم فكرتنا وتوضيحها، لأنّنا نشك في معظم الأحيان في مدى دقة الكلمات التي نستعملها، ولكن إذا اتفقنا على كلمات معينة للدلالة على معاني ثابتة فيها فإنّ هذا سيجنبنا الوقوع في الارتباك، والبحث عن قائمة لانهاية لها من الكلمات للتعبير على المعنى الواحد.

يبدو أنّ فائدة معرفة الفروق اللغوية بين الكلمات المترادفة أمر بالغ الأهمية يتجاوز المجال العلمي اللغوي إلى المجال العلمي البحت، وقد عبّرت عن ذلك الباحثة سميحة الصعبي من سوريا بدراسة نفت فيها ظاهرة الترادف من القرآن الكريم، ولم تكتف بهذا بل بيّنت ما في ذلك من إعجاز علمي، وهذا مقتطف من دراستها: قوله تعالى: ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾﴾ [سورة الحجر، الآية: 14] العروج في اللغة: هو سير الجسم في خط منعطف ومنحن، وقد ثبت علميا أنّ حركة الأجسام في الفضاء لا يمكن أن تكون في خطوط مستقيمة، بل لابدّ لها من الانحناء... فكل جرم متحرك في السّماء محكوم بكل من القوى الدافعة له وبالجاذبية، مما يضطره إلى التحرّك في خط منحن يمثل محصلة كل من قوى الجذب والطرد المؤثرة فيه، وهذا ما وصفه القرآن بالعروج ويتجلى الإعجاز في اختيار هذه الكلمة بدقة لا مثيل لها دون غيرها من المترادفات، نحو: "الصعود، والعلو، والرقي، وكل هذه المترادفات رغم

1- محمود أحمد السيد، المرجع السابق، ص 12.

اشتراكهما في المعنى العام لا تؤدي المعنى العلمي الدقيق الذي أشارت إليه كلمة يعرجون".[1] يؤكد هذا الكلام ضرورة اختيار الكلمات المناسبة للمقام أو المعنى المقصود، ويتبين من هذه الآية أنّ الفعل يعرجون قد عبّر عن المعنى أو الحدث بطريقة لا يمكن أن تحققها أفعال أخرى مثل: (صعد، وعلا، وارتقى).

ثانيا: آراء القدامى والمحدثين:

اهتم اللّغويون بالمترادف قديما وحديثا، فانقسموا قسمين؛ راح كل فريق منهم يقدم الحجج لإثبات موقفه، لم يخل مجلس من ذكر الأسماء الكثيرة للمسمى الواحد ولا خلا من التّصنيف فيه، وبالمقابل نجد فريقا آخر يعارض فكرة الترادف ويجعلها ترفا لغويا ويعتمد الأدلة لدحض هذه الفكرة، والمتعارف عليه لدى معظم اللغويين أنّ أبا هلال العسكري على رأس قائمة المعارضين في كتابه "الفروق في اللغة"؟

أشار سيبويه (ت 180هـ) في "الكتاب" إلى ظاهرة التّرادف، حين قسّم اللّفظ إلى أقسام فقال:" هذا باب اللّفظ للمعاني"اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللّفظين والمعنى واحد، واتّفاق اللّفظين واختلاف المعنيين...".[2] فكان أول من أسس لفكرة الترادف، ومن أقدم الكتب العربية التي حملت اسم التّرادف كتاب أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) وعنوانه "كتاب الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى" وممن تناول هذا الموضوع ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللّغة،[3] كما أشار إليه ابن جني في باب "في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"، ومثّل له بالطبيعة، والنحيتة والغريزة، والنقيبة، والضريبة، والنّحيزة، والسّجية، والطّريقة، والسّجيحة

---

1 – www.Ju.ed./jo/old-publication/cultural.

2– سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ط2، تح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: دت، ج1، ص 24.

3– ينظر ابن فارس أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة، دط، بيروت: 1963م، ص 97.

والسّليقة."[1] وقد انقسم القدامى إلى فريقين؛ ولا يهمّ في حقيقة الأمر معرفة الأطراف بقدر أهمية الكشف عن تصورهم لقضية التّرادف، والفروق اللّغوية؛ فلن نستفيد كثيرا إذا عرفنا أنّ فلانا مع أو ضد التّرادف، بقدر ما سنستفيد من معرفة تحليلهم ورؤيتهم. وهذه الفكرة جعلتني أحجم في بداية البحث عن الخوض والاتساع في آراء القدامى، ولكن تراجعت لما اصطدمت بتناقضات كثيرة، فترى أنّ فلانا ينكر التّرادف، ثم يؤتى بدليل يثبت عكس ذلك، هنا رأيت ضرورة التّوسع – نوعا ما– لاستيعاب هذا الموضوع.

1– التّرادف والفروق اللّغوية عند القدامى:

1–1– القائلون بالتّرادف:

لقد ذُكر أبو علي الفارسي ضمن منكري التّرادف على أساس ما نقله السّيوطي، حين قال: "حكى الشيخ أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وفي الحضرة جماعة من أهل اللّغة ومنهم ابن خالويه، الذي قال: "أحفظ للسيف خمسين اسما، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف، قال ابن خالويه: فأين المهند، والصارم، وكذا وكذا؟ قال أبو علي: هذه صفات".[2] إنّ المتأمل في هذا الكلام قد يستنتج حقيقة، أنّ أبا علي الفارسي من معارضي التّرادف، إلاّ أنّ الباحث محمد نور الدين المنجد ينبهنا إلى رأي آخر "والحق أن الأمر موهم بعض الشيء، أبوعلي هنا يفرق بين الاسم والصفة..؛ بيد أنّنا مع ذلك نميل إلى تصنيفه مع المثبتين، ولكنه يخالف معظمهم في اتخاذه طريقا وسطا، ورأيا معتدلا، فذكره أسماء الحاجة بالإضافة إلى تمييزه الاسم من الصفات يدل على أنّه يختار التّرادف ويقول به ولكنّه لا يحطب له الأمثلة من هنا وهناك على غير هدى كما فعل كثير من المثبتين وإنّما هو الاعتدال

---

1 –أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص 115–116، بتصرف.

2 – السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص 405.

في الرأي والاتزان في الحكم..."[1] وقد يجعلنا هذا الأمر نفكر في تصنيفه ضمن مجموعة ثالثة.

ونجد من المثبتين عددا كبيرا من علماء اللّغة، ومنهم أبو زيد الأنصاري الذي لا يرى ما يمنع من التعبير عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ واحد، ويرى أنّ الأعرابي قد يحفظ أكثر من لفظ للتّعبير عن معنى واحد. فقد روي أنّه سأل أعرابيا: ما المحنبئ؟ قال: هو المتكأكئ. فقال أبو زيد، وما المتكأكئ؟ قال هو المتآزف، قال وما المتآزف؟ فسئم الأعرابي من مساءلته وقال له: أنت أحمق.[2] إنّ الشاهد فيما قاله الأنصاري مأخوذ من الواقع اللغوي للأعراب، وأظن أنّه لا مجال لتخطئته.

أما ابن جني فيقول في باب "في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا": "وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإنّ أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كلّه، هذا غالب الأمر وإن كان الآخر في القياس جائزا... وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد، من هَنّا ومن هنّا".[3] ويقول في الجزء الثاني من الخصائص في"باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، ذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه".[4] إذا فهمت جيّدا ما يقصده العلامة ابن جني، فإنّه أثبت التّرادف التّام، وجعله خاصية يفتخر بها، كما سبق أن رأينا مع الأنصاري، فهو يتخذ الواقع

1- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيــق، ط1، دار الفكــر دمشق: 1997م، ص 57.

2- السيوطي، المرجع السابق، ج1-ص413.

3- ابن جني، الخصائص، ج1، ص374.

4- المرجع نفسه، ج2، ص115.

اللّغوي أو الاستعمال حجة لإثباته. ولكن يبدو من خلال ما قاله في الجزء الأول من كتابه، أنّ ذلك يرجع إلى كثرة اللّغات واجتماعها للشخص الواحد بطريقة ما.

ويمكن أن نعدّ الفيروز أبادي، مؤيدا للتّرادف باعتباره ألف كتابا دعاه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف)، وكتابا آخر عن العسل ذكر فيه من أسمائه نحوا من ثمانين اسما، وقد سماه "ترقيق الأسل لتصفيق العسل".[1] ولكن يبدو أنّ هذه المؤلفات لا تعدّ دليلا كافيا، لإدراجه ضمن مؤيدي التّرادف " فقد جاء في كتابه "بصائر ذوي التّمييز" أنّه يرى أنّ الخشية، والخوف، والوجل، والرهبة، ألفاظ متقاربة، كما أنّه قد فرّق بين الشح، والبخل، ولم ير ترادفهما، وهو ما يبدو أنّه خلاف ظاهر مذهبه، وهذا يدعونا إلى عدم توسيع مذهبه في القول بالتّرادف اكتفاء بظاهر عناوين كتبه."[2] وهذه الظاهرة منتشرة عند اللّغويين القدامى، فتراهم ينفون التّرادف نظريا، وإذا بهم يصنفون فيه، ونجد عكس ذلك ممن يثبتونه نظريا وينفونه تطبيقيا.

أما المبرد وهو الذي جاء ذكره في كتاب الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري، حيث استشهد بكلامه – ولا أعلم مدى إمكانية اعتبار هذا دليلا على مذهبه في إنكار التّرادف–، لاسيّما إذا علمنا أنّه جاء في كتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) حيث جعل أنّ من كلام العرب، اختلاف اللّفظين واختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين قال...وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد فقولك: ظننت وحسبت، وقعدت وجلست، وذراع وساعد، وأنف ومرسن.[3] وقد ذكر أبو هلال العسكري كلام المبرد

1- السيوطي، المرجع السابق، ج1، ص 407.

2- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ص 51.

3- المرجع نفسه، ص 57.

الذي اعتبر العطف بين اللفظتين مانعا للترادف، وقد يكون هذا مقتصرا على موضع دون سواه.

في خاتمة هذا المذهب، لا يسعني إلا أن أعترف بصعوبة تصنيف هذه الآراء إلى مؤيد ومعارض، ذلك أنّنا كثيرا ما نجد للعالم الواحد، مؤلفات مؤيدة للتّرادف، وإذا به يفاجئنا بآراء تخالف ذلك، وعلى كل لا يجب أن يكون مبلغ همنا تصنيف العلماء ومعرفة آرائهم، بقدر ما ينبغي التركيز على فلسفة التّرادف عندهم وأظن أنّ الصعوبة تكمن أساسا في عدم ضبط المصطلح عندهم، فاختلاف وجهات النّظر حول مفهوم التّرادف يؤدي حتما إلى اختلاف النتائج التي المتوصل إليها.

1-2- القائلون بالفروق:

لقد ظهر القول بالفروق اللّغوية بعدما كثر التّأليف في التّرادف، ووضعت المصنّفات لذكر الأسماء الكثيرة للشيء الواحد، إذ أصبح معرفة القدر الكبير من التّسميات مدعاة للفخر. وهذا ما لم يرق للبعض الآخر؛ فثاروا دفاعا وخوفا على اللّغة العربية من اختفاء معانيها الدّقيقة؛ ومن أصحاب هذا الاتجاه ابن الأعرابي وثعلب أبو عباس(291 هـ)، وابن الأنباري (328هـ)، وابن درستويه(348هـ).

يقول ابن الأعرابي: " كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله، وقال الأسماء كلها لعلّة خصّت العرب ما خصّت منها، من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله".[1] وقد أشار الباحث محمد نور الدين المنجد إلى سبق ابن الأعرابي في هذا الرأي.

يقال: "إنّه أول من جاء بسنة الإنكار، ثم تبعه بعد ذلك قليل من العلماء على هذا الرأي، إذا ما قيس عددهم بالمثبتين."[2] وأيّده أبو بكر محمد بن القاسم

1- ابن الأنباري محمد القاسم ، كتاب الأضداد، دط، المكتبة العصرية، شركة صيدا بيروت: 1407هـ،-1987م، ص 7.

2- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 37- 38.

الأنباري(328 هـ)، قال: "يذهب ابن الأعرابي إلى أنّ مكة سميت مكة لجذب الناس إليها، والبصرة سمّيت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها، والكوفة سميت الكوفة لازدحام الناس بها، من قولهم: قد تكوّف الرمل تكوّفا إذا ركب بعضه بعضا، والإنسان سمي إنسانا لنسيانه، والبهيمة سميت بهيمة، لأنها أبهمت عن العقل والتمييز...فإن قال لنا قائل: لأيّ علّة سمّي الرجل رجلا، والمرأة امرأة والموصل الموصل...قلنا: لعلل علمتها العرب وجهلناها، أو بعضها، فلم تزل عن العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة وصعوبة الاستخراج علينا...وقول ابن الأعرابي هو ما نذهب إليه، للحجة التي دلنا عليها، والبرهان الذي أقمناه فيه."[1] وهذا ما يؤكد قول ابن الأعرابي بالفروق.

أما رأي اللّغوي ثعلب وهو تلميذ ابن الأعرابي، فيظهر في قول تلميذه ابن فارس: "ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب."[2] أما السيوطي فقد ذكر ألفاظا كثيرة، جاء بها ثعلب في مجالسه، على أنها بمعنى واحد من غير أن يذكر فرقا بينها. وفي أمالي ثعلب: يقال: ثوب خلَق، وأخلاق، وسمَل وأسمال، ومزق وشبارق، وطرائق وطرايد، ومشق، وهبب وأهباب ومشبرق، وشمارق، وخبب وأخباب، وخبائب...بمعنى، ويقال قطعت يده، وجذمت، وبترت، وبتكت، وبصكت وصرمت، وترّت، وجذّت".[3] وهذا ما يوقعنا في بعض الخلط الذي أرجو زواله في آخر هذا التّحليل.

يرى ابن فارس أنّ ما جاء في لغة العرب من أسماء كثيرة لمسمى واحد كالسيف والمهند..فإنّ الحقيقة فيه أنّ له اسما واحدا، وما بعده من الألقاب إنّما هي صفات، وأنّ في كل صفة معنى ليس في الأخرى، ويقول في ذلك: (...ويسمى

1- محمد نور الدين المنجد، المرجع السابق، ص 7-8.

2- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 96.

3- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص411.

الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا أنّ الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب، صفات ومذهبنا أنّ كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى). وهو يرى أنّ في قعد معنى ليس في جلس ألا ترى أنّا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمقعد، وقعدت المرأة عن الحيض، وتقول النّاس من الخوارج قعد، ثم تقول كان مضطجعا فجلس. وبهذا يظهر أنّ القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون القيام كالاضطجاع، لأنّ الجلوس ارتفاع عما دونه.[1] لاحظت أنّ استعمال الفعل "قعد" في اللّهجة القبائلية يوضح الفرق بين الاستعمالين، ولهذا رأيت أنّ أتوقف عنده، حيث يقول القبائلي للواقف "اقيم" في حين يقول للمستلقي أو المضطجع "اقيمد"، معناه في الحالة الأولى يقول له: "اقعد" أما في الحالة الثانية يقول له: "اجلس".

وقد علق الباحث محمد نور الدين المنجد على رأي ابن فارس قائلا: "ثم إنّ ابن فارس ألّف كتابا ذكر فيه حجج منكري الأضداد، وذكر رده عليهم، ونرى أنّ اعترافه بالأضداد اعتراف بالتّرادف كذلك يقول: "ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو الجون للأسود، والجون للأبيض، وهذا كما أسلفنا اعتراف بترادف الجون والأسود مرة، والجون والأبيض أخرى، ثم يختم ابن فارس كلامه بدحض حجة منكري الأضداد بأنّ الذين رووا المترادفات عن العرب هم الذين رووا الأضداد أيضا، فحجته في إثبات الأضداد كانت حجة عليه في إنكار التّرادف.[2]

يبدو أنّ ابن فارس أقرّ بوجود التّرادف، وهذا لا يمنع من وجود فروق في المعنى بين التسميات المختلفة للشيء الواحد، فنحن نسمي أحيانا السيف: المهند والحسام وغيرها من التّسميات، والمستمع لإحداها سيفهم أنّ المقصود هو السيف وإذا ما بحثنا عن معاني كل من المهند، والحسام، أكيد سنجد فروقا دلالية، فالأصل

1- ابن فارس، الصاحبي في اللغة، ص97. وينظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة ج1، ص404.

2- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم، ص 43.

هو السيف، ومن ثم جاءت التسميات أو الصفات، فالتّسمية قد تكون اسما كما تكون صفة.

ومن الذين أنكروا وقوع التّرادف التّام أبو هلال العسكري، في كتابه الفروق في اللّغة، حيث أفرد كتابا بأكمله ليثبت أنّ هذا النّوع من التّرادف لا وجود له في اللغة.[1] إذ كثر الكلام حول الفروق مع بداية القرن الثالث للهجرة، وبلغ أوجّه في القرن الرابع للهجرة، و تأليف كتاب الفروق يؤكد ذلك.

نجد حديثا الباحث عبد الفتاح لاشين، الذي يرى أنّ التّرادف لا يحصل إلا إذا أريد منه المعنى الإجمالي للفظ، أما إذا قصدنا المعنى الدقيق أو المعنى المركزي بالمفهوم الحديث فإنّ هذا شبه مستحيل يقول: "فالمترادفات إنّما تحسب مترادفات إذا ما أريد منها الدلالة الإجمالية للمعنى، وهذا ما يقنع به أنصاف المتعلمين، والعامة من المتكلمين وغيرهم ممن يكتفي من مخاطَبه بإيصال خلاصة كلامه، ومجمل أفكاره. أما من علم من اللغة علما أورثه ذوقا فيها، وملكة في معرفة أصولها وقواعدها، وسبر هذه الكلمات واستخراج ما بينها من فروق وخصائص، فليست هذه الكلمات من المترادفات".[2] وهذا يحيلنا إلى ضرورة تحديد تعريف الترادف بدقة، حتى نتمكن من تصنيف القائلين بالترادف والمنكرين له.

لقد نقد الباحث الزيادي صاحب كتاب "التّرادف في اللّغة"، منهج المنكرين للتّرادف بقوله: "ناهيك عن أنّ علل وأسباب التسمية كثيرا ما تخفى حتى على بعض المتخصصين من أهل اللّغة، وذلك بسبب غموضها وبعدها، ولاتّصالها بالظروف اللّغوية السّحيقة التي يصعب الوقوف عليها والتّحقق منها، ولاقتران تلك الأسباب، والعلل بخفايا وأسرار الحياة الاجتماعية، والثقافية، وبالعادات، والتّقاليد الغابرة... ولا أدل على ضعف هذه الحجة في إنكار التّرادف، من اعتراف القائلين بها أنفسهم

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص13.

2- عبد الفتاح لاشين، من أسرار التعبير في القرآن - صفاء الكلمة-، دط، دار المريخ الرياض: 1983م، ص 62-63.

بغموض علل وأسباب التسمية وخفائها، والجهل بها وصعوبة استخراجها"[1] يعيب الباحث الزيادي على المنكرين اتخاذهم أصل الكلمات دليلا على نفي التّرادف، وقد يُفهم من هذا أنّه على غير منهجهم، فالبحث اللّغوي إما أن يكون تاريخيا وإما وصفيا، ولا شك أنّ النتيجة ستختلف باختلاف المنهج، وعلى هذا، لا يحق لنا توجيه اللّوم لفريقين اعتمدا منهجين مختلفين، إذا ما توصلا إلى نتيجتين مختلفتين. ولو نظرنا إلى ما قاله المنكرون نظرة دلالية حديثة موضوعية بعيدة عن الأحكام التّعسفية، لعرفنا أنّهم سبقوا إلى وضع أسس دلالية، لم يصل الغربيون إليها إلاّ في السنوات الأخيرة.

جدول يلخص آراء الفريقين في موضوع التّرادف: [2]

القائلون بالفروق	القائلون بالتّرادف
إنكار الترادف في أصل اللغة	إقرار التّرادف في الواقع اللّغوي
ذكروا ألفاظا مترادفة في استعمال الناس على منهج المثبتين.	بحثوا في علل تسمية بعض الألفاظ على منهج المنكرين.
التمسوا الدّقة الدّلالية، في الألفاظ فبحثوا عن التّطابق الكلي بين دلالة اللّفظين.	اكتفوا بدلالة اللّفظين على المعنى العام المتداول بين النّاس.
اشترطوا أن يكون التّرادف في اللّغة الواحدة.	اعتبروا اختلاف اللّغات من أسباب التّرادف.
فرقوا بين الأسماء والصّفات.	كذلك فعل بعض المثبتين.
أنكروا حدوث التّرادف بالأسباب البلاغية.	جعلوا المجاز من أسباب التّرادف.
جعلوا التّرادف منافيا للحكمة الإلهية.	جعلوا التّرادف من الحكمة الإلهية.
اعتمدوا مقياس العقل والمنطق، وهو ما ذهبت إليه بعض الدراسات.	سكتوا عن مناقشة هذا المقياس.

1- محمد نور الدين المنجد، المرجع السابق، ص 41.

2- المرجع نفسه، ص 70 -71، بتصرف.

اعتمد الفريق القائل بالتّرادف، الاستعمال اللّغوي، فكانت حجته ما رواه العرب من أشعار ونثر، وكذا ما جاء في الرّسائل اللّغوية، بل وما جاء على لسان المنكرين أنفسهم، وقد رأينا ذلك عند معظم القائلين بإنكار التّرادف. أما القائلون بالفروق، فيعتمدون على أصل اللّغة، ويقولون بعلل التّسمية، ويستعينون بالاشتقاق والاعتبارات المختلفة؛ كما سنرى ذلك عند أبي هلال العسكري في القسم التطبيقي من هذا البحث. ويفرقون بين الأسماء والصفات، ويقولون بتوقيف اللّغة ومنافاة ذلك للحكمة الإلهية، مع خلوه من الفائدة وهذا من الآراء المناقضة للفريق الآخر. ويرون أنّ ما يسمى بالتّرادف عند بعضهم، ما هو إلاّ اختلاف في اللّغات بين القبائل، بالإضافة إلى الاستعمالات المجازية، ثم اعتبرت ذات معنى واحد، وفي جملة القول، لا نجد تعارضا كبيرا بين الفريقين إلاّ أن كلا منهما نهج طريقا، غير طريق الآخر فكلاهما وصل إلى مبتغاه، من طريقين مختلفين، كما أنّ مصطلح التّرادف غامض في أذهانهم، وعليه فلا يمكن تخطئة الفريق القائل بالتّرادف، ولا الفريق القائل بالفروق، فكلاهما على صواب، كل حسب وجهة نظره.

2- التّرادف والفروق اللّغوية عند المحدثين:

ما يزال موضوع التّرادف مثيرا للجدل، إذ تتضارب الآراء حوله؛ بين من يعتبره من ثروات اللّغة العربية وخصائصها، وبين من يرى أنّه ترف ومن أسباب تضخم اللّغة وإثقال كاهلها، وإن كان معظم الباحثين المحدثين عربا وغربيين يتفقون في بعض النّقاط، إلا أنّنا ما نزال نعاني من غموض هذا المصطلح وبالتالي سينتج عن هذا الغموض اختلاف وضبابية في الآراء لا محالة، وسأحاول عرض بعض آراء المحدثين، وفضلت عدم تقسيمهم إلى مؤيد ومعارض؛ ذلك أنّ معظم الآراء وإن قالت بالتّرادف إلاّ أنّها لا تلغي الفروق اللّغوية بين هذه المترادفات.

تعرض الأستاذ الباحث علي الجارم (رحمة الله عليه)، لهذا الموضوع في مجلة المجمع اللّغوي سنة 1935م، في مقال أتى فيه بكل الآراء السابقة للقدامى في حوالي ثلاثين صفحة، "بعد أن بسطنا آراء العلماء في التّرادف واختلافهم في

وقوعه وعدمه، نتبيّن هنا أنّ كلا الفريقين تجاوز الحد، وركب متن الشطط: هؤلاء في البحث عن الفروق جاهدين مثابرين، وهؤلاء في تسمية كل متشابهين في المعنى مترادفين غير ناظرين إلى ما بينهما من فروق في المعنى أو اختلاف في الوضع".[1] ثمّ أتى برأيه الخاص، وهو أنّ التّرادف موجود غير أنّ أمثلته ليست كثيرة بالصورة التي زعمها بعض العرب، وفي رأيه أنّ المنكرين للتّرادف في العربية مبالغون، وكذا الأمر بالنسبة إلى المثبتين؛ أما مبالغة المنكرين فتظهر في ورود أمثلة حقيقية من المترادفات، فلا داعي لإنكارها، أما المثبتون للتّرادف، فقد بالغوا في نظره لأنّهم أتوا بأمثلة يمكن تخريجها على وجه من الوجوه، أو يمكن إخراجها من هذا الباب نهائيا، أما من حيث التّخريج فإنّ هناك أمثلة لا حصر لها يمكن تأويلها على اختلاف في المعنى الدّقيق أو اختلاف اللّهجات من حيث الإخراج هنالك عدد من الأمثلة التي ليست من التّرادف البتة، ومع ذلك يذكرها المثبتون على أنها مترادفات، نحو كمح الدابة وكبحها فهذا المثال ذكره بعضهم على أنّه من التّرادف، ولكن الأستاذ علي الجارم يرى أنّ المثال لم يشتمل على كلمتين مختلفتين، وإنّما اشتمل على كلمة واحدة في الأصل والمعنى فهي كلمة واحدة (هي كمح–كبح) وكل ما حدث هو نوع من التطور الصوتي في تركيبها (بقلب الميم باء أو العكس)، ويؤكد ذلك شدة القرب من النّاحية الصّوتية بين الميم والباء.

وينصحنا الأستاذ علي الجارم (رحمة الله عليه) في نهاية بحثه، بأنّ الواجب الأوّل على دارسي التّرادف، أن يقوموا ببحث دقيق لمعاني الكلمات التي يظن أنّها مترادفة، فقد يتبيّن أنّها ليست منه. وقد طبق فعلا هذا المنهج على عدد من الأمثلة حيث قام بدراسة دقيقة للمترادفات التي أطلقت على العسل، وعددها خمسمائة وثمانون، فتوصل في هذه الدّراسة إلى أنّ المترادفات الحقيقية من هذه الأسماء لا

1- علي الجارم، "الترادف"، مجلة مجمع اللغة العربيـة، دط، المطبعـة الأميريـة بـولاق، ج1 القاهرة: 1935م، ص313.

تزيد عن ثلاثة أو أربعة، أما الكلمات الباقية فهي صفات ذات معان مستقلة، ومن ثم لا تعدّ ترادفا في نظره، "وجلي مما قدمناه من الشرح أنّ قليلا جدا من الأسماء السابقة للعسل، أطلقت عليه إطلاقا غير مقيّد، أو منظور فيه إلى ناحية خاصة، أما جمهرة الأسماء فهي مقيّدة بوصف أو نسبة، وإما مجاز أو كناية، ونستطيع مما سقناه من مرادفات العسل أن نقيس عليه غيره، وأن نحكم بأنّ أكثر ما نسمع من المترادفات الكثيرة إنما جمعت على ضرب من التسامح على أننا لا ننكر التّرادف ونرى أنّه واقع فعلا، وأنّ وجوده في اللّغات من الخير لها، ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق وعدم الإغراق في التوسيع والتضييق".[1] يبدو ممّا سبق أنّ اللّغوي علي الجارم حاول التزام الحياد والموضوعية، فجعل المنكرين مبالغين، وكذا بالنسبة إلى القائلين بالتّرادف، وهو يضيّق من دائرة الترادف والدّليل على ذلك البحث الذي قام به، حيث ألغى ما ذكره المؤيّدون للتّرادف من اختلاف اللّغات والمجاز من دائرة المترادف. إلاّ أن توصّله إلى إثبات أربع كلمات مترادفة من أسماء العسل دليل على قبول مبدأ التّرادف، وهو يقصد بذلك التّرادف التّام." فوصل من دراسته إلى أنّ المترادفات الحقيقية من هذه الأسماء، لا تزيد عن ثلاثة أو أربعة.

كما توصّل الباحث إبراهيم أنيس؛ بعد دراسته للآراء المختلفة للعرب؛ إلى أنّ التّرادف موجود يقول: "وكثرة الترادف في اللغة العربية أمر مفهوم نستطيع تفسيره، فقد شغلت موسيقى الكلام أصحاب اللغة عن رعاية الفروق بين الدلالات فأهملوها أو تناسوها، واختلطت الألفاظ بعضها ببعض...فالتقت الألفاظ المتعددة على المعنى الواحد...ومع هذا حين استعمل عنترة أمثال هذه الأوصاف في شعره لا نكاد نلحظ تلك الفروق، بل كل الذي يستبين من كلامه أنّه عنى سيفا جيدا، وقد ألزمته القافية أو نظام المقاطع أن يستعمل الهندي في موضع، واليماني في موضع آخر، والمشرفي في موضع ثالث".[2] يشير الباحث هنا إلى أنّ المترادفات تحيلنا

1- علي الجارم، المرجع السابق، ص 320.

2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 212.

كلها إلى المشار إليه ذاته، وقد مثل لذلك بالسيف فمهما اختلفت التسميات في الشعر إلاّ أنّ القارئ يفهم المعنى نفسه وهو صورة السيف.

ويقول في كتابه دلالة الألفاظ: "...فإذا دلت نصوص اللغة على أن بين الألفاظ المختلفة الصورة فروقا في دلالة، مهما كانت تلك الفروق طفيفة، لا يصح أن نفد من المترادفات، لأن شرط الترادف الحقيقي هو الاتّحاد التّام في المعنى والحكم في هذا مرجعه أولا وأخيرا إلى الاستعمال..."[1] يتّضح هنا أنّ الدّكتور إبراهيم أنيس يؤمن بوجود التّرادف، ولكنه في الوقت ذاته يقر بالفروق بين الكلمات المترادفة لسبب أو لآخر، وإن كان يشير إلى أنّ شرط التّرادف هو الاتّحاد التّام في المعنى، ثمّ يحيلنا إلى الاستعمال؟

وبيّن لنا الباحث كمال بشر أنّ للباحث إبراهيم أنيس نظرة أخرى في هذا الباب فهو يفرّق بين النّظرة التاريخية والنظرة الوصفية في دراسة الترادف –وفي غيره بالطبع– وهو يحاول أن يفسر رأي المنكرين من العرب للترادف ورأي المثبتين له، فيقول: "إنّ المنكرين للترادف قد نظروا إليه من الزاوية التاريخية حيث إنّ هذه الكلمات في القديم كانت لها معان مختلفة، ومن ثم لا ترادف في المعنى الحقيقي أما المثبتون له فقد نظروا إليه من الناحية الوصفية الخاصة بفترة معينة: وفي هذه الفترة المعينة (ولتكن الوقت الحاضر) قد تلاشت هذه الفروق في المعاني بين الكلمات وتنوسيت، وعلى ذلك فالتّرادف موجود".[2]

أما من المعاصرين، فنجد الباحثة نور الهدى لوشن، التي يظهر من خلال كتابها:" علم الدّلالة (دراسة وتطبيق)، رفضها للتّرادف التّام، متبنية رأي الباحث الغربي جون لاينز إذ تقول: "إلاّ أنّ التّرادف الحقيقي في اللغة نادر جدا. وهذا ما أشار إليه جون لاينز بقوله "من الأمور البديهية اليوم أن نعتبر التّرادف المطلق

1- إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص212 و213.

2- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر ط12، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: 1997م، ص 129.

نادر جدا في اللّغات الطبيعية"[1] نفى هذا الباحث وجود التّرادف في اللّغة، إذ لا وجود لكلمتين في اللّغة لهما المعنى نفسه، وإن حدث فهذا نادر.

ويؤكد هذه الحقيقة الشيخ محمد سعيد العرفي بقوله: "ويظن من لا معرفة له باللّغة العربية، أنّها مشتملة على كثير من المترادفات حقيقة، فتشدق بالنّقد الباطل وتمحك بالاعتراض الفاسد، مع أنّه لو درى الصواب، لعلم أنّها خلو عن ذلك كله وإنّما هو تباين دقيق أفقده مرور الأيام، وعدم التدوين مكانته تلك، ولم يزل أثر ذلك الفرق الدقيق، شاهدا في بعض الكلمات عند البدو، الذين لا زالت في لغتهم بقية حافظت على مادة الكلمة، وإن فسد الشكل وتطورت اللهجة وإعراب الألفاظ".[2] ويذكرنا الباحث هنا كذلك بدقة الكلمات العربية، إذ القول بالتّرادف ما هو إلاّ من باب جهلنا بالفروق الموجودة بين المترادفات.

حاولت استطلاع رأي اللّغوي الجزائري الدّكتور عبد الرحمان الحاج صالح في هذا الموضوع وممّا فهمته، يبدو أنّه لا يعارض فكرة التّرادف، ولكنه مع ذلك يضيّق من دائرته، -وفي الحقيقة ترددت في تصنيفه ضمن القائلين بالفروق أو لا ذلك أنّه (تحدّث عن إمكانية تعادل الصيغتين في الدّلالة على شيء واحد، وقدّم طريقة للتّعامل مع هذه الحالة، فجعل تفضيل الصيغة المأنوسة، والقليلة الحروف والمجرد على المزيد فيها، كما أوصى بتفضيل اللّفظ الذي يدل على مفهوم شائع بين الأمم، على الذي يؤدي مفهوما خاصا بشعب من الشعوب، غير العرب، وأكّد ضرورة الالتزام بهذا المقياس كلما اضطر المربي إلى استعمال مصطلح حضاري أو علمي، ولكنّه أكّد أنّ وجود شيء زائد على المعنى الأصلي يلغي إمكانية الاختيار، ففي هذه الحالة نحن أمام كلمتين. ليختم كلامه بأنّه يجب الاكتفاء باللّفظ الواحد للدّلالة على المفهوم الواحد (ترك المترادف)، إلاّ إذا شاع اللّفظان المترادفان

1- نور الهدى لوشن، علم الدلالة(دراسة وتطبيق)، دط، المكتب الجامعي الحديث: القاهرة: 2006م، ص106.

2- أحمد بن نعمان، مستقبل اللغة العربية بين محاربة الأعداء وإرادة السماء، ص 261.

مثل: (جلس وقعد)،[1] يتّضح مما سبق أنّه انطلق من الواقع اللّغوي الذي يقر التّرادف – مهما كان تحديد هذا المفهوم – إلاّ أنّه حاول ضبط هذا الاستعمال ولكنه عبّر في الهامش عن رفضه لهذه الظاهرة بشدة، حيث يقول: "إنّ أكبر كارثة ابتلينا بها في استعمالنا الراهن للغتنا، هو هذا الاشتراك الدّلالي الذي لا يستساغ إلاّ في لغة العواطف، وهو سبب خلطنا بين التّعبير الأدبي...وبين التعبير العلمي وبالتّالي سبب من أسباب تخلفنا الثقافي".[2] يفصل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بين الاستعمال الأدبي للّغة والاستعمال العلمي لها، حيث يعتبر التّرادف ممكنا في مجال الأدب ولغة العواطف؛ إلاّ أنّه مرفوض في المجالات العلمية، التي من شأنها الدّقة والتّخصص.

ومن المؤيدين له الباحث صالح بلعيد: "ومهما يكن من أمر فإنّ التّرادف واقع كما رأينا، لكن لابدّ أن يؤخذ بنوع من الدّقة، بالعناية بتبيان الفروق الدّلالية بين الكلمات ما أمكن ذلك، وهذا لتضييق دائرة المترادفات في المرحلة الأولى في انتظار زوال استعمال المترادفات كما أنّه لا يجب أن نسرف في استعمال المترادفات إلاّ لضرورة قصوى في الأسلوب، وللقضاء على هذه الظاهرة علينا أن نعمل على إدراك دلالة اللّفظ إدراكا صحيحا مفيدا بالرجوع إلى الوضع الأول للّفظ، وهذا من السهولة بمكان لو أنجزنا المعجم التاريخي، وإذا تعذّر علينا الأمر أن نعود إلى الترجمة فهي التي تفصل في دلالة اللفظ ".[3] لقد أشار الباحث صالح بلعيد إلى نقطة هامة، إذا تحققت فستزيل فعلا هذا الإشكال القائم حول موضوع التّرادف؛ وهي تحقيق مشروع الذخيرة اللغوية الذي سيسمح لنا بالتعرّف على معاني الكلمات وأصول استعمالاتها قديما في السياقات المختلفة.

---

1 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائـري للغة العربية، الجزائر: 2007م، ص 210، بتصرف.

2– المرجع نفسه، ص 210، الهامش.

3– صالح بلعيد، فقه اللغة العربية، دط، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر: 1998م، ص130.

أما الباحث كمال بشر فقد عبّر عن رأيه قائلا: "يجب أن يعلم الناس أنّ هذا الاختلاف الكبير وهذا الاضطراب الظاهر في هذه المسألة إنّما يرجع إلى سببين رئيسيين: أولهما عدم الاتفاق بين الدارسين على المقصود بالترادف، بل إنّ بعضهم لم يكلف نفسه تعريفه، أو الإشارة إلى تعريف أورده غيره". أما السبب الثاني فهو اختلاف وجهات النظر أو اختلاف المناهج بين الدارسين... ويقول: أما من حيث التعريف فإننا نختار التعريف الذي ذكره أولمان فيما تقدم، وهو: " المترادفات ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق" وأما من حيث المنهج فإننا نختار المنهج الوصفي، ومعناه أن نقوم بدراسة ظاهرة الترادف دراسة شاملة إحصائية عن طريق وصف الحاصل الموجود في فترة معينة من الزمن بقطع النظر عن السابق واللاحق. وليس معنى هذا أننا ننكر أهمية الدراسة التاريخية فالدراسة التاريخية لها قيمتها ومنزلتها الخاصة، غير أنّ لنا حرية الاختيار وقد اخترنا منهج الوصف. والدراسة الوصفية في البحوث اللغوية تعتمد على عوامل أساسية لا يمكن أن نسير دونها وهي:

1- يجب أن نحدد بيئة الكلام المدروس، ألدراسة خاصة بلهجة عربية واحدة مثلا أم أنها عامة تشمل العربية بوجه عام؟ للدارس أن يختار بشرط تحديد ما يدرسه.

2- تحديد الصيغة، والمعروف أنّه يوجد في البيئة الواحدة عدّة أساليب: أسلوب المثقفين مثلا وأسلوب العمال أو العامة...إلخ.

3- مراعاة الموقف والظروف والملابسات، التي يقال فيها الكلام المدروس مع الاهتمام بوجه خاص بحال المتكلمين والسامعين والأشياء الموجودة في الموقف.[1]

ما يمكن قوله إنّه من الجائز أن تتفق كلمتان أو أكثر في المعنى، وربما لا ندرك الفرق بينهما غير أنّ هذا الفرق قد نشعر به حين نحاول أن نستبدل الكلمات

1- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، على هامش ص 130- 131، بتصرف.

بعضها ببعض في المواقف المختلفة ومن الجائز أيضا أن يصح التبادل في بعض المواقف، ولكن أشك في جواز هذا التبادل في كل المواقف، إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة وصفية، وهنا تدخل أهمية العامل الثاني.

لا بد أنّنا نلاحظ في رأي الباحث كمال بشر تحليلا معمقا للمسألة، إذ حاول تناول الأبعاد المختلفة للتّرادف محيطا بأهم الإشكالات المطروحة في قضية الترادف، فقد قدم حوصلة عن كل ما سبق وضرورة توضيح المنطلقات لكل من يريد أن يدلي بدلوه في هذا الموضوع. وقد أسعفنا ببعض الأسس أو المبادئ التي يجب أن نلزمها، لنصل إلى رأي موضوعي بعيدا عن السطحية والغموض، وهو برأيه هذا أتى برؤية جديدة – في حدود علمي–.

ولا ضرر من الإشارة إلى موضوع التّرادف في اللّغات الأخرى، وممّن ذكرهم اللّغوي علي الجارم الأستاذ ترنش (Trench) يقول: "يكاد يتفق الأستاذ ترنش مع علماء العربية في هذه الناحية، إذ يقول ما جملته: إنّ ممّا لاشك فيه أنّ اللغات لو كان وضعها باتّفاق منظم بين الواضعين، ما وجد فيها ترادف البتة، لأنّه عند وضع كلمة كفيلة بتأدية المعنى المراد منها: من فكر أو وجدان أو غيرهما لا يدعو داع لوضع سواها، ولكن اللغات لا توضع بمثل هذه الطريقة المنظمة،...ومن أمثلة ذلك اللغة الفرنسية فإنّها تشتمل على مترادفات كثيرة، أتت إليها من لهجة الجنوب ولهجة الشمال..."[1] وهذا يعني أنّ الترادف ليس خاصا باللغة العربية، بل هي ظاهرة شملت معظم لغات العالم.

وفي عصرنا الحاضر، لا نجد اختلافا كبيرا إذ نجد إنكارا واضحا للتّرادف التام (يقصد به التساوي التام بين معاني الكلمتين)، في موسوعة أونكارطة الفرنسية: " هي سلسلة كلمات يمكن اعتبار معانيها متساوية ولكنها ليست دائما قابلة للتبادل في جميع السياقات، فمثلا: يمكن استبدال الفعل اشتــرى « acheter » بــ: « faire l’acquisition» في جملة اشتروا سيارة، ولكن لا يمكن توظيف

1– علي الجارم، "الترادف"، مجلة مجمع اللغة العربية، ص 323.

التركيب الفعلي الثاني في جملة اشتروا خبزا، وهذا ما أدى بنا إلى القول: إنّ الترادف ليس موجودا".[1] يؤكد هذا الكلام استحالة وجود الترادف التام، إذ ينطبق هذا المثال على معظم الكلمات في أيّ لغة.

3- نموذج لمصطلحات يقال بترادفها حديثا:

يعدّ موضوع التّرادف من بين المواضيع التي لم يتجاوزها العصر، لأنّه موضوع يتجدد بمرور الزّمن، بحيث يُشحن بألفاظ جديدة في كل وقت، ولاسيّما في عصر أصبح فيه العالم قرية صغيرة وكثرت العلاقات بين الشعوب المختلفة. ما شدّ انتباهي إلى هذه النقطة هو الاختلاف الذي نجده في توظيف بعض المصطلحات اللّغوية، والغريب في الأمر أنّ الأصل في المصطلح هو الدّقة في تحديد المدلول مهما كان نوعه ولاسيّما في مجال البحث اللّغوي، فقد نتسامح في استعمال كلمات كثيرة للدلالة على معنى معين في الأدب أو في الكلام العادي بعيدا عن لغة المتخصصين، ولكن أن تنتقل هذه الظاهرة إلى المجالات العلمية فهذا ما يشكل خطرا على اللّغة العربية من الناحية العلمية، ويستدعي منا الاهتمام، ولا يسمح المقام بالإطالة، وإن كان هذا الموضوع ذو شجون، فأن يكون الخلل على مستوى المتخصصين، وفي مصطلحات وتسميات تعدّ مفاتيح للعلوم اللّغوية فهذا ما لا يجب السكوت عليه، ومن واجب كل لغوي وباحث أن يبذل الجهد لوضع حد لهذه الآفة اللّغوية والعلمية. - وفي حدود علمي- فإنّ الباحثين لم يغفلوا عن هذا المشكل، منذ بدأ الاهتمام بعلم المصطلح، ولكنّنا لم نلاحظ أيّ تغيير في الواقع سواء في الدّروس المقدمة أم في المؤلفات الصادرة حديثا؟

أجريت عدّة دراسات في هذا الصّدد، منها دراسة الباحث محمد فتحي فهمي عبود، الذي تناول في كتابه موضوع التّرادف بين مصطلحات متفقة في المعاني مختلفة في المباني. (لاحظ الدارس أنّ الباحثين قد تركوا لأنفسهم حرية وضع المصطلحات، كل بحسب اجتهاده والمدرسة التي ينتمي إليها من ناحية وعلى قدر

---

1 -Microsoft®Encarta® 2009. ©1993-2008 Microsoft corporation.

قربه أو بعده من التراث العربي، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولعل خير مثال على ذلك مصطلح (phonème) الذي صيغ له في اللّغة العربية المصطلحات التالية: (فونيم، صوتيم، صوتم فونيمية، صوت مجرد، مستصوت، لفظ، لافظ، الوحدة الصوتية، صوت مجرد، فونام، وحدة صوتية صغرى)."[1] وما لاحظته – بما أنّنا في صميم البحث اللّغوي– أنّ العلم الذي يهتم بدراسة اللّغة والبحث فيها نفسه يعاني من كثرة التّسميات، أو إن شئنا (المترادفات) كثيرا ما نسمع مصطلحات مثل: علم اللّغة، وفقه اللّغة، واللّسانيات، وعلم اللّسان، علم اللّغة الحديث، وغيرها والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما يلي: هل يصح أن نسمي علما معينا بأكثر من تسمية واحدة، أو أنّه توجد فروق بين هذه التّسميات؟

لابدّ أنّنا لاحظنا جميعا عند بعض اللّغويين – من خلال مؤلفاتهم– أنّه كثيرا ما يُشار إلى المفهوم الواحد بكلمات ومصطلحات كثيرة، تختلف من كتاب إلى آخر بل في أحيان كثيرة، نجدها عند الباحث نفسه، وهذا يعكس عدم الدقة، في أي مجال يحدث فيه هذا الأمر. ومن هذه المصطلحات: فقه اللغة وعلم اللغة وكل ما يستعمل في هذا الإطار التي اختلفت الآراء حولها، فهل نعتبر علم اللغة وفقه اللغة واللسانيات وعلم اللسان وغيرها مترادفات؟ أسئلة كثيرة تطرح؛ هل ما يقصده لغوي ما بعلم اللّغة هو نفسه ما يقصده لغوي آخر؟ لابدّ أنّ الإجابة ستختلف باختلاف البلد والمرجعيات وغيرها؟ وهذا في حدّ ذاته مكمن الخطر؟ وسأحاول تقديم بعض الآراء التي قيلت في هذا الصدد.

عرّف الباحث صالح بلعيد مصطلح فقه اللّغة قائلا: "ونخلص مما أوردناه من معاني فقه اللغة أنّه: العلم الذي يبحث في أصول الدّراسات اللّغوية العربية، من حيث نشأة ألفاظها ومصطلحاتها وما تختص به العربية من كل الظواهر اللّغوية كالتّفخيم، والإمالة، والوقف، والتّضاد، والفصيح، ولغات القرآن وأخذ

1– محمد فتحي فهمي عبود، بناء مكنز عربي في مجال علم اللغة المنهج والتطبيق، دط، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: 2004م، ص 245– ص246–247، بتصرف.

اللّغة، والقياس، ..."[1]. ويواصل الباحث في ذكر فروع فقه اللّغة، مدرجا ضمنها كلا من علم الأصوات، وعلم المعجم، وعلم الصّرف، وعلم الدّلالة والتّركيب والأسلوب، ويستشهد بما قاله الأستاذ محمد الأنطاكي الذي جعل فقه اللغة وعلم اللغة؛ هو العلم الذي يجعل من اللّغة موضوعا له، في ذاتها ولذاتها وأنّه المقابل للمصطلح الغربي (linguistique)، وأنّ غاية فقه اللغة هي الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر اللغوية. والفيلولوجيا هي غير الأنغوستيك، أو فقه اللغة، لأنّها تعالج مشكلات تتّصل باللسانين الإغريقي واللاتيني مما لا وجود له في تاريخ الدراسات اللغوية عندنا.[2] يدل هذا التفاوت في وجهات النظر على عدم التنسيق بين مختلف اللغويين، وإن كان المنهج والمنطق يستدعي الاتفاق في مثل هذه المجالات.

لقد أشار الباحث التّواتي بن التّواتي إلى أهم الفروق بين بعض المصطلحات اللغوية، سأكتفي في هذا الموضع بمصطلحي علم اللغة وفقه اللّغة يقول: "إنّ عبارة اللسانيات أو علم اللسان تتعرض لفهم خاطئ عند كثير من الباحثين، فهم لا يفرقون بين علم اللغة، وعلم اللغات، وفقه اللغة"[3]. إنّ الباحث يؤكد على وجود خلط في استعمال هذه المصطلحات، وقد تناول هذه المصطلحات بالشرح – لا يتسع المقام لذكرها– إلاّ أنّه يقول في نهاية تحليله: "من كل ما عرضناه تبيّن لنا أنّ هناك فروقا بين هذه العلوم بيّنها الأستاذ العلامة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، فأزال الوهم بتوضيحه الفروق الدقيقة بين فقه اللغة وعلم اللغة وعلم اللسان قديما وحديثا".[4] ونلاحظ هنا اختلافا بين الباحثين؛ إذ جعل الأوّل من فقه اللغة مساويا لعلم اللغة، واللنغوستيك، وهو الأمر الذي يرفضه الباحث التّواتي؟

1- صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، ص 17.

2- المرجع نفسه، ص 17-18-19-20. بتصرف.

3- التواتي بن التواتي، مفاهيم في علم اللسان، ط2، دار الوعي، الجزائر: 2008م، ص 14.

4- المرجع نفسه، ص 21.

تناول الباحث تمام حسان هذا المصطلح قائلا إنّ: ("عبارة فقه اللغة" مصطلح عربي خالص شهد استعماله بعض الغموض، بدأ هذا الفرع في التراث العربي تحت اسم "اللغة" وكان الغالب على موضوع اللغة ما يعرف باسم "المتن"، والمقصود به مفردات اللغة، ويدخل في ذلك استعمال الكلمات في حقول معينة مما تشتمل عليه البيئة الصحراوية... بل ربما دخل الترادف... والفروق، وأنواع المعاجم، ولم يطلق على هذه الدراسة اسم "فقه اللغة" إلاّ في القرن الرابع للهجرة، ويطلق البعض "فقه اللغة" أحيانا على الدراسة المقارنة للغة العربية واللغات السامية، كما يطلق على مقارنة الألفاظ الفصيحة وغير الفصيحة سواء أجاءت هذه الألفاظ من لهجات قبلية قديمة، أو من لهجات عامية حديثة، في حين يطلقه البعض الآخر على دراسة اللهجات العربية مثل: كتاب "اللهجات العربية" للباحث إبراهيم أنيس، ويطلق على دراسة الأصوات العربية كما تظهر في "سر صناعة الإعراب" لابن جني، وحين اتّصل المحدثون من العرب بالدراسات اللغوية الحديثة التي سميناها من قبل "علم اللغة"، أطلقوا على هذه الدراسات أول الأمر "فقه اللغة"، ولكنهم أخذوا يتخلون عن هذه التسمية، فيما عدا البعض، ولكنهم مع تخليهم عن هذه التسمية لم يتفقوا على اسم للدراسات الحديثة، إذا أطلقوا عليها سلسلة من الأسماء مثل: علم اللغة–الألسنية– اللسانيات– اللسنيات – اللغويات الحديثة– الدراسات اللغوية– ولا يزال المحدثون يختلفون حول هذه الأسماء، وإن كانوا يتفقون على العزوف عن وضعها تحت اسم "فقه اللغة).[1] لقد بيّن الباحث تمام حسان أنّ توظيف تسمية فقه اللّغة كانت بداية من القرن الرابع للهجرة، وقد انتقلت هذه التسمية إلى (الدراسة اللغوية الحديثة) حين اتّصل الباحثون المحدثون بالدراسات اللغوية الحديثة، ولكنهم شرعوا في التخلي عنها وقد واجههم مشكل الاتّفاق على تسمية واحدة.

1- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، دط، عالم الكتب، القاهرة: 2000 م، ص 240-241-242، بتصرف.

كما يبيّن أنّ "فقه اللغة" أقرب بموضوعه من الفيلولوجيا منه إلى علم اللّغة غير أنّ "فقه اللغة" يختلف عن الفيلولوجيا من حيث إنّ فكرة المضي أو القدم ليست دائما من عناصر فهمه بل إنّنا لنلمح في فقه اللغة أحيانا عنصرا مستقبليا هو "إثراء اللّغة" وهذا العنصر بالذات هو مجال نشاط المجامع اللّغوية".[1] يشير الباحث تمام حسان في هذا المقام إلى الاختلاف بين فقه اللغة، والفيلولوجيا، وهو ما أشار إليه الأستاذ صالح بلعيد.

وقدّم الباحث عبد السلام المسدي أكثر من عشرين تسمية للعلم الذي يدرس اللغة منها: اللانغويستك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث، علم اللّغة العام علم اللغة العام الحديث، علم فقه اللغة، علم اللغات، علوم اللغة، علم اللّسان الدراسات اللغوية الحديثة، الألسنية، اللسانيات".[2] أظنّ أنّ هذه القائمة الكبيرة من التسميات تعكس عدم الدقة في تسمية العلوم اللغوية، ولا يمكن اعتبارها بحال، من باب الثراء اللغوي، وإلاّ ستتحول هذه العلوم إلى فوضى، إذ لكل باحث الحرية في اختيار التسمية التي يتبناها.

وفضلت أن أختم هذه الوقفة بدراسة الباحث مشتاق عباس معن الذي تناول إشكالية تقاطع المفهومات: الفيلولوجيا، وفقه اللغة، وعلم اللغة، وقد صنّف الباحثين إلى قسمين، قسم يقول بالتّسوية، وقسم آخر يقول بالفروق.

مذهب التسوية المرادفة: هم كتاب نادوا بترادف المصطلحين من باب التسهيل ورفع موضع الضغط عن الدارسين، نجد الباحث علي عبد الواحد وافي في كتابيه "علم اللغة" و"فقه اللغة" يتبيّن بمراجعتهما أنّه لا يوجد فروق بين المصطلحين، بل هما مترادفان أو يقربان من الترادف، إلاّ أنّه يبيّن أنّ علم اللغة أشمل باعتبار فقه اللغة يهتم فقط باللغة العربية. كما نجد الأستاذ محمد المبارك

1- تمام حسان، المرجع السابق، ص 267.

2- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، عربي- فرنسي/ -عربي - فرنسي، دط، الدار العربية للكتاب: 1984م ص72.

الذي نادى أيضا بترادف المصطلحين، وكذا فعل الدكتور صبحي الصالح: "إنّه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين ألا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئا (أي فقه اللغة)، وأن يعمموها على جميع البحّوث اللغوية لأنّ كل علم لشيء فهو فقه، فما أجدر هذه الدراسات جميعا أن تسمى فقها).[1] يفهم مما قيل أن هذا الفريق يجعل من تسمية (فقه اللغة) و(علم اللغة) مفهوما واحدا، وفي الحقيقة إذا جئنا إلى تحليل هذا الرأي نجده صائبا باعتبار أنّ كلمة فقه تشمل كلمة علم، بل هي أعمق دلالة منها، لكن أظن أنّ الاعتبار هنا لا يرتبط بمفهوم الكلمة بل باستعمالها؛ فكلمة (فقه) قد توحي إلينا بالمؤلفات القديمة أكثر منه إلى الحديثة، وعليه قد يحسن حصرها في الدراسات القديمة.

مذهب التفريق: لم يرتض جلّ الدارسين بمقولة الترادف في مفهوم مصطلحي فقه اللغة وعلم فقه اللغة وانقسموا حسب منهج التحليل إلى فريقين:

المنهج التأريخي: ضمن مقولة الشمولية، استعان الدكتور عبده الراجحي في كتابه (فقه اللغة في الكتب العربية)، بالمنهج التاريخي لإثبات منهج التفريق بين مفهومي مصطلح فقه اللغة ومصطلح علم اللغة، "فعلم اللغة" يدرس (اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها) بينما يعالج"فقه اللغة" موضوع اللغة باعتبارها (وسيلة) إلى غاية أخرى، فميدانه أوسع وأشمل.

قام الدّكتور عبد العزيز مطر وفق مقولة الكلية، بتفكيك المصطلح وتركيب دلالته بعد ذلك... وتوصل إلى أنّ مصطلح "فيلولوجي" هو مصطلح كلي ينطوي على مصطلحين فرعيين هما: مصطلح علم اللغة العام، ومصطلح فقه اللّغة... فإذا خرج البحث عن ميدان اللّغة العربية، أو اللغات السامية، يتّسع مدلوله ويدخل في نطاق علم اللغة العام، ما لم يكن معتمدا على دراسة اللغة أو اللغات من خلال النصوص والوثائق المكتوبة... إذ تسمى الفيلولوجي، ونرى أن يظل هذا المصطلح

1- مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصل في فقه اللغة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنـــان: 2001م، ص 18-19، بتصرف.

معربا، بدلا من ترجمته تمييزا له عن المصطلحين الآخرين".[1] يقصد الباحث مصطلحي (فقه اللغة، وعلم اللغة)، ويرى ضرورة التفريق بين الفيلولوجيا وفقه اللغة.

المنهج التحليلي: مقولة التّكميل: توصل الدّكتور فضل ربه السيد طمان إلى أنّ درس"فقه اللغة" مهمته إتمام درس "علم اللّغة" وتكميل بحثه، ويرى أنّ هناك فارقا دقيقا بين "علم اللّغة" و"فقه اللّغة" فالأول يبحث في ظواهر لغة بعينها ووصفها إلى غير ذلك مما يتعلق بدراسة علمية للّغة واحدة، أما فقه اللّغة فإنّه يتسع عن ذلك بأن يبحث في النتائج المختلفة لعلم اللّغة".

مقولة شمولية علم اللّغة: توصل الدّكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه "محاضرات في اللّغة" إلى أنّ مفهوم علم اللّغة أوسع نطاقا من المفهوم الذي استعملت له عبارة "فقه اللغة" وفقه اللّغة بالمعنى الذي استعمله العرب قديما وحديثا دراسة محدودة الزمان والمكان".[2] ويرى الباحث مشتاق عباس معن أنّه (لابد من التفريق بين المصطلحين فغاية دارس اللّغة محدودة يراد منها "العلم" بجزئيه أو كلية من مكونات "لغة"، أما غاية درس فقه اللغة فأوسع يراد منها "فقه" جزئية أو كلية من مكونات "لغة" ما، وحدود ربطهما بما يلازمهما، ولا يخفى عن القارئ سعة دلالة "فقيه" على "عالم لغة، أما مصطلح "الفيلولوجيا" فهو مصطلح وافد يمكننا إدخاله منظومة الاصطلاح العربي ولنا أن نهمله، واختار الباحث الاحتفاظ به بوصفه مصطلحا عاما ينضوي على درسين هما فقه اللّغة وعلم اللّغة).[3] لكن ما يستوقفنا في هذا القول أنّه يخالف معظم اللّغويين الذين تعرضنا إلى آرائهم بجعله مصطلح الفيلولوجيا مصطلحا عاما يضم فقه اللّغة، وعلم اللّغة.

---

1 – مشتاق عباس معن، المرجع السابق، ص 21، 22.

2- المرجع نفسه، ص 20-21-22-23-24، بتصرف.

3- المرجع نفسه، ص 24-25. بتصرف.

يتطلب هذا الموضوع بحثا مستقلا، بحيث يحيط بمعظم الدّراسات والكتب اللّغوية، والمعاجم اللسانية وبهذا يمكن التّوصل إلى نتائج أكثر موضوعية.

ثالثا– التّرادف والفروق اللّغوية في القرآن الكريم:

1– القائلون بالتّرادف والفروق اللّغوية:

في الحقيقة لم أتوقع وجود الخلاف نفسه، عندما يتعلق الأمر بالقرآن الكريم ذلك أنّه كلام الله المعجز، المتّصف بالدّقة في كل شيء، إذ لم يأت فيه شيء عبثا بما فيه ترتيب آياته وسوره، وهو أمر شكلي قد نعجز عن إدراك أهميّته، فما بالك بالمضمون الذي يحمل العقيدة والأحكام؛ لكن يأبى العلماء إلاّ أن يختلفوا، وكما يقال: في الاختلاف رحمة؛ وسأحاول الوقوف على أسباب هذا الاختلاف بينهم وتأثيره في مسار البحث، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ معرفة الفروق في القرآن الكريم يستدعي التخصص فلا يمكن لغير المتخصص إدراك ذلك، وما كان مني إلا اعتماد ما قام به الباحث محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع. وقد وجدت مقالا في الانترنيت قسّم اللّغويين والباحثين إلى قسمين" الأول: يقول بوقوع التّرادف في القرآن الكريم، وأنّه لا يتعارض مع بلاغته وإعجازه ومن أنصار هذا الرأي: ضياء الدين ابن الأثير وابن العربي، والدكتور صبحي الصالح، والدكتور إبراهيم أنيس...والفريق الثاني: يقول بمنع وقوع الترادف في القرآن الكريم ومن أنصار هذا القول: العلامة الطبري، والعلامة الراغب الأصفهاني، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والباحثة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ).[1] وسأحاول التعرف على آراء بعضهم وستكون البداية مع القائلين بالتّرادف.

1 –www.Alfaseeh.net/vb/archive/index.ph.

1-1- **القائلون بالتّرادف في القرآن الكريم:**

1-1-1- رأي ابن الأثير

يقول ابن الأثير بالتّرادف، وأنّه قد ورد في القرآن الكريم كما استعمل في فصيح الكلام، وأنّ وروده في القرآن الكريم كثير. ويرى في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ١٤﴾ [سورة التغابن، الآية: 14]. وأنّ العفو والصفح والمغفرة جميع هذه الثلاثة بمعنى واحد. وأنّها كررت للزيادة في تحسين عفو الوالد عن ولده والزوج عن زوجته.

ويرى ابن الأثير أنّ هذا نوع من التكرير يكون المعنى فيه مضافا إلى نفسه من اختلاف اللفظ وهو ما يأتي في الألفاظ المترادفة، وفائدة هذا التكرار التأكيد للمعنى المقصود، والمبالغة فيه.[1] لقد أشار إلى حقيقة واقعة وهي اشتراك هذه المفردات الثلاث في المعنى العام إذ لو أنّنا وجّهنا الكلام لأحد الأشخاص، وقلنا له: "اغفر لي

" أو "اصفح عني" أو "أعفو عني"، فالأكيد أنّه سيفهم الرسالة نفسها من هذه الكلمات كلها هذا على المستوى العام، (مستوى الخطاب العادي) لكن ألا يرى القارئ الكريم معي أنّ مقام الذكر الحكيم أرفع من مقام الخطاب العادي، وعليه أتوقع أن يحظى كلام الله عزّ وجل بدقة وتميّز مقارنة بكلام البشر فقد أؤيد ما قيل في إطار كلام البشر، ولكن إذا ما تعلق الأمر بالقرآن الكريم فهذا ما يصعب تقبله

1- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم ص165 - 166.

منطقيا وسيأتي في القسم التطبيقي بيان ببعض الفروق بين هذه الكلمات التي وردت عند الشيخ أبي هلال العسكري.

1-1-2- رأي الأستاذ إبراهيم أنيس:

يرى الأستاذ إبراهيم أنيس أنّ التّرادف واقع بكثرة في ألفاظ القرآن الكريم وأنّ هذا التّرادف ظاهر بوضوح رغم محاولة بعض المفسرين التماس فروق خيالية، لا وجود لها إلاّ في أذهانهم للتّفريق بين تلك الألفاظ القرآنية المترادفة. وهذا يعود إلى رأيه القائل بأنّ التّرادف لا يكاد يوجد في اللّهجات العربية القديمة غير أنّه يمكن التماسه في اللّغة النّموذجية الأدبية وبما أنّ القرآن الكريم نموذج فذ فقد طفق يلتمس الترادف في كلماته ويرى أنه ظاهر بوضوح في كثير من آياته وأنّه لا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين يحرصون على أن يلتمسوا في كل لفظة من ألفاظه شيئا لا يرونه في نظائره من الألفاظ الأخرى".[1] وقد استعان ببعض الآيات لتأكيد رأيه منها قول الله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَـٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾﴾ [سورة يوسف، الآية: 91]، ويقول الله تعالى: ﴿ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [سورة البقرة، الآية: 47].

وهو يرجع السرّ في إنكار التّرادف إلى منهج الاشتقاقيين المسرف في إرجاع كلمات اللّغة إلى الأصول التي اشتقت منها. "وإلى الأدباء النقاد الذين يستشفون في الكلمات أمورا سحرية ويتخيلون في معانيها أشياء لا يراها غيرهم فهم قوم شديدو الاعتزاز بألفاظ اللغة، يتبنون الكلمات ويرعونها رعاية كبيرة ينقبون عما وراء المدلولات سابحين في عالم من الخيال يصور لهم من دقائق المعاني وظلالها ما لا يدركه إلاّ هم، ولا يقف عليه إلاّ أمثالهم. وفي كل هذا من

1- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، المرجع السابق، ص 180.

المبالغة والمغالاة ما يأباه اللغوي الحديث في بحث الترادف.[1] ويذهب إلى الرأي نفسه في كتابه دلالة الألفاظ يقول: "أما التّرادف فقد وقع بكثرة في القرآن رغم محاولة بعض المفسرين أن يلتمسوا فروقا خيالية لا وجود لها إلاّ في أذهانهم للتّفرقة بين تلك الألفاظ القرآنية المترادفة".[2] يبقى أنّ كل باحث له آراؤه ومنطلقاته الخاصة، وقد رأينا سابقا كيف يؤثر اختلاف المنهج والتعريف المتبنى على آرائنا في موضوع التّرادف.

1-2- القائلون بالفروق اللّغوية في القرآن الكريم:

يرى معظم الباحثين في هذا الموضوع أنّ القرآن العظيم هو الأنموذج الأعظم الذي يعكس دقة اللغة، والإعجاز اللّغوي، حيث تعبر الكلمة الواحدة عن معاني لا يمكن أن تصلح كلمة أخرى للتعبير عنها بالدقة نفسها. "يذهب جمهور العلماء إلى نفي التّرادف في القرآن الكريم، وإن قال بعضهم بوجوده في اللّغة العربية نظرا لبلوغ القرآن الكريم أعلى درجات الفصاحة، وتسنمه ذروة البلاغة فليس فيه لفظة نابية عن مكانها، أو نافرة في سياقها، فقد استوت كل كلمة فيه في مكانها الأشكل بها المناسب لها، بما لا مجال معه لإبدال حرف مكان آخر فضلا أن تقوم لفظة مكان أخرى في تأدية كامل المعنى. وقد فرّق الله تعالى بين راعنا- وانظرنا- حيث نهى عن قول الأولى دون الأخرى سواء أكان السبب ما يفهمه اليهود من هذه الكلمة، ويعنونه أو كان غير ذلك فلم يرتضها القرآن الكريم للمسلمين، وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ ۗ وَلِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [سورة البقرة، الآية: 104]، ففي هذا الاستعمال القرآني للألفاظ ووضعها في محلها اللائق بها، توجيه رباني ودعوة واضحة وصريحة للاقتداء بهذا الهدي، وتنبيه إلى أهمية استعمال

1- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 181.

2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 215.

الألفاظ في موضعها وعدم رصفها جزافا.[1] بما أنّ المفسرين لم يوردوا آراءهم في التّرادف نظريا، فالأحرى بنا اللجوء إلى مؤلفاتهم التي تعكس آراءهم بوضوح فمن خلال تفسيرهم للقرآن الكريم نستشف موقفهم، وهذا ما فعله الباحث محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع.

1-2-1- رأي الراغب الأصفهاني (ت 420):

اهتم العلاّمة الراغب الأصفهاني بالعلاقة بين الألفاظ، وقدّر أهمية تحديد المعنى الدقيق للألفاظ. فنفى القول بالترادف وخاصة بين مفردات القرآن الكريم "وذكرت أنّ أوّل ما يحتاج أن يشتغل به، من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه، كتحصيل اللبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبنيه"[2] وهذا يؤكد اهتمام الأصفهاني ببيان الفروق والتدقيق في معاني ألفاظ القرآن الكريم.

يقول الباحث عبد الرحمن بن معاضة الشهري" والذي ذهب إليه المحققون من العلماء أنّ الترادف في اللغة قليل جدا، وفي القرآن نادر. ومن أقوالهم فيما ذكره ابن تيمية رحمه الله تعالى في مقدمة التفسير حيث قال: "فإنّ التّرادف في اللغة قليل وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم، وقلّ أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه... ومن المنكرين لمسألة الترادف في القرآن الكريم الإمام الراغب الأصفهاني رحمه الله، حيث يرى أنّ الترادف معدوم في القرآن الكريم".[3] إذ يرى أنّ الأصل في الألفاظ أن تكون مختلفة بحسب اختلاف المعاني ولكن لما كانت الألفاظ بتراكيبها المختلفة متناهية والمعاني بلا نهاية وغير المتناهي لا يحويه المتناهي، جاء تخلف هذا الأصل في

1- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، أثر الفروق اللغوية في تفسير القرآن الكريم، ص 178.

2 - الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 10.

3- www .neelwafurat. Com./itempage.aspx

بعض الحالات كما في الاشتراك.[1] يرى الأصفهاني أنّ المعنى الواحد يمكن أن يقرب من الأفهام بعبارات مختلفة وذلك لأغراض متفاوتة، فالمعنى الواحد قد يدل عليه بأشياء كثيرة منها: أن يدل عليه باسمه نحو إنسان، أو نسبه نحو آدمي وولد حواء، أو بأحد خصائصه اللازمة له نحو المنتصب القامة – أو الماشي برجليه. وكما يبين الشيء بأوصاف كثيرة كذلك قد يبيّن بأسماء كثيرة متضمنة لأوصاف مختلفة كقولهم في الجرم العلوي: السماء، لما اعتبروا ارتفاعها بالإضافة إلى الأرض. والجرباء باعتبار نجومها وكقولهم الخضراء لما اعتبروا لونها وهكذا.

1–2–2– رأي الخطابي:

وممن أنكر وجود التّرادف في القرآن الكريم؛ الخطابي إذ يرى أنّ وجود ألفاظ متقاربة المعنى حمل كثيرا من الناس على تناسي الفروق الدقيقة القائمة بين الألفاظ، والتساهل في استعمالها واعتبارها متساوية في بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة والحمد والشكر، والبخل، والشح، وكالنّعت والصّفة وكقوله اقعد واجلس وبلى ونعم، وذلك وذاك، ومن وعن، ونحوها....ولهذا ينبغي أن توضع كل لفظة في موضعها الأخص الأشكل بها، وهذا هو عمود البلاغة الذي امتاز به القرآن الكريم، ولأن وضع اللفظة في غير موضعها الخاص بها يؤدي إما إلى تبدل المعنى الذي يكون معه سقوط البلاغة، وكل واحد من هذين الأمرين غير مرغوب فيه.[2] لقد وضّح الخطابي أنّ السبب في القول بالترادف بين معاني المترادفات هو التقارب بين معاني المترادفات بحيث يتجاهل الناس الفروق بينها، ويؤكد على أنّ كل لفظة لها سياقها الخاص بها، واستبدالها بلفظة أخرى يعني الإتيان بمعنى آخر غير معنى اللفظة المستبدلة.

1– محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، أثر الفروق اللغوية في تفسير القرآن الكريم ص190.

2– الرماني والخطابي والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 29.

1-2-3- رأي الزركشي:

يرى الزركشي في كتابه – البرهان في علوم القرآن- أنّ من بواعث الإعجاز اختلاف المقامات وأن يذكر في كل موضع ما يلائمه" ولهذا وزعت بحسب المقامات، فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات، والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإنّ للتركيب معنى غير معنى الإفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب"[1]...وقد أورد الزركشي في البرهان عددا من الألفاظ التي يظن بها الترادف وليست منه ولهذا وزعت في القرآن الكريم بحيث لا يقوم بعضها مقام الآخر. وهذه الألفاظ هي: (الخوف والخشية، والشح وابخل، والغبطة والمنافسة والحسد والحقد، السبيل والطريق، جاء وأتى، الخطف والتخطف، مد وأمد، سقى وأسقى، عمل وفعل القعود والجلوس، التّمام والكمال، الإعطاء والإيتاء).[2] لقد أكد العلامة الزركشي وجود فروق بين هذه الألفاظ، وذلك بتحليل بعض الآيات القرآنية بحيث يتبيّن من السياق اختلاف معاني هذه الكلمات المترادفة.

1-2-4- رأي بنت الشاطئ:

تعتبر(بنت الشاطئ) أو عائشة عبد الرحمن من الباحثات المهتمات باللّغة العربية وآدابها مع اهتمامها بصفة خاصة بالإعجاز القرآني، وتفسير القرآن الكريم. "(وترى بنت الشاطئ أنّ مسألة الترادف أصبحت قضية تلتمس حلا وأنّ تقدّم الدّراسات اللّغوية في هذا العصر، قد جاوز بنا مرحلة المفاضلة الساذجة بين العربية وغيرها من اللّغات، وأنّ تقدم الدّراسات اللّغوية يوجهنا إلى البحث في خصائص العربية منتفعين بتلك الدّراسات. ومجمل رأيها في قضية التّرادف، هو إنكار وجوده في لغة القبيلة الواحدة، وأنّ ما جاء منه محمول على كونه من لغة

---

1 – الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، دط، ج 4، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت: 1988م، ج 4، ص 78-87، بتصرّف.

2- المرجع نفسه، ص 78.

قبيلتي هذا العصر، وتطالب الباحثة بنت الشاطئ بوجوب أن يكون للقرآن الكريم – وكتاب العربية الأكبر – القول الفصل في هذه القضية، وحسم الخلاف فيها وذلك بما يهدي إليه البيان القرآني من سر الكلمة حيث لا تقوم مقامها كلمة أخرى من الألفاظ المقول بترادفها وهذا ما يعني نفي التّرادف.[1] لقد أوردت الباحثة رأيها بكل وضوح، فالترادف في القرآن الكريم مرفوض مطلقا. وقد خرجت بنت الشاطئ من دراستها لمسائل ابن الأزرق، بأنّ الكلمة القرآنية مهما روعيت الدقة في تفسيرها تبقى فوق ذلك، منفردة بجلالها وجمالها وإعجازها.... وترى أنّ الإعجاز البياني للقرآن الكريم يفرض أن يعيي أيّ مفسر عن الإتيان بمثل الكلمة القرآنية في مقامها، إذ أنّ ما يأتي به إنّما هو من قبيل الشرح والتقريب ولا يعني ذلك بحال أنها والكلمة القرآنية سواء.[2] يؤيد الباحث عبد الجبار العبيدي الباحثة عائشة عبد الرحمن، إذ يؤكد خلو القرآن الكريم من التّرادف: "فالدراسة بلا منهج هي كمن ينفخ في قربة مقطوعة، إذن لابد من إتباع المنهج التاريخي العلمي في الدراسات اللغوية لنتخلص من نظرية التّرادف في القرآن...".[3] يمكن القول إنّ معظم اللغويين المحدثين يلغون فكرة الترادف في القرآن الكريم، وأشير إلى فكرة أخرى تتمثل في السياق وقد علمنا ما للسياق من أهمية في توضيح المعنى، لأطرح تساؤلا: هل يعقل أن نفكك كلمات القرآن الكريم إلى وحدات مفردة مستقلة خارج السياق الذي وردت فيه؟ لاشكّ أنّ هذا الأمر مرفوض، ولا مجال للقول بذلك، وإن فعلنا ذلك لهدف علمي فإنّنا حينها لا نتحدث عن كتاب الله المقدس، فسر القرآن الكريم وإعجازه لا يكمن في مفرداته بقدر ما هو في تراكيبه. وعليه بالعودة إلى النّظريات الحديثة بما فيها الغربية. نستدل على استحالة تطرق التّرادف إلى القرآن الكريم

1- محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، أثر الفروق اللغوية في تفسير القرآن الكريم، ص 208، بتصرف.

2- المرجع نفسه، ص 209.

3 -www.Almolltaqa.com/vb/archive/index/php.

وذلك بالعقل والمنطق. "ومن الأدلة على استعمال الألفاظ في أماكنها الخاص بها والتقيّد بالدقة المتناهية في ذلك مثل التفريق بين الإيمان والإسلام في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾﴾ [سورة الحجرات، الآية: 14].

وآخر ما أختم به هذا الموضوع الدّراسة التي قام بها الباحث محمد نور الدين المنجد، (خرج منها بدفع الترادف عن القرآن الكريم، حيث قام بتحليل أربع وستين كلمة توهم بالتّرادف، ثم عمّم هذا الحكم على سائر مفرداته، وإثبات انفراد الكلمات القرآنية بدلالات دقيقة لم تعرفها العرب من قبل في ألفاظها. كما استدل بخلوّ القرآن الكريم من الترادف على جانب من جوانب الإعجاز اللّغوي في مفرداته).[1] وهكذا لا يبقى أدنى شك في استحالة تسرّب التّرادف إلى القرآن الكريم وكي لا أبالغ يمكن القول إنّ ما قد يُسمح به في القرآن الكريم؛ هو تفسير وشرح الكلمة بالأخرى من باب تقريب المعنى وحسب، وليس من باب إيجاد المرادف الذي يطابق تلك الكلمة في المعنى مطابقة تامة.

1- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم، ص 256.

ملخص الفصل:

تعرض هذا الفصل إلى تحليل موضوع التّرادف، وتناول ما يلي:

●تحديد مفهوم التّرادف، حيث أجمع معظم الباحثين على أنّه الاتفاق التّام بين معاني الكلمات المترادفة، ويضعون شروطا لذلك، أهمها الاتحاد في البيئة والعصر والاتفاق في المعنى، وأن لا يكون تطورا صوتيا للكلمة؟ كما ذُكِرَتْ جملة من أنواع الترادف المختلفة من باحث إلى آخر.

●تعريف التّرادف عند معظم اللّغويين الفرنسيين الذين تناولهم البحث، على أنّه التقارب بين معاني الكلمات المترادفة.

●اعتبار التّرادف فائدة لغوية في مجالات معينة، منها الأدب والمحادثات اليومية والعامة، بحيث لا يمكن التهرب من توظيفه، وهذا ما نلاحظه عند معظم المتكلمين، فلا يكاد يخلو كتاب أو محادثة مهما كان نوعها من ذكر المترادفات وقد يتدخل في هذا المقام الجانب النفسي للمتكلم، حيث إنّنا كثيرا ما نجد أنفسنا –بوعي منا أو دون وعي–، نكثر من الكلمات والعبارات للتعبير عن الفكرة الواحدة وذلك لأنّ هاجس إيصال المعنى يرافقنا طيلة عملية التواصل مع الآخرين. كما يمكن إدخاله في الصراع الدائم للإنسان مع المعنى بحثا فيه وتوظيفا له.

● اعتبار التّرادف تضخما يثقل كاهل اللّغة، عندما يتحول من جسر ينقل المعنى ويوضحه، إلى حاجز يعيق وصول المعنى، ويؤثر سلبا على دقة المعلومات.

● تحديد مصطلح الفروق اللّغوية، الذي يقصد به تحديد أهم الاختلافات القائمة بين الكلمات المترادفة وذلك وفق معايير كثيرة ذكرت في المتن.

● الفائدة الكبيرة لمعرفة الفروق اللّغوية، لاسيّما في المجالات العلمية والشرعية.

● التّعرف على أهم القائلين بالتّرادف والفروق قديما وحديثا، والكشف عن وجهات النظر المختلفة وسر الاختلاف بينهم، والمتمثل في غموض مصطلح

التّرادف، واختلاف المنهج المتبع كما أشار إلى ذلك الباحث نور الدين المنجد فأتباع المنهج التاريخي يصرّون على القول بالفروق، فيما يصرّ أصحاب المنهج الوصفي على القول بالتّرادف، وفي الحقيقة لا يوجد تعارض بينهم.

- إدراج عينة لمصطلحات مترادفة حديثا عند البعض، ومختلفة عند البعض الآخر، منها: (فقه اللغة وعلم اللّغة)، وهذا ما يثبت أنّ موضوع التّرادف من القضايا الشائكة قديما وحديثا، وإن كان ما يحدث في عصرنا أخطر بانتقاله إلى المصطلحات التي من شأنها الدقة والوضوح.
- التّعرف على القائلين بالتّرادف والفروق اللّغوية في القرآن العظيم، وإلى نفي الترادف التام عن القرآن الكريم.

الباب التّطبيقي

دراسة وصفية لكتاب

"الفروق في اللّغة"

تمهيد

أبو هلال العسكري اللّغوي وكتاب "الفروق في اللّغة":

يتميز تاريخ التأليف في اللّغة العربية بالكثرة والتّنوع، من حيث عدد المؤلفين، وعدد المؤلفات حيث كان يؤلف الواحد منهم كتبا كثيرة في مجالات مختلفة؛ منها ما وصلنا ومنها ما ضاع. وقد ساقنا هذا البحث إلى التّعرف على شخصية بارزة لم تحظ – في تصوري– بالقدر الكافي من الاهتمام رغم ما قدّمه للّغة العربية، إنّه اللّغوي والأديب أبو هلال العسكري، وهو من العلماء والأدباء الذين أثروا السّجل الذهبي للّغة العربية، بمؤلفاته الكثيرة، وقد اهتمت معظم البحوث بدراسة آرائه النّقدية والبلاغية، والأدبية، أما الدّراسات المهتمة بآرائه اللّغوية فهي قليلة جدا – في حدود علمي– ومن مؤلفاته اللّغوية: "كتاب الفروق في اللّغة"، الذي كان متميّزا، بتناوله لموضوع كثر فيه الكلام في عصره وبعده، وقلّ التّأليف فيه فقد أشار الكثيرون إلى هذا الموضوع، وحظي أبو هلال العسكري بالسّبق وسيكون هذا البحث فرصة للتّعرف على هذا الكتاب شكلا ومضمونا. وقبل ذلك لابدّ من التّعرف على هذا المؤلف، وإبراز مكانته، فترى من يكون أبو هلال العسكري؟

أود أن أستسمح القارئ الكريم إن طالت هذه الوقفة، إذ لا تخفى عنا أهمية التّعرف على المؤلف والظروف التي عاش فيها، ومؤلفاته، وبعض الدراسات التي تناولته، من شأن هذا التمهيد أن يضعنا في أجواء البحث.

أ) التعريف بالمؤلف:

هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي بن مهران العسكري، أبو هلال عالم بالأدب له شعر، نسبته إلى عسكر مكرم، من كوز الأهواز. وهو ابن أخت أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري وتلميذه وعاش فيها ولم يرحل عنها إلا إلى القصرين أما عن تاريخ مولده ووفاته فقد اختلف فيهما ويقول ياقوت في معجمه: "وأما وفاته فلم يبلغني فيها شيء، غير أنّي وجدت في آخر

كتاب "الأوائل" من تصنيفه: "وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاثمائة".[1] ويروى مما أنشد لنفسه قبيل وفاته:

لِـــي خَمْسٌ وَثَمَانُـــونَ سَـــنَهْ　　　فَـــإِذَا قَـــدَّرْتَهَا كَـــانَتْ سِنَـــهْ

إِنَّ عُمْرَ الْمَرْءِ مَا قَدْ سَـــرَّهُ　　　لَيْسَ عُمْرَ المَرْءِ مَـــرُّ الأَزْمِنَهْ [2]

فإذا كانت أدركته الوفاة في السَّنة التي أنهى فيها إملاء هذا الكتاب وأنَّ سنّه إذ ذاك كانت خمسا وثمانين سنة أمكننا أن نحدد سنة مولده على وجه التقريب فنقول إنّه ولد سنة 310 هـ، وأنّه يكون بذلك من أعلام القرن الرابع الهجري.[3] هذا عن مولده ونسبه، وكما رأينا فالعصر الذي عاش فيه أبو هلال العسكري كثرت فيه، مجالس العلم، فطبيعة الحياة آنذاك تدعو إلى طلب العلم، فترى ما كان حظه من العلوم المنتشرة آنذاك؟

يقول أبو هلال العسكري:

وَلَيَالٍ أَطَلْـــــنَ مُدَّةَ دَرْسِي　　　مِثْلَمَا قَدْ مَدَدْنَ فِي عُمْرِ لَهْوِي

مَرَّ لِي بَعْضُهَا بِفِقْهٍ وَبَعْضٌ　　　بَيْنَ شِعْـــرٍ أَخَـــذْتُ فِيهِ وَنَحْوِ

وَحَدِيثٍ كَـــأَنَّهُ عِقْدُ رَيَّـــا　　　بِتُّ أَرْوِيهِ لِلْـــرِّجَالِ وَتَـــرْوِي[4]

يتّضح من هذه الأبيات اهتمام أبي هلال العسكري بطلب العلم، وشغفه الكبير به، فهو يطيل السّهر في ذلك، وهذا حال الذين وهبوا أنفسهم للعلم، ومن العلوم التي اغترف منها، الفقه، والشعر والنّحو، والحديث، يقول الباحث محسن عياض: "كان أبو هلال مفسرا فقيها لغويا ناقدا نحويا، وكان الغالب عليه الأدب

1- خير الدين الزّركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنّساء من العرب والمســتعربين المستشرقين، المجلد الثاني، ط3، دار العلم للملايين، بيروت: 1980م، ص 211-212.

2- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 5.

3- عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، د.ط، منشأة المعــارف بالا سكندرية جلال حزى وشركاؤه، القاهرة: 2003م، ص 14.

4- المرجع نفسه، ص 22.

والشعر".[1]ولكن يبدو أنّه لم يستفد من علمه، كما هو الحال مع غيره من العلماء الذين ذاع صيتهم.

إِذَا كَانَ مَالِي مَالَ مَنْ يَلْقَطِ العَجَمَ وَحَالِي فِيكُمْ حَالَ مَنْ حَاكَ أَوْ حَجَمَ
فَأَيْنَ انْتِفَاعِي بِالأَصَالَةِ وَالحِجَى وَمَا رَبِحَتُ كَفِّي عَلَى العِلْمِ وَالحِكَمِ
وَمَنْ ذَا الَّذي فِي النَّاسِ يُبْصِرُ حَالَتِي فَلاَ يَلْعَنُ القِرْطَاسَ وَالحِبْرَ وَالقَلَمَ[2]

يشكو أبو هلال العسكري حاله، في هذه الأبيات الثلاثة، حتى أصبح كغيره من الصنّاع، وأنّ العلم لم يفده، ولا حكمته، بل صارت هذه الأخيرة مصدر للذلّ والهوان، وكأنّه يحمّل العلم مسؤولية فقره وحاجته. عمل أبو هلال بالتّجارة، فاتّجر بالثياب قال السلفي: وكان يتبزز احترازا من الطمع والدناءة."...وكثيرا ما كان أبو هلال يخفق في تجارته، فهو لم يخلق لمثل هذا العمل ولذلك نراه يتبرم ويتألم من الناس ومن تجارته فيقول:

جُلُوسِي فِي سُوقٍ أَبِيعُ وَأَشْتَرِي ** دَلِـيلٌ عَلَى أَنَّ الأَنَـامِ قُـرُودُ
وَلاَ خَيْرَ فِي قَوْمٍ يَذِلُ كِرَامُهُـمْ ** وَيَـعْظُمُ فِـيهِمْ نَذْلُهُمْ وَيَـسُودُ
وَيَهْجُوهُمْ عَنِّي رَثَاثَةُ كُسْوَتِـي ** هِجَاءً قَبِيحًا مَـا عَلَيْهِ مَزِيـدُ[3]

وإذا توقفنا عند هذه الأبيات، فإنّنا نلاحظ عدم رضا أبي هلال العسكري بعمله بالتّجارة، وتبرّمه من الحياة والنّاس، ففي حين يهان هو صاحب العلم والأدب، يرى غيره ممّن هم دونه يحظون بالتّعظيم والرّياسة. ويبدو أنّ العسكري لم يكن معروفا بين أقرانه، يقول الباحث بدوي طبانة: " إنّه قضى أكثر حياته في عسكر مكرم لا يبرحها إلى غيرها، كما أنّه لم يكن من أسرة ذات شأن في السّياسة أو الرّياسة. وما لم يخدم العسكري هو شهرة خاله الذي غطى عليه، ولا أدلّ على

1- محسن عياض، شعر أبي هلال العسكري، ط1، منشورات عويدات، بيروت: 1975م، ص 21.
2- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص6.
3- المصدر نفسه، ص 7.

ذلك من جلوس كافي الكفاة الصاحب بن عباد إليه، وهو منتجع العلماء والأعلام فكان تلميذا للأستاذ متواضعا ومنطويا..."[1] يظهر مما قيل إنّ أبا هلال العسكري كان يعاني من الانطواء الذي أدى به إلى العزلة، وعدم الخروج من بلدته فقد كان الخروج إلى باقي الأمصار من أسباب ذيوع صيت العلماء وشهرتهم، كما أنّ تواضعه أو إن صحّ القول انطواءه كانا السبب الأكبر في عدم شهرته، وهو من الذين يرفضون الاسترزاق بعلمهم وأدبهم، وإلاّ فهو يرقى إلى منزلة الكثير من الذين عاصروه واشتهروا، فيما بقي ذكره خامدا لا يكاد يسمع به أحد.

لكن الباحث محسن عياض يرفض هذه الفكرة، ويبين أنّه سافر كثيرا، يقول: "والذي يدفعني إلى هذه المخالفة، نصوص صريحة من أخباره وشعره لم يطلع عليها الأساتذة الأفاضل، أولها قول القفطي يصف أبا هلال: "كان تاجرا ولد ونشأ في عسكر مكرم وتنقل في التجارة إلى بلاد متعددة فيأخذ عن فضلائها ويعود بمتاجره إلى عسكر مكرم، بالإضافة إلى كثرة وصفه لأسفاره وحنينه إلى وطنه وذمه للغربة في نصوص كثيرة من شعره".[2] وسواء أسافر أم لم يسافر فالنتيجة واحدة، وهي عدم شهرته مقارنة بعلماء عصره، وكذا بالنظر إلى مؤلفاته وتصانيفه الكثيرة، والتي يشهد لمعظمها بالجودة.

ب) شيوخ أبي هلال العسكري:

تمكننا معرفة شيوخ أبي هلال العسكري من الكشف عن ينابيع ثقافته وطريقة تفكيره واتجاهاته. وقد أرجع العلماء القدر الكبيرمن فكره إلى أولئك الذين جلس منهم مجلس التلميذ من المعلم، وإلى ما وقف عليه من علم سابقيه، وجعلوا الربع وحده لمواهبه الخاصة وملكاته وعقله، ولأبي هلال نوعين من الأساتذة جلس إلى كل منهما، وأفاد من كليهما علما وعقلا وأخذ عنهما ما ضمنه هذا التراث الذي

1- بدوي طبانة، أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية والنقدية، ط3، دار الثقافة، بيروت: 1981م، ص 19، 20، 21 بتصرّف.

2- محسن عياض، المرجع السابق، ص 13-14.

خلّفه.[1] يفهم ممّا سبق أنّ الشيخ أبا هلال العسكري، استفاد كثيرا من شيوخه وأساتذته.

(وأولهم علم من أعلام "عسكر مكرم" الحسن بن عبد الله بن سعيد ابن إسماعيل العسكري المكنى بأبي أحمد، الذي يستدل على أستاذيته لأبي هلال بدليلين واضحين؛ أولهما ما صرح به المؤرخون لسير الرجال من هذه التلمذة، وهذا ياقوت ينقلها في أول ترجمته لأبي هلال عن أبي طاهر السّلفي الذي يقول: "وكان لأبي أحمد تلميذ وافق اسمه اسم أبيه وهو عسكري أيضا"؛ والآخر: ما سجل أبو هلال فيما وقع بين أيدينا من مؤلفاته ولاسيما في كتابي "الصناعتين" و"ديوان المعاني" فهو لا يفتأ يذكر أبا أحمد في أكثر صفحات هذين الكتابين في مثل قوله: أخبرني أبو أحمد ...حدثني أبو أحمد ...أنشدني أبو أحمد... روى... وغيرها من العبارات التي تدل على الإفادة الواضحة والأخذ الصريح من علم أبي أحمد.

أما النّوع الثاني: فأساتذة جلس بين أيديهم، وتلقى عنهم ما وسعت صدورهم من ألوان العلوم، وما وسعه الأخذ والتلقي وأنصت إلى حديثهم، وناقشهم فيما وعى عنهم. ويبدو أنّ والده أيضا كان شيخا من شيوخ العلم، أورثه حبه، والتعلق برجاله، وإن كنا لا نجد خبرا صريحا في كتبه أو رواياته يدل على تلمذة أو أخذ صريح، وإنّما وجدنا في بعض ما كتب ما يدل على شيء من الإفادة كقوله: "وجدت بخط أبي رحمه الله: قال القناني: القداحة بقية تبقى في القدر من المرق وفي الزكرة من الشراب....)[2] نستنتج أنّ أبا هلال انحدر من بيئة علمية وكان لهذا أثره في تكوينه وتوجيهه.

ج) بيئة أبي هلال العسكري:

عاش أبو هلال العسكري في العصر العباسي الثاني، وقد شهد أحداثا وتغيّرات كثيرة، سأحاول تلخيصها "كان القرن الهجري الرابع (912م – 1010م)

---

1 – بدوي طبانة، المرجع السابق، ص 26، بتصرف.

2 –المرجع نفسه، ص 26–27. بتصرف.

عصرا متميزا في حياة العرب والمسلمين في كل الجوانب ولاسيما مع استيلاء البويهيين على مقاليد الحكم، فاتسع نفوذهم بالقوة والقهر في كل من العراق وبغداد فكان نظاما فاسدا، كما كثرت الأجناس والجماعات، مع اختلافها في المذاهب والآراء، بالإضافة إلى النّزاعات الفكرية، وشهد هذا العصر حضارة مزدهرة وترفا في المطعم والملبس، والمسكن، فغلب طراز الحياة الفارسي على هذا العصر، أما في المجال الأدبي فما لوحظ هو الإسراف في الصناعة اللفظية وكثرة التضمين للأشعار، والأمثال، وللآيات، والأحاديث، في النثر، والإكثار من الاستعارات والتّشابيه، أما الأدب فتأثّر بتعدّد أوجه المجتمع وبتشجيع الملوك والأمراء، وبالتشيّع الذي استفحل أمره، وهو ما امتزج بالآراء الفارسية الوثنية، حتى تحول إلى تشيع متطرف، اعتقد بالتناسخ والرجعة، كما ازداد الاهتمام بالأدب الوجداني، واتسع فن القصص)،[1] من خلال هذه الرحلة القصيرة إلى العصر العباسي، نقترب من شيخنا أبي هلال العسكري، ونلمس الظروف التي أحاطت به، أما بالنسبة إلى المجال الفكري والعلمي يقول الباحث محمد خفاجي: "ومراكز الحياة العقلية في العصر الثاني كانت كثيرة متعددة، فنشطت الدراسات الدّينية واللّغوية...وكانت للعراق الصّدارة في العلم والأدب والفلسفة...وكانت العراق تجذب العلماء إليها من أرجاء العالم الإسلامي...فنبغ منها أبو زيد البلخي(ت322 هــ)...وعلى أيّ حال فلم تكن مناهج التفكير واحدة عند جميع الناس...".[2] بالعودة إلى المدونة – في موضع آخر من هذا البحث–، سنرى مدى ارتباطه وتأثره بما حوله.

1- عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، ج2، الأعصر العباسية –الأدب المحدث إلى آخر القــرن الرابع الهجري، ط3، دار العلم للملايين، بيروت: 1980م، ص 405 إلى 412، بتصرف.

2- محمد خفاجي، الحياة الأدبية في العصر العباسي، ط1، دار الوفاء لــدنيا الطباعــة والنشــر القاهرة: 2004م، ص 28.

د) ثقافته و آراؤه اللّغوية عند بعض المحدثين:

لقد عاش العسكري في القرن الرابع الهجري، وكلنا يعلم أنّ هذا العصر تميّز بإلمام علمائه بالعلوم اللّغوية والشرعية والفلسفية، وكذا الأدب شعرا كان أو نثرا، وذلك لكثرة المجالس واستماع العلماء لبعضهم البعض، بالإضافة إلى كثرة التّرحال، والتأثر بالثقافات المجاورة لاسيّما الفارسية واليونانية منها، ولاشك أنّ هذا ما اجتمع للعسكري، يقول الباحث بدوي طبانة: "ولا شك أنّ هذه الإحاطة الشاملة بالعلوم اللسانية كانت كافية في هذا العصر لتخريج عالم أديب، إذا أضفنا إلى ذلك ما تميّز به العسكري من ذوق رفيع...وهكذا كانت الثقافة العربية والإسلامية هي التي تملأ عقل أبي هلال، وهي التي كانت تأخذ بأطراف تفكيره، فهو قارئ لكتاب الله، يجيد فهمه، ويجيد الاستشهاد بآيه في يسر وسهولة، ويستطيع تذوقه، وتبين مناحي الجمال، وأوجه الإعجاز فيه، وهو فقيه عارف بالأحكام، غير أنّ الذي كان يغلب عليه هو حب الأدب والشعر".[1] ومن آرائه البلاغية القول في التفريق بين لغة الأدب، والشعر، واللّغة الطبيعية، إذ يقول: "ولولا أنّ الاستعارة المصيبة تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقة من زيادة فائدة، لكانت الحقيقة أولى منها استعمالا".[2] يقول الباحث محمد العمري في هذا: "وهنا يحيلنا العسكري، بحدسه السليم وفي عبارة صريحة على مبدأ لساني أكّدته الدّراسات اللسانية الحديثة يتجلى في ميل اللغة إلى الخفة واليسر والاستغناء عن كل ما لا يضيف شيئا إلى الخطاب، وهذا بخلاف الذي يقوم كلغة ثانية مشاكسة لقانون اللّغة الأولى بشتى الصور. وبهذا القانون نفسه أقام لوتمان الحجة على أنّ الشعر لغة ثانوية متميزة عن اللغة الطبيعية".[3] يؤكد هذا الكلام خبرة كبيرة بخبايا اللغة لدى المؤلف، حيث تحدث عن مبدأ هام في عصرنا

1- بدوي طبانة، أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية والنقدية، ص 31.

2 – أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، دط، المكتبة العصرية، لبنان: 1986م، ص 268.

3- محمد العمري، البلاغة العربية-أصولها وامتداداتها، دط، إفريقيا الشرق، المغرب، لبنان: 1999م، ص 298.

الحالي، وهو رغبة المرسل والمتلقي في استعمال أقل الكلمات لإيصال أكبر قدر ممكن من الرسائل، واختلاف المقالات باختلاف المقامات.

ومما قيل فيه تحيّزه للّفظ، "كان العسكري من مدرسة الجاحظ التي تتشيع للصياغة، وتتعصب للّفظ، وربما كان العسكري، أكثر من رأينا مغالاة، في تقدير قيمة اللفظ، يجعله في الأثر الأدبي كل شيء، ويجحد المعنى فلا يجعله شيئا...وإذا تنكر العسكري للمعاني على هذه الصورة، فإنّ الحقيقة تغالبه، فلا يلبث أن يقرّرها إن قصدا أو عفوا، فيقول: الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها وتعبّر عنها فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين الألفاظ، لأنّه المدار بعد إصابة المعنى".[1] يفهم من هذا أنّ العسكري ممن يهتمون باللفظ دون إقصاء للمعنى.

يشير الباحث بدوي طبانة إلى أنّ العسكري كان من مذهب المتكلمين. "ولعلك موافقي...على أنّ أبا هلال كان متأثرا بأسلوب المتكلمين...واستطاع أن يخدع عن هذه الحقيقة من أمره بهذا الإكثار المسرف من شواهد القرآن، والحديث والشعر، والنثر...وأنّ الذي يعنيه، بل إنّ جلّ غايته من تأليف كتابه، إنّما هو الإبانة عن الحدود والتّعاريف، وتصحيح الأقسام بالنّظر العقلي، والتّنظيم العلمي وما أسلوب المتكلمين غير ذاك...والحقيقة الثانية أنّ أبا هلال كان عالما نحويا ولغويا أيضا...أما أبو هلال فإنّ المنهج اللغوي يقوى عنده حتى يطغى..."[2]. لا أدري مدى إمكانية الأخذ بما قال به الباحث، إلاّ أنّي أرجئ الخوض في ذلك، إلى ما سيرد في تحليل كتاب الفروق في اللّغة.

أما الباحثة نور الهدى لوشن فقد تناولت زاوية أخرى من زوايا هذه الشخصية تقول: "فقد عمد أبو هلال العسكري إلى تعريف الدّلالة بذكر خاصيّتها وما يميّزها عن غيرها من مصطلحات لئن أشبهتها في أمر، إنّها لتختلف معها في

1- بدوي طبانة، المرجع السابق، ص 127.

2- المرجع نفسه، ص 109.

أمور، وهو ما يسمى التعريف السلبي أو التعريف بالخلف وغايته أن يحصر مجال التقاطعات بين الدلالة وما يشبه الدّلالة، ويلابسها من بعض الوجوه: كالدليل والشبهة والأمارة والعلامة، والاستدلال، فعلى أيّة منزلة تتعاطى الدلالة روابطها مع هذه المصطلحات".[1] وهذا يؤدي بنا إلى الاعتراف بالقدرات اللّغوية للعسكري وأنّه ممن قال الكثير في الدلالة والمعنى، وتناولها تناولا علميا يشهد له بالتفوق والإجادة، وبما أنّ كتاب الفروق وضع أصلا للقول في المعنى والتفريق بين المعاني المتقاربة، فسأحاول الوقوف عند آرائه، لاسيّما تلك التي تخدم موضوع البحث.

بعدما تناولنا ثقافة المؤلف وآراءه البلاغية واللّغوية، سننتقل إلى مذهبه النّحوي، يرى الباحث محمد باسل عيون السود أنّ أبا هلال العسكري كان مذهبه بصريا.يقول: "ويتضح ذلك ممّا ذكره في كتابه الفروق، حيث قال: "الفرق بين قولنا اللهم أنّ قولنا الله اسم، واللّهم نداء، والمراد به: يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره". وقال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشدّدة في "اللّهمّ" ليست عوضا من "يا" التي للتّنبيه في النداء، وذهب البصريون إلى أنّها عوض من "يا" التي للتنبيه في النّداء، والهاء مبنية على الضم لأنّه نداء".[2] وسأحاول التأكد من ذلك خلال تحليل هذا الكتاب.

1- نور الهدى لوشن، علم الدلالة –النظرية والتطبيق- دط، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة: 2006م، ص 24.

2- الفروق اللغوية، ط4، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت: 2006م، ص 25.

هـ) مؤلفات أبي هلال العسكري:

لقد ألف أبو هلال العسكري الكثير في اللّغة والأدب، قدّرها بروكلمان بأربعة وعشرين مؤلفا، وقد وردت في معجم الأعلام للزركلي.[1]

1- جمهرة الأمثال

2- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، أو المختصر في صناعتي النظم والنثر. وهو كتاب في البلاغة عني فيه أبو هلال العسكري.[2]

3- ديوان المعاني في اثني عشر بابا – جزءان[3]

4- كتاب المعجم في بقية الأشياء.

5- شرح كتاب أبو محجن الثقفي أصدرته مكتبة القرآن.

6- كتاب الأوائل.

7- رسالة في ضبط وتحرير مواضع من ديوان الحماسة لأبي تمام. وهي "الرسالة الماسة فيما لم يضبط من الحماسة".

8- النّوادر في العربية (وهي أجوبة على مسائل كثيرة في اللغة والأدب).

9- كتاب الكرماء، ونشر في القاهرة بعنوان "فضل العطاء على العسر".

10- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء.

11- الحث على طلب العلم.

12- رسالة فيما يشق على الإنسان ثم إذا اعتاده سهل.

13- أشعاره.

14- محاسن النثر والنظم من الكتابة والشعر.

15- مجموعة رسائل العسكري.

1- خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنّساء من العرب والمستعربين المستشرقين، مج2، ص212.

2- أبو هلال العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر.

3- أبو هلا ل العسكري، ديوان المعاني، ج1، دط، دار الجيل، بيروت: دت.

مما ذكره من مصنفاته:

1- كتاب الدينار والدرهم(ذكره في كتاب الكرماء).

2- شرح الفصيح. (ذكره في كتاب الأمثال)

3- صنعة الكلام، (ذكره في كتاب الفروق في اللغة أثاء حديثه عن الفرق بين الإسهاب والإطناب)[1].

4- تفسير القرآن- خمس مجلدات. (أشار إلى ذلك في كتاب الفروق وهو بصدد الحديث عن الفرق بين تبديل الشيء والإتيان بغيره).[2]

5- كتاب تصحيح الوجوه والنظائر.[3]

وأختم بكتاب الفروق في اللّغة، أو الفروق اللّغوية، وكما نلاحظ هناك اختلاف في العنوان من طبعة إلى أخرى، وهو كتاب متميّز في بابه، يقول الباحث محمود سليمان ياقوت:" ويعدّ كتاب أبي هلال العسكري متميزا في موضوعه وطريقة معالجته للألفاظ، وهو جدير بدراسة مستقلة للتعرف على تلك الفروق الدلالية بين الألفاظ التي أشار إليها، لأنّ بعض اللغويين الذين عاصروه أو أتوا بعده تبنوا طريقته في التمييز بين ما قيل إنّه مترادف".[4] والجدير بالذّكر أنّ معظم الدّراسات التي تناولت الكتاب تؤكد على أنّه ينفي التّرادف، ويؤكد الفروق، وممّا ورد قول الباحث أحمد مختار عمر: "وقد ألف أبو هلال العسكري كتابه" الفروق في اللّغة "لإبطال التّرادف وإثبات الفروق بين الألفاظ التي يدعى ترادفها".[5] وتناوله قليل من الباحثين باعتباره معجما للمعاني، وهناك من جعل منه معجما لألفاظ القرآن؛ هذا أهم ما قيل في هذا الكتاب. سيكون هدف الباب التطبيقي التأكد مما

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 32.

2- المصدر نفسه، ص 233.

3- المصدر نفسه، ص 301.

4- محمود سليمان ياقوت، معاجم الموضوعات (في ضوء علم اللغة الحديث)، دط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة: 2002م، ص 361.

5- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 218.

سبق، بالإضافة إلى محاولة مد الجسور بين بعض ما ورد في هذا الكتاب وبين بعض الدّراسات اللّغوية الحديثة. قبل الخوض فيه، سأقف عند أهم عناوينه وطبعاته لأعرّج إلى أهم الدراسات التي تناولته.

و) كتاب الفروق في اللّغة وأهم طبعاته:

طبع الكتاب أكثر من مرّة، أولها وأشهرها الطبعة التي نشرت في مصر عام 1953، وكتب على غلافها: "الفروق اللّغوية للإمام الأديب اللّغوي أبي هلال العسكري، عن أربع نسخ مخطوطة، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، ونشرت هذه الطبعة مصورة مرتين.

1- دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، لات.

2- منشورات مكتبة بصيرتي، قم، إيران، لات.

وتعد هذه الطبعة الأم التي صدرت عنها الطبعات الآتية:

1- الفروق في اللغة: دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1973. (عدد صفحاته 312 ص)، وهي الطبعة المعتمدة في هذا البحث.

2- كتاب الفروق: قدم له وضبطه وعلق حواشيه أحمد سليم الحمصي طرابلس، لبنان جروس برس، 1994. (عدد صفحاته 418ص).

3- الفروق اللّغوية: حققه محمد إبراهيم سليم، القاهرة، دار العلم والثقافة 1998، (عدد صفحاته 319ص).

4- الفروق اللّغوية: علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود بيروت، دار الكتب العلمية، ط4، 2006. (عدد صفحاته 427ص). وهي طبعة بذل فيها المعلق مجهودا معتبرا، حيث وضع فهرسا ألفبائيا للكتاب، بحيث يسهل على القارئ إيجاد الكلمات التي يبحث عنها، كما أنّه أشار إلى أهم الأعلام الواردة في الكتاب، والآيات، والأحاديث، والأمثال، والأقوال المأثورة. فكانت بحق طبعة متميزة.

ويذكر الباحث محمد باسل عيون السود، أنّ هذا الكتاب طبع مختصرا بعنوان "مختصر الفروق من فروق العلامة أبي هلال العسكري، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1904." ويقع في ست وثلاثين صفحة وصاحب المختصر مجهول الاسم.[1] وقد وجدت طبعة أخرى ملخصة، وهي: "تهذيب الفروق في اللغة" لأبي هلال العسكري، هذبه عمار بن خميسي، ط1، دار ابن حزم، لبنان: 2005. ويقع في تسع وتسعين صفحة.

ز) الدّراسات التي تناولت الكتاب:

لقد أدرك الباحثون العرب أهمية دراسة تراثنا اللّغوي والأدبي، فحظيت مؤلفات كثيرة بالدّرس والتّحليل، على أسس علمية تسمح بالاستفادة من هذا الإرث وتقرّبنا من علمائنا ولغوينا القدامى فنبني جسورا، تربط بين الماضي والحاضر اعتمادا على الدّراسات والنّظريات اللّسانية الحديثة. لقد اهتمّت أغلب الدّراسات بكتاب الفروق اللّغوية، من جانب واحد يتمثّل في موضوع التّرادف، وموقف أبي هلال العسكري منه، والأقلية منها تناولت الكتاب من وجهة دلالية ومعجمية – في حدود علمي– وهذا النوع هو موضع اهتمامي، باعتبارها ربطت مابين الدّراسات القديمة والحديثة مبرزة بذلك الجوانب المضيئة في هذا الكتاب وبصمات مؤلفه.

أ) دراسة الدّكتور محي الدين محسب:

وهي دراسة في البنية الدّلالية لمعجم العربية بعنوان "التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري" لقد ركزت معظم الدراسات القديمة والحديثة أثناء دراستها لكتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري على موضوع الترادف وهذا ما أراد أن يتجاوزه الدكتور محي الدين محسب، حيث انطلق في كتابه من فكرة التّرادف، لا ليدرسها بل ليبيّن أنّها ليست الموضوع الوحيد القابل للبحث في هذا الكتاب، وإنّما ليشير إلى جوانب غفل عنها الباحثون تفيد المعرفة اللّسانية العربية.

1- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تعليق وتح، محمد باسل عيون السود، ص 19.

فقد بيّن أنّ أبا هلال العسكري كانت له بصماته في البحث الدّلالي، وذلك أنّه كما يقول الباحث محي الدين محسب: "يطرح أساسا نظريا، وهو أنّ ألفاظ اللغة لا تتطابق دلاليا وهو يقدم – في الوقت نفسه– تطبيقا لهذا الأساس يتسم بالسعي نحو الشّمول، وينطوي على إدراك عدد من الآليات التي تقوم عليها العلاقات الدّلالية."[1] وقد اعتمد في تحليله لهذا المجال الدلالي على نظريتي "المجالات الدّلالية" و"المكونات الدلالية" ولم يُخفِ المؤلف الصّعوبات التي واجهته أثناء محاولته توظيف بعض المعطيات الدّلالية الحديثة من مصطلحات ونظريات. بهذا حاول المؤلف الربط بين أفكار أبي هلال العسكري، والدّراسات اللّسانية الحديثة. (بيّن في القسم الأوّل حدود فهم أبي هلال العسكري للّغة ووظيفتها الدّلالية، قدّم في القسم الثاني الأسس التي استند إليها أبو هلال العسكري، للتّفريق بين دلالات الألفاظ المتقاربة. ثم تناول هذه الأسس والمعايير، مقارنا إياها ببعض المعايير التي قدمها الدّرس الدّلالي الحديث، وأخيرا جعل قسما عالج فيه باب الكلام أو كما قال المؤلف: "المجال الدّلالي الأول: الكلام)[2] واعتبر الدّكتور محي الدين محسب هذا النّوع من البحوث مشروعا هاما، يستدعي اهتمام الباحثين يقول: "هو المشروع الذي يطمح الباحث أن ينهض به الدّرس اللّساني المعاصر"[3]. وقد أفدت من هذا الكتاب كثيرا إذ وضّح لي أفكارا كانت غامضة فهذه أوّل دراسة – في نظري – تعمقت في تحليل الكتاب، بعيدا عن التّناول السطحي لموضوع التّرادف.

ب) دراسة الدّكتور عمر عبد المعطي أبو العينين:

وهي دراسة لغوية دلالية بعنوان "الفروق الدلالية بين النّظرية والتّطبيق" تناول في المقدمة الحديث عن قضية التّرادف وأهميتها عند القدماء والمحدثين

---

1 – محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص6.

2 – المرجع نفسه، من ص71 إلى ص 174، بتصرف.

3 – المرجع نفسه، ص 7.

واتّصالها الوثيق بقضية المعنى والدّلالة. تعرض لقضية الفروق الدّلالية من خلال عرض قضية التّرادف من وجهة نظر لغوية. والتّركيز على أنّ بحث المعنى في علم الدلالة لا يقتصر على الألفاظ المفردة على نحو ما نراه في المعاجم.

وفي الفصل الأول قدم ترجمة لأبي هلال العسكري، بالإضافة إلى الأصول النّظرية المعتمدة في الكتاب أما الفصل الثاني؛ فتناول فيه التّرادف بين القدماء والمحدثين مع مناقشة آراء الفريقين، وعرض في الفصل الثالث – وهو الأهم- منهج التّحليل الدّلالي عند أبي هلال العسكري، من خلال التّطبيق على مادة الكتاب باعتماد تنظيم وتبويب جديد. ويمكن تلخيص ما قام به المؤلف بأنه حصر الكلمات التي يفرق بين معانيها وقد صنف كل الكلمات الواردة في الكتاب ضمن جداول، من خلال المعايير التي ذكرها أبو هلال العسكري.[1] وهذا ما استفدت منه في هذه الدّراسة. وتوصل إلى جملة من النتائج أجملها فيما يلي:اعتبار التّرادف أحد أهم مشكلات المعنى التي اختلف فيها قديما وحديثا لغموض المصطلح، وغياب المنهج الذي يعتمده من يعرض لقضية التّرادف، الإشارة إلى منهج أصول الفقه والبلاغيين، واللّغويين، حيث إنّ لكل فريق منهجه الخاص، وإبراز أهمية السّياق ودوره في تحديد الفروق الدّلالية. وتوصل إلى أنّ التّرادف التّام ترف لا تسمح به اللّغة، ويمكن أن يقع نوع من التّرادف النسبي في المعنىّ أو في جانب من الجوانب، وهو ما يصلح تسميته شبه التّرادف أو التّرادف الجزئي. وفي الأخير يقرّ المؤلف بأهمية موضوع التّرادف ودوره في الفروق الدّلالية، وبالتّالي تبقى قضية حية وجديرة بالتناول العلمي". [2] وهذا ممّا يشجع على الاهتمام به.

---

1 – ينظر عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيــق، ص 66 إلـــى 172.

2 – المرجع نفسه، ص197–198 بتصرف.

منهجية العمل في الباب التّطبيقي:

•تتمثل مدونة هذا البحث في: "كتاب الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري" الطبعة الخامسة لدار الآفاق الجديدة وهي طبعة قديمة، واستفدت من طبعات جديدة محققة حديثا، في المراحل الأخيرة من البحث، وبالتّالي احتفظت بالطبعة القديمة بالنسبة للتّطبيق.

•تمثلت الخطوة الأولى في قراءة الكتاب، ومحاولة الإلمام بأهم ما جاء فيه.

•اعتماد نظام الجذاذات واستخراج كل الثنائيات (المجموعات) الموجودة في الكتاب، سُجلت في جداول، دُوِّن فيها رقم الثنائية ضمن كل باب، وأهم ما ورد فيها، وصفحتها في الكتاب، مع التّركيز على نوع المعلومات الواردة، النّحوية والصرفية، والبلاغية، والدّلالية، مع ذكر نوع الكلمات إسلامية أو فلسفية، أو نحوية وغيرها، كما أُدرجتْ الشواهد الواردة في الكتاب، وذُكر أهم العلماء والشعراء الذين أخذ عنهم أبو هلال العسكري، وتمّ تسجيل ما يعكس موقف المؤلف في قضية من القضايا اللّغوية، وبعض الكلمات التي تعكس بيئة المؤلف، وكل ما قد يمتٌ بصلة بالبحث.

• تناول الفصل الأول المعايير المعجمية في الكتاب كما يلي:

•محاولة الاقتراب من الموضوعية (وإن كانت هذه المحاولة لا ترقى إلى الدقة العلمية)، وذلك من خلال اعتماد بعض تقنيات الإحصاء، (النّسب المئوية).

•تحديد أهم المعايير المعجمية، ومحاولة الكشف عنها من خلال الكتاب، مع تحديد عدد الكلمات (الثنائيات) التي يظن ترادفها.

•إحصاء عدد الآيات، والأحاديث، والأبيات الشعرية والأقوال المأثورة والأمثال، وقد أفدت كثيرا في هذه النقطة من كتاب الفروق اللّغوية لأبي هلال العسكري، (الطبعة التي حققها الباحث محمد باسل عيون السود)، للتحقق مما توصلت إليه من معلومات. كما عدت إليه للتحقق من بعض العلماء الذين أخطأت

فيهم، مثل أبي علي الجبائي الذي ظننته أبا علي الفارسي. بالإضافة إلى تحديد النّسب المئوية للشواهد المعتمدة، للكشف عن أكثرها تكرارا وتوظيفا في الكتاب.

• إحصاء عدد أبواب الكتاب وفصوله، وعدد الثنائيات (المجموعات) وتحديد صفحات كل باب من أبواب الكتاب، (باعتماد جدول يضم كل أبواب الكتاب)، واقتضى الاضطراب الملاحظ في الأبواب والفصول، ضرورة اختيار عيّنة لدراسة منهجه المعجمي، فكان الباب الثاني الأنسب – في رأيي– باعتباره أكبر الأبواب وأكثرها طولا، إذ لا يمكن التّعليق على كل الأبواب والفصول.

• اختيار عينات عشوائية، بالنّسبة إلى النقاط الأخرى من البحث، مع الحرص فيها على أن تخدم البحث.

• تناول الفصل الثاني الفروق اللّغوية عند أبي هلال العسكري، كما يلي:

• استنباط آراء أبي هلال العسكري، فيما يخص موضوع الفروق والتّرادف وتحليلها، وإزالة الغموض الذي اكتنف آراءه في هذا الموضوع، وذلك من خلال الباب الأول من الكتاب.

• مواجهة بعض الصّعوبات، إذ لم أتمكن من تصنيف كل الثنائيات (المجموعات) الواردة في الكتاب، وفق المعايير التي ذكرها المؤلف نظرا للاضطراب في تناول المعايير، ففي أحيان كثيرة يكتنف شرحه الغموض، بحيث لا يتسنى لي استيعاب نوع المعيار الذي اعتمده في الكتاب، وفي هذا المقام أفدت كثيرا من كتاب الباحث عمر عبد المعطي أبو العينين الموسوم بـــ " الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق"، الذي قام بتصنيف كل الثنائيات (المجموعات) الواردة في الكتاب وفق المعايير الثمانية المذكورة. والاستعانة في هذه النقطة بحساب النسب المئوية للمعايير المعتمدة في الكتاب لمعرفة أكثر المعايير توظيفا عند المؤلف.

• تناول هذه المعايير بذكر الكلمات حسب مجيئها في الكتاب، واعتماد جداول تتضمن الكلمات التي فرّق بينها المؤلف، ومحاولة إيجاد السمات الدلالية لكل كلمة، والتّوصل إلى أهم الفروق بينها، على شكل معادلات دلالية.

- ذكر بعض الكلمات التي أوردها المؤلف، وهي – في نظري– بعيدة عن التّرادف، وغامضة في بعض الأحيان، ولا تحتاج للتفريق بينها، فهي من باب المبالغة.
- تناول الفصل الثالث، نظرية الحقول الدّلالية في الكتاب من خلال الباب الثاني والباب الثامن عشر. مع محاولة التحقق من تمثل المؤلف لمبادئ هذه النّظرية. كانت العينة المعتمدة في المجالات التي يعكسها الكتاب عشوائية، وذلك حسب ما يعكس بعض الجوانب الاجتماعية والثقافية، والدينية، والسياسية والعلمية، في المجتمع.
- القيام بشبه مقارنة بين المعايير الواردة عند المؤلف وبين المعايير الواردة عند بعض المحدثين الغربيين.

أما بالنسبة إلى العينة المعتمدة عند تناول الفروق اللّغوية في القرآن الكريم والدّارسات الحديثة فكان المعيار هو تردد تلك الثنائيات في الدّراسات الحديثة – وبالطبع– لابدّ أن تكون مذكورة في كتاب الفروق موضوع هذه الدّراسة.

الفصل الأول

البناء المعجمي للكتاب

1- المعايير المعجميّة في الكتاب:*

يسعى هذا الفصل إلى تحديد أهم المعايير المعجمية، وإسقاطها على "كتاب الفروق في اللّغة" وذلك بغية الكشف عن مدى التزام أبي هلال العسكري ببعض هذه الآليات، وكذا معرفة كيفية توظيفها، لقد اتّفق معظم اللّغويين على أهمية وجود المادة اللّغوية (الكلمات)، والمداخل، والتّرتيب، والتّعريف، وهناك من أضاف المصادر والشّواهد، إذ لا يكاد يخلو معجم منها، وسيكون هدف هذا الفصل إبراز أهم الخصائص المعجمية الواردة في الكتاب، مع محاولة الاجتهاد قدر المستطاع لإسقاط هذه المصطلحات الحديثة على مدونة البحث، وقد أصيب كما قد أخطئ والسؤال الذي يرمي هذا الفصل إلى الإجابة عنه هو: هل يمكن اعتبار كتاب الفروق في اللّغة بناءً معجميا قائما بذاته؟

1-1- المقدّمة:

كي يُصنّف أيّ كتاب ضمن التّأليف المعجمي، (أي اعتباره معجما)، لابدّ أن يخضع لمعايير محددة. تتفاوت المعاجم العربية– لاسيّما القديمة منها – في العمل بهذه المعايير، ومما ذكره الباحث أحمد مختار عمر، اشتمال المعجم على تصدير أو مقدمة للمعجم،" جرى أصحاب المعاجم منذ القدم على أن يقدموا بين يدي

* وردت هذه المعايير في هذا الموضع من البحث لتسهيل الاستفادة منها، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى القارئ أم بالنسبة إلى الطالبة للتعرّف على محتويات كل معيار، كما ييسر التحقق من وجودها في الكتاب أو عدمه. وقد استفدت من عدة مراجع لتحديد أهم المعايير الواجب توافرها في المعجم أهمها: مقالة الباحث عز الدين البوشيخي بعنوان: "ضوابط الصناعة المعجمية في معجم الاستشهادات" وكذا رسالة الباحث ابن حويلي ميدني، الموسوم بـــ " المعجم اللغوي العربي بين التأثيل والتّحديث"، كما استفدت من كتاب الباحث أحمد فرج الربيعي بعنوان "مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري"، حينما تعرّض لدراسة منهج كتاب "التلخيص في معرفة أسماء الأشياء" لأبي هلال العسكري، بالإضافة إلى كتاب: "مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي" لمؤلفه الباحث حلمي خليل، وقد لاحظت تداخلا كبيرا بين بعض المعايير، واختلاف تناولها لدى الباحثين.

معاجمهم تصديرا أو مقدمة. وقد فعل هذا أصحاب المعاجم العربية، منذ معجم العين وحتى هذه اللّحظة."[1] وهذا يعني أنّ أيّ معجم لا يحتوي على مقدمة؛ فهذا نقص فيه، وبالتّالي هو إخلال بأحد المعايير المعجمية. تنطبق معظم المعايير الواردة على معاجم الألفاظ، وذلك لسببين اثنين: الأول قلة التّأليف حول المعايير الخاصة بمعاجم المعاني – في حدود علمي– وقد يرجع السبب في ذلك إلى نقص الاهتمام بهذا النّوع من المعاجم، كما يمكن تفسيره بعدم وجود منهج واحد ومحدد لجميع معاجم المعاني، بحيث نتمكن من تحديد معايير ثابتة، والسبب الثاني الرغبة في التّوصل إلى الفرق بين هذين النّوعين من المعاجم (معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني). وبما أنّ أول ما يفتتح به الكتاب هو المقدمة فالبداية ستكون منها، فترى هل اشتملت مقدمة أبي هلال العسكري، على المقومات الأساسية التي تحويها المقدمة عادة؟

لقد استغرقت مقدمة الكتاب أربع صفحات، الصّفحة الأولى افتتحها بحمد الله تعالى والثّناء عليه والشّهادتين وهذا هو المتداول عند معظم المؤلفين في عصره ليلج مباشرة إلى موضوعه قائلا: "ثمّ إنّي ما رأيت نوعا من العلوم وفنا من الآداب إلاّ وقد صنّف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلاّ الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة... وما شاكل ذلك، فإنّي ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتابا يكفي الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه، فعملت كتابي هذا، مشتملا على ما تقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير، وجعلت كلامي فيه على ما يعرض منه في كتاب الله، وما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس، وتركت الغريب الذي يقل تداوله ليكون الكتاب قصدا بين العالي والمنحط وخير الأمور أوسطها. وفرقت

1- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 105.

ما أردت تضمينه إياه من ذلك ثلاثين بابا".[1] أما الصّفحات المتبقية، فذكر فيها أبواب الكتاب.

بيّن أبو هلال العسكري الأسباب التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب، وذلك أنّ مصنفات كثيرة أُلفت في مختلف العلوم، باستثناء الفروق في اللّغة، مع كثرة الألفاظ المتقاربة المعاني، والتي يخلط الناس بينها فيستعملونها بمعنى واحد، فجاء كتابه لسدّ هذا الفراغ. يبدو أنّ المؤلف ينفي وجود مؤلفات اهتمت بمجال الفروق اللّغوية وبالتالي يصرّح بسبقه إلى التأليف فيه، ولا أدري هل اطّلع على بعض ما ألف في هذا المجال قبله أولا، أو ربما قصد أنّه أوّل من ألف كتابا كاملا، اقتصر على هذا الموضوع، باعتبار أنّ السابقين جاءت الفروق عندهم في صفحات أو في أبواب ضمن مسائل أخرى كثيرة.

ويشير إلى أنّه اقتصر على ما يفيد، تاركا ما لا يفيد فلم يوجز إيجازا مخلا ولم يطل إطالة مملّة ليأتي إلى ذكر المصادر التي استقى منها مواد كتابه وشواهده وحصرها في القرآن الكريم، وكلام الفقهاء، والمتكلمين، والكلام المتداول بين عامة النّاس، ويذكرنا بأنّه اقتصر على المتداول منها، ويبيّن في الأخير أنّ الوسط خير الأمور، وختم مقدمته بذكر أبواب الكتاب الثلاثين، سيبيّن لنا البحث مدى التزام المؤلف بما ذكره.

يلاحظ القارئ الكريم، الإيجاز الشّديد في المقدمة، وخلوها من ذكر بعض العناصر المنهجية التي تسهل للقارئ، مهمة التنقل بين أبوابه وصفحاته، فالمتوقع من المقدمة هو؛ الإجابة على بعض الأسئلة التي قد تتبادر إلى الذهن أثناء تصفح الكتاب، فمثلا: ما هي الأسس المعتمدة لترتيب أبوابه؟ وكيف يصل القارئ إلى كلمة معينة في الكتاب؟ علما أنّه لم يبيّن لنا منهجه في إيراد المواد، فما يمكن قوله في مقدمة العسكري أنّها عامة وسطحية إلى حد ما.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ط5، تح لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت: 1983م، ص 9-10.

1-2- المادة المعجمية*

تتشكل مادة المعجم من الكلمات أو المصطلحات، ويختلف نوعها حسب هدف ونوع المعجم. اتفق الباحثان عز الدين البوشيخي وحلمي خليل، على أنّ المادة المعجمية على رأس قائمة الشروط والضوابط. يقول الباحث حلمي خليل الذي: "نقصد بمادة المعجم، الكلمات أو الوحدات المعجمية التي يجمعها المعجمي ثم يرتبها ويشرح معناها، يضاف إلى ذلك طريقة النطق والمشتقات، وهذه المادة تختلف من معجم إلى معجم، تبعا للهدف الذي يسعى إليه واضع المعجم... ومعنى هذا أنّ مادة المعجم تضيق وتتسع أو تكون مادة لغوية خاصة أو عامة، ذلك إذا ما أخذ واضع المعجم في حسبانه لمن يوجه معجمه، وكل ذلك يدلّ على أنّ مادة المعجم عنصر غير ثابت، بل تختلف باختلاف الغرض منها ومن يستعملها".[1] فترى كيف تناول أبو هلال العسكري هذا المعيار؟

بلغ عدد الكلمات المقارن بينها، حوالي خمس وثلاثين وتسع مائة ثنائية (935 مجموعة)، وبما أنّني ظننت في بداية البحث أنّ المؤلف اقتصر على الكلمات المجردة وحسب، واتّضح فيما بعد أنّه تناول بعض الكلمات الحسيّة، لكن ليس بالدّرجة نفسها، رأيت ضرورة إحصائها وبلغت حوالي خمس عشرة ومائة ثنائية (115 مجموعة)، وأشير إلى أنّ فرز الكلمات الحسية كان صعبا، حيث اختلطت المعايير في بعض الأحيان باستثناء تلك الواضحة منها، أما الكلمات المجردة المقارن بينها يبلغ عددها عشرين وثمان مائة (820 مجموعة).

---

* المعتمد في البحث للدّلالة على المادة (الوحدات) المعجمية هو لفظ الثنائية، وفي بعض الأحيان وُظِّفَ لفظ مجموعة، لأنّ المؤلف يتناول في بعض الأحيان أكثر من كلمتين كما هو موضح.

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص21.

- عز الدين البوشيخي، ضوابط الصناعة المعجمية معجم الاستشهادات، مجلة اللّسان العربي جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- مكتب تنسيق التعريب، العدد الرابع والخمسون، الرباط: 2004، ص 206.

أما المادة المعجمية في كتاب الفروق فهي عبارة عن ثنائيات وأحيانا مجموعات تتجاوز الكلمتين: (الصفة – النعت)[1]، وأحيانا يقابل بين ثلاث كلمات مثل:(المهمل– الهذيان– الهذر)[2]، وأربع: (الروح – المهجة – النّفس– الذات)[3] ونجده يقابل بين خمس كلمات(النار– السعير– الجحيم– الحريق– جهنم)[4] كما يقابل بين ست كلمات أحيانا أخرى، (البكرة– الغداة– المساء– العشاء– العشي– الأصيل).[5] ويقابل بين الكلمة والأدوات النحوية (الوقت وإذ)،[6] وبين الحرف والحرف مثل: (أم و أو)،[7] وبين الكلمة والكلمة، سواء أكانت اسما مقابل اسم مثل: (الصفة والحال)، أم فعلا مقابل فعل مثل: (جحده وجحد به)، وبين المصادر أو الصيغ الصرفية مثل: (الكلام والتكليم). وبين الجملة والجملة مثل: (لا يغفر أن يشرك به ولا يغفر الشرك به)،[8] وبين كلمة وعبارة مثل: (المعارضة وإجراء العلة في المعلول). نتوصل إلى أنّ المادة المعجمية لديه، إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا أو تركيبا.

يتّخذ صاحب الكتاب، عادة طريقة واحدة لإيراد الفروق بين مواد كتابه والغالب عليه، هو ذكر كلمة فرق بين قوسين، ثم يذكر الثنائية المراد التفريق بين كلمتيها، وفي بعض الأحيان يذكر عدة كلمات ويفرق بينها في موضع واحد، كما أنّه يعتمد طريقة التجزئة والتقسيم، بحيث يضع كل ثنائيتين في فقرة مستقلة. وهذا ملاحظ في المجموعة الأولى، وباقي المجموعات الواردة في البحث، كما يدمج في

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 21- 22.

2- المصدر نفسه، ص 47.

3- المصدر نفسه، ص 96- 97.

4- المصدر نفسه، ص 307

5- المصدر نفسه، ص266.

6- المصدر نفسه، ص 267

7- المصدر نفسه، ص 307

8- المصدر نفسه، ص 305.

بعض الأحيان ثنائيات ضمن مجوعات أخرى مثل ثنائية (الصوت والصياح)، إلاّ أنّ هذا قليل في الكتاب.

يختلف منهج المؤلف من مادة إلى أخرى، إذ يذكر مجموعات ثنائية، وأحيانا ثلاثية، بل وسداسية مما شاع حسب رأيه أنّه من المترادف، ثم يشرع بتحديد الكلمة الأولى فالثانية، ويوضح الفرق بينهما في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يكتفي بتعريف الكلمتين، ويترك مهمّة استخراج الفرق بينهما للقارئ، وتجده يشبع ثنائية شرحا واستشهادا، في حين يكتفي في غيرها بسطر واحد؛ مثل قوله: "الفرق بين (النّظر والفكر): أنّ النّظر يكون فكرا أو يكون بديهة والفكر ما عدا البديهة".[1] ولا أعلم إن كان هذا الأمر يعبر عن اهتمامه ببعض الكلمات على حساب كلمات أخرى، أو أنّه يطيل ويختصر حسب ما توفر لديه من معلومات، وبالتّالي يلاحظ القارئ تفاوتا في شرح المواد وذكر الفروق بينها، ففي بعضها يطيل كثيرا وأحيانا أخرى يكون الشرح معتدلا، وتارة يفرط في الاختصار إلى درجة كبيرة، ومن الكلمات التي أطال فيها ثنائية (الشّكر والحمد) حيث خصّص لها في الباب الثاني خمسة وعشرين سطرا، فبدأ بتعريف الشكر: "أنّه الاعتراف بالنّعمة على جهة التعظيم للمنعم، والحمد الذكر بالجميل على جهة التّعظيم المذكور به أيضا، ويصح على النعمة وغير النعمة والشكر لا يصح إلاّ على النعمة ويجوز أن يحمد الإنسان نفسه في أمور جميلة يأتيها ولا يجوز أن يشكرها، لأنّ الشكر يجري مجرى قضاء الدين، ولا يجوز أن يكون للإنسان على نفسه دين، فالاعتماد في الشكر على ما توجبه النعمة وفي الحمد على ما توجبه الحكمة. ونقيض الحمد الذم إلاّ على إساءة ويقال الحمد لله على الإطلاق ولا يجوز أن يطلق إلاّ لله لأنّ كل إحسان فهو منه؛ في الفعل أو التسبيب، والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم في صفة الله شاكر مجازا والمراد أنه يجازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 66.

يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾، [سورة البقرة، الآية:245]، وهذا تلطف الاستدعاء إلى النّفقة في وجوه البر والمراد أنّ ذلك بمنزلة القرض في إيجاب الحق، وأصل الشكر إظهار الحال الجميلة، فمن ذلك دابة شكور إذا ظهر فيه السمن مع قلة العلف وأشكر الضرع إذا امتلأ وأشكرت السحابة امتلأت ماء والشكير قضبان غضة تخرج رخصة بين القضبان العاسية والشكير من الشعر والنبات صغار نبت خرج بين الكبار مشبهة بالقضبان الغضة والشكر بضع المرأة والشكر على هذا الأصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المنعم كما أنّ الكفر تغطية النعمة لإبطال حق المنعم فإن قيل أنت تقول لله شكرا، فتجعل الشكر مصدرا للحمد، فلولا اجتماعهما في المعنى لم يجتمعا في اللفظ قلنا هذا مثل قولك قتلته صبرا، وأتيته سعيا والقتل غير الصبر والإتيان غير السعي، وقال سيبويه: هذا باب ما ينصب من المصادر لأنّه حال وقع فيها الأمر، وذلك كقولك قتلته صبرا، ومعناه أنّه لمّا كان القتل يقع على ضروب وأحوال بين الحال التي وقع فيها القتل والحال التي وقع فيها الحمد، فكأنّه قال قتلته في هذه الحال والحمد لله شكرا أبلغ من قولك الحمد لله حمدا لأنّ ذلك للتّوكيد والأول لزيادة معنى وهو أي أحمده في حال إظهار نعمه عليّ".[1] وعليه فالفرق واضح بين الكلمتين.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 39-40.

عينة لتحليل المواد في كتاب "الفروق في اللّغة" من خلال الباب الثاني

الثنائية	السطور	الصفحة	الثنائية	السطور	الصفحة
1-الاسم-التسمية-اللقب- الصّفة	19	20	8- الحقيقة والذات	04	24
2- الاسم والصفة	11	21	9-الحقيقة والحق	03	25
3- الصفة والنعت	15	21	10-الحقيقة والمعنى	19	25
4-الصفة والحال	09	22	11-الكلام والتكليم	07	27
5-الوصف والصفة	08	22	12-المعنى والموصوف	13	26
6- التحلية والصفة	04	23	13- الغرض والمعنى	06	26
7- الاسم والحد	07	23	14- المتكلم والكلماتي	04	27

يؤكد هذا الجدول، ما قيل سابقا من اضطراب، في تناول المواد اللّغوية في الكتاب حيث استغرقت المجموعة الأولى، والثنائية العاشرة، تسعة عشر (19) سطرا، أما الثنائية السابعة مثلا فسبعة (07) سطور، ومن خلال هذا الجدول الثنائية الأقل سطورا هي التاسعة بثلاثة (03) سطور.

1-2-1- نوع المادة اللّغوية:

بيّن صاحب الفروق أنّ هدفه هو إزالة اللّبس والغموض الذي لحق ببعض الكلمات حيث اختلطت معانيها، فأصبح المتكلمون في مختلف المجالات، يوظفون كلمات كثيرة للدلالة على المعنى الواحد. فالهدف الأساسي للمؤلف لا يكمن في توضيح وشرح هذه الكلمات بقدر ما هو توضيح الفروق القائمة بينها، أي أنّ شرط اختيار الكلمة هو انضواؤها ضمن الكلمات المترادفة. وهذا يعني أنّ المادة اللغوية ستقتصر على أهم الكلمات التي كانت توهم بالتّرادف في عصر المؤلف، ولا يمكن الحكم عليه، من حيث إلمامه بتلك الكلمات أو لا. ولكن بالعودة إلى كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة لابن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، يذكر في

باب المدح: "مدحه وقرّظه وأطراه، وزكاه، وأبّنه، ومجّده"،[1] وفي باب الإطناب "أغرق وأسهب، وأطنب، وأفرط، وأعلى، وأبلغ، وأشطّ وأمعن وأسرف".[2] كما يستغرب عدم ذكره لكلمات مشهورة مثل: (الفعل جلس وقعد)، هل تراه تجاهل هذين الفعلين لوضوح الفرق بينهما أو لسبب آخر؟ إلاّ أنّه يلاحظ بالمقابل إيراد كلمات بعيدة عن التّرادف، مثل: ثنائية (الصّفة والحال). كما أنّ اهتمامه انصب على الكلمات المجردة أكثر من الكلمات الحسية، وهذا قد يدل على أنّه يهتم بالحياة الفكرية والعلمية أكثر من غيرها، أو أنّ ذلك راجع إلى قلة التأليف في هذا النوع من الكلمات، وهو يتوجه بكتابه هذا إلى طلبة العلم كما هو وارد، ولابدّ أنّه سيركز على ما يخدمهم، وبالتّالي سيحاول الإلمام بأهم المجالات آنذاك. تنتمي كلمات الكتاب إلى مجالات كثيرة، يبدو أنّها مرتبطة باهتمامات المؤلف وعصره وأهمها مجال اللّغة والأدب، ومجال الفلسفة والمنطق، ومجال الفقه، والعلوم الشرعية عامة وأورد نسبة قليلة من كلمات الحياة اليومية، وما استنتجه أنّه طبّق ما ذكره في المقدمة، إذ تناول كلمات وردت في القرآن الكريم وقد مثّل لذلك، كما تناول ألفاظ الفقهاء وإن لم يرد منها الكثير في الباب الثاني، ولكنّها موجودة في مواضع متفرقة من الكتاب مثل: الحلال والمباح، والفرض والوجوب، كما تناول بعض ما يرد عند المتكلمين مثل: الخاص والخصوص، والاسم والحد، وتطرق إلى كلمات عامة يستعملها العام والخاص، مثل: التّحية والسّلام.

1- ابن مالك الطائي الجياني، كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، تح نجاة حسن عبد الله نولي، ط1، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة: 1411هـ-1991م، ص 32.

2- المرجع نفسه، ص 115.

جدول يوضح عيّنة لأنواع الكلمات الواردة في الكتاب

الكلمة	نوعها	الكلمة أو العبارة	نوعها
الرأفة/ الرحمة[1]	صفات الله تعالى	السلام والتحية[2]	كلام البشر
الولد/العقب[3]	علاقات الإنسان	الإسلام/ الإيمان[4]	الألفاظ الإسلامية
الكراهة/ البغض[5]	هواجس الإنسان	السعير/ الجحيم[6]	ألفاظ غيبية
العجب/ الكبر[7]	أمراض النّفوس	القديم/ العتيق[8]	ألفاظ الزمن
التفكر/ التدبر[9]	أفعال العقل	المعارضة/إجراء العلة في المعلول.[10]	مصطلحات مركبة/خاصة
إلاّ/ لكن[11]	أدوات نحوية	يبغضه، لا يحبه[12]	الجمل الفعلية

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص190

2 - المصدر نفسه، ص 50

3 - المصدر نفسه، ص 277.

4 - المصدر نفسه، ص222

5 - المصدر نفسه، ص122

6 - المصدر نفسه، ص307

7 - المصدر نفسه، ص243

8 - المصدر نفسه، ص110

9 - المصدر نفسه، ص 67.

10 - المصدر نفسه، ص55

11- المصدر نفسه، ص 55.

12 - المصدر نفسه، ص123

جدول للكلمات حسب مجال استخدامها

المصطلحات	نوعها
الحد والحقيقة[1]	فلسفية
الصفة والنعت[2]	نحوية
السنة والنافلة[3]	شرعية
الدلالة والأمارة[4]	لغوية /نحوية
دلالة الآية وتضمين الآية[5]	شرعية /فلسفية
القياس والاجتهاد[6]	شرعية/ لغوية

1-3- المداخل المعجمية:

قد يُفهم من كلمة مدخل ما يُدخل به أو منه، أو ما ننتقل عبره، فإذا دخلنا به فهو ما لا يمكن الدخول إلاّ بوجوده، كأنّه شيء ينتظره القارئ ليفهم سبب ما يأتي بعده، أما إذا دخلنا منه فهو بمثابة الباب الذي ندخل منه إلى البيوت، فلا نجد بيتا ليس له باب، وعليه يمكننا تحديد المدخل بعيدا عن التّحديدات المصطلحية، أنّه عناوين يضعها المؤلف في المعجم، وقد تكون كلمة، أو عبارة، أو حروفا لغاية واضحة، وهي تقديم فكرة على نوع المحتويات التي سيقابلها القارئ ضمن الباب الواحد، كما تساعد المداخل على تصنيف المادة اللّغوية المدرجة ضمنها. (عرّفها الباحث ابن حويلي ميدني أنّها من المصطلحات الحديثة، التي تدلّ على موضع الابتداء والافتتاح...لكل ما يصحّ منطلقا للشروع في عمل ما ويشير إلى كلمات مميّزة خطيا بخط خشن غالبا توضع على رأس المقال، لتصير له عنوانا مقصودا

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 23- 24.

2- المصدر نفسه، ص 21-22.

3- المصدر نفسه، ص 220.

4- المصدر نفسه، ص 60.

5 - المصدر نفسه، ص 70-71.

6 - المصدر نفسه، ص 69.

بالقول الشارح الذي يأتي بعدها، وهي في المعاجم (عموما)، ويعرف عنه صفة الغموض، وهو في حكم المبهم، باعتبار أنّ المستعمل يجهل معناه، أو هو في حاجة إلى التّدقيق فيه أو الاستزادة منه أو الاحتكام إليه).[1] أما الباحث عزّ الدين البوشيخي فتناول هذا المعيار بطريقة مختلفة إذ تحدث على ضرورة اختيار طريقة موحدة تقدم من خلالها المعلومات الضرورية، أي التّعامل مع المداخل المعجمية بكيفية واحدة.[2] لا أدري إن كان قصد الباحث من قوله هو المحافظة على عدد معين، وكيفية محددة من المواد اللّغوية حيث تكون المداخل متوازنة كما ونوعا؟

تتجلى مداخل المعجم في شكل عناوين رئيسة وفرعية، وهي مكتوبة بخط خشن، (البنط العريض)، نجد على رأس كل باب عنوانا تليه مجموعة كلمات وعناوين فرعية، فالعنوان الرئيس يقدم لنا المجال العام الذي سيكون الكلام فيه وعموما يورد عناوين فرعية للانتقال داخل هذا المجال من علاقة دلالية إلى أخرى. مما يلاحظ كذلك أنّ هذه العناوين كثيرا ما تكون غامضة، إذ قد يتساءل القارئ مثلا ماذا يقصد المؤلف بقوله "في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما" فهذه العبارة فيها من العموم ما يمنع القارئ من النفوذ إلى فحواها والمراد منها ولاسيّما عند قوله: "هذا النوع" فالسؤال المطروح أيّ نوع يقصده المؤلف وكأنّه يحيلنا إلى المضمون أو محتوى الباب لفهم قصده، وهنا يتحقق ما ذكر قبلا من غموض المداخل المعجمية.

يتضمن الكتاب ثلاثين بابا تناول مجالات شتى، باستثناء الباب الأول،* ويبدأ العمل المعجمي التّطبيقي من الباب الثاني الموسوم بـــ: "في الفرق بين ما كان من هذا النّوع كلاما"، وهذا ما يمكن تسميته بالمدخل المعجمي، إذ يحيلنا إلى مجموعة من الكلمات التي

1- ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي بين التأثيل والتحديث، ص258-259، بتصرف.

2- عز الدين البوشيخي، ضوابط الصناعة المعجمية "معجم الاستشهادات"، اللسان العربي 2004، ص 54.

* لا يمكن اعتباره مدخلا معجميا لأنّه لم يتناول وحدات معجمية، بل عرض المؤلف فيه نظريته وأرى أنّه باب نظري تابع للمقدمة.

سيفرّق بينها ضمن هذا المدخل، ولمعرفة ما إذا وردت المداخل المعجمية بكيفية واحدة لابدّ من العودة إلى الكتاب. ونظرا لصعوبة هذه المهمة، تمت الاستعانة بجدول يشتمل على أبواب الكتاب كله، مع تحديد عدد فصول كل باب، والثنائيات الواردة فيه كما حُددت صفحات كل باب، للتحقق من وجود عنصر التوازن فيها.

جدول لمداخل الكتاب (عناوين الأبواب)

رقم الباب وعنوانه	الفصول	الثّنائيات	الصّفحات	صفحة
1- في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة. والقول في الدلالة على الفروق بينها.	/	/	12	13
2- في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما.	12	110	39	20
3- في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال، وبين النظر والتأمل وبين النظر والرؤية، وما يجري مع ذلك.	02	38	12	59
4- في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها.	05	74	22	72
5- في الفرق بين الحياة والنماء والحي والحيوان وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك، وفي الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك والفرق بين ما يضاده ويخالفه.	04	54	14	95
6- في الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجري ذلك.	00	10	04	110

7- في الفرق بين أقسام الإرادات وما يقرب منها وبين أقسام ما يضادها ويخالفها وبين أقسام الأفعال.	03	67	18	114
8- في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجري مع ذلك وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد والممارسة والمجاورة والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل.	02	44	13	132
9- في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك من المختلف والمتضاد والمتنافي وما يجري مع ذلك.	01	16	05	146
10- في الفرق بين الجسم والجرم والشخص والشبح وما يقرب من ذلك.	02	15	04	152
11- في الفرق بين الأصل والأس والجنس والنوع والصنف وما يقرب من ذلك.	00	08	02	156
12- في الفرق بين القسم والحظ والنصيب وبين السخاء والجود وأقسام العطيات وبين الغنى والجدة وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة.	06	50	15	159
13- في الفرق بين العزّ والشرف والرياسة والسؤدد، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين والنصرة والإعانة وبين الكبير والعظيم والفرق بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجري مع ذلك.	01	45	11	175

14- في الفرق بين الإنعام والإحسان وبـين النعمة والرحمة والرأفة والنفع والخير وبـين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك.	02	42	12	187
15- في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجري مع ذلك وفي الفرق بين الضـمان والوكالة والزعامة.	00	11	03	199
16- في الفرق بين الهداية والصلاح والسّداد وما يخالف ذلك من الفيء والفساد وما يقرب منه.	03	22	07	203
17- في الفرق بين التكليف والاختبار والفتنة والتجريب وبين اللطف والتوفيق وبين اللطف واللطف وما يجري مع ذلك.	01	09	04	210
18- في الفرق بين الدين والملـة والطاعـة والعبادة والفرض والوجوب والحلال والمباح وما يجري مع ذلك.	03	64	18	214
19- في الفرق بين الثواب والعوض والبدل، وبين القيمة والثمن والفرق بين مـا يخـالف الثواب من العقاب والعذاب والألم والوجع وما يجري مع ذلك.	00	31	08	232
20- في الفرق بين الكبر والتيـه والجبريـة والزهو وبين ما يخـالف ذلـك مـن التـذلل والخضوع والخشوع والهون وما بسبيل ذلك.	01	23	07	241
21- في الفرق بين العبث واللعـب والهـزل والمزاح والاستهزاء والسخرية ومـا يخـالف ذلك.	00	07	02	248

22- في الفرق بين الحيلة والتدبير والسحر والشعبذة والمكر والكيد وما يقرب من ذلك.	00	11	04	251
23- في الفرق بين الحسن والوضاءة والبهجة والطهارة والنظافة، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك	00	24	07	256
24- في الفرق بين الزمان والدهر والأجل والمدة، والسنة والعام وما يجري مع ذلك.	00	15	04	263
25- في الفرق بين الناس والخلق والعالم والبشر، والورى والأنام وما يجري مع ذلك والفرق بين الجماعات وضروب القرابات وبين الصحبة والقرابة وما بسبيل ذلك.	04	34	11	268
26- في الفرق بين الإظهار والإفشاء والجهر.	00	10	03	280
27- في الفرق بين البعث والإرسال والإنفاذ وبين النبي والرسول وبين الطلب والسؤال والروم والاقتضاء.	01	13	03	283
28- في الفرق بين الكتب والنسخ وبين النشور والكتاب والدفتر والصحيفة وما يقرب من ذلك.	00	08	02	286
29- في الفرق بين غاية الشيء ومداه ونهايته وحده وآخره وما يجري مع ذلك.	00	07	03	289
30- في الفرق بين أشياء مختلفة .	00	78	17	293

يوضح هذا الجدول أنّ وضع المداخل يختلف من حيث عدد الثنائيات التي يحتويها، وكذا من حيث عدد الفصول* (المداخل الفرعية)، والملاحظ أنّ المدخل الواحد في كتاب الفروق يضم مجموعة مداخل فرعية تارة، وتارة أخرى لا يعتمد المداخل الفرعية، بل يعقبه (أي المدخل) مباشرة قائمة من الثنائيات كما يختلف عدد الصفحات من مدخل إلى آخر. يعتبر المدخل الثاني بعنوان" في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما" أكثر المداخل فصولا، إذ تقدر باثني عشر (12) فصلا وعشر ومائة (110) ثنائية. تتضمن معظم المداخل (عناوين الأبواب) مباشرة، قائمة الكلمات التي يراد التّفريق بينها، دون الاستعانة بالمداخل الفرعية. وينطبق الأمر نفسه على المداخل الفرعية، إذ يختلف عدد الثنائيات التي تتضمنها، وكذا الأمر بالنّسبة إلى عدد السطور المخصّص لكل منها، وهذا يعني أنّ المؤلف لم يلزم المنهج نفسه في تناول المداخل المعجمية، وهذا الجدول يدعم ذلك، إذ يحتوي عينة من بعض الفصول.

جدول يبين توزيع الثنائيات وتحليلها في الفصول من خلال الباب الثاني

الفصل (المدخل الفرعي)	الثنائية	السطور	الصفحة
فصل ومن قبيل الكلام السؤال	1- السؤال والاستخبار	04	28
	2- السؤال والاستفهام	07	28
	3-الدعاء والمسّألة	17	29
	4-الدعاء والنداء	07	29
	5-النداء والصياح	02	30
	6- الصوت والصياح	04	30

* – أخذت بعين الاعتبار قائمة الثنائيات التي يترأسها عنوان، أما تلك المفتقرة إليه، فلم آخذها بعين الاعتبار، وإنما عدّت تابعة للعنوان الرئيس (الباب).

	7-الصوت والكلام	04	30
	8-الاستعارة والتشبيه	02	30
	9-الإعادة والتكرار	17	30
	10-الاختصار والايجاز	07	31
	12- الحذف والاقتصار	03	31
	13- الاسهاب والإطناب	06	32
فصل "وممّا يخالف الكذب الصّدق"	1-الفرق بين قولك صدق الله وصدق به	02	38
	2-الفرق بين الصدق والحق	02	39
فصل "من قبيل القول الإقرار"	1-الفرق بين الإقرار والاعتراف	16	39

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ المؤلف، قد أورد في الفصل الأول ثلاث عشرة ثنائية وكما هو موضح يختلف حجم التحليل من ثنائية إلى أخرى، من سطرين إلى سبعة عشر سطرا، أما الفصل الثاني فيحتوي ثنائيتين؛ وقد تساوى تحليلهما إذ جاءت كل منهما في سطرين، أما الفصل الثالث فقد خصّه بثنائية واحدة وحسب، فالنتيجة التي نتوصل إليها هي أنّه لم يحرص على مراعاة نسق واحد من حيث تحليل الثنائيات.

1-4- التّرتيب:

يتبادر إلى الذهن عند قراءة هذه الكلمة، وجود مجموعة كلمات أو عبارات تحتاج إلى نظام معيّن لتحقيق هدف ما، يقول الباحث حلمي خليل: "هو ترتيب المداخل وترتيب المشتقات في المعاجم اللغوية تحت الجذر الواحد أو المدخل الواحد، ويتمثل ذلك بعد ترتيب المداخل في وضع الكلمات والمشتقات أيّها يأتي أولا وأيّها يأتي تاليا، ويتفق علماء المعاجم على أنّ ترتيب المشتقات تحت مدخل ما لابدّ أن يخضع لنظام عام في المعجم اللغوي بأكمله، حيث ترتب الأفعال والأسماء

والصفات وبقية المشتقات الفعلية أو الاسمية مثلا طبقا لقاعدة تقول: إنّ المعاني أو الدلالات الحسية تأتي قبل الكلمات المجازية وهكذا، ومعنى ذلك أنّ الأفعال تأتي قبل الأسماء والصفات بعد الأسماء وفي جميع الأحوال لابدّ أن يخضع الترتيب الداخلي تحت المدخل الواحد لنظام ثابت، مما يسهل على المستعمل للمعجم أن يعثر على ما يريد بسهولة ويسر".[1] لقد ركز الباحث على المعاجم اللّغوية، ولم يشر إلى الاختلاف بين الأنواع المختلفة من المعاجم، فقد تتوفر بعض المعايير في معجم ما ولكن بطريقة مغايرة، فهل يلغي هذا الأمر اعتباره معيارا من معايير المعجم؟ يجيبنا الباحث عز الدين البوشيخي عن هذا السؤال (يتوقف توظيف المعايير والضوابط على الهدف المحدد للمعجم، والقارئ ونوع المعجم، إذ تختلف المداخل في المعاجم اللغوية العامة عن المعاجم المصطلحية الخاصة مثلا).[2]

خصص أبو هلال العسكري الباب الثاني لمحور الكلام، وأتى بكل ما له علاقة به، بدءا بالكلمة وما فيها من اسم وتسمية، واسم ولقب، ولقب وصفة ونبز ونعت، وحال، ووصف، وهو في رأيي أول ما يجب البدء به، فالألفاظ الدالة على أقسام الكلام من التسمية والاسم واللقب والسلام وسائر المحاورات التي تتم بين النّاس أسبق، من تسميات الأمور الحسيّة، أو الألفاظ المرتبطة بمجالات معينة، كما أنّ كل ما سيأتي ذكره نتيجة للكلام وأقسامه.

ويأتي الباب الثالث بعنوان متميز تناول فيه "الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال، وبين النظر والتأمل وبين النظر والرؤية، وما يجري مع ذلك.[3] ويقوم بتحليلها وبيان أهم الفروق الموجودة بينها محاولا الإحاطة بمختلف المعاني، ثم يختم هذا الباب بما يجري مع الاستدلال، وهو القياس إلى هذا الحد أبو هلال العسكري بصدد وضع ركائز متينة للمضيّ قدما في سبيل إثبات ما ذهب إليه

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 22-23.

2- عز الدين البوشيخي، "ضوابط الصناعة المعجمية"معجم الاستشهادات"، ص 206، بتصرّف.

3- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص 59.

وكأني به في الباب الرابع يصرّ على أهمية معرفة الفروق بالنسبة إلى الجميع ولاسيّما في ساحة العلوم، وشيئا فشيئا يدخل إلى مجالات أخرى يظهر فيها التّرتيب وأخرى أعجز فيها عن إيجاد سر ورودها بشكل دون آخر ففي الباب الرابع والعشرين بعنوان: "في الفرق بين الزمان والدهر"[1] تساءلت لما لم يدرجها الشيخ أبو هلال العسكري في الباب السادس: "في الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجري مع ذلك[2] ؟ والمجال نفسه، إلاّ أنّ ترتيبهما متباعد.

فالأبواب الأولى تناولت مظاهر الحياة، وأقبل تدريجيا على المجال الدّيني بداية من الباب الثالث عشر، وكلما تقدم ازداد تركيزا على المواضيع الشرعية وإن كان المنطق – في رأيي– يقتضي أن يمهد لذلك مثلا بالباب الثامن عشر بعنوان: "في الفرق بين الدين والملة والطاعة والعبادة والفرض والوجوب والحلال والمباح وما يجري مع ذلك"[3] والباب ما قبل الأخير" في الفرق بين غاية الشيء ومداه ونهايته وحده وآخره وما يجري مع ذلك". فكأنّه يمهد لإنهاء كتابه فجاء هذا الباب مناسبا للنهاية.

أما الباب الأخير بعنوان: "في الفرق بين أشياء مختلفة"[4] فمن الواضح أنّ الكلمات المتناولة فيه قد خرجت عن القاعدة المعتمدة فيما مضى، حيث تناول فعلا أشياء مختلفة، وخلافا لما ورد سابقا، فقد ضمّ هذا الباب الفروق اللّغوية بين أشياء مادية أو محسوسة، مثل: المال، والنّجم، والكوكب، والنّار، والدّلو، والذَّنوب والقدح، والكأس،... وبعض الأدوات النّحوية والعبارات، والمطّلع على هذا الباب قد يتوصل إلى أنّ أبا هلال العسكري، كان قادرا على إدراج بعض الكلمات أو الثنائيات في أبواب سابقة من الكتاب، وقد يُفسّر ذلك بتعذر وضع هذه الكلمات في

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 263.
2- المصدر نفسه، ص 110.
3- المصدر نفسه، ص 213.
4- المصدر نفسه، ص 293.

إطار مجموعات لها علاقة بمواد الكتاب الواردة سابقا، وربّما أضافها في آخر لحظة، بحيث لم يتسنّ له ترتيبها ضمن الأبواب السابقة.

بعدما تناولنا ترتيب المداخل المعجمية في مدونة البحث، ننتقل إلى المادة المعجمية لمعرفة مدى خضوعها لترتيب معيّن، والملاحظ أنّنا قد نجد له تفسيرا في بعض الأحيان، فيما يتعذر ذلك في أحيان أخرى بالنسبة للمادة اللغوية، بدأ المؤلف من العام متدرجا، إلى أن يصل إلى الخاص. فالبداية كانت بكلمات معينة (الاسم والتسمية، واللقب، والصفة)،[1]وتناول كل متعلقات الاسم، والصفة، من لقب، ونبز ونعت، وحال ووصف، وتحلية، ويُلاَحظ أنّه انتقل إلى كلمات أكثر تعقيدا، حين تحدث عن الاسم والحد، والحقيقة، والذات، ليرجع إلى كلمات عامة مثل: الكلام والتّكليم، والمتكلم، والكلماتي، وما جرى في مجاله والدعاء ثم الاستعارة، والتّشبيه فالإعادة، والتّكرار، ثمّ الاختصار، والإيجاز. تناول كلمات بسيطة، لينتقل من جديد إلى ذكر مصطلحات فلسفية مثل: المحال، والتناقض، ثم يعود من جديد إلى كلمات مرتبطة بالقول مثل: الإقرار، والاعتراف، ثم ألفاظ الهجو، ليرجع إلى كلمات يوصف بها الكلام المستقيم. إلاّ أنّ المادة اللغوية الواردة ضمن هذا العنوان الفرعي لا تناسبه جميعها، مثل: قوله: الخطأ والغلط، فلو حذفت كلمة المستقيم لكان أنسب وفي عنوان "ومن الكلام الخاص" نجد أنّه بدأ بالفرق بين الخاص والخصوص، ثم العام والمبهم ثم التّخصيص، والنسخ، والبداء، ثم فحوى الخطاب، ودليل الخطاب لينتقل إلى البيان والفائدة، ليختم هذا العنوان بذكر الفرق بين عطف البيان والصفة. ووضع عنوانا آخر هو "ومن قبيل الكلام المنازعة" وردت فيه كلمات كثيرة كذلك مثل: النجوى والسر، إلاّ ولكن، المعارضة، والمطالبة، والاسم الشرعي، والاسم العرفي، تليه في الأخير الوسوسة والنزع. وعموما ما يمكن قوله عن ترتيب المادة اللّغوية ضمن الأبواب، أنّه ترتيب اعتباطي أحيانا، إذ تتداعى بعد الكلمات المتقاربة المعاني، وأحيانا لا نجد تفسيرا لترتيبها على شكل معين دون سواه. أمثّل لذلك

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 20.

بموضع ثنائية (الصفة وعطف البيان)[1] في الصفحات الأخيرة من هذا الباب، فيما تقتضي المنهجية أن يتقدم إلى الصفحة التي وردت فيها ثنائية (الصّفة والنّعت)[2] إلاّ أن يكون لسبب لم أنتبه إليه. وهذه الظاهرة تتكرر كثيرا.

1-5- التّعريف:

يمكن التّعبير عنه بتوضيح الشيء المبهم، أو تقريبه من ذهن القارئ ويوضح لنا الباحث حلمي خليل أنّ المقصود به شرح المعنى، أو بيان دلالة الكلمة أيا كان نوعها، ويتفق علماء اللغة والمعاجم قديما وحديثا، على أن يكون هذا الشرح أو التعريف بالمعنى واضحا لا لبس فيه ولا غموض في عبارة الشرح وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم المعاصرون مصطلح "الدور" circularity ويقع ذلك غالبا عندما يشرح المعجمي الكلمة بمرادف لها، قد يكون معروفا أو غير معروف أو أنّ الفروق الدلالية بين المرادفات غير واضحة لمن يستعمل المعجم".[3] بعدما تعرّفنا على رأي الباحث حلمي خليل في حقيقة التعريف وما يجب أن يكون عليه، سنتعرف فيما يلي على كيفية توظيف هذا المعيار في كتاب الفروق في اللغّة.

تناول الشيخ أبو هلال العسكري شرح المواد اللّغوية بطريقة متفاوتة، إذ تختلف المعلومات المعتمدة من مجموعة إلى أخرى، فتراه يعتمد الاستشهاد بأقوال علماء ولغويين، وبأقوال المتخصصين، بالنّسبة إلى بعض الكلمات، فيما تخلو ثنائيات أخرى من الاستشهاد بكل أنواعه، كما أنّه يطيل ويوجز. فترى ما مدى وضوح الشرح عند المؤلف، وماذا وظّف لذلك؟ وهذه بعض الثنائيات للتوضيح.

"الفرق بين الإسهاب والإطناب"أنّ الإطناب هو بسط الكلام لتكثير الفائدة والإسهاب هو بسط مع قلة الفائدة، فالإطناب بلاغة، والإسهاب عيّ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوي على زيادة فائدة، والإسهاب بمنزلة سلوك ما

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص53.

2- المصدر نفسه، ص21.

3- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 23، بتصرف.

يبعد جهلا بما يقرب، وقال الخليل يختصر الكلام ليحفظ ويبسط ليفهم. وقال أهل البلاغة الإطناب إذا لم يكن منه بد فهو إيجاز، وفي هذا الباب كلام كثير استقصيناه في كتاب صنعة الكلام".[1] تناول المؤلف في هذه الثنائية مقياسين للتفريق بين ما يجب أن يكون في الكلام من فائدة، وما ينبغي تجنبه، ومن الواضح أنّه تمكن من شرح الفرق بين الكلمتين بما فيه الفائدة متجاوزا بذلك الإطالة المملة، والاختصار المخل بالمعنى.

"الفرق بين التأويل والتفسير، أنّ التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة والتّأويل الإخبار بمعنى الكلام، وقيل التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التّنزيل والتّأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازا أو حقيقة، ومنه يقال تأويل المتشابه، وتفسير الكلام أفراد آحاد الجملة وواضع كل شيء منها موضعه، ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه، والمجمل ما لا يفهم المراد به إلاّ بغيره، والمجمل في اللغة ما يتناول الجملة، وقيل المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبئ عن الشيء على وجه الجملة دون التّفصيل، والأول هو العموم وما شاكله لأنّ ذلك قد سمي مجملا من حيث يتناول جملة مسميات، ومن ذلك قيل أجملت الحساب، والثاني هو ما لا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر، والمفسر ما تقدم له تفسير وغرض الفقهاء غير هذا وإنّما سموا ما يفهم المراد منه مفسرا لما كان يتبين، كما يتبين ما له تفسير، وأصل التأويل في العربية من إلت إلى الشيء أؤول إليه إذا صرت إليه، وقال تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَـٰبَ مِنۡهُ ءَايَـٰتٌ مُّحۡكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 32.

إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾.[سورة آل عمران الآية: 07] ولم يقل تفسيره لأنه أراد ما يؤول من المتشابه إلى المحكم".[1] تحيلنا هذه الثنائية إلى مجال علوم القرآن، وكلنا يعلم أنّه مجال يلزمه التّخصص.

"الفرق بين المعارضة وقلب المسألة أنّ قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته في مذهب له يلزمه فيه مثل الملك كقولنا للمحيرة إذا قالوا إنّ الفاعل في الشاهد لا يكون إلاّ جسما فلما كان الله فاعلا وجب أن يكون جسما ما أنكرتم إذا كان الفاعل في الشاهد لا يكون إلا محدثا مربوبا أي لا يكون في الغائب إلاّ كذلك، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلما إلاّ أن يجعل على صيغة الجواب، والمعارضة هو أن يذكر المذهبان جميعا فيجمع بينهما، وقلب السؤال لا يكون إلاّ ذكر مذهب واحد".[2] أما هذه الثنائية فهي بعيدة كل البعد عن مجال اللّغة، ولا يضطلع بفهمها إلاّ علماء الكلام والفلسفة.

توضح هذه العيّنة طريقة أبي هلال العسكري في الشّرح، حيث يلاحظ أنّه يشرح بطريقة مبسطة وواضحة يفهما العام والخاص كما في الثنائية الأولى، إلاّ أنّه ينتقل من هذا المستوى البسيط من الشرح إلى مستوى أرفع، حتى لا أقول معقد وغامض، لاسيّما حين يتناول الكلمات المتخصصة، كما في المثال الثاني، والثّالث فالثاني لا يمكن –في رأيي– أن يفهمه من كان بعيدا عن علوم القرآن، ولا يتحكم في بعض المفاهيم مثل المحكم والمتشابه، كما أنّه اعتمد شرحا فلسفيا، وهذا ينطبق على الثنائية الثالثة، ذلك أنّ هذه الثنائية موجهة لمن يفهم الفلسفة، وبالعارف بالمذاهب الفلسفية، وقد وظّف أفكارا غريبة لا يستوعبها العامي، بل قد توقع القارئ في الحيرة والريبة، ونلاحظ أنّه كثيرا ما يتناسى هدفه الأساسي المتمثل في

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 48-49.

2- المصدر نفسه، ص 56.

الإشارة إلى الفروق بين الكلمات ويستغرق في الكلام عن بعض الأفكار الفلسفية (من الواضح أنّ شيخنا العسكري متأثر ببعض المذاهب الكلامية)، كما يشرع المؤلف في التّعريف من رصيده الخاص معتمدا كلمات مثل: (يجوز – لا يجوز) ويأتي لتدعيم الفرق بالنّقيض، ولا يكتفي بالاستعمالات الحقيقية بل يتجاوزها إلى الاستعمال المجازي. بحيث يبتعد عن بيان الفروق وينشغل بالتّعليق على المجاز الذي وظفه، مثل ثنائية الشكر والحمد، فالآية لا تظهر الفرق بين الكلمتين بل أراد تأكيد فكرته ومذهبه في المجاز، وهذا الأمر يتكرر كثيرا في ثنايا الكتاب؛ ما يكشف عن تأثّر المؤلف بنزعته البلاغية، كما أنّه قام بتفسير الآية وهذا يؤكد تفسيره للقرآن الكريم، ويكتفي في أحيان أخرى بالتّعريف، مثل قوله: "الفرق بين الاستعارة والتشبيه أنّ التشبيه صيغة لم يعبر عنها، واللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع، فهو مغير عما كان عليه فالفرق بينهما بيّن".[1] وفيما يلي سنتعرّف على أهم المعلومات الواردة في ثنايا كتابه، وهو يفرق بين المترادفات.

1-5-1- طرائق التّعريف في الكتاب:

1-5-1-1- الجانب الصّوتي في الكتاب:

ورد في الفصول الأولى من هذا البحث، ضرورة الإشارة إلى الجانب الصوتي في المعجم، وقد انتبه أبو هلال العسكري إلى هذا الأمر، فأشار في بعض المواضع إلى صفة نطق الحروف والكلمات، وكذا حركاتها – وإن كانت قليلة حسب حاجته إلى ذلك– وجدت منها حوالي أربعة عشر موضعا، مثل الفرق بين اللحن والخطأ، أنّ اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب والخطأ خلاف ما يقصد، وقد يكون في القول والفعل، واللّحن لا يكون إلاّ في القول، تقول لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله كما لا يقال أخطأ في فعله إلاّ على استعارة بعيدة، ولحن القول ما دلّ عليه القول وفي القرآن ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 30.

لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَـٰلَكُمْ ﴿٣٠﴾﴾ [سورة محمد، الآية: 30]، وقال ابن الأنباري: لحن القول معنى القول ومذهبه واللحن أيضا اللغة يقال هذا بلحن اليمن، واللّحن بالتّحريك الفطنة. ومنه قوله تعالى: "فلعل بعضكم ألحن بحجته"[1] ومما ذكره: "بين الهمز واللمز": "قال المبرد الهمز هو أن يهمز الإنسان بقول قبيح من حيث لا يسمع، أو يحثه ويوسده على أمر قبيح... واللمز أجهر من الهمز، وفي القرآن﴿ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾،[سورة المؤمنون، الآية: 97]، ولم يقل لمزات لأنّ مكايدة الشيطان خفية، قال الشيخ رحمه الله: المشهور عند الناس أنّ اللمز العيب سرا والهمز العيب بكسر العين وقال قتادة (يلمزك في الصدقات) يطعن عليك، وهو دال على صحة القول الأول.[2] ونجد الفرق بين "الفصم والقصم"[3] وفي ثنائية "الكبر والجبرية": "أنّ الجبرية أبلغ من الكبر وكذلك الجبروت ويدل على هذا فخامة لفظها، وفخامة اللفظ تدل على فخامة المعنى فيما يجري هذا المجرى ولهذا قال أهل العربية الملكوت أبلغ من الملك لفخامة لفظه".[4] و"الضعف والضعف"[5] و"القط والقد"[6] و"الغنا والجدة واليسار"[7] و"الضر والضر"[8] و"السوء

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 46.
2- الصدر نفسه، ص 44.
3- المصدر نفسه، ص 142-143.
4- المصدر نفسه، ص 242.
5- المصدر نفسه، ص 109-110
6- المصدر نفسه، ص 143
7- المصدر نفسه، ص 192
8- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 197

والسوء"[1] و"الميل والميل"[2] و" الندى والمجلس والمقامة"[3] "الضيق والضيق"[4]، وقد وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في تمهيد الباب النّظري.

1-5-1-2- الجانب الصّرفي في الكتاب:

يقول الباحث محمد أحمد أبو الفرج:" والناظر في المعاجم العربية، يدرك بوضوح أنّها تبيّن كثيرا مما يدخل في دائرة الدراسة الصرفية، بل إنّ كل ما فيها من الكلمات، وتحديد صيغها بالضبط يدخل في دائرة الصرف...ومما يدخل في الصرف أيضا إيراد المصدر".[5] أشار المؤلف إلى الجانب الاشتقاقي والصرفي في مواضع كثيرة، حوالي خمسين مرة، مما أحصيته، لا يسمح المقام بذكرها جميعا. وهذا نموذج لذلك "...واشتقاقه من السّمو وذلك أنّه كالعلم ينصب ليدل على صاحبه."[6] ويشير خلال شرحه للفروق في مواطن كثيرة إلى الجمع والمفرد من ذلك قوله (الآلاء-النعم) الألى واحد الآلاء، وهي النعمة وقيل واحد الآلاء ألى.[7] (النافلة-الندب) النوفلة- الجواد والجمع نوفلون ويقال للعطية نوفل والجمع نوافل (العوض-البدل) الأبدال جمع بديل مثل أشراف شريف فتيق أفتاق وغيرها.

واستعان كذلك بذكر المصدر ففي (البر-القربان) على وزن المصدر الكفران الشكران.[8] (الصفوة-الصفو) الصفو مصدر سمي به الصافي،[9] ومما

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 208.

2- المصدر نفسه، ص 303

3-المصدر نفسه، ص 308.

4- المصدر نفسه، ص 169.

5- محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت: 1966، ص 75-76.

6- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص20.

7- المصدر نفسه، ص 189.

8- المصدر نفسه، ص192

9- المصدر نفسه، ص279

اعتمده في الشرح أيضا، الإشارة إلى صيغ المبالغة ففي الفرق بين (الهداية-الإرشاد) قال الرشيد مبالغة....[1] وورد وزن الصيغ أيضا في بعض المواضع مثل: مثل: (البديهة-الروية): التشديد للتكثير والمبالغة وتركت همزة الروية لكثرة الاستعمال[2] (السنة-الحجة) فعلة مثل الجلسة والقعدة.[3] ومن الطرائق المعتمدة: الشرح بكلمات أخرى منها النقيض، وقد أُدرِجتْ ثنائية (الفرق بين النّاس والخلق)، لاشتمالها على جوانب صرّفية كثيرة: "أنّ الناس هم الإنس خاصة وهم جماعة لا واحد لها من لفظها وأصله عندهم أناس، فلما سكنت الهمزة أدغمت اللام. كما قيل لكنّا وأصله لكن أنا وقيل الناس لغة مفردة، فاشتقاقه من النوس وهو الحركة ناس ينوس نوسا إذا تحرك والأناس لغة أخرى ولو كان أصل الناس أناسا لقيل في التصغير أنيس وإنّما يقال نويس فاشتقاق أناس من الإنس خلاف الوحشة وذلك أنّ بعضهم يأنس ببعض والخلق مصدر سمي به المخلوقات..."[4] لقد وظف المؤلف في في هذه الثنائية معلومات صرفية متنوعة، وهذا ما يوضح علاقة العمل المعجمي بالصّرف.

1-5-1-3- الجانب النّحوي في الكتاب:

وظف أبو هلال العسكري النّحو، في مواضع كثيرة منها:(الفرق بين الاسم واللقب) قال أبو العلاء المازني: "الاسم قول دال على المسمى غير مقتض لزمان من حيث هو اسم، والفعل ما اقتضى زمانا أو تقديره من حيث هو فعل." وفي الفرق بين (الاسم والصّفة) إنّ الصّفة ما كان من الأسماء مخصصا مفيدا مثل زيد الظريف وعمرو العاقل، وليس الاسم كذلك فكل صفة اسم، وليس كل اسم صفة والصفة تابعة للاسم في إعرابه وليس كذلك الاسم...، وورد التّعدي واللّزوم في

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 203

2- المصدر نفسه، ص66

3- المصدر نفسه، ص265.

4- المصدر نفسه، ص 268.

الفرق بين (الله أعلم بذاته...لذاته) القادر لا يتعدى بالباء واللام. ومما شدّ انتباهي أيضا في هذا الكتاب، اهتمام المؤلف ببعض الاستعمالات النحوية، وهو في هذا قد يعكس قدراته النّحوية، مستعينا في ذلك ببعض علماء اللّغة والنّحويين.

عينة للأسماء والأدوات النّحوية الواردة في الكتاب

الأدوات النحوية	الأسماء والأدوات النحوية
هل، الألف، أم، ما، من،...[1]	عند" و" مع"[2] /" لكن" و "إلاّ"[3]
بلى ونعم[4] /" الوقت" و"إذ"[5]	"من يأتيني" و"الذي يأتيني"[6] /"أم" و "أو"[7]
عندي لدني[8] / لما ولم[9]	"لا" و"ما"[10]/ سوف والسين[11]

يمثل هذا الجدول عيّنة ببعض المواضع التي وظّف فيها المؤلف معلومات نحوية ففي العيّنة الأولى قام بعرض أدوات السؤال الواردة لإثبات الفرق بين الاستفهام والسؤالّ، وقد تحقق في هذا المقام، توظيف النّحو في عمله المعجمي، وهذه عينة منها:

(الوقت وإذ): "الفرق بين الوقت وإذ، وهما جميعا اسم لشيء واحد، حتى يمكن أحدهما، ولم يتمكن الآخر، أو مضمن بالمضاف إليه لكون البيان غير معناه

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 28-29.

2- المصدر نفسه، ص 296

3- المصدر نفسه، ص55

4- المصدر نفسه، ص 57-58

5- المصدر نفسه، ص 267

6- المصدر نفسه، ص305

7- المصدر نفسه، ص 307

8- المصدر نفسه، ص295

9- المصدر نفسه، ص 306

10- المصدر نفسه، ص 308

11- المصدر نفسه، ص 306

بحسب ذلك المضاف إليه، والوقت مطلق" وفي هذه الثنائية ما يستحق البحث والتّحقق.

(الفرق بين من يأتيني فله درهم، والذي ياتيني فله درهم): أنّ جواب الجزاء يدل على أنّه يستحق من الفعل الأول والفاء في خبر الذي مشبهة بالجزاء وليست به، وإنّما دخلت لتدلّ على أنّ الدرهم يجب بعد الإتيان. لقد أشار كما هو ملاحظ إلى معلومات نحوية، وهاتان العبارتان يختص بهما أهل النّحو.

(الفرق بين لما ولم): أنّ لما يوقف عليها نحو قد جاء زيد، فتقول لما. أي لما يجيء ولا يجوز في ذلك كلامهم كاد ولما كاد يفعل ولم يفعل، ولما جواب قد فعل ولم جواب فعل لأنّ قد للتوقع وقال سيبويه ليست ما في لما زائدة لأنّ لما تقع في مواضع لا تقع فيها لم فإذا قال القائل لم يأتني زيد فهو نفي لقوله أتا ني زيد وإذا قال لما يأتني فمعناه أنّه لم يأت وإنّما يتوقعه".[1] يرتبط "لم" بفعل لم يحدث أي انقضى، أما لمّا يرتبط بفعل لم يحدث بعد، ولكن ينتظر حدوثه.

كما اهتم المؤلف بالجانب التّركيبي، حيث وظف الجمل نفسها بتغيير التّركيب، فنراه مثلا: يسند إلى الفعل قضى تارة حرف الجر "إلى" وتارة أخرى حرف الجر "بـــ" ثم يتحدث عن الفرق بين التّركيبين. يقول: "أنّ قولك قضى إليه أي أعلمه...ومعنى قولنا قضى به أنّه فصل الأمر به على التمام" وغيرها من التّراكيب الواردة في الكتاب.

1-5-1-4 – الجانب البلاغي في الكتاب:

لوحظ في الكتاب الاكثار من المجاز والتشبيهات، فلا يكاد المؤلف يضيّع فرصة للوقوف على المجاز بأنواعه، وقد يكون هذا دليلا على وجهته البلاغية التي لازمته تقريبا في جميع أبواب الكتاب، وقد أُحصي أكثر من ستين موضعا، لا مجال لذكرها جميعها، وهذه عينة مصغرة للتوضيح، ففي الفرق بين (الوهن والضّعف)، أنّ الضعف ضد القوة وهو من فعل الله تعالى كما أنّ القوّة من فعل

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص 306.

الله...وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازا،[1] وفي الفرق بين الرّسوخ والثبات...يقول: "فإن استعمل في غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة، نحو قولهم: "أرست العود في الأرض"[2] وما يهمّ معرفته من هذه الاستشهادات التأكيد على توظيف الجانب البلاغي في شرح أو توضيح المعاني التي يرمي إليها المؤلف، وقد يدخل هذا في أسباب وجود التّرادف، وكأنّه يوضح أنّ هذه المعاني الإضافية من المجاز، وليست من التّرادف التام، وهذا يعني أنّ العمل المعجمي قد يستعين بالبلاغة لتقريب المعنى وتوضيحه.

1-5-1-5- السّياق:

لا تخفى أهمية السّياق عن القارئ الكريم، وهذا ليس مما أبدعه البحث اللغوي الحديث، وإن كان التنظير له كالعادة من وضع الغربيين، فنجد النظريات السياقية تتحدث عن فائدة السّياق، وأثره في إبراز المعنى، "عرفت مدرسة لندن بما عرف بالمنهج السياقي... وكان زعيم هذا الاتجاه فيرث الذي وضع تأكيدا كبيرا على الوظيفة الاجتماعية للغة... ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية هو استعمالها في اللّغة..."[3]. يبدو أنّ العرب أسبق إلى هذه النظرية، فإذا عدنا إلى مجالس العلماء والأدباء، إذا ما سأل سائل منهم عن معنى كلمة ما، كان الواحد منهم يجيب ببيت شعري، أو جملة تامة، أو آية قرآنية، أو حديث شريف، وهذا هو السّياق بعينه. والمؤلف لم يغفل عن هذا الجانب، فهو يستحضر السياق في مواضع كثيرة من الكتاب، وبالعودة إلى المصادر المعتمدة، نلاحظ أهمية السّياق عند أبي هلال العسكري، وهذه عينة على سبيل المثال لا الحصر: (الفرق بين الدّعاء والنّداء): أنّ النداء هو رفع الصّوت بما له معنى والعربي يقول لصاحبه: ناد معي ليكون ذلك أندى لصوتنا، أي أبعد له والدّعاء يكون برفع الصوت وخفضه، يقال

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 168.

2- المصدر نفسه، ص296.

3- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 69.

دعوته من بعيد ودعوت الله في نفسي، ولا يقال ناديته في نفسي وأصل الدّعاء طلب الفعل دعا يدعو ادّعى ادعاءا، لأنّه يدعو إلى مذهب من غير دليل، وتداعى البناء يدعو بعضه بعضا إلى السقوط والدعوى مطالبة الرجل بمال يدعو إلى أن يعطاه وفي القرآن تَدۡعُواْ﴿ مَنۡ أَدۡبَرَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٧﴾﴾ [سورة المعارج، الآية: 17] أي يأخذه بالعذاب كأنه يدعوه إليه".[1] نلاحظ أنّ المعنى اتّضح بتوظيف الكلمات في سياقها الطبيعي. وفي الفرق بين الفناء والنّفاد: "...ألا ترى أنّك تقول فناء العالم ولا يقال نفاد العالم، ويقال نفاد الطعام لأنّ ذلك يفنى شيئا فشيئا".[2] كما يوظف المؤلف عبارة تعكس مصطلح السياق، "الفرق بين الصفة برب والصفة بسيد...وليس ذلك في كل موضع، ألا ترى أنّ العبد يقول لسيده يا سيدي، ولا يجوز أن يقول يا ربي..."[3] ونجد في الفرق بين (البعث والنّشور)" أنّ بعث الخلق اسم لإخراجهم من قبورهم إلى الموقف، ومنه قوله تعالى:﴿ قَالُوا يَـٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾ [سورة يس، الآية: 52]، والنّشور اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ومنه قولك: نشرت اسمك ونشرت فضيلة فلان إلا أنّه قيل أنشر الله الموتى بالألف ونشرت الفضيلة والثوب، للفرق بين المعنيين".[4] فاستعمال كلمة (البعث) في السياق القرآني وضح المعنى، وكذلك توظيف فعل (نشر) عبّر بدقة عن الفرق، وما يمكن فهمه هاهنا، أنّ البعث هو مجرد خروجنا من القبور، وتأتي مرحلة النّشور بعدها لعرض أعمالنا، فلا يمكن أن نقول نشرنا من قبورنا، وهذا دليل على أهمية السياق في توضيح المعنى والتّفريق بين الكلمات المترادفة.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص29-30.

2- المصدر نفسه، ص 98.

3- المصدر نفسه، ص 180.

4- المصدر نفسه، ص 284.

1-6- المصادر والشّواهد:

لابدّ أنّ المتعارف عليه في معاجمنا ولاسيّما القديمة منها، أنّها تعتمد بدرجة كبيرة على القرآن الكريم، وكلام العرب من شعر ونثر وحكم وأمثال، ولا يوجد- في حدود علمي- معجم يخلو من أحد هذه الشواهد، وهذا يعني أنّها من أساسيات أي معجم مهما كان نوعه، والدّراسات الدلالية الحديثة تؤكد ذلك، إذ يتضح معنى الكلمة من خلال السياق، ويصعب تحديد المعنى خارجه، وإذا حدث ذلك فيكون بعيدا عن الاستعمال الحقيقي للّغة، وهذا يؤكد أهمية هذا المعيار؛ وقد تطرّق الباحث عز الدين البوشيخي إليه، حيث عبّر عن (ضرورة تحديد مصدر المواد اللّغوية التي يصلح إدخالها في المعجم).[1] كما وظّفه الباحث أحمد فرج الربيعي في كتابه المذكور سابقا، "وقد اهتم الأوائل من رواد الدراسات اللغوية والنّحوية بذكر المصادر التي اعتمدوا عليها ويأتي على رأسها مؤلفات السابقين عليهم، ونحاول التعرف على طريقة أولئك في ذكر المصادر، متخذين من العلماء الذين اهتموا بصناعة المعجمات اللغوية مثالا لذلك".[2] سيتضح فيما يلي كيفية توظيف المؤلف لهذا المعيار.

اعتمد أبو هلال العسكري في كتابه على عدة شواهد، وأكثرها تكرارا القرآن الكريم، فقد تجاوز عدد الآيات المائتين (276 آية قرآنية)، وكان في كل مرّة يحاول تأكيد ما ذهب إليه من وجود فروق لغوية كما أنّه أحيانا- لا يكتفي بذكر الآية، بل يفسرها أو يذكر تفسير الشيوخ. من ذلك: (في الفرق بين قولك جحده-جحد به).[3] بلغت شواهد الكتاب من الحديث النبوي الشريف بالتقريب خمسة وعشرين حديثا، أما الأقوال المأثورة فهي التسعة (09 أقوال مأثورة)، ونجد ثمانية

1- عز الدين البوشيخي، "ضوابط الصناعة المعجمية"معجم الاستشهادات"، ص 206، بتصرف.

2- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ط1، دار المعرفة الجامعيــة، القــاهرة: 2000 ص 249.

3- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص37.

وسبعين بيتا شعريا، نسب منها خمسة وثلاثين لأصحابها، أما أنصاف الأبيات فقد ورد منها بيتان شعريان (02)، واثنان وعشرين شطرا، نسب منها عشرة. فالمؤلف لم يهتم كثيرا بنسبة الأبيات إلى أصحابها، وقد أورد أسماء بعض الشعراء الجاهليين مثل امرئ القيس، ومن المخضرمين: حسان بن ثابت، ومن الإسلاميين الفرزدق.* أما الأمثال فقد وظف منها عشرة أمثال (10)، حسب الحاجة وهي أمثال استشهد بها لتأكيد ما ذهب إليه، وكثيرا ما يشرحها بعد ذكرها؛ وأحيانا يختم شرحه بها، فتكون كالخلاصة لما قيل، منها: "أحمق من الممهورة" و"وال غشوم خير من فتنة تدوم".[1] هذه أهم المصادر التي عاد إليها المؤلف وهي متنوعة.

5-1 - النّسب المئوية لشواهد الكتاب:

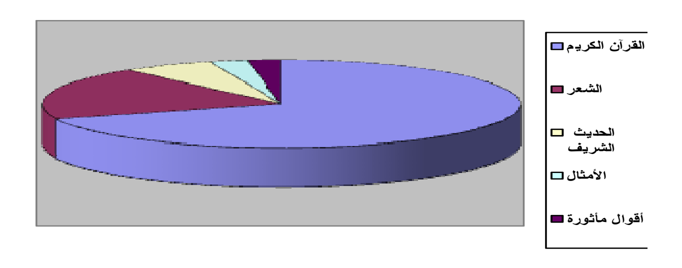
يوضح هذا الجدول النّسب المئوية للشواهد المعتمدة في كتاب "الفروق في اللّغة"، وكما هو جلي وظاهر للعيان، فإنّ كتاب الفروق حظي بقسط وافر من الشواهد القرآنية، تجاوزت النّصف، يليها الشعر العربي، أما الحديث الشريف فنلاحظ أنّ نسبته حوالي 6%، وقد يحيلنا هذا الأمر إلى آراء المذهب البصري القائلة باعتماد القرآن الكريم، والشعر، بالدّرجة الأولى.

* الملاحظ أنّ معظم الشعراء الذين اعتمدهم المؤلف من الجاهلية، وقد يكون لهذا الأمر علاقة بمذهبه النحوي البصري.

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 226.

جدول النّسب المئوية لشواهد الكتاب

الشّواهد	النّسب المئوية
القرآن الكريم	% 69.34
الشعر	%19.59
الحديث الشريف	% 06.28
الأمثال	%2.51
الأقوال المأثورة	%2.26



الدائرة النّسبية للشواهد المعتمدة في الكتاب

لقد استشهد أبو هلال العسكري في كتابه باللّغويين، والنّحاة، والأعراب وذكر النّزر القليل من كتبهم، كما ذكر بعض الفقهاء، والمتكلمين، الذين يُعدون من أهم مصادره في الكتاب، وهذا بيان بأسماء بعضهم:

جدول يمثل أهم العلماء واللّغويين المذكورين في الكتاب

العالم	التكرار	الملاحظة
أبو الحسين علي بن عيسى (ت 384 ه) رحمه الله."هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني.	30	باحث معتزلي، مفسر، من كبار النحاة، أصله من سامراء."[1]
أبو علي الجبائي: (ت 377 ه) "وهو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبائي، توفي سنة 303 ه."	14	من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره وإليه نسبت الطائفة الجبائية".[2]
الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 189ه)، أورد المحقق محمد باسل عيون السّود موضعين.	11	نحوي بصري، إمام العربية في بغداد بزمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار..." [3]
يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكرياء، يحي بن زياد الفراء (ت207ه).	08	كان يقال للفراء أمير المؤمنين في النّحو... إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة نحوي كوفي"[4]
أبو إسحاق إبراهيم الزّجاج "إبراهيم بن السري بن سهل. ت (311ه)	06	عالم بالنحو واللغة. وله كتب كثيرة منها: معاني القرآن، والاشتقاق...[5]
أبو هاشم: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، (ت 321هـ).[6]	06	من كبار المعتزلة، عالم بالكلام له آراء انفرد بها، وله مصنفات في الفقه.

1- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد باسل عيون السود، ص 40 .

2- خير الدين الزركلي، الأعلام، ج7، ص 136.

3- خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج2، ص 363.

4- المرجع نفسه،ج9، ص 178.

5- عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، ص 391.

6- خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج4، ص130.

أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، بالولاء، البصري، (ت210 ﻫ)	05	لغوي بصري من أئمة العلم بالأدب واللغة، وكان أبو عبيدة النّحوي من حفاظ الحديث."[1]
أبو بكر الأزدي محمد بن الحسن بن دريد: (ت321ﻫ) [2]	05	لغوي بصري من أئمة اللّغة والأدب"
ابن الأنباري محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر، (ت 237ﻫ).	04	من أعلم أهل زمانه بالأدب واللّغة ومن أكثر الناس حفظا للأشعار...."[3]
أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت التيمي بالولاء، إمام الحنفية، أصله من بلاد فارس أراده المنصور العباسي على القضاء ببغداد فأبى فحبسه إلى أن مات سنة(150 هـ)	04	الفقيه المحقق أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، كان قوي الحجة.[4]
البلخي: عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي الخراساني، (ت321).[5]	03	أحد أئمة المعتزلة له كتب كثيرة في الفلسفة والاعتزال.
الحسن البصري: أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ولد في المدينة وشبّ في كنف علي رضي الله عنه، (ت 110هـ).[6]	03	كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان، كان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم.
أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180 ﻫ).	03	نحوي بصري.[7]

1- عمر فروخ، المرجع السابق، ص 182-183.

2- خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج5، ص 310.

3- المرجع نفسه، ج1، ص226.

4- خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج9، ص 4.

5- المرجع نفسه، ج1، ص 130.

6- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح باسل أبو العيون السود، ص 193.

7- عمر فروخ، المرجع السابق، ص 120.

أبو العلاء المازني: (ت249 ه) قد يكون أبو عثمان المازني بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، من مازن شيبان.	03	أحد الأئمة في النّحو، من أهل البصرة..."[1]
الأصمعي: (ت216 ه) " هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع.	03	راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة..." [2]
أحمد بن يحي بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس المعروف بثعلب(200–291هــ)	03	إمام الكوفيين في النحو واللغة من كتبه الفصيح، ومعاني القرآن، ومجالس ثعلب".[3]
أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حسن الأنصاري، صاحب الإمام أبو حنيفة وتلميذه، توفي (182هــ).	03	كان فقيها علامة من حفاظ الحديث، ولي القضاء ببغداد، كان واسع العلم بالتفسير، والمغازي وأيام العرب. [4]
أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز المعروف بالكسائي(ت189هــ)	02	كان من أهل الكوفة، وهو أحد القراء السبعة.[5]
الشافعي.: هو أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي، توفي سنة (ت204هــ)	02	من أعلم أهل وقته في الفقه والفتوى، أحد الأئمة الأربعة. [6]

1- عمر فروخ، المرجع السابق، ص 293-294.

2- خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج4، ص 307.

3- المرجع نفسه، ج1، ص 252.

4- المرجع نفسه، ج9، ص 252.

5- عمر فروخ، ص 175.

6- خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج5، ص 249.

أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي الشهير بالجاحظ.	01	كبير أئمة الأدب رئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة.[1]
أحمد بن يحي إسحاق أبو الحسين الراوندي توفي سنة 298هـ.[2]	01	فيلسوف مجاهر بالإلحاد من سكان بغداد، له مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ أبا هلال العسكري، قد استعان بمجموعة علماء من مختلف المجالات أذكر منهم النحويين، والفلاسفة، والمتكلمين والمعتزلة، والفقهاء، وهذا ما قد يفسّر التنوع والثراء في المعلومات التي احتواها الكتاب، فقد أخذ من جميع المجالات، إلاّ أنّني استغربت تردد أسماء علماء الكلام والفقهاء أكثر من اللّغويين.

5-1 – جماعات ذكرها المؤلف:

ذكر أبو هلال العسكري جملة من التّسميات التي أطلقها على الذين استشهد بهم؛ وهذه عينة منها:

جدول يمثل عينة للجماعات التي ذكرها المؤلف

التسمية	التكرار	التسمية	التكرار
قال بعضهم	58	قال الكوفيون	01
عند المتكلمين	16	أهل البصرة	01
أهل اللغة	13	أهل الكوفة	01
بعض العلماء	11	بعض أهل العلم	01
عند الفقهاء	10	عند أهل اللسان	01
أهل العربية	05	قال أصحاب النظم	01

1- عن كتاب الفروق اللغوية للمحقق محمد باسل عيون السود، ص 116.

2- خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص 252.

عند بعض المتكلمين	05	بعض الفصحاء	01
قال النحويون	05	عن السلف	01
أصحابنا	04	قال بعض البلغاء	01
قال آخرون	03	جماعة علماء/ العلماء	02
قال غيره	03	أهل البلاغة	01
قال آخر	02	قول جماعة من التابعين	01
عند شيوخنا	02	قال من يرد على ذلك	01
جاء في التفسير	01	أهل التفسير	01
قيل هذا الاصطلاح من المتكلمين	01	قال بعض العرب	01
قال قوم	01	الفلاسفة	01
قال بعض المفسرين	01	المتكلمون في المعاني	01

استشهد المؤلف بمعلومات، لم تسند لأصحابها، فتارة يوظف عبارة " قال بعضهم" وهي العبارة المستعملة بكثرة، ومرة "أهل العربية"، و"عند شيوخنا" و"أهل اللغة" و" قال بعض العلماء" "وقال أصحاب النظم"، و"أهل اللسان"، وهنا قد نستنتج عدم الدقة في نسبة الأقوال إلى أصحابها في بعض المواضع من الكتاب ويبدو أنّ هذا منهجه في بعض كتبه الأخرى يقول الباحث بدوي طبانة: "وليس يعنينا هذا الآن بقدر ما يعنينا أنّ أبا هلال في أكثر هذه الأقوال، لم يجهد نفسه في تعرف قائلها وكان يفيدنا ذلك أن نرجع إليها في مظانها، وإنّما أنت ترى أنّ أبا هلال يجتزئ بقوله: "قالوا"، ومن قولهم في ذلك...وقال الهندي وقال العربي، وتلك زيادة في التعمية والإلغاز...على أنّ منهج أبي هلال في تناول هذه النصوص هو "منهج المعلمين"، وقد كان مثل هذا الأسلوب سائدا منذ عهد قريب في أساليب التعليم..."[1]. أظن أنّ الحكم على المؤلف بعدم الدّقة في نسبة المعلومات إلى أصحابها يتطلب الإلمام بكتبه كلها. للتأكد من هذا الأمر فقد يكون لذلك تفسير آخر.

1- بدوي طبانة، أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية والنقدية، ص 117.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل (كتاب الفروق في اللّغة) من حيث توفره على معايير المعجم، فترى ما هي أهم المعايير التي نجدها في الكتاب؟

• **المقدمة:** افتتح الكتاب بمقدمة قصيرة نسبيا؛ لم تتوفر على كل المعلومات التي توضح عمل المؤلف، وطريقة التعامل مع الكتاب. وأرى إمكانية إدراج الباب الأول بعنوان "في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا في كل لغة والقول في الدلالة على الفروق بينها" ضمن المقدمة باعتباره تناول الجانب النّظري لموضوع الكتاب، فقد واصل المؤلف شرح وجهة نظره من خلاله.

• **المادة المعجمية:** تناول الشيخ أبو هلال العسكري حوالي خمس وثلاثين وتسع مائة مجموعة من الكلمات المترادفة، وعرفنا أنّها ترد أحيانا مثنى مثنى لتصل إلى ست كلمات مترادفة، يفرق بينها، وهي كلمات مختلفة تتوزع على مجالات كثيرة منها اللغوية بفروعها، وكذلك الشرعية، والفلسفية وهناك كلمات امتد شرحها إلى صفحتين حيث أشبعها تحليلا وشواهدا، وأخرى تناولها في سطر أو سطرين. كما تنوعت المجموعات بين الأدوات النحوية، والأسماء المفردة والمركبة، والأفعال والتراكيب الفعلية، ويلاحظ أنّه يقابل بين مترادفات يصعب القول بترادفها في بعض الأحيان.

• **المداخل المعجمية:** يبلغ عدد المداخل تسعة وعشرين مدخلا إذا استثنينا الباب الأول الذي لا يعتبر مدخلا معجميا، لأنّه لا يضمّ كلمات بل هو كلام نظري. وقد جعل المؤلف لكل باب عنوانا رئيسا يستدعي مجموعة من الكلمات التي ترتبط بهذا العنوان، (باستثناء الباب الأخير الموسوم بــ: (في الفرق بين أشياء مختلفة) تضمّن مجموعات، يبدو أنّ المؤلف لم يتمكن من إيجاد عنوان عام يجمعها فاستعان بهذا العنوان المبهم. كما نجد في بعض الأحيان مداخل فرعية ضمن كل مدخل عندما يغير المؤلف من طبيعة الكلمات لتتلاءم مع العنوان الجديد؛ وقد استعنت بجدول ضمنته كل المداخل المعجمية الرئيسة، حدّدت فيه رقم وعنوان

الباب وعدد الفصول (المداخل المعجمية الفرعية)، وعدد الثنائيات في كل فصل إن وجد، وإلاّ في كل باب، كما أشرت إلى صفحة الباب في الكتاب، وعدد صفحاته وهذا ما كشف عن التفاوت الكبير في تناول المداخل من حيث عدد الفصول والثنائيات، وكذا عدد الصفحات المخصصة لكل باب.

• **التّرتيب:** لاحظت أنّ أبا هلال العسكري اتّبع ترتيبا واضحا – نسبيا– في البداية، بحيث يمكننا تعليل سبب مجيء باب أو كلمة في موضع دون سواه، إلاّ أنّه لا يلزم ذلك في الكتاب كلّه، إذ يمكن القول إنّه تناول في البداية كل ما له علاقة بالكلام مما كان ترادفه شائعا حسب المؤلف العام منه والخاص؛ وهذا منطقي، ليتبعه بتناول الدلالة وما له علاقة بها من استدلال ونظر وتأمل لينتقل إلى مجال العلم، إلاّ أنّ سر ترتيب باقي الأبواب يبقى لغزا لا يعرفه غيره، كما نجد بعض الأبواب التي وضعها المؤلف– في رأيي– في غير موضعها، وما يمكن ملاحظته أنّ البداية كانت بكل ما له علاقة بكلام الإنسان، وفكره، وحياته، من الزمن، والأفعال، والجماعات، إلى أن يصل إلى المجال الديني، وفي الباب ما قبل الأخير (في الفرق بين غاية الشيء ومداه ونهايته وحده وآخره وما يجري مع ذلك)، كأنّه يمهّد لإنهاء كتابه، فجاء مناسبا لذلك، ليختم بباب (في الفرق بين أشياء مختلفة). والأمر نفسه بالنسبة إلى ترتيب المواد اللّغوية، فتارة تتداعى بطريقة منطقية، من العام إلى الخاص، وتارة أخرى أقف عاجزة أمام نوع الترتيب المعتمد، وعموما يمكن القول إنّه ترتيب اعتباطي.

التّعريف: اختلفت طريقة التعريف المعتمدة عند المؤلف، من مجموعة إلى أخرى، إذ يشرح في بعض الأحيان الكلمات بشتى الشواهد من آيات، وشعر وأقوال العلماء واللغويين والفقهاء، إلاّ أنّه لا يلزم الطريقة نفسها مع كل الكلمات ولا أعلم لذلك سببا، قد يكون هذا راجعا إلى المعلومات التي يمتلكها عنها، أو إلى أهمية الكلمة لديه. وما لاحظته اعتماده في أحيان كثيرة على تعريفات فلسفية لا نكاد نفهمها، وهذا يتعارض مع شروط التّعريف الجيّد، إلاّ أن يتوجه بها إلى فئة خاصة من القراء، وهم علماء الكلام والفقهاء، وفي هذه الحالة، لابدّ من الإشارة

إلى أنّ الكتاب موجه أيضا للمتخصصين، فالفقيه عندما يطلع على هذه الفروق والتعريفات سيفهمها حتما، يبقى أنّ القارئ عليه اختيار الثنائيات التي تناسبه فليست كل الثنائيات في متناول الجميع. وممّا وُظِّفَ في الكتاب المعلومات الصّوتية والصّرفية والنّحوية، والبلاغية لاسيّما المجاز، وأكثرها ترددا السياق. كما ابتعد عن المجال اللّغوي إلى أمور نفسية في بعض المواضع.

لم يلتزم المؤلف بما ذكره في المقدمة، فقد وضح أنّه لن يضمّن كتابه إلاّ من الوسط حتى يفهم العالي والمنحط، إلا أننا وجدنا أنفسنا أمام شروح ومصطلحات نعجز عن فهمها، إذ غلب عليها الطابع الفلسفي، وأقوال أهل المنطق والفقه، ولا أعلم هل يمكن تفسير ذلك بانتشار هذه الثقافة في محيطه، أو أنّه العلم الذي يحمله حتى ضاقت به نفسه، فاجتهد لإيصال كل ما يملكه من معارف.

● **المصادر والشواهد:** تنوعت شواهد الكتاب ومصادره، حيث بلغت الشواهد القرآنية حوالي تسع وستين بالمائة (69 %)، فيما بلغت الشواهد الشعرية حوالي عشرين بالمائة (20%)، أما الحديث الشريف قدر بحوالي (06 %)، وأما الأمثال والأقوال المأثورة فحوالي (02 %) لكل منهما. وهذا يعكس اعتماد أبي هلال العسكري على القرآن الكريم بالدرجة الأولى، يليه الشعر، وهذا هو المعمول به في المعاجم العربية القديمة. أما مصادره من العلماء واللّغويين فهي كثيرة أحصيت منهم حوالي أربعين عالما والملاحظ عند العودة إلى تراجمهم، أنّ معظمهم وإن كانوا من أهل اللغة يعدون من الفقهاء والمتكلمين. وما أثار انتباهي أنّ أكثر العلماء تكرارا هو أبو الحسين علي بن عيسى الرماني وهو باحث معتزلي ومفسر من كبار النحاة، ذكر حوالي ثلاثين مرة، يليه أبو علي الجبائي وهو من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره، ذكر حوالي أربع عشرة مرة، ثم اللّغويين منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثلاث عشرة مرة، والفراء ثمان مرات، وهذا ما يفسر لنا كثرة الإغراق في الشروح الفلسفية، وإيراد مصطلحات المتكلمين، كما لوحظ عدم الدقة في نسبة الكلام إلى أصحابه في بعض المواضع من الكتاب.

الفصل الثّاني

الفروق اللّغوية والتّرادف عند أبي هلال العسكري

أولا- الفروق اللّغوية والتّرادف في الكتاب:

1- مفهوم الفروق:

تتضمن ثنائية (الفرق، التّفريق)، تعريف الكلمة لغة، وأظن أنّه يستحسن إدراجها في هذا الموضع من البحث، وافتتاح موضوع الفروق عند أبي هلال العسكري بها، يقول: "الفرق خلاف الجمع والتفريق جعل الشيء مفارقا لغيره حتى كأنّه جعل بينهما فرقا بعد فرق حتى تباينا، وذلك أنّ التفعيل لتكثير الفعل وقيل فرق الشعر فرقا بالتخفيف، لأنّه جعله فرقتين ولم يتكرر فعله فيه، والفرق أيضا الفصل بين الشيئين حكما أو خبرا ولهذا قال الله تعالى: ﴿ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾،[سورة المائدة، الآية: 25] أي افصل بيننا حكما في الدنيا والآخرة ومن هذا فرّق بين الحق والباطل."[1] تعبر هذه الثنائية عن رأي المؤلف في تحديد مفهوم الفرق، وكما ورد في الباب النّظري كلمة الفرق تتطلب طرفين، يقوم الفاعل بعملية الفصل بين شيئين أو أكثر. وهذا ما قام به المؤلف في كتابه.

سيتناول هذا الفصل تقديم قراءة بسيطة لعنوان الكتاب، "الفروق في اللّغة" من خلال المقدمة ثمّ الانتقال إلى الباب الأول من الكتاب، باعتبار أنّ أبا هلال العسكري ضمّنه نظريته، وذلك للتعرّف على أهم آرائه في موضوع الفروق والتّرادف، وبعدها ستكون الاستفادة من بعض الثنائيات أو المجموعات (الكلمات المترادفة)، وذلك للوقوف عند الآليات الموظفة للتّفريق بينها. ويتضمّن الفصل عيّنة من الثنائيات البعيدة عن التّرادف. وبما أنّ كلام الله عزّ وجل ترأس قائمة المصادر والشواهد عند المؤلف، فقد ورد في البحث أشهر الكلمات المترادفة في بعض الدّراسات الحديثة، وذلك شريطة ذكرها في الكتاب.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص 143.

1-2- عنوان الكتاب:

يقال إنّ الكتاب يعرف من عنوانه، ولهذا يحرص المؤلفون عادة على حسن اختيار العنوان المناسب لمؤلفاتهم بطريقة تجعل القارئ يتطلّع شوقا إلى استطلاع كنهه وفحواه، كما أنّه يمثّل صورة مصغرة لما يحتويه من مواضيع، وهذا ما سيكشف عنه هذا العنصر.

وردت عناوين كثيرة لهذا الكتاب ذكرها محقق كتاب "الفروق اللّغوية" الباحث محمد باسل عيون السود وهي: كتاب الفرق بين المعاني، كتاب الفروق كتاب الفروق في اللّغة، معرفة الفروق اللّغوية، الفروق اللّغوية).

يتمثّل عنوان الكتاب موضوع البحث في: "الفروق في اللّغة" وقد صدرت له طبعات كثيرة بعنوان آخر تمثّل في: "الفروق اللّغوية"، إلاّ أنّ الملاحظ هو الاحتفاظ بكلمة الفروق التي لم تتغيّر، وهذا يعني أنّ الكلمة المفتاح في هذا الكتاب هي: "الفروق"، ولهذا سيكون التّركيز على هذا المصطلح أكثر من غيره. يتبادر إلى الذهن عدّة تفسيرات لهذا العنوان، من بينها الفروق الحاصلة بين ألفاظ اللّغة عامة أو بين عدة لغات أو لهجات وهذا - بالطّبع- بعيد عن فكرة التّرادف، ويمكن التّفكير في المستويات اللّغوية بمعنى التّفريق بينها، من حيث لغة العامة ولغة الخاصة، وغيرها من الاحتمالات. وهناك سؤال آخر يتبادر إلى الذهن، هل عنوان: "الفروق اللّغوية"، له الدلالة نفسها مع قولنا: "الفروق في اللّغة"؟

ستكون البداية من مقدمة الكتاب لفهم العنوان، وللتأكد من مناسبته للمحتوى وممّا قاله المؤلف: "ثمّ إني ما رأيت نوعا من العلوم وفنا من الآداب...إلاّ الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة...فإني ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتابا يكفي الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه، فعملت كتابي...وجعلت كلامي فيه على ما يعرض منه

في كتاب الله وما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس".[1] أظن أنّ هذا الكلام قد يكون كافيا لفكّ رموز العنوان، إذ يبدو للوهلة الأولى أنّ المؤلف يقصد بعبارة "الفروق في اللّغة" أنّه سيتناول بعض الكلمات المتقاربة التي بدأت الفروق تختفي بينها بفعل التقارب في المعنى؛ وهو ما أدى إلى استعمالها للدّلالة على المعنى نفسه، بين المتكلمين وقد مثّل لذلك بالعلم والمعرفة. ومن خلال الفصل السّابق،* يمكن القول إنّ مصطلح الفروق لم يقتصر على الجانب اللّغوي بل تعداه إلى التّفريق بين المستويات اللّغوية (لغة الخاصة ولغة العامة)، وهكذا تتضح العلاقة بين العنوان والمحتوى، والمقصود من الفروق عند شيخنا أبي هلال العسكري، إذ يستحسن الاحتفاظ بعنوان "الفروق في اللّغة"، لأنّه يعكس محتوى الكتاب المتمثل في تناول الفروق اللّغوية بين الكلمات المترادفة، بالإضافة إلى التفريق بين آراء اللّغويين والفقهاء والمتكلمين في الكلمة الواحدة، " فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه" وذلك في بعض المواضع من الكتاب، وهذا قد لا يعكسه – في رأيي– عنوان "الفروق اللّغوية".

وبالعودة إلى تعريف الفرق الوارد في الباب النّظري، والذي يقول: "فرق لي هذا الأمر يفرق فروقا إذا تبيّن ووضح".[2] أتساءل عن مدى إمكانية إسقاط هذا التّعريف على عنوان الكتاب "الفروق في اللغة" بحيث يصبح معناه "الإيضاح في اللّغة"، أو "البيان في اللّغة".

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 9.

* ذكر في الفصل التطبيقي الأول أنّ العسكري تناول عدة مجالات وتخصصات، وفرق بين مفهوم بعض الكلمات، وفق اعتبارات كثيرة منها: فروق لغوية، فروق نحوية، فروق صرفية، وفروق فقهية، وغيرها من الفروق الواردة في الكتاب.

2- ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، مادة (فرق).

1-3- الفروق اللّغوية:

1-3-1- عند الشيخ أبي هلال العسكري:

وضّح الباب النّظري، وكذا مقدمة الكتاب أنّ الفروق اصطلاحا هي تلك المعاني الدقيقة التي يلتمسها اللّغوي بين الكلمات المتقاربة المعاني، فيُظن ترادفها لخفاء تلك الفروق على مستعملي اللّغة، لأسباب لغوية تارة، ولأسباب اجتماعية تارة أخرى. يعكس الباب الأول رأي المؤلف، وذلك من خلال عنوانه المتمثل في: "في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة، والقول في الدّلالة على الفروق بينها". يدل هذا العنوان على أنّ المؤلف يجعل من اختلاف الكلمات أو العبارات (البنية) دليلا على اختلاف معانيها وذلك في كل لغة. قد يفهم من قوله: "في كل لغة" أنّه يستبعد اللّغات واللّهجات الأخرى، بل إنّ حديثه محصور في اللّغة الواحدة، كما يبيّن أنّه سيأتي بالأدلة لتأكيد هذه الفروق.

يقول أبو هلال العسكري رحمه الله تعالى: "الشّاهد على أنّ اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أنّ الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرّة واحدة فَعُرِف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم، لا يأتي فيها بما لا يفيد، فأن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صوابا، فهذا يدل على أنّ كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإنّ كل واحد منهما يقضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه".[1] وقد أكدت الباحثة الغربية آن آينو الفكرة نفسها، حين تحدثت على فكرة المميّز الدّلالي العنصري، تقول: "إذ إنّه ما معنى التّسمية إذا لم تكن الفصل والتمييز وتأكيد الفرق".[2] وهذا نفسه ما تناوله اللّغوي السويسري (سوسور) عندما أشار إلى نظام

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 13.

2- آن إينو، مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، ترجمة أوديت تبيت وخليل أحمد، ط1، دار السؤال للطباعة، دمشق: 1980م، ص 59.

التّقابل في اللّغة، وقد تناول الباحث التواتي بن التواتي ذلك في قوله: "مبدأ التباين بين الوحدات: ويسمى أيضا الفرق أو التقابل، أو التفاضل فهو يعارض مبدأ الاقتصاد، والمقصود من هذا المبدأ هو أن تبيّن أنّ الوحدات اللغوية ينبغي أن تختلف الواحدة عن الأخرى حتى لا تلتبس".[1] ويمكن استعارة هذا المفهوم الذي طبّق بالدرجة الأولى على الحروف والأصوات، واعتماده في هذا الموضع، بحيث ينتقل هذا المبدأ إلى الكلمات، فتتميز كل كلمة بخصائص معينة تجعلها مختلفة عن الكلمات الأخرى، قد تكون هذه الخصائص صوتية، وقد تكون دلالية، أو نفسية تبعا لما توحيه هذه الكلمة من ظلال.

يشرع المؤلف في إثبات نظريته باعتماد المنطق، حيث يرى أنّه من المنطقي أن يؤدي اختلاف بنية الكلمات والعبارات إلى اختلاف المعاني بينها ويبدو الشيخ أبو هلال العسكري في هذا المقام محللا دلاليا بارعا وكأنّه اطّلع على النّظريات الدّلالية الحديثة التي تناولت الدال، والمدلول، والمرجع، بالإضافة إلى تضمن الاسم الواحد لمعاني رئيسة ومعاني جزئية، وهاهنا أستحضر نظرية السّمات الدّلالية، التي تقسم الكلمة الواحدة إلى مجموعة خصائص جزئية؛ إذ توصّلت الدّراسات الحديثة إلى أنّ للكلمة الواحدة معنى عاما، قد يجمعها مع غيرها من الكلمات، ومعنى خاصا يفصلها عنها، ويفرّق بينها وبين غيرها. كما يوظف رأيه في نشأة اللغة ليدعم به نظريته في الفروق، وقد استعان بعلماء اللّغة وواقع الاستعمال.

واعتمد دلالة الكلمة على المعنى باعتبار الإشارة، فالكلمة تشير إلى المعنى فإذا أشرنا إلى معنى معيّن باسم واحد فعرفناه، فمن غير المنطقي توظيف اسم آخر، للإشارة إلى المعنى نفسه، بمعنى أنّ المدلول يحتمل دالا واحدا لا أكثر. فإذا أشرنا إليه ثانية وثالثة بالدال نفسه، فإنّ هذا يخلّ بالفائدة، وليؤكد نظريته – وكما

1- التواتي بن التواتي، مفاهيم في علم اللسان، ص 107.

فهمت– يستدل على ذلك بأن يجعل اللّغة من وضع الخالق عزّ وجل، – وبالطبع – فالله سبحانه وتعالى حكيم يتنزه عن الإتيان بما لا فائدة منه.

ثم ينقلنا المؤلف إلى فكرة أخرى، وهي وقفة رائعة تعكس فطنة المؤلف وبراعته، كما أنّها تزيل الغموض الذي أحيطت به نظرته للتّرادف[1]، وتتمثل في قوله:" فأن أشير منه في الثّاني والثّالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأوّل كان ذلك صوابا، فهذا يدل على أنّ كل اسمين يجريان على معنى من المعاني...فإنّ كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر..."[2] فقوله أن أشير منه (يقصد من الشيء المشار إليه أولا) تعبير دقيق، وفي القمة لاسيّما وهو يصدر عن عالم لغوي عاش في القرن الرابع الهجري، يبدو أنّ المؤلف يقصد أنّه بإمكاننا إطلاق تسمية ثانية وثالثة على المدلول الواحد، ولكن هذا يعني أنّنا نرمي إلى معنى غير المعنى الذي أشرنا إليه في الإشارة الأولى، وهنا تتضح فكرة أبي هلال العسكري، وكأنّه يحيلنا إلى العوامل التي تجعل المتكلم يوظف في بعض الأحيان أسماء كثيرة للدّلالة على المعنى الواحد. فالتّسمية الأولى تشير إلى جانب من جوانب هذه الكلمة ويشير الاسم الثّالث إلى جانب آخر في هذه الكلمة، غير الذي أشير إليه في المرة الأولى والثانية، ولو لم يكن الأمر كذلك ما كنّا بحاجة إلى الأسماء الأخرى. (قد أشير هاهنا إلى المعنى المركزي والمعاني الهامشية للكلمة).

1- يقول الباحث أحمد سليمان الشريف، أما أبو هلال العسكري فقد أفرد كتابا خاصا لإنكار المترادف والمشترك والضد(الأجناس الدلالية)، وأسماه الفروق في اللغة وبناه على فكرة أساسية ذكرها في الباب الأول... والقول في الدلالة على الفروق بينها"، ينظر أحمد سليمان الشريف، دلالة الصيغ، جامعة الجزائر معهد اللغة والأدب العربي، 1985–1986 م رسالة دكتوراه، ص 29.

2- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 13.

1-3-2- الاستشهاد باللّغويين:

يستشهد المؤلف ببعض العلماء، مثل: تفسير المبرد لقوله تعالى:﴿... وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة المائدة، الآية: 48]، قال: " فعطف شرعة على منهاج لأنّ الشرعة لأوّل الشيء والمنهاج لمعظمه ومتّسعه".[1] يواصل المؤلف حشد الأدلة والبراهين لإثبات ما جاء به؛ مستشهدا بقول المبرد الذي اعتمد على الواقع النّحوي الذي يتطلّب اختلاف معنى المعطوف مع الاسم الذي يعطف عليه. وبما أنّ كلمة المنهاج قد وردت بعد كلمة شرعة وبينهما حرف عطف، فهذا يقتضي بالضرورة اختلاف معنييهما؛ كما استشهد بالواقع اللّغوي بقوله: "شرع فلان في كذا إذا ابتدأه وأنهج البلى في الثوب إذا اتّسع فيه".[2] وبالتّالي فقد أنكر دلالة المنهاج على المعنى نفسه الذي تدل عليه الشرعة.

كما يستشهد بقوله: "لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله، إذا كان زيد هو أبو عبد الله... قال أبو هلال رحمه الله: "والذي قاله هاهنا في العطف يدل على أنّ جميع ما جاء في القرآن وعن العرب من لفظين جاريين مجرى ما ذكرنا من العقل واللّب، والمعرفة، والعلم، والكسب، والجرح، والعمل، والفعل معطوفا أحدهما على الآخر، فإنّما جاز فيهما، لما بينهما من الفرق في المعنى، ولولا ذلك لم يجز عطف زيد على أبي عبد الله إذا كان هو هو ...ومعلوم أنّ من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه، لا يصح عطف ما عطف به عليه إلاّ إذا علم أنّ الثاني ذكر

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص13. بتصرف.

2- المرجع نفسه، ص 13.

تفخيما، وأفرد عما قبله تعظيما، نحو عطف جبريل وميكال على الملائكة في قوله تعالى:﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴾، [سورة البقرة، الآية: 98]."[1] يتضح من هذا المثال أنّ أبا هلال العسكري يستعين بقاعدة نحوية صوّغ بها ما ذهب إليه، فلا أقول: "عملت كذا وكذا"، إذا أردت المعنى نفسه باللّفظ الثّاني، إلاّ أن أريد معنى آخر، أو أغراضا أخرى.

ثم يستشهد ببعض النّحويين، الذين يرون أنّه لا يجوز أن يدل اللّفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطَب وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكلة، إلاّ أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علّة ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلاّ ما شذ وقلّ... ولا يجوز أن يدل اللّفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يدل اللّفظان على معنى واحد لأنّ في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه.[2] ينفي أبو هلال العسكري هاهنا وجود المشترك اللّفظي الذي يعتبره مخالفا لفائدة اللّغة، فلفظ واحد يقابل معنى واحدا، ولا مجال عنده لمناقشة المسألة. ويطبق المنطق نفسه على التّرادف، إذ لا يمكن أن نجد كلمتين تدلان على معنى واحد. وينتقل إلى معالجة الصيغ فيفرّق بين فعل وأفعل ويبيّن أنّه لا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ويبقى المعنى نفسه، ومثاله على ذلك: " فسقيت الرجل يفيد أنك أعطيته ما يشربه أو صببت ذلك في حلقه. وأسقيته يفيد أنّك جعلت له سقيا أو حظا من الماء، وقولك شرقت الشمس يفيد خلاف غربت، وأشرقت يفيد أنها صارت ذات إشراق".[3] استعان المؤلف بمعرفته الصّرفية للتأكيد على أثر اختلاف الصّيغ الصّرفية في المعنى، يقول

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 14.

2- المصدر نفسه، ص14، بتصرف.

3 - المصدر نفسه، ص15، بتصرف.

الباحث أحمد سليمان الشريف في هذا: "كتاب تنحل عموديا إلى الأصل: /ك ت ب/ ويدل على معنى المصدر، أو المفهوم العام للكتب- أو الكتابة – المستمد- أو المنبسط من معاني الفروع جميعها (. مشتقات ذلك الأصل كافة). الصيغة /فِعال/ التي تحمل المعنى الإضافي – المضاف إلى الأصل- وتحدده فتدل على تلك الأداة المشخصة بعينها: "الكتاب".[1] يتّضح من هذا الكلام أنّ هناك معنى أساسي نجده في اتحاد الحروف الأصلية للفعل؛ وكلّما تغيرت الصيغة حصلنا على معنى آخر.

كما يرى المؤلف أنّ حروف الجر لا تتعاقب، واستند إلى ما قاله ابن درستويه، فجواز تعاقبها إبطال لحقيقة اللّغة، وإفساد للحكمة فيها، ولا يقول به إلاّ من لا يتحقق المعاني. يستوقفنا أبو هلال العسكري عند قضية هامة تتمثل في مدى إمكانية تعاقب حروف الجر، ففي بعض الحالات قد نوظف حرفا معينا عوض حرف آخر مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [سورة الشورى، الآية: 25]، حيث ورد حرف الجر عن بمعنى من.[2] هذا يعني أنّ أبا هلال العسكري ينفي تعاقب الحروف، فليست الحروف كلّها قابلة للتعاقب، إلاّ أنّه قد يحدث أن تتعاقب في استعمالاتنا اليومية، أقصد أنّ ذلك لا يكون إلاّ لأغراض معيّنة يحددها الاستعمال والسياق.

لقد أشار الباحث محمد بن عبد الرحمن الشايع إلى هذا الإشكال الواقع بين العلماء، يقول: "يرى بعض العلماء أنّ الحروف يقوم بعضها مقام بعض،... والتّحقيق في هذا أنّ لكل حرف معناه الخاص به، وما جاء ظاهره قيام بعض الحروف مكان بعض إنّما هو من باب التضمين للّفظ الذي قبل الحرف بإشرابه

---

1 – أحمد سليمان الشريف، دلالة الصيغ، ص 13.

2 – ينظر الشريف قصار، معاني الحروف في القرآن الكريم، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1984م، ص65.

معنى لفظ آخر يتعدى بهذا الحرف، إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ولهذا جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وحتى تؤدي الكلمة مؤدى كلمتين".[1] وهذا يدعم ما جاء به أبو هلال العسكري، إذ يجوز أن تقوم الكلمة مقام كلمتين إذا كان معناها يشتمل معنى الكلمة الثانية، أو لغير ذلك من الأسباب.

ويشير المؤلف إلى أنّ بعض أهل اللّغة يقولون: إنّ الشِعَر والشِعْر، والنَهَر والنهْر بمعنى واحد، إلاّ أنّ ذلك لغتان، وبما أنّ اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك...[2] ويربط أبو هلال العسكري بين هذه القضية وموضوع التّرادف فيقول: "ولعل قائلا يقول إنّ امتناعك من أن يكون للفظين معنى واحد، رد على جميع أهل اللّغة، لأنّهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا العقل، أو الجرح قالوا الكسب...وهذا يدل على أنّ اللب والعقل عندهم سواء...قلنا ونحن أيضا كذلك نقول، إلاّ أنّا نذهب إلى أنّ قولنا اللب وإن كان هو العقل فإنّه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل...ولهذا المعنى قال المبرد: "الفرق بين أبصرته وبصرت به على اجتماعهما في الفائدة أنّ بصرت به معناه أنّك صرت بصيرا بموضعه وفعلت أي انتقلت إلى هذا الحال. وأما أبصرته فقد يجوز أن يكون مرة ويكون لأكثر من ذلك."[3] يعبّر في هذا الموضع عن تأييده للّذين يقولون إنّ العقل واللب سواء، إلاّ أنّ اللب وإن كان هو العقل، فإنّه يفيد خلاف ما يفيده قولنا العقل. أرى والله أعلم أنّ أبا هلال العسكري يؤكد ما قاله في المقدمة وكذا في بداية هذا الباب، إذ سبق له أن اعترف بإمكانية إطلاق أكثر من اسم واحد على الشيء الواحد، إلاّ أنّ هذا يكون عادة للدّلالة على معنى آخر في هذا الشيء، (أي كما ورد في الباب النّظري لاعتبارات مختلفة)، ولا يمكن أن يطابقه مطابقة تامة ومطلقة. والملاحظ أنّه في حقيقة الأمر، لا يوافقهم عندما

1- محمد بن عبد الرحمن الشايع، أثر الفروق اللغوية في تفسير القرآن الكريم، ص 291.

2- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 15 – 16. بتصرف.

3- المصدر نفسه، ص16.

يقولون بالتّطابق التّام بين الكلمتين، فهذا أمر مرفوض حسب ما ورد عنده، إلاّ أن يُقصد من ذلك ما ورد سابقا؛ أي وجود أسباب تؤدي إلى وضع كلمة مكان كلمة أخرى لتدل على معنى فيها من وجه آخر.

ويختم المؤلف أدلته بقوله: "وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاقتصار في تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه وفيه كفاية".[1] يبدو وكأنّ شيخنا أبا هلال العسكري يعبّر عن اقتصاره على بعض ما لديه من أدلة وحجج لإثبات ما ذهب إليه، طلبا للاختصار، (ثمّ يبيّن أنّ التفريق بين هذه المعاني المتقاربة يكون بأشياء كثيرة اقتصر على بعضها ولم يذكرها كلها).[2] ثم انتقل إلى تحديد الأسس التي اعتمدها لمعرفة الفرق بين المعاني أو الكلمات التي اعتبرها النّاس مترادفات، ولا داعي لذكرها في هذا المقام، ذلك أنّها ستذكر في موضع آخر من هذا البحث بمزيد من التفصيل.

يتّضح مما سبق، أنّ الباب الأوّل هو عرض لموقف أبي هلال العسكري من موضوع الفروق اللّغوية وقد اعتمد أدلة منطقية ولغوية وواقعية، لإثبات ما ذهب إليه، باستقراء أراء المؤلف السابقة، يبدو أنّه لا يلغي فكرة التّرادف مطلقا ولكّنه يضع ضوابطا وحدودا لها، وهذا ما يذهب إليه معظم اللّغويين المحدثين والمعاصرين سواء أكانوا عربا أم غربيين. وقد سمحت هذه الوقفة بالتّعرّف على رأي شيخنا أبي هلال العسكري في موضوع الفروق والتّرادف.

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 16.

2- المصدر نفسه، ص 16. بتصرف.

2- التّرادف عند أبي هلال العسكري:*

قد يستغرب القارئ عندما يقرأ مثل هذا العنوان، في كتاب موسوم بـــ: "الفروق في اللّغة" ولكن المطّلع على الكتاب، والمدقّق في المصطلحات التي وظفها المؤلف، يجد أنّ ذلك أمر منطقي، وهو يورد كلمات مترادفة في كتبه الأخرى دون الإشارة إلى وجود أدنى فرق بينها، وقد أُغفِل هذا الجانب في معظم الدّراسات التي تناولت ظاهرة التّرادف أو الفروق عنده، إذ شاع عند معظم اللّغويين الرفض المطلق للتّرادف عند شيخنا أبي هلال العسكري، وهذا ما جعل بيننا وبين دراسة التّرادف عنده حاجزا منيعا فترى كيف يرى التّرادف؟

يمكن القول إنّه: "عبارة عن مجموعة من الكلمات المتقاربة المعنى، إلاّ أنّها لا تدل على المعنى نفسه، وقد يوظفها المتكلم في بعض الأحيان بالتّناوب، ولكن لابدّ من مراعاة الفروق بينها، فإذا أراد المتكلم المعنى الحقيقي الذي يتطلب كلمة معينة دون سواها فعليه الالتزام بها". والملاحظ أنّ هذا التّعريف، هو نفسه التّعريف الوارد عند اللّغويين حديثا ولاسيما الغربيين منهم، ففي نهاية المطاف ما التّرادف إلا تقارب في المعنى بين بعض الكلمات، التي لا يمكننا توظيفها بالمعنى نفسه في السياقات المختلفة. وقد أشارت الباحثة نور الهدى لوشن إلى ذلك، تقول: "وإنّ خضوع الدّلالة وغيرها من علامات اللّغة، لجدلية الحقيقة والمجاز ليقودنا إلى تقرير حقيقة أخرى أشار إليها أبو هلال العسكري تلويحا لا تصريحا مفادها أنّه لئن كانت الرغبة في الفهم والإفهام تقتضي مبدئيا أن يختص كل دال أو كل مدلول بصاحبه، ولا يتعداه إلى غيره، فإنّ الممارسة العملية للغة لتكسر هذا المبدأ وتعدل عنه، ولضرورات المجتمع وحاجاته أحكام، وهي تتوسل إلى ذلك بالمجاز، فهو الذي يستند إليه أفراد المجتمع ليسموا الدّلالة دليلا... وهكذا يكون للدال الواحد غير

* لم يرد ذكر مصطلح الترادف في الكتاب. ولكن ورد المعنى الذي قاله اللغويــون: (اســتعمال كلمات متقاربة المعنى بالمعنى نفسه ولكن من باب التقريب لا من باب التطابق التام بينها).

مدلول وللمدلول الواحد غير دال".[1] لقد ركزت الباحثة على المجاز وسنتعرف فيما يلي على أسباب أخرى تجعلنا نستعين بأكثر من دال للإشارة إلى المدلول الواحد.

2-1 - أسباب التّرادف:

2-1-1- التّرادف في اللّغة الواحدة:

يمكن إدراج بعض الظواهر، التي تؤدي بالمتكلم إلى استعمال كلمات مختلفة للدلالة على المعنى الواحد.

●يتّضح ذلك من خلال الكتاب، منها قوله: "...ثم قد تتداخل الصّفة والنّعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناها".[2] فالحديث في هذا المثال عن تقارب المعنى. ولم نقل تطابق أو تساوي.

●كما يشير إلى ظاهرة تتمثل في التّوسع، يقول أبو هلال العسكري: "...إلاّ أنّ ذلك توسع، والتّوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه".[3] وهنا يشير أبو هلال العسكري إلى أنّنا قد نستعمل كلمة معينة في موضع كلمة أخرى توسعا، إلاّ أنّ هذا لا يعني تطابق معنى الكلمتين، فهو مجرد استثناء، والاستثناء لا يتحول إلى قاعدة.

●كما يتحدث عن كثرة الاستعمال التي تؤدي إلى وضع إحدى الكلمات في موضع الكلمة الأخرى يقول: "...ثمّ كثر استعمال اللفظين حتى سمي كل واحد منهما باسم الآخر، فقيل للحديث خبر وللخبر حديث".[4] وكذا (الفرق بين الظن والحسبان) "...الظن ضرب من الاعتقاد، وقد يكون حسبان ليس باعتقاد...ثم كثر حتى سمي الظن حسبانا على جهة التّوسع وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال..."[5] يبدو أنّ المؤلف يتحدث عن التّوسع في المعنى، حيث شمل معنى الحسبان لفظ الظن، وهذا ما أدى إلى ترادفهما.

1- نور الهدى لوشن، علم الدلالة (النظرية والتطبيق)، ص 27.

2- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 22.

3- المصدر نفسه، ص 26.

4- المصدر نفسه، ص 32.

5- المصدر نفسه، ص 92.

●كما يذكر سببا آخر يتمثل في المجاز، يقول: "الفرق بين الالتماس والطلب، أنّ الالتماس طلب باللمس، ثمّ سمي كل طلب التماسا مجازا".[1] ويقول (في الفرق بين النّصيب والحظ): "أنّ النّصيب يكون في المحبوب والمكروه، يقال: وفاه الله نصيبه من النّعيم أو من العذاب، ولا يقال حظه من العذاب، إلاّ على استعارة بعيدة، لأنّ أصل الحظ هو ما يحظه الله تعالى للعبد من الخير والنّصيب ما نصب له ليناله سواء كان محبوبا أو مكروها..."[2] يبيّن لنا المؤلف من خلال هذه الثنائية أنّه قد يستعمل النّصيب والحظ، بالمعنى نفسه على سبيل المجاز. وفي الكتاب أمثلة كثيرة من هذا النوع. وقد وضّح الباحث عبد الواحد حسن الشيخ؛ صاحب كتاب العلاقات الدّلالية والتّراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية) كيفية حدوث هذه الظاهرة: "وكلاهما عارف أنّ هذا اللّفظ أو ذاك استخدم على سبيل الحقيقة أو المجاز بدلالة سياق الكلام، حيث إنّ كثيرا من الكلمات التي عدت مترادفة قد وضعت أصلا لغير هذه المعاني الجديدة التي استخدمت فيها، فاستخدمها المتكلم لعلاقة من العلاقات بين اللّفظ الحقيقي واللّفظ المجازي، فوضع ما هو مجازي إلى جانب ما هو حقيقي، فاعتبرا مترادفين تبعا لذلك، والبون شاسع والفرق كبير بين الحقيقة ...وبين ما هو مجاز، والذي اعتبر بتقادم الزمن وطول العهد أنّه حقيقي في هذا المعنى، والواقع أنّه مجاز".[3] وضح الباحث كيفية حدوث عملية انتقال المعاني المجازية إلى الاستعمال الحقيقي وأثّر عامل الزمن في ذلك.

●الصيغة الصّرفية (الفرق بين الكلام والتكليم) أنّ التّكليم تعليق الكلام بالمخاطب، فهو أخص من الكلام، وذلك أنّه ليس كل كلام خطابا للغير، فإذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التّكليم، وذلك أنّ قولك كلمته كلاما

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 284.

2- المصدر نفسه، ص 159.

3- عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)، ط1 مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة: 1999م، ص 126.

وكلمته تكليما سواء..."[1] يرى المؤلف في هذه الثنائية أنّ اعتماد المصدر منها يجعلنا نحكم عليها بالتّرادف.

•كما يشير إلى نقطة أخرى تتمثل في تساوي الكلمتين أو المعنيين في بعض الوجوه أو المميزات يقول المؤلف: "وتساويهما في بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصا".[2]

•أن يُتضمن المعنى الثاني في المعنى الأول، يقول: "الفرق بين الألم والوجع أنّ الوجع أعم من الألم... ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر"[3]. وعلى هذا قد يستعمل المتكلم الكلمتين للدلالة على المعنى نفسه، ولاسيّما إذا كان المتكلم ليس ممن يهتمون بدقة المعاني.

•من هنا يمكن استنتاج، أنّ شيخنا أبا هلال العسكري، لا يرفض التّرادف مطلقا، أي الذي نقصد به تقارب المعنى بين بعض الكلمات، ولم يرفض توظيف الكلمات المتقاربة في المعنى. وإنّما يرفض التّرادف الذي يقصد به الاتفاق التام والتّساوي المطلق في المعنى بين الكلمات المترادفة وإن كان هذا الكلام بحاجة إلى المزيد من البحث والتحقّق.

2-1-2- التّرادف في لغتين:

إذا ما وجدنا كلمتين تحملان المعنى نفسه، بحيث يصعب علينا التفريق بينهما، ففي هذه الحالة يمكن القول إنّهما من لغتين. فقد تعبّر القبيلة الواحدة عن معنى معين بكلمة واحدة، وتنتقل إليها كلمة ثانية بفعل الاحتكاك بين القبائل العربية، فتستعمل الكلمتان عند هذه القبيلة للدّلالة على المعنى نفسه، يقول أبو هلال العسكري: "ويجوز أن يقال الصّفة لغة والنّعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في

1- أبو هلال العسكري، المرجع السابق، ص 27.

2- المصدر نفسه، ص 50.

3- المصدر نفسه، ص 234.

المعنى"[1]. ويمكن التمثيل لذلك بما يحدث عندنا في المجتمع الأمازيغي (القبائلي)، إذ نجد مناطق تسمي المطر بـــ "أقفور" (aguefour) فيما تسميه مناطق أخرى "لَهْوَ"، – وقد نجد تسميات أخرى– وتدلّ الكلمتان على المعنى نفسه، لكن هذا في منطقتين مختلفتين، فإذا لم يحصل أيّ اتّصال بين المنطقتين، بحيث يُعلم أنّ الكلمة الثانية تدل على معنى المطر، فإنّ المستمع للكلمة الثانية لن يفهم أنّها تعبر عن المعنى نفسه الذي تعبّر عنه الكلمة الأولى. وقد حدث هذا الأمر معي حين سمعت كلمة "لڤرَا"(lguara) ولم أفهم معناها إلاّ بعد أن شرحتها لي زميلتي من منطقة بجاية، وعندما استفسرت من زميلة أخرى من بجاية، من قرية أخرى غير الأولى قالت إنّها لا تعرف هذه الكلمة، بل يعبرون عن معناها بكلمة "لَهْوَ". فالكلمتان قبل أن تُعرفا معا، لا يمكن اعتبارهما من المترادف ولكنّهما تدلان على المعنى نفسه عندما يُعلم معناهما لدى المتكلمين من المنطقتين. وهذا لا يتناقض مع ما قاله المؤلف، فهو يمنع التّرادف التّام في اللّغة الواحدة، وليس في لغتين أو أكثر.(إذا ما سمينا ذلك ترادفا). وقد يفسر هذا ظاهرة التّرادف، فقد يأتي على الكلمات المترادفة والمستقدمة من لغات ولهجات مختلفة، زمن تزول معه الاعتبارات الجغرافية فيُظن أنّها من منطقة واحدة.

2-2- شروط التّرادف:

يتّضح مما سبق أنّ شيخنا أبا هلال العسكري، يقول بالتّرادف ولكن بشروط:

1- الانطلاق من أنّ التّرادف عبارة عن تقارب في المعنى بين الكلمات المترادفة وليس تطابقا بينها.

2- أن يكون في اللّغة الواحدة.

أما إذا جعلنا التّرادف هو التّطابق التّام بين معاني الكلمات المترادفة، فهذا يقتضي أن تكون هذه الكلمات في لغتين أو أكثر، فتتطابق وتتساوى معانيها، وهذا ما

1- أبو هلال العسكري، المصدر نفسه، ص 22.

اعترف به المؤلف، إلاّ أنّه يكون نتيجة للعوامل المذكورة، مثل انتقال كلمة من منطقة إلى أخرى فتشقّ طريقها إلى المعجم اللّغوي لتلك المنطقة وتصبح مساوية لمعنى تلك الكلمة المتداولة فيها، وأظن أنّ هذه الظاهرة ليست حكرا على اللّغة العربية بل نجدها في كل اللّغات، إذ لا يخلو معجم من معاجم اللّغات الأخرى من كلمات مقترضة ودخيلة، وهذا ما لا يمكن منعه، وكما يقال: فإنّ العالم قرية صغيرة وبالتّالي احتمال انتقال الثقافات، واللّغات بين الشعوب كبير جدا. وهذا ما حدث مع اللّغة العربية، وقد كان العرب يجتمعون في سوق عكاظ، وهم من قبائل كثيرة ومختلفة، كما أنّهم كانوا يكثرون التّرحال، ولهذا لا أستغرب وجود أكثر من كلمة للدّلالة على المعنى نفسه لاسيّما إذا كان منشأ هذه الكلمات في قبائل مختلفة، وبمرور الزّمن اجتمعت على المعنى الواحد عدّة كلمات، فضاعت الفروق الجغرافية بينها بفعل الزمن وكثرة الاستعمال. أظن أنّ هذا التفسير منطقي إذا ما سلّمنا بأنّ التّرادف لا يكون بتطابق المعاني بين الكلمات المنتمية إلى بيئة جغرافية واحدة. فالأصل هو اختلاف المعاني باختلاف المباني. وهذا ما أشار إليه المؤلف في بداية كتابه.

2-3- التّرادف والفروق اللّغوية في بعض كتب المؤلف:

●قال أبو هلال العسكري في كتابه ديوان المعاني"...: وكان متكئا فاستوى جالسا، فقال: يا نضر كيف قلت سِداد: قلت: يا أمير المؤمنين السّداد ههنا لحن، ... قال: ويحك أتلحنني، قلت: إنّما لحن هشيم وكان لحانة فتبع أمير المؤمنين لفظه قال: فما الفرق بينهما، قلت: السَّداد: القصد في الدين والسبيل، والسِّداد: البلغة وكل ما سددت به شيئا، فهو سِداد، قال: وتعرف العرب هذا؟ قلت نعم..."[1] يؤكد هذا المقتطف لنا اعتراف أبي هلال العسكري بالتّرادف. (أي توظيف عدة كلمات للدّلالة على معنى معين لتقريب الصورة من القارئ، فقد يجهل إحدى هذه الكلمات إلاّ أنّ جهله للكلمات كلها أمر مستبعد وهذا ما قد يفسر عملية اللجوء إلى توظيف أكثر من كلمة).

1- أبو هلال العسكري، ديوان المعاني، ج1، ص10.

يقول الباحث رمضان عبد التّواب، (من خلال كتابيه "التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء" و"المعجم في بقية أسماء الأشياء"): "ومع أنّ أبا هلال العسكري يبالغ في هذا الكتاب في منع التّرادف، ويحاول جاهدا البحث عن الفروق بين الألفاظ المترادفة، فإنّه في كتابين آخرين له، ينسى هذا المبدأ ويذكر الألفاظ المترادفة، بلا اعتراض عليها، أو محاولة للتفريق بينها، وأوّل هذين الكتابين هو: "التلخيص في معرفة أسماء الأشياء"، وثاني الكتابين هو المعجم في بقية الأشياء...ذكر من الألفاظ الدالة على (بقية اللبن في الضرع): التَّفشيل، والرَّمَث والعُفَافة، والعُلالة، والغُبْر وغير ذلك".[1] ينقد الباحث رمضان عبد التواب، شيخنا أبا هلال العسكري، كونه وظّف بعض الكلمات المترادفة دون أن يذكر الفروق بينها. أودّ التنويه إلى وجود مقولتين (فكرتين) تستعملان باعتبارهما فكرة واحدة وهما: "يقول أبو هلال العسكري بالفروق" والأخرى: "يمنع أبو هلال العسكري التّرادف"، في حين أنّ المعنى المقصود من الأولى غيره المقصود من الثانية فالقول بالفروق لا يعني إطلاقا إنكار التّرادف، كما أنّ القول بالتّرادف لا يعني بحال نفي الفروق اللّغوية. وهذا ما أدى إلى أخذ فكرة خاطئة عن شيخنا أبي هلال العسكري عند بعضنا.

ثانيا- معايير التّفريق بين المترادفات:

اعتمد أبو هلال العسكري كما وضّحه في بداية كتابه، ثمانية معايير فرّق على أساسها بين الكلمات المترادفة. يكمن الهدف من هذا الفصل في الوقوف عند كيفية تطبيق أبي هلال العسكري لمعاييره. وبما أنّ المؤلف لا يذكر المعايير المعتمدة في كل مرة، فقد اعتمدت التقسيم الذي قام به الباحث عمر عبد المعطي أبو العينين، حيث قام بتصنيف ثنائيات الكتاب حسب المعايير المذكورة، وقام بإحصائها وكان أكثر المعايير اعتمادا، هو معيار الاستعمال حيث بلغ عدد الثنائيات المقارن بينها حسب الباحث 687 ثنائية أو مجموعة، يليها معيار ما يؤول إليه

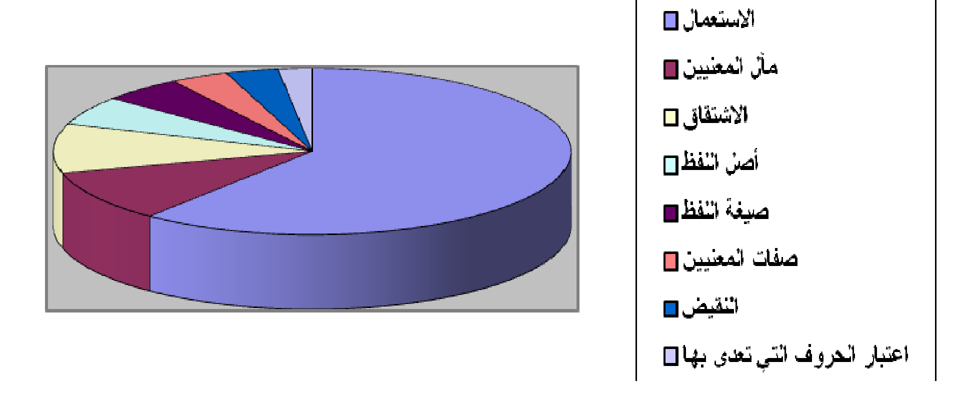
1- رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللغة، ص 315.

المعنيان، وعدد الكلمات المقارن بينها 113، ثم يليها التّفريق باعتبار جهة الاشتقاق بـــ 108 كلمة، ويأتي معيار أصل اللّفظ في اللّغة وحقيقته بـــ64 ثنائية، ويليه التّفريق باعتبار ما توجبه صيغة اللّفظ بـــ 57 ثنائية، ويندرج تحت اعتبار صفات المعنيين 41 ثنائية، ثم التّفريق باعتبار النّقيض في المرتبة ما قبل الأخيرة، بـــ 37 ثنائية، ونجد في الأخير المعيار الأقل ورودا، وهو اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال بـــ 24 ثنائية. وقد خُصِّصَ لكل معيار ثنائيتان والغاية هي معرفة حقيقة الفروق اللّغوية عند أبي هلال العسكري، بعد أن نظّر لها في الباب الأول، ومعرفة مدى تقيّده بهذه النّظرية، وانتقاله من النّظري إلى التّطبيق. فهل تمّكن أبو هلال العسكري من إرساء المبادئ المذكورة في الباب الأول من الكتاب؟ وبما أنّ الأشكال والجداول تقرّب المعلومات وتختصرها، فقد مُثِّلَ للمعايير المعتمدة في الكتاب بجدول ودائرة نسبية، تعكس النّسب المئوية لكل معيار.

جدول يمثل النّسب المئوية للمعايير المعتمدة للتّفريق بين المترادفات

المعيار	النّسبة المئوية
الاستعمال	% 60,74
ما يؤول إليه المعنيان	% 09,99
الاشتقاق	% 09,54
أصل اللفظ	% 05,65
صيغة اللفظ	% 05,03
صفات المعنيين	% 03,62
النقيض	% 03,27
اعتبار الحروف التي تعدى بها	% 02,12

الدائرة النسبية للمعايير المعتمدة للتّفريق بين المترادفات



1- عينة لثنائيات مترادفة:

1- 1- التفريق باعتبار الاستعمال:

قدّم أبو هلال العسكري قائمة كبيرة من الثنائيات (الكلمات) ليثبت الفروق اللّغوية على أساس معيار الاستعمال، فترى كيف وظف هذا المعيار؟

1-1-1- (الصّفة والنّعت):

وظّف أبو هلال العسكري عدة مجموعات منها: ثنائية (الصّفة والنّعت) وهذا تحليلها كما وردت في الكتاب، يقول: "النّعت فيما حكى أبو العلاء رحمه الله لما يتغيّر من الصّفات، والصّفة لما يتغيّر ولما لا يتغيّر، فالصفة أعم من النّعت قال: فعلى هذا يصحّ أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنّه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغيّر. ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشيء، والذي عندي أنّ النّعت هو ما يظهر من الصّفات ويشتهر، ولهذا قالوا: هذا نعت الخليفة كمثل قولهم الأمين والمأمون والرشيد. و قالوا أوّل من ذكر نعته على المنبر الأمين ولم يقولوا صفته، وإن كان قولهم الأمين صفة له عندهم، لأنّ النّعت يفيد من المعاني التي ذكرناها، ما لا تفيده الصّفة، ثم قد تتداخل الصّفة والنّعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معنييهما، ويجوز أن يقال: الصفة لغة

والنّعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى، فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصّفات على الموصوفين بغير معنى يخصّه، فيجري مجرى اللّقب في الرفعة ثم كثر حتى استعمل كل واحد منهما في موضع الآخر."[1] استشهد المؤلف بقول أبي العلاء المازني، ثمّ علّق قائلا: ولم يستدل على صحّة ما قاله من ذلك بشيء، وباستقراء هذا التّعليق، نلمس تحفظا من المؤلف في قبول هذا الرأي وقد أتى برأي آخر.

يجعلنا تحليل هذا الكلام نقف عند قضايا كثيرة، ففي تحديده للفرق بين الصّفة والنّعت، قد نكتشف أفكار المؤلف بشأن موضوع التّرادف، ونتأكد مما ورد في الباب الأول، وهو القسم النّظري من الكتاب، أمّا معيار الاستعمال فيظهر في قوله: "...قالوا...وقالوا...ولم يقولوا..."، فهو ينطلق ممّا يقوله النّاس ويستعملونه في حياتهم اليومية، للتّوصل إلى أنّ النّعت هو تلك الصفة التي تظهر بشدة إلى أن تشتهر ونستنتج من قوله: "لأنّ النّعت يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تفيده الصّفة." أنّه يقرّ بوجود معنى مشترك بين الصّفة والنّعت فالاستعمال هو الذي فرّق بينهما، ويعود مرة ثانية ليؤكد إمكانية استعمال أحد اللّفظين مكان الآخر، وذلك بسبب تقارب معنييهما. "قد تتداخل الصّفة والنّعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معنييهما". لنقف عند كلام أبي هلال العسكري الأخير، إنّه فعلا كلام ينمّ عن حس لغوي راق، هذا الكلام نجده في النّظريات الدلالية الحديثة، فهو يصرّح بوجود مساحات دلالية مشتركة بين بعض المترادفات، وهي التي تؤدي إلى فقدان التمييز وزوال الفروق بينها بمرور الزمن. وهذا ينفي عنه ما قيل فيه، من تعصبه وتحيّزه للفروق، ونفيه المطلق للتّرادف بأنواعه، وإلاّ فكيف نفسّر قوله: "ويجوز أن يقال: الصفة لغة والنعت لغة أخرى ولا فرق بينهما في المعنى والدليل على ذلك... ولا يفرّقون بينهما. فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصوفين بغير معنى يخصّه، فيجري مجرى

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص 21-22.

اللّقب في الرفعة ثم كثر حتى استعمل كل واحد منهما في موضع الآخر". وقد يُفهم مما سبق أنّ المؤلف يتناقض مع نفسه، ففي حين يقول في البداية إنّ الاستعمال هو سّبب التّفريق بين الصّفة والنّعت، ينتهي بالاعتراف بوجود التّرادف نتيجة الاستعمال كذلك؟

وقد ورد تعريف الصفة في مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، فهو يرى أنّها: "الحالة التي عليها الشيء من حليته، ونعته كالزنة التي هي قدر الشيء"[1] يوضح هذا التعريف أنّ العلاّمة الأصفهاني* يعتبر الصفة والنعت دالين اثنين لمدلول واحد، وما يعكس ذلك خلو معجمه من كلمة "النّعت" مستقلة فقد أوردها مع كلمة الصفة بمعنى واحد، وبالتّالي فهو يؤيّد الرأي الثاني لأبي هلال العسكري إلى حد ما، وإن كان الأصفهاني لم يتحدث عن اللّغات. وهذا تمثيل لهذه الثنائية.

جدول للتفريق بين النّعت والصفة*

الكلمة	العموم	التغيّر	الانتشار والشهرة	البصرة	الكوفة
النّعت	−	+	+	−	+
الصّفة	+	− +	−	+	−

نتوصل إلى المعادلتين التاليتين:*

الصّفة= مصطلح بصري (+) عام (+−) تغيّر (−) شهرة وانتشار

النّعت= مصطلح كوفي (−) عام (+) تغيّر (+) شهرة وانتشار

إنّ انتشار الصّفة يؤدي إلى تشكيل مفهوم آخر هو النّعت، فلا يستعمل النّعت إلاّ إذا انتشرت الصّفة بين النّاس، وإلاّ فهي صفة دائما، وهذا حسب المؤلف، ثمّ يعترف بأنّ معنى الكلمتين نفسه، ويكمن الاختلاف في المستعمل.

1- الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة (وصف).

* – مع أنّ العلامة الأصفهاني ممّن يقولون بالفروق، حسب ما ورد في الباب النّظري.

* – تعني إشارة (+) وجود الخاصية في الكلمة، وتعني إشارة (−) غياب الخاصية أو السّمة الدّلالية.

1 –1–2 (العلم والمعرفة):

اعتمد أبو هلال العسكري ثنائية (العلم والمعرفة)، وهذا تحليلها كما وردت في الكتاب، يقول: "الفرق بين العلم والمعرفة أنّ المعرفة أخص من العلم، لأنّها علم بعين الشيء مفصلا عما سواه، والعلم يكون مجملا ومفصلا، قال الزهري: "لا أصف الله بأنّه عارف، ولا أعنّف من يصفه بذلك لأنّ المعرفة مأخوذة من عرفان الدار، يعني آثارها التي تعرف بها، قال ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالأشياء من جهة الأثر والدليل، قال: "والمعرفة تمييز المعلومات فأومأ إلى أنّه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بأنه مميّز وليس ما قاله بشيء لأنّ آثار الدار إن كانت سميّت عرفانا فسميت بذلك لأنّها طريق إلى المعرفة بها، وليس في ذلك دليل على أنّ كل معرفة تكون من جهة الأثر والدليل، وأما وصف العارف بأنّه يفيد تمييز المعلومات في علمه، فلو جعله دليلا على أنّ الله عارف كان أولى من المعلومات متميّزة في علمه بمعنى أنّها متخيّلة له، وإنّما لم يسم علمه تمييزا، لأنّ التّمييز فينا هو استعمال العقل بالنظر والفكر، اللّذين يؤديان إلى تمييز المعلومات، فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنّها متميّزة، وإن كان لا يوصف بأنّه مميّز لأنّ تميّزها صفة لها لا له والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه، فكل معرفة علم، وليس كل علم معرفة، وذلك أنّ لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلاّ بضرب آخر من التّخصيص في ذكر المعلوم، والشاهد قول أهل اللغة أنّ العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما، إلاّ أن يكون بمعنى المعرفة كقوله تعالى:﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تُظۡلَمُونَ ٦٠﴾، [سورة الأنفال، الآية: 60]. أي لا تعرفونهم الله يعرفهم، وإنّما

كان ذلك كذلك لأنّ لفظ العلم مبهم، فإذا قلت علمت زيدا فذكرته باسمه الذي يعرفه به المخاطب لم يفد، فإذا قلت قائما أفدت لأنّك دللت بذلك على أنّك علمت زيدا على صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به في الجملة وإذا قلت عرفت زيدا أفدت لأنّه بمنزلة قولك علمته متميزا من غيره فاستغنى عن قولك متميزا من غيره لما في لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك، والفرق بين العلم والمعرفة إنّما يتبيّن في الموضع الذي يكون فيه جملة غير مبهمة ألا ترى أنّ قولك علمت أنّ لزيد ولدا وقولك عرفت أنّ لزيد ولدا يجريان مجرى واحدا."[1] عرض أبو هلال العسكري آراء الّزهري، ويبدو أنّه لا يوافقه وإن كانا يرفضان معا ترادف الكلمتين، إلاّ أنّهما اختلفا في الاستدلال لذلك، والدّليل على ذلك قول أبي هلال العسكري: "وليس ما قاله بشيء". واتّفقا في كون المعرفة تفيد تمييز المعلوم، واستعان باللّغويين ليبيّن أنّ العلم يتعدى إلى مفعولين ولا يمكن أن يستغني عن المفعول الثاني، إلاّ أنّه يتراجع ذاكرا حالة قد يستغني فيها الفعل المتعدي للمفعولين عن المفعول الثاني، وذلك إذا ورد العلم بمعنى المعرفة، ولا يتوقف العسكري هنا، بل يؤكد ذلك مستشهدا بآية قرآنية ذكر فيها العلم بمعنى المعرفة، ويبدو أنّ الراغب الأصفهاني[2] يؤيّد أبا هلال العسكري قائلا:"والعلم ضربان أحدهما إدراك ذات الشيء، والثاني الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له، أو نفي شيء هو منفي عنه فالأوّل هو المتعدي إلى مفعول واحد نحو: ﴿...لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ... ﴾ [سورة الأنفال الآية: 60]، والثّاني المتعدي إلى مفعولين نحو قوله: ﴿ ...فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ ... ﴾،[سورة الممتحنة، الآية10].

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص 72-73.

2- الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، (علم).

جدول للتّفريق بين العلم والمعرفة

الحالة الأولى:*

العلم=   (+) فاعل (+) مفعول به أول(+) مفعول به ثان (+) إبهام

المعرفة=(+) فاعل (+) مفعول به أول(–) مفعول به ثان (–) إبهام

الكلمة	فاعل	مفعول به أول	مفعول به ثان	الإبهام
العلم	+	+	+	+
المعرفة	+	+	–	–

هناك تقارب بين الكلمتين، إذ تشترك في بعض الخصائص، وتفترق في خصائص أخرى، وقد ذكر الشيخ الفرق بينهما، وهذا واضح من خلال هذا الجدول، فنلاحظ أنّ العلم ~المعرفة، لكنّه يذكر حقيقة أخرى، تجعلنا نعيد النّظر في حجته الأولى، وتتمثل في إمكانية ورود الكلمتين بالمعنى نفسه وبالخصائص نفسها؟

الحالة الثانية:

العلم= (+) فاعل(+) مفعول به أول (–) مفعول به ثان (–) إبهام

المعرفة=(+) فاعل(+) مفعول به أول (–) مفعول به ثان (–) إبهام

الكلمة	فاعل	مفعول به أول	مفعول به ثان	الإبهام
العلم	+	+	–	–
المعرفة	+	+	–	–

نلاحظ من خلال هاتين المعادلتين تطابقا بين العلم والمعرفة، من حيث أطراف المعادلة، وبالتّالي نتوصل بتحليل المعادلتين إلى أنّ: العلم = المعرفة؟ والقول بإمكانية التّرادف التّام في الحالة الثانية؟

* تدل علامة (+) على وجود الخاصية المذكورة وعلامة (–) على غيابها.

" ...والشاهد قول أهل اللّغة أنّ العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة..." بما أنّنا تعرضنا سابقا إلى فلسفة الفروق اللّغوية عند المؤلف، يمكننا تفسير الأمر، فقد عرفنا أنّ شيخنا أبا هلال العسكري، يعترف بإمكانية ورود كلمة في موضع الكلمة الأخرى، إذا كانت تدل على وجه من وجوه تلك الكلمة، وليس ما تشير إليه الكلمة الأولى، وإلاّ لما جاز استعمال كلمة العلم في موضع كلمة المعرفة. وهذا يحيلنا إلى الباب الأول من كتابه حين عرض مبادئ نظريته.

لقد تبيّن من خلال هذا التّحليل، المقصود من معيار الاستعمال، فهو كيفية توظيف الكلمات عند النّاس، وكيف أنّ مجموعة لغوية تستعمل كلمة، وأخرى تستعمل كلمة مختلفة للدّلالة على المفهوم نفسه وفي مثال النّعت والصّفة مثلا يتضح معيار الاستعمال أكثر، إذ يتحدّد معنى كلمة معينة بالنّظر إلى مدى انتشار الكلمة الأخرى، وإن كنت أتحفظ في قبول هذه التفسير الذي يبدو فيه نوع من التكلّف، وأظن أنّ الرأي الثاني وهو اختلاف اللّغتين أقرب من المنطق.

1-2- باعتبار ما يؤول إليه المعنيان:

1-2-1- (الفرق بين الأخذ والتناول):

يحلّل أبو هلال العسكري ثنائية (الأخذ والتناول)، في ظل معيار ما يؤول إليه المعنيان، حيث ركّز على بيان خصائص فعل التّناول، فهو يرى " أنّ التّناول أخذ الشيء للنّفس خاصة، ألا ترى أنّك لا تقول تناولت الشيء لزيد، كما تقول أخذته لزيد فالأخذ أعم، ويجوز أن يقال إنّ التناول يقتضي أخذ شيء يستعمل في أمر من الأمور ولهذا لا يستعمل في الله تعالى، فيقال تناول زيدا كما تقول أخذ زيدا وقال الله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ ۝٧﴾[سورة الأحزاب، الآية: 07]، ولم يقل تناولنا، وقيل التناول أخذ القليل المقصود إليه ولهذا

لا يقال تناولت كذا من غير قصد إليه ويقال أخذته من غير قصد".[1] يؤيّد الأصفهاني أبا هلال العسكري في هذا، إذ يقول في مفرداته[2]: "الأخذ حوز الشيء وتحصيله وذلك بالتّناول نحو: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأۡخُذَ إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ...﴾ [سورة يوسف، الآية: 79].

هذا التّوظيف للفعل يبيّن أنّ الأخذ أعم من التّناول، ولابدّ من أخذ شيء يستعمل في أمر من الأمور ليتحقق التّناول، لم يقل الله تعالى تناولنا، ذلك أنّ التناول يقتضي أخذ الشيء للنّفس واستعماله، وتعالى الله عزّ وجل عن هذا ويضيف المؤلف شرطا آخر وهو القصد، فالأخذ قد يكون من غير قصد أما التّناول فلا يكون إلاّ بقصد، وبهذا نرى أنّ لكل من الفعلين معاني خاصة به؛ تحدد أيّهما الأنسب للمقام. يلخص هذا الجدول أهم الفروق بين المعنيين.

جدول للتّفريق بين الأخذ والتّناول

الكلمة	يكون الفعل للنّفس	الاستعمال	العموم	القصد
الأخذ	−	− +	+	+ −
التناول	+	+	−	+

<u>نتحصل على ما يلي:</u>

الأخذ= (−) الفعل للنفس (+−) الاستعمال (+) العموم (+−) القصد

التناول= (+) الفعل للنفس (+) الاستعمال (−) العموم (+) القصد

إنّ الكلمتين مختلفتان، من حيث المكونات الدّلالية، وهذا لا يمنع من وجود تداخل بينهما، وهو ما يؤدي إلى ترادفهما.

1−أبو هلال العسكري، المرجع السابق، ص 131 بتصرف.

2− الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، (أخذ)

1-2-2-(الاستهزاء والمزاح):

يقول أبو هلال العسكري رحمه الله: "الفرق بين (الاستهزاء والمزاح) المزاح لا يقتضي تحقير من يمازحه ولا اعتقاد ذلك، ألا ترى أنّ التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك، ولا يقتضي ذلك تحقيرهم، ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يقتضي الاستئناس بهم، على ما ذكرناه في أوّل الكتاب، والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به واعتقاد تحقيره."[1] نلاحظ بتحليل ما جاء به المؤلف، أنّ التمييز بين الكلمتين يكون بوجود أو غياب معنى ثالث، وهو معنى التحقير، وقد اكتفى المؤلف في تفريقه بين الكلمتين بإبراز ما يحسّه المتكلم؛ فهو وحده يعلم هل هو صادق أو لا، ولا يمكن للمستمع أو المخاطَب أن يدرك حقيقة شعوره، إلاّ إذا أظهر المتكلم شيئا من ذلك. وهذه الطّريقة في التفريق تخرج عن إطار اللّغة، إلى الإطار النّفسي، فقد نتفطن للفرق أثناء الكلام أو في الموقف الحي، إلاّ أنّنا سنعجز عن ذلك عند وجود اللّفظين أو الكلمتين في نص مكتوب، إلاّ إذا تدخل السياق، فكيف لنا أن نعرف حقيقة شعور المتكلم أو نيته؟

جدول للتّفريق بين الاستهزاء والمزاح*

الكلمات	التّحقير	الاستئناس
الاستهزاء	+	−
المزاح	−	+

1- أبو هلال العسكري، المرجع السابق، ص 248.

* يلخّص هذا الجدول، ما ذهب إليه أبو هلال العسكري، بحيث تعبر الإشارة السالبة عن غياب نية التّحقير، وتعبر الإشارة الموجبة عن وجود نية التّحقير.

يقول الباحث محي الدين محسب: "وأوّل ملحظ هنا هو أنّ عبارة ما يؤول إليه المعنيان" في هذا المعيار غامضة، فهل يقصد أبو هلال العسكري أنّ المعنى قد يؤول إلى اعتقاد المتكلم...أو أنّه يعني أنّ المعنى قد يؤول إلى ما يعتقده المخاطب فإذا أحسّ في الكلام تحقيرا، فذلك استهزاء وإلاّ فهو المزاح ؟ [1]

نتوصل إلى ما يلي:

الاستهزاء= (+) التّحقير (–) الاستئناس

المزاح = (–) التّحقير (+) الاستئناس

1–3– باعتبار الاشتقاق:

1–3–1–(الفرق بين القراءة والتّلاوة):

(القراءة والتّلاوة)، وذلك أنّ التّلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة، والقراءة تكون فيها، تقول: "قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه وذلك أنّ أصل التّلاوة من قولك: تلا الشيء الشّيء يتلوه إذا تبعه، فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها، لم تستعمل فيها التلاوة، وتستعمل فيها القراءة اسم لجنس هذا الفعل.

يتّضح من هذا المثال أنّ العودة إلى أصل الكلمة واشتقاقها الأول يساعد على التمييز بين المعاني فالفعل تلا يختلف عن الفعل قرأ، وبالتالي فالتّلاوة بلا شك تختلف عن القراءة.

إلاّ أنّ أبا هلال العسكري لم يتوسع في ذكر الفروق بين الكلمتين، إذ عند العودة إلى مفردات الأصفهاني يقول:" تلاه تبعه متابعة...والتّلاوة تختصّ بإتّباع كتب الله المنزّلة تارة بالقراءة، وتارة بالارتسام لما فيها من أمر ونهي...وهو أخص من القراءة، فكل تلاوة قراءة وليس كلّ قراءة تلاوة".[2] فالأصفهاني ذكر شيئا غفل عنه المؤلف؛ وهو أنّ التلاوة ترتبط عادة بكلام الله عزّ وجل، كما أنّ التالي لكلام الله قارئ، وليس القارئ لكلام الله تال له، ولا أعلم سبب إلغاء هذا الأمر مع

1– محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص32.

2– الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة (تلو).

أهميّته الكبيرة. وقد يكون تركيزه على إبراز معيار الاشتقاق أنساه التوغل في معاني الكلمتين، والتّوصل إلى أهم الفروق بينهما بغض النّظر عن كونهما تتبعان الفعل الذي اشتقتا منه، فالتّحليل الذي قدّمه أبو هلال العسكري، في نظري بعيد عن واقع الاستعمال، فإذا أردنا تلخيص ما جاء به وجدنا ما يلي:

جدول للتّفريق بين القراءة والتّلاوة

الكلمات	تتابع الكلمات
القراءة	− +
التّلاوة	+

نتوصل إلى ما يلي:

القراءة = (− +) تتابع الكلمات

التّلاوة = (+) تتابع الكلمات

لقد وضّح المؤلف بالاضافة إلى اختلاف أصل الفعلين، (بحيث اشتق الأول من الفعل "قرأ" والثاني من الفعل "تلا")، أنّ القراءة لا تشترط التتابع، فالكلمة الواحدة لا يقال فيها تلاوة وإنّما قراءة، وقد أشرنا في التّحليل إلى أنّ التلاوة ترتبط في عالم الاستعمال بالقرآن الكريم، ويظهر ذلك –على سبيل المثال– في قول الله تعالى:﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴾ [سورة القصص، الآية: 59]، وفي القرآن الكريم مواضع كثيرة تربط فعل التلاوة بكتاب الله العزيز، أما القراءة فتستعمل في القرآن الكريم وفي غيره، يقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [سورة النّحل، الآية: 98]، وفي هذه الآية الكريمة، ارتبط فعل القراءة بالقرآن الكريم أما في الآية الموالية، فقد ارتبط بغير القرآن الكريم، حيث ستقرأ جميعا كتبنا، وهي

أعمالنا التي تشهد لنا أو علينا، قال الله تعالى:﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ﴿١٤﴾﴾، [سورة الإسراء، الآية: 14].

1-3-2- (الفرق بين الغنى، والجدة، واليسار):

يقول المؤلف: "الفرق بين الغنى، والجدة، واليسار": أنّ الجدة كثرة المال فقط، يقال رجل واجد أي كثير المال، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة، وكل ما ينافي الحاجة، وقد غني يغني غنى واستغنى طلب الغنى، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى، والغناء ممدودا من الصوت لإمتاعه النفس كإمتاع الغنى، والمغاني المنازل للاستغناء بها في نزولها، والغانية الجارية لاستغنائها بجمالها عن الزينة، وأما اليسار فهو المقدار الذي تيسّر معه المطلوب من المعاش فليس ينبئ عن الكثرة، ألا ترى أنّك تقول فلان تاجر موسر، لأنّ أكثر ما يملكه التاجر قليل في جنب ما يملكه الملك".[1] نستنتج مما تقدم أنّ المؤلف رجع إلى اشتقاق هاتين الكلمتين، من أجل التفريق بينهما، فيقول منّ الجدة رجل واجد أي كثير المال، والغنى غني يغني غنى، واستغنى طلب الغنى، أما اليسار فهو المقدار الذي تيسّر، نقول تاجر موسر، لقد ذكر المؤلف صيغا صرفية لتوضيح الفرق بين هذه الكلمات المختلفة، كما أشار إلى بعض الخصائص الدّلالية لكل منها.

جدول للتفريق بين الجدة والغنى واليسار:

الكلمات	كثرة المال	قلة المال	القوة والمعونة
الجدة	+	-	-
الغنى	+	-	+
اليسار	-	+	-

نتوصل إلى ما يلي:

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 169.

الجدة = (+) كثرة المال (–) قلة المال (–) القوة والمعونة

الغنى= (+) كثرة المال (–) قلة المال (+) القوة والمعونة

اليسار= (–) كثرة المال (+) قلة المال (–) القوة والمعونة

يتمثل هذا المعيار في عودة المؤلف إلى اشتقاقات الكلمات المراد إثبات الفروق بينها، وإن كان لا يكتفي بذلك، كما هو ملاحظ من خلال بعض الثنائيات والمجموعات، إذ تؤدي كل كلمة منها معاني خاصة تفترق عندها عن غيرها.

1-4- باعتبار أصل اللّفظ في اللّغة:

1-4-1- (الفرق بين الابن والولد):

يقول شيخنا أبو هلال العسكري في الفرق بين الكلمتين (الولد والابن): "أنّ الابن يفيد الاختصاص ومداومة الصحبة، ولهذا يقال: ابن الفلاة لمن يداوم سلوكها وابن السرى لمن يكثر منه، وتقول تبنيت ابنا إذا جعلته خاصا بك، ويجوز أن يقال إنّ قولنا ابن فلان يقتضي أنّه منسوب إليه ولهذا يقال: الناس بنو آدم لأنّهم منسوبون إليه، وكذلك بنو إسرائيل كانوا يسمون أممهم أبناءهم، ولهذا كني الرجل بأبي فلان، وإن لم يكن له ولد على التعظيم، والحكماء والعلماء يسمون المتعلمين أبناءهم ويقال لطالبي العلم: أبناء العلم، وقد يكنى بالابن كما يكنى بالأب كقولهم ابن عرس وابن نمرة وابن آوى وبنت طبق، وبنات نعش وبنات وردان، وقيل أصل الابن التأليف والاتصال من قولك بنيته وهو مبني وأصله بنى وقيل بنوء ولهذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف. والولد يقتضي الولادة ولا يقتضيها الابن، والابن يقتضي أبا والولد يقتضي والدا، ولا يسمى الإنسان والدا، إلاّ إذا صار له ولد، وليس هو مثل الأب لأنهم يقولون في التكنية أبو فلان، وإن لم يلد فلانا ولا يقولون في هذا والد فلان، إلاّ أنّهم قالوا في الشاة والد في حملها قبل أن تلد، وقد ولدت إذا ولدت، ويقال الابن للذكر والولد للذكر والأنثى".[1] نستنتج أنّ المؤلف يفرّق بين الكلمتين بالعودة إلى أصل اللّغة، فالابن يفيد الاختصاص

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 275-276.

ومداومة الصحبة، ولذلك يقال لمن يداوم سلوك الفلاة ابن الفلاة، وغيرها من الاستعمالات اللّغوية (في أصل اللّغة) التي تؤيّد ما قال به شيخنا أبو هلال العسكري، ولا حاجة لشرح ما قيل في الشاهد لوضوحه.

جدول للتّفريق بين الابن والولد

الكلمات	مداومة الصحبة	النسبة	الولادة	ذكر	أنثى
الابن	+	+	–	+	–
الولد	–	–	+	+	+

نتحصل على ما يلي:

الابن= (+) مداومة الصحبة (+) النّسبة (–) الولادة (+) ذكر (–) أنثى

الولد= (–) مداومة الصحبة (–) النّسبة (+) الولادة (+) ذكر (+) أنثى

نلاحظ وجود فروق كثيرة بين كلمة "الابن" وكلمة "الولد"، من خلال ما ورد عند المؤلف، فالابن يتضمن معنى المصاحبة الدائمة، وهذا لا يشترط بالنسبة إلى الولد، كما ينسب الابن إلى أبيه أو أجداده أو العلم، ولا يكون ذلك للولد، فنقول: "بنو آدم" ولا نقول "أولاده"، ولا يشترط للابن والدا، فالتّلميذ ابن معلمه، وشيوخه، ولا يكون ولده إلاّ على سبيل المجاز، فالولد يرتبط بالوالد الحقيقي، ويتضمن الابن معنى التّذكير، فيقال للذكر ابنا وللأنثى ابنة، أما الولد فيتضمّن معنى التّذكير والتّأنيث.

1–4–2– (الفرق بين البلاء والنقمة):

"البلاء يكون ضررا ويكون نفعا وإذا أردت النّفع قلت أبليته، وفي القرآن ﴿...وَلِيُبۡلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡهُ بَلَآءً حَسَنًاۚ... ﴿١٧﴾﴾[سورة الأنفال، الآية:17]

ومن الضرّ بلوته، وأصله أن تختبره بالمكروه وتستخرج ما عنده من الصّبر به ويكون ذلك ابتداء، والنقمة لا تكون إلا جزاء وعقوبة، وأصلها شدة الإنكار تقول نقمت عليه الأمر إذا أنكرته عليه وقد تسمى النقمة بلاء، والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداء والبلاء أيضا اسم للنّعمة وفي كلام الأحنف البلاء ثم الثناء أي النّعمة ثم

الشكر."[1] يحدّد المؤلف معنيين للبلاء، فإذا أردنا به معنى النّفع، استعملنا الفعل "أبليته"، أما إذا كان بمعنى الضرّ فالفعل المناسب "بلوته"، وأصله الاختبار بالمكروه، أما النّقمة تكون جزاء وعقوبة، وأصلها شدّة الإنكار، والبلاء أعم من النقمة، وقد ذكر الأصفهاني تعريفا يوضح أكثر ما ذهب إليه أبو هلال العسكري: "...أنّ اختبار الله تعالى للعباد تارة بالمسار ليشكروا، وتارة بالمضار ليصبروا فصارت المحنة والمنحة جميعا بلاء، فالمحنة مقتضية للصبر، والمنحة مقتضية للشكر، والقيام بحقوق الصبر أيسر من القيام بحقوق الشّكر، فصارت المنحة أعظم البلاءين، وبهذا النّظر قال عمر: "بلينا بالضراء فصبرنا وبلينا بالسّرّاء فلم نصبر أما النّقمة فهي العقوبة".[2] فالفرق في أصل الكلمتين في اللّغة، فالأصل في الأولى هو الاختبار بالمكروه، والثانية أصلها شدة الإنكار، وهما أصلان مختلفان.

جدول للتفريق بين البلاء والنقمة

الكلمات	النّفع	الضرّ	الاختبار
البلاء	+	+	+
النقمة	–	+	–

نتحصل على ما يلي:

البلاء = (+) النّفع (+) الضرّ (+)الاختبار

النقمة = (–) النّفع (+) الضرّ (–)الاختبار

يتّضح مما سبق، أنّ الكلمتين تلتقيان في مساحة دلالية تتمثل في "معنى الضرّ"، فيما تفترق في معنيين، هما "النّفع، والاختبار"، إذ يقترن البلاء بمعاني كل من النّفع، والضرّ، والاختبار، فيما تقترن النقمة بالضرّ دون المعنيين الآخرين.

1– أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 235.

2– الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، (بلى)، (نقم).

1-5- باعتبار صيغة اللّفظ:

1-5-1- (الفرق بين الاستفهام والسؤال):

خصّص أبو هلال العسكري حيّزا لا بأس به، لصيغة الألفاظ كعادة العرب القدامى، فقد أشار الكثير من المؤلّفين إلى هذه الفروق، من بينهم ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب، فالمعنى يخضع لبنية الكلمة، بل ولحركتها أيضا، وهذا ما أوضحه المؤلف، "الفرق الذي توجبه صيغة اللفظ، فكالفرق بين الاستفهام والسؤال، وذلك أنّ الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه، لأنّ المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم، وعمّا لا يعلم فالفرق بينهما ظاهر وأدوات السؤال هل والألف وأم وما ومن وأي وكيف وكم وأين ومتى، والسؤال هو طلب الإخبار بأداته في الإفهام فإن قال ما مذهبك في حدث العالم فهو سؤال لأنه قد أتى بصيغة السؤال، وإن قال: أخبرني عن مذهبك في حدث العالم فمعناه معنى السؤال ولفظه لفظ الأمر."[1] تبيّن أنّ الفرق بين الاستفهام والسؤال إنّما يكون باعتماد أدوات السؤال فمتى اعتمدها السائل فهو سؤال وإلاّ فهو استفهام، أو طلب من نوع آخر، قد يكون أمرا.

جدول للتفريق بين السؤال والاستفهام

الكلمات	العلم	الجهل	الصيغة بأداة السؤال
السؤال	+	+	+
الاستفهام	–	+	–

<u>نحصل على ما يلي:</u>

السؤال= (+) العلم (+) الجهل (+) الصيغة بأداة السؤال

الاستفهام =(–) العلم (+) الجهل (–) الصيغة بأداة السؤال

1- أبو هلال العسكري، المرجع السابق، ص 28-29.

نستنتج أنّ الكلمتين مختلفتان، حيث يكون السؤال عما نعلم وما لا نعلم، ولا يكون إلاّ بأدواته، أما الاستفهام فيكون عما نجهله.

1-5-2- (الفرق بين الضُّعف والضَّعف):

ذكر في المتن (الضَعف والضُعف): " الضُّعف بالضم يكون في الجسد خاصة، وهو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾ ﴾،[سورة الروم، الآية: 54]، والضّعف بالفتح يكون في الجسد والرأي والعقل، يقال في رأيه ضَعف ولا يقال فيه ضُعف، ولا يقال فيه ضَعف كما يقال في جسمه ضُعف وضعف".[1] أما الأصفهاني يقول: "قيل: الضَّعف والضُّعف لغتان"، ثم يستشهد بقول الخليل رحمه الله: الضعف بالضم في البدن والضَّعف في العقل والرأي".[2] يقصد المؤلف بهذا المعيار الهيئة التي تأتي عليها الكلمة، وقد وردت عدّة نماذج لذلك منها: (طلق، أطلق، الإفضال التفضل، الضرَ والضُر...الفرق التّفريق).

جدول للتّفريق بين الضُّعف والضَّعف

الكلمات	الجسد	العقل	الرأي
الضُّعف	+	–	–
الضَّعف	+–	+	+

نتحصل على ما يلي:

الضُّعف = (+) الجسد (–) العقل (–) الرأي

الضَّعف = (+–) الجسد (+) العقل (+) الرأي

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 109.

2- الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة (ضعف).

فالضُّعف يختص بالجسد، والضَعف للمعنويات من عقل ورأي، وكذلك للجسد أي المحسوسات.

1-6- باعتبار صفات المعنيين:

1 -6-1- (الفرق بين الحلم والإمهال):

"كل حلم إمهال وليس كل إمهال حلما، لأنّ الله تعالى لو أمهل من أخذه، لم يكن هذا الإمهال حلما، لأنّ الحلم صفة مدح، والإمهال على هذا الوجه مذموم، وإذا كان الأخذ والإمهال سواء في الاستصلاح، فالإمهال تفضل، والانتقام عدل، وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السّفه، إذا كان الحلم واجبا لأنّ ضده استفساد، فلو فعله لم يكن ظلما، إلاّ أنّه لم يكن حكمة، ألا ترى أنّه قد يكون الشيء سفها، وإن لم يكن ضده حلما، وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره، لأنّ ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه، ويكون سفها من حيث وضع في غير موضعه ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلما لأحد، ولكن كان سفها لأنّه وضع الشيء في غير موضعه، وليس يجب أن تكون إثابة المستحقين حلما وإن كان خلاف ذلك سفها، فثبت بذلك أنّ الحلم يقتضي بعض الحكمة، وأنّ السفه يضاد ما كان من الحلم واجبا، لا ما كان منه تفضلا وأنّ السفه نقيض الحكمة في كل وجه، وقولنا الله حليم من صفات الفعل، ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يحلم إذا عصي، ويفرق بين الحلم والإمهال من وجه آخر، وهو أنّ الحلم لا يكون إلاّ عن المستحق للانتقام وليس كذلك الإمهال، ألا ترى أنّك تمهل غريمك إلى مدة، ولا يكون ذلك منك حلما، وقال بعضهم: لا يجوز أن يمهل أحدا غيره في وقت إلا ليأخذه في وقت آخر".[1] يبيّن المؤلف أنّ كل حلم إمهال، وليس كل إمهال حلم، والحلم صفة مدح فيما قد يكون الإمهال مدحا وذما، كما يقتضي الحلم الحكمة كذلك الحلم لا يكون إلاّ عن المستحق للانتقام، ولا يكون الإمهال كذلك.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص195-196.

جدول للتّفريق بين الحلم والإمهال*

الكلمات	مدح	ذم	المستحق للانتقام	من صفات الله عزّ وجل
الحلم	+	–	+	+
الإمهال	+	–+	– +	–

نتحصل على ما يلي:

الحلم =(+)مدح (–) ذم (+) المستحق للانتقام (+) من صفات الله عزّ وجل

الإمهال=(+)مدح(–)ذم(+–) المستحق للانتقام (–) من صفات الله عزّ وجل

نلاحظ أنّ الحلم يختلف عن الإمهال، ويظهر ذلك من خلال هذا الجدول حيث يعتبر الحلم من صفات الله تعالى، وهو من أسمائه الحسنى، "الحليم" ولايكون إلاّ مدحا، ومع المستحق للانتقام، أما الإمهال ليس كذلك.

1–6–2– (الفرق بين العام والسّنة):

الفرق بين العام والسّنة: "أنّ العام جمع أيام والسنة جمع شهور، ألا ترى أنّه لما كان يقال أيام الرنج قيل عام الرنج، ولما لم يقل شهور الرنج لم يقل سنة الرنج ويجوز أن يقال العام يفيد كونه وقتا لشيء والسّنة لا تفيد ذلك ولهذا يقال عام الفيل ولا يقال سنة الفيل ويقال في التاريخ سنة مائة وسنة خمسين ولا يقال عام مائة وعام خمسين إذ ليس وقتا لشيء مما ذكر من هذا العدد، ومع هذا فإنّ العام هو السّنة، والسّنة هي العام، وإن اقتضى كل واحد منهما ما لا يقتضيه الآخر...".[1] لقد قام أبو هلال العسكري برصد أهم الفروق بين الكلمتين، وذلك بذكر خصائص كل كلمة على حدة، فالعام يجمع الأيام، والسّنة تجمع الشهور، كما يكون العام وقتا لشيء معيّن، عكس السّنة، وقد مثّل لذلك بقولنا: "عام الفيل ولا نقول سنة الفيل" أما التأريخ حسبه فيكون بالسّنة، ولا يكون بالعام، إلاّ أنّه يعترف في الأخير بأنّ العام هو السّنة والسّنة هي العام. لكن هل هذا الرأي مطلق ينطبق على الكلام كلّه

* – ينظر محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص 30.

1–أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 264.

بما فيه كلام الله عزّ وجل، أو أنّه يقصد به فقط ما يدور بين النّاس بطبقاتهم المختلفة؟

يرى الأصفهاني أنّ أكثر ما تستعمل السّنة، في الحول الذي فيه الجدب يقال: أسنت القوم أصابتهم السّنة، ويقول: "العام كالسّنة...ولهذا يعير عن الجدب بالسنة، والعام بما فيه الرّخاء والخصب قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾، [سورة يوسف، الآية: 49]. وقيل سمّيت السّنة عاما لعوم الشمس في جميع بروجها...".[1] ما نلاحظه أنّ الأصفهاني يفرّق بين الكلمتين ويدافع عن رأيه إلى النّهاية وإن شبّه في البداية العام بالسّنة.

جدول للتّفريق بين العام والسّنة

الكلمات	جمع أيام	جمع شهور	وقت لشيء
العام	+	−	+
السنة	−	+	−

وبالتّالي نحصل على ما يلي:

العام = (+) جمع أيام (−) جمع شهور (+) وقت لشيء

السنة = (−) جمع أيام (+) جمع شهور (−) وقت لشيء

رغم النّتيجة التي توصّل إليها أبو هلال العسكري، من أنّ السّنة هي العام والعام هو السّنة، إلاّ أنّه أورد فروقا بين الكلمتين، وهذا يؤكد إمكانية توظيف كلمتين مترادفتين، للدّلالة على المعنى نفسه في بعض السّياقات.

1- الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة (سنه)، (عوم)

1-7- باعتبار النّقيض:

1-7-1- (الفرق بين الأعلى وفوق):

"الفرق بين الأعلى وفوق، أنّ أعلى الشيء منه، يقال هو في أعلى النّخلة يراد أنّه في نهاية قامتها، وتقول السماء فوق الأرض، فلا يقتضي ذلك أن تكون السّماء من الأرض، وأعلى يقتضي أسفل، وفوق يقتضي تحت وأسفل، الشّيء منه وتحته ليس منه، ألا ترى أنّه يقال وضعته تحت الكوز ولا يقال وضعته أسفل الكوز بهذا المعنى، ويقال أسفل البئر ولا يقال تحت البئر".[1] *

جدول للتّفريق بين أعلى وفوق

الكلمات	≠ أسفل	من الشيء	≠ تحت
أعلى	+	+	−
فوق	−	−	+

نحصل على ما يلي:

أعلى = (≠) أسفل الشيء (+) من الشيء

فوق = (≠) تحت الشيء (−) من الشيء

يتّضح من خلال الجدول، أنّ كلا الظرفين يستعملان في سياقات مختلفة وقد أظهر المؤلف الفرق بينهما، بذكر نقيضكل منهما، فعكس أعلى الشيء هو أسفله، أما فوق فعكسه هو تحت، كما أنّ الكلمة الأولى توظف عند الإشارة إلى الجزء العلوي في المشار إليه، فيما تشير الكلمة الثانية إلى شيء موجود على المشار إليه، وليس جزءا منه، وبالتّالي فهما مختلفتان.

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 179.

* تعبّر الإشارة الموجبة عن "نعم" والإشارة السّالبة عن "لا"، ويقصد بـــ: "من الشيء" أي هو جزء من الشيء، فنقول هو في أعلى الشجرة، إذا تحدثنا عن غصن فيها، ونقول العصفور فوق الشجرة، فهو ليس جزءا منها، كما هو موضح في الثنائيات، ويعبر الرمز " ≠ " عن النّقيض.

1-7-2- (الفرق بين الظلم والجور):

"أنّ الجور خلاف الاستقامة في الحكم، وفي السيرة السلطانية تقول جار الحاكم في حكمه والسلطان في سيرته إذا فارق الاستقامة في ذلك، والظلم ضرر لا يستحق ولا يعقب عوضا، سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما، ألا ترى أنّ خيانة الدانق والدرهم تسمى ظلما، ولا تسمى جورا فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمي جورا، وهذا واضح. وأصل الظلم نقصان الحق، والجور العدول عن الحق من قولنا جار عن الطريق إذا عدل عنه وخولف بين النقيضين فقيل في نقيض الظلم الإنصاف وهو إعطاء الحق على التّمام، وفي نقيض الجور العدل وهو العدول بالفعل إلى الحق".[1]

جدول للتّفريق بين الظلم والجور

الكلمات	≠ الإنصاف	≠ العدل	نقصان الحق	العدول عن الحق
الظلم	+	−	+	−
الجور	−	+	−	+

نحصل على ما يلي:

الظلم= (≠) الإنصاف (+) نقصان الحق (−) العدول عن الحق

الجور= (≠) العدل (−) نقصان الحق (+) العدول عن الحق

نلاحظ أنّ كلمة "الظلم" تختلف عن كلمة "الجور"، لاعتبارات كثيرة، بداية بضد الكلمتين، فضد الظلم هو الانصاف، أما الجور فهو العدل، ويرتبط الجور عادة بذوي السلطة مع وجود نية القهر، والاصرار على مخالفة الحق، كما أنّ الظلم حسب المؤلف هو نقصان الحق وليس العدول التّام عنه، فعندما ننصف صاحب حق فإنّنا نكافئه على التّمام بما يستحق ولا ننقص من حقه شيئا، ولكن إذا كافأناه بأقل ما يستحق فيكون ذلك ظلما.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص 226.

1-8- باعتبار الحروف التي تعدى بها:

1-8-1- (الفرق بين العفو والغفران):

"أنّ الغفران يقتضي إسقاط العقاب، وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب، فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق للثواب، وهذا لا يستعمل إلا في الله، فيقال: غفر الله لك ولا يقال غفر زيد لك، إلا شاذا قليلا والشاهد على شذوذه أنّه لا يتصرّف في صفات العبد كما يتصرف في صفات الله تعالى، ألا ترى أنّه يقال: استغفرت الله تعالى ولا يقال استغفرت زيدا، والعفو يقتضي إسقاط اللوم والذم، ولا يقتضي إيجاب الثواب، ولهذا يستعمل في العبد، فيقال عفا زيد عن عمرو وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته، إلاّ أنّ العفو والغفران لما تقارب معناهما، تداخلا واستعملا في صفات الله جل اسمه على وجه واحد، فيقال عفا الله عنه، وغفر له بمعنى واحد، وما تعدى به اللّفظان يدل على ما قلنا، وذلك أنّك تقول عفا عنه فيقتضي ذلك إزالة شيء عنه، وتقول غفر له فيقتضي ذلك إثبات شيء له".[1]

جدول للتفريق بين العفو والغفران

الكلمات	إسقاط العقاب	إسقاط اللوم والذم	الثواب	يستحقه المؤمن فقط	خاص بالله عزّ وجلّ
العفو	−	+	−	−	−
الغفران	+	−	+	+	+

نتوصل إلى ما يلي:

العفو=(-) إسقاط العقاب(+) إسقاط اللوم والذم(−)الثواب(−) يستحقه المؤمن (−) خاص بالله عزّ وجل

الغفران=(+)إسقاط العقاب (−) إسقاط اللوم والذم (+)الثواب (+) يستحقه المؤمن (+) خاص بالله عزّ وجل

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 230.

بيّن المؤلف أنّ الغفران يقتضي إسقاط العقاب وإيجاب الثّواب، والغفران لا يستحقه إلاّ المؤمن المستحق للثواب، كما أنّ الغفران لا يستعمل إلاّ في الله. والعفو يقتضي إسقاط اللوم والذم، ولا يقتضي الثواب. وإسناد الكلمتين لحروف الجر يؤيد مذهب العسكري، فقولنا عفا عنه بمعنى إزالة الشيء عنه، وغفر له أي إثبات شيء له.

1-8-2- (الفرق بين الهداية والنجاة):

الفرق بينهما أنّ النّجاة تفيد الخلاص من المكروه، والهداية تفيد التمكن من الوصول إلى الشيء ولفظهما ينبئ عن معنييهما، وهو أنّك تقول نجاه من كذا وهداه إلى كذا، فالنجاة تكون من الشيء والهداية تكون إلى الشيء وإنما ذكرناهما والفرق بينهما لأنّ بعضهم ذكر أنهما سواء."[1]

جدول للتّفريق بين الهداية والنّجاة

الكلمات	الخلاص من المكروه	الوصول إلى الشيء	التعدي بمن	التعدي بإلى
الهداية	-	+	-	+
النّجاة	+	-	+	-

نتوصل إلى ما يلي:

الهداية= (-)خلاص من مكروه(+) وصول إلى شيء (-) التّعدي بمن (+) التّعدي بإلى.

النّجاة= (+)خلاص من مكروه (-) وصول إلى شيء(+) التّعدي بمن(-) التّعدي بإلى.

يتّضح من تحليل هاتين الكلمتين، -حسب ما ورد عند المؤلف- أنّهما مختلفتان إذ كل منهما تحيلنا إلى معنى غير المعنى الذي في الكلمة الأخرى فالهداية هي أن تصل إلى هدفك، بغض النّظر عن طبيعته، فقد يكون مكانا قصدته أو حلا لمشكل واجهته، وكما نلاحظ فالفعل "اهتدى"، يتعدى بحرف الجر "إلى"، أما النّجاة فهي خلاص من مكروه، قد وقع فيه الناجي، كما أنّ الفعل "نجا" يتعدى بحرف الجر "من"، ففي الفعل الأول انتقال من خطر يهددنا إلى أمان ننعم به فالتركيز على ما كان نقول:"ممّا نجونا"، أما الفعل الثاني فهو انتقال من حالة إلى

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص 205.

أخرى، ويكون التركيز على ما هو كائن، "إلى ماذا اهتدينا؟"، وهذا يؤكد الفروق القائمة بين الكلمتين.

لم يذكر المؤلف كل المعايير، وإنّما اقتصر على بعضها، والدّليل على ذلك أنّه تعرض إلى العطف كمانع للتّرادف في الباب الأوّل، ولم يذكره في المتن رغم الأهمية التي أولاها لهذا المعيار.

إذا دققنا النّظر في الفروق الواردة، نجد أنّ أبا هلال العسكري له مواقف كثيرة، أخذا بعين الاعتبار تعليقاته أثناء تحديد الفروق بين الكلمات، فتراه يعترف تارة بتساوي الكلمتين، وأخرى يرفض ذلك رفضا مطلقا، وفي بعض الأحيان يحدد الفروق بين الكلمتين أو أكثر ثم تراه يوضح سبب ورود الكلمة الواحدة موضع الكلمة الأخرى. ولا أدري هل أعتبر ذلك تناقضا في آرائه، أو أعلل ذلك بما قاله في الباب النّظري، حيث وضّح فكرته عن الفروق، وما هذه الآراء المختلفة إلاّ لتمييزه بين السّمات الدّلالية للكلمات، حيث تتشابه بعض الكلمات في كثير من السمات والخصائص الدّلالية، كما قد يدخل هاهنا الأنواع المختلفة للتّرادف، وهذه النّقطة تستحق الدراسة، أي البحث عن أنواع الترادف عند المؤلف من خلال الكتاب. وما انتهت إليه دراسة آراء شيخنا أبي هلال العسكري في قضية الفروق والتّرادف أنّه يقول بالتّرادف الجزئي في اللّغة الواحدة، وبالتّرادف التّام- إذا أمكننا تسميته كذلك- في لغتين فأكثر.

2- عينة لثنائيات بعيدة عن التّرادف:

مما لوحظ، وجود كلمات وأحيانا عبارات وجمل قابل بينها المؤلف، قد تكون - في رأيي- بعيدة عن التّرادف، وبعضها غامض يصعب على غير المتخصص في علم الكلام أو غيره من المجالات فهمه، وهذه عيّنة مصغّرة لذلك:

1- (الصّفة والحال):[1] لقد قام الباحث محي الدين محسب بدراسة لهذه الثنائية، ومجمل القول فيها أنّ الصفة تخصّص فئة دلالية، فيما يخصص الحال

1 - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 22.

كيفية دلالية.[1] ومن الواضح أنّ هذه الثنائية بعيدة كل البعد عن التّرادف، فمن منا لا يفرق بين الصفة والحال؟

2- (الذات والحقيقة):[2] من الثنائيات التي يكتسيها الغموض إذ يقول: "إنّه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته، وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقته، والحقيقة أيضا من قبيل القول، على ما ذكرنا وليست الذات كذلك، والحقيقة عند العرب ما يجب على الإنسان حفظه، يقولون: هو حامي الحقيقة وفلان لا يحمي حقيقته". وهنا تبرز النزعة الفلسفية.

3-(الفرق بين عطف البيان والصفة): "الفرق بين عطف البيان وبين الصفة، أنّ عطف البيان يجري مجرى الصفة في أنّه تبيين للأول ويتبعه في الإعراب كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان أحدهما زيد والآخر عمرو فقد بيّن قولك زيد أيّ الأخوين مررت به، والفرق بينهما أنّ عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه مثال ذلك مررت بزيد الطويل فالطويل يجب بمعنى الطول وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل وأما زيد فيجب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غيره في كل شيء لم يجب أن يكون زيدا كما لو وافقه في كل شيء لوجب أن يكون له مثل صفته ولا يجب أن يكون له مثل اسمه قال أبو هلال أيّده الله والبيان عند المتكلمين الدليل الذي تتبيّن به الأحكام، ولهذا قال أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله: الهداية هي الدلالة والبيان فجعلا الدلالة والبيان واحدا، وقال بعضهم هو العلم الحادث الذي يتبيّن به الشيء، ومنهم من قال: البيان حصر القول دون ما عداه من الأدلة، وقال غيره: البيان هو الكلام والخط والإشارة، وقيل هو الذي أخرج الشيء من حيز

1- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص95.

2- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص24-25.

الإشكال إلى حد التجلي، ومن قال هو الدّلالة، ذهب إلى أنّه يتوصل بالدلالة إلى معرفة المدلول عليه، والبيان هو ما يصح أن يتبين به ما هو بيان له، وكذلك يقال إنّ الله قد بيّن الأحكام بأن دل عليها بنصية الدّلالة في الحكم المظهر ظنا، وكذلك يقال للمدلول عليه قد بان، ويوصف الدال بأنّه يبين، وتوصف الأمارات الموصلة إلى غلبة الظن بأنها بيان كما يقال إنها تشبيها لها بما يوجب العلم من الأدلة" [1]

الملاحظ في هذه الثنائية أنّ المؤلف ينطلق من مجال النّحو، ولكنه لا يلبث أن ينتقل إلى مجال علم الكلام، فالبلاغة، فالفقه، وهكذا، كما أنّه ذكر في البداية مصطلح عطف البيان، ولكنه بعد خروجه من مجال النّحو مباشرة، يوظف مصطلح البيان وحسب، وكأنّه نفسه مع مصلح عطف البيان، ويتناسى تماما مصطلح الصفة؟ وهذه الثنائية قد تؤكد لنا حقيقة واضحة وهي أنّ المؤلف لم يقصد من كتابه هذا الفروق اللّغوية وحسب، وإنّما قصد التّفريق بين المترادفات في كل العلوم التي كانت معروفة في عصره، ويبدو أنّ أكثر العلوم انتشارا هي القول في المذاهب وعلم الكلام.

4- (المعرفة الضرورية والإلهام): "أنّ الإلهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل وبطريق الشر ليترك، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه أحدها يحدث عند المشاهدة، والثاني عند التجربة والثالث عند الأخبار المتواترة والرابع أوائل العقل".[2] نلاحظ أنّ أبا هلال العسكري متأثر بالنزعة الصوفية، يقول الترمذي: "فالإلهام من الله: قذف في قلب طاهر نقي، قد استنار بنوره، قد أنزل السكينة في قلبه، فإذا قذف بالخبر، فألهمه تلقته السكينة فقبله فسكن القلب...".[3] ونجده يقابله مع مصطلح صوفي آخر، وهذا بعيد عن المعنى اللّغوي.

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 53-54.

2- المصدر نفسه، ص 75.

3- الترمذي أبو عبد الله محمد بن علي الحكيم، الفروق ومنع الترادف، ط1، مكتبة الإيمان 2005، ص 121.

5- (الغضب الذي توجبه الحمية والغضب الذي توجبه الحكمة):[1] أظن أنّ المؤلف قد عدل عن المجال اللّغوي تماما في هذه الثنائية، وتناول مصطلحات صوفية، تعبر عن الحالة النّفسية والروحية للإنسان. وقد وردت مثل هذه المصطلحات في كتاب الفروق ومنع التّرادف للترمذي (ت 319هـ أو 320هـ). ومنها "الفرق بين الغضب للنّفس والغضب لحق الله: "فالغضب أن يحمى قلبه من أجل حقوقه إذا رأى منكرا، فهذا عبد قد أشرق على قلبه نور سلطان الله، فحيي قلبه من ذلك النّور، فإذا غضب فإنّما يغضب من أجل السلطان الذي على قلبه...والحمية: أن يحمى قلبه بحرارة نفسه، لأنّ الفتنة في النفس، والفتنة الحريق...".[2] يبدو أنّ أبا هلال العسكري متأثر بهذا النوع من المؤلفات الصوفية وقد يفسر هذا ما ذُكر في المتن.

6- (الفرق بين الصفة بسامع والصفة بعالم): "أنّه يصح عالم بالمسموع بعد نقضه، ولا يصح سامع له بعد نقضه".[3] هذه الثّنائية على قصرها إلا أنّني عجزت عن فهم ما يقصده المؤلف منها.

7- (الفرق بين السكون والحركة): "أنّ السكون يوجد في الجوهر في كل وقت، ولا يجوز خلوه منه، وليس كذلك الحركة لأنّ الجسم يخلو منها إلى السكون".[4] لاشك في أنّ هذه الثنائية بعيدة كل البعد عن التّرادف، على الأقل في يخص المعنى اللّغوي، ولا أعلم مدى ترادفها في إطار المجال الذي تنتمي إليه أو لا.

8- (إذ والوقت):[5] في الحقيقة توقفت كثيرا عند هذه الثنائية، لأفهم سبب ورودها في الكتاب، إلاّ أنّني عجزت عن ذلك، يقول فيها: "بين الوقت وإذ وهما جميعا اسم لشيء واحد، حتى يمكن أحدهما ولم يتمكن الآخر أو مضمن بالمضاف

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 123.

2- الترمذي أبو عبد الله محمد بن علي الحكيم، المرجع السابق، ص 74-75.

3- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 81.

4- المصدر نفسه، ص 139.

5 - المصدر نفسه، ص267.

إليه، لكون البيان غير معناه، بحسب ذلك المضاف إليه والوقت مطلق". والأمر اللاّفت للنّظر أنّ المؤلف يجعل من إذ الظرفية وكلمة الوقت شيئا واحدا؟

هذه عينة بسيطة لبعض الثنائيات الواردة في الكتاب والبعيدة عن الترادف. قد يلاحظ القارئ الكريم أنّها إما أن تكون غامضة يصعب فهمها، أو أنّها تصب في مجالات بعيدة عن المجال اللّغوي، أو أنّ إدراجها مبالغ فيه، باعتبارها بعيدة كل البعد عن التّرادف.

تـــعلـــيـــق:

بعد الاطّلاع على مختلف الآراء، بما فيها آراء أبي هلال العسكري، أرى ضرورة توضيح الإشكال المتمثل في غموض المصطلح، وذلك انطلاقا ممّا جاء عند لغويينا قديما وحديثا.

● يتّضح من خلال تحليل مفهوم التّرادف، أنّ الغالب عليه لدى اللّغويين العرب هو الاتّفاق التّام بين معاني الكلمات المترادفة، فيما يغلب على الغربيين الذين تناولهم البحث، أنّه التّقارب بين معاني الكلمات المترادفة. حيث تؤدي بعض العوامل إلى إخفاء الفروق بينها مع مرور الزمن، أوبعض الظروف النفسية والاجتماعية من مقاصد الكلام ودواعيه، فالإنسان منزوع بالفطرة، إلى إيصال أفكاره بأيّ طريقة، ولهذا تجدنا نعبر في أحيان كثيرة بوعي منا أو لاوعي عن المفهوم الواحد بأكثر من كلمة، وكأنّنا نريد تبليغ ما نقوله بأكثر من كلمة وبأكثر من طريقة لضمان وصول الرسالة، وهذا ما يلاحظ سواء أكان ذلك في الكلام العادي أم في الكتب والأبحاث العلمية، وإن كان هذا الأمر يقل في المجالات العلمية.

● يعترف معظم اللّغويين بأنّ التّطابق التّام بين معاني الكلمات، إما أن يكون منعدما وإما أن يكون نادرا، وعليه فالتّعريف القائل بتطابق معاني الكلمات المترادفة يصبح من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا ما يؤدي بنا إلى إعادة النّظر في هذا التّعريف، بحيث يصبح عبارة عن التقارب في المعاني بين الكلمات

المترادفة وهكذا سيقضي على الخلاف القائم بين اللّغويين قديما وحديثا، وذلك أنّ الظاهرة موجودة فعلا.

• لا يمكن – في رأيي– القول: إنّ التّرادف هو التّطابق التّام للمترادفات في المعنى، وذلك باعتماد المنطق والقياس المعمول به في العلوم اللّغوية، فلا يمكن أن نجد عند جماعة لغوية واحدة، أكثر من كلمة واحدة للدّلالة على المعنى الواحد وإن حدث ذلك، فهذا سيكون نتيجة لعوامل أخرى، تُخرج هذه الكلمات من دائرة التّرادف حسب إجماع معظم اللّغويين، وبالتّالي لا يمكن عدّه من المترادف بالمعنى المعروف. وقد تسمى هذه الكلمات بالمتجاورة أو المتجانسة، كما ورد عند بعض الباحثين، أو أيّ تسمية أخرى.

•بالنّسبة إلى التّرادف في اللّغة الواحدة، أرى أنّه لا وجود للتّرادف التام بالمفهوم المتعارف عليه مطلقا سواء أكان في اللّغة العربية عامة أم في القرآن الكريم وهذا يؤدي إلى القول بأنواع التّرادف الأخرى عدا التّرادف التام، لتغطية الأنواع المختلفة من الكلمات المتقاربة في المعنى، وإنكار التّرادف التام.

• أما إذا اعتمد التّعريف القائل: "إنّ التّرادف هو التّقارب في المعنى بين الكلمات المترادفة". فهذا يؤدي إلى الاعتراف بالتّرادف في اللّغة العربية كما في القرآن الكريم، باعتبار أنّ هذا التّعريف يعكس واقعا معيشا، وهو أنّنا كثيرا ما نقابل كلمات من اللّغة عامة، ومن القرآن الكريم بكلمات تقاربها في المعنى، ولا أقول تطابقها وذلك لغرض التّيسير، وتقريب المعنى من القارئ أو المستمع، فلو ألغينا الاستعانة بالكلمات المتقاربة في المعنى، فهذا الأمر سيصعّب عمل المفسرين للقرآن الكريم وكذا سيعرقل مسار التّعليم، وإن كنت أرى ضرورة الاهتمام بالفروق اللّغوية في التّعليم، ولاسيّما عند المتخصصين.

•أما بالنسبة إلى الكلمات المتطابقة في المعنى باختلاف الأسباب، كأن تكون من لغتين فأكثر، أو بسبب تطور الاستعمال اللّغوي، فهذا النوع من الكلمات سيكون ترادفا تاما، ولكن أذكر أنّ اللّغويين اشترطوا للترادف التّام، الاتحاد في البيئة

والعصر، بمعنى أن تكون الكلمتان وليدتا البيئة نفسها، وهذا يعني أنّنا أمام إشكال آخر، فكيف نصنّف هذا النّوع من الكلمات بما أنّها لا تعتبر من المترادف؟

● كما يمكننا الاحتفاظ بالتّعريف الأول الذي يقول بالتّطابق التّام في المعنى بين الكلمات المترادفة، وفي هذه الحالة ستدرج هذه الكلمات ضمنه، ونصنف الكلمات المتقاربة في المعنى ضمن أنواع أخرى من التّرادف. وأظن أنّ هذا أقرب من واقعنا اللّغوي. وفي هذه الحالة ستلغى فكـــرة التّرادف التـــام من القرآن الكريم، لأنّه نص محفوظ من التغيير والتبديل، لا تطاله يد بشر، ولا يمكن أن يخضع للتغيير ولا للتطور مهما طال به الأمد، كما أنّه لا يمكننا القول إنّه من وضع أكثر من بيئة أو عصر، لأنّه وحي من الله عزّ وجلّ، فمصدره واحد، إذ أسباب التّرادف كلها لا تتطرق إليه.

●يمكن القول دون مبالغة، إنّنا كثيرا ما نقول أشياء لا نعنيها، ونستعمل ألفاظا للدلالة على معان لا تنسجم مع اللّفظ الذي نختاره، ولا أدري هل نذوب في العصر ونتجاوز الأصول ونلغي جميع الفروق، بما أنّنا في عصر السرعة والعولمة؟ أو أننا ولاسيّما نحن – الباحثين في اللّغة العربية– يجب أن ندافع عن هذه الفروق ونعمل على إحيائها وتعليمها، لأنّها من لغتنا، وليس من حقنا سلبها إياها، صحيح المهمة صعبة، إذ تستوجب منا الوقوف طويلا عند مقرراتنا ولغتنا وطرائقنا في التّعليم ولاسيّما في أقسام اللّغة العربية، فقد نغض الطرف عن الخلط بين الكلمات في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وإن كانت هي الأساس والقاعدة، وعليه فالأولى بنا أن نبدأ التغيير من هناك، لكن حتى لا نكون مثاليين، سيكون رائعا أن تبدأ هذه الخطوة من أقسام اللّغة العربية، وممّا يمكن فعله تخصيص حصص أو وحدة تتناول الفروق اللّغوية، خاصة بالنّسبة لبعض الكلمات المستعملة بكثرة في أيامنا هذه، ولما لا القيام ببحوث تهتم بقضية المصطلحات وتداخل استعمالاتها، في إطار مسايرة العصر.

• ومن المهم كذلك دراسة التّرادف في ضوء المعجم والتّعليميات؛ أقصد بذلك دراسات توضح فائدة توظيف التّرادف في المعاجم، وبالمقابل السلبيات التي قد يتسبب فيها هذا الأمر؛ أما بالنسبة للتّعليم فنحن بحاجة إلى دراسة تهتم بالتّرادف في هذا المجال، إذ هناك أسئلة كثيرة تطرح فمثلا: هل الإكثار من المترادفات يساعد التلميذ والطالب على التّمكن من لغته أو أنّه عائق لابدّ من ضبطه؟

• ومما يمكن استنتاجه مما سبق هو جواز القول بالتّرادف، وذلك مهما كان تعريفه، إذ لا يمكن بحال أن نفرض على المتكلمين في عصرنا الحاضر الإتيان بالمعاني الدّقيقة للكلمات، وذلك من باب تيسير استعمال اللّغة العربية التي بدأت تهجر إلى غيرها، ولكن هذا لا يعني التوسع في هذا التساهل بقبول التّرادف ولاسيّما في المجالات العلمية.

• ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة لخدمة البحث اللّغوي، ويمكن لذلك توظيف مشروع الذخيرة اللّغوية، لأنّها ستيسر لنا العودة إلى الأصول اللّغوية واكتشاف الفروق الدقيقة بين الكلمات من خلال ورودها في مختلف السياقات الأصلية.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل نقطتين رئيستين تتمثلان فيما يلي:

•مفهوم الفروق عند أبي هلال العسكري من خلال كتابه، وهو يرى أنّه خلاف الجمع، وجعل الشيء مفارقا لغيره، وهذا يصب في موضوع الكتاب، وقد حاولت تحديد معنى عنوان الكتاب ومدى مناسبته للمحتوى، ثمّ تناولت فلسفة الفروق اللّغوية عنده بدءا برأيه الخاص، إذ يرى أنّه من الحكمة والمنطق التفريق بين الكلمات المتقاربة في المعنى، وأنّ الله حكيم لا يمكن أن يضع أكثر من كلمة للدلالة على معنى واحد بالكيفية نفسها. ثم انتقلت إلى آراء بعض اللّغويين الذين استشهد بهم منهم المبرد، وابن درستويه، ومما ذكر القول بالفروق باعتبار أنّ العطف بين الكلمتين يؤكد الفروق بينهما.

• وتمثلت النقطة الموالية في تناول مفهوم التّرادف عند المؤلف، وموقفه منه كما ذكرت جملة من الأسباب التي تؤدي إلى التّرادف (استعمال كلمات متقاربة في المعنى للتعبير عن المعنى نفسه)، كما وردت في الكتاب، وحاولت الوقوف عند بعض مؤلفاته التي ضمّنها الكثير من المترادفات، منها: "كتاب التلخيص في معرفة أسماء الأشياء". وأشرت إلى بعض الثنائيات البعيدة عن التّرادف، إلاّ أنّ المؤلف أوردها في كتابه، تعرّض أبو هلال العسكري إلى النّقد نتيجة إدراجه لفروق بعيدة عن المجال اللّغوي، فيما أظن أنّه تعمدّ ذلك لأنّه سمى كتابه "بالفروق في اللّغة" وليس "الفروق اللّغوية"، ولهذا يستحسن الإبقاء على تسمية "الفروق في اللّغة" دون تسمية "الفروق اللّغوية"، لأنّ الأولى تعكس محتوى الكتاب، فيما تضللنا التسمية الثانية فتوحي لنا أنّ المجال الوحيد المطروق في الكتاب هو المجال اللّغوي، وهذا يجانب الصواب.

• المعايير المعتمدة عند أبي هلال العسكري للتفريق بين المترادفات، وقد تناولت كل معيار منها بتحليل ثنائيتين، بذكرها أولا كما وردت في الكتاب ثم محاولة العودة إلى معجم الأصفهاني "مفردات ألفاظ القرآن"، وقد اعتمدت على جداول تلخص أهم الفروق بين الكلمتين المترادفتين (يمكن تسميتها بالسمات الدلالية للكلمة) والخروج بمعادلات دلالية تؤكد هذه الفروق. وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- اعتبار الاستعمال بنسبة 60.74 %.	- اعتبار ما يؤول إليه المعنيان بنسبة 09.99 %
- اعتبار الاشتقاق بنسبة 09.54 %.	- باعتبار أصل اللفظ بنسبة 05.65 %.
- اعتبار صيغة اللفظ، بنسبة 05.03 %.	- باعتبار صفات المعنيين بنسبة 03.62%.
- اعتبار النقيض بنسبة 03.27 %.	- اعتبار الحروف التي تعدى بها بنسبة 02.12 %

الفصل الثّالث

الكتاب في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة

أولا- الكتاب بين علم الدّلالة وعلم المعاجم:

1- الحقول الدّلالية في الكتاب:

لقد أُدرج موضوع الحقول الدّلالية، لغرض فهم واستيعاب كيفية توظيف أبي هلال العسكري لهذا المنهج، فكأنّنا به يضع إطارا أو هيكلا تصوّره على شكل حقول دلالية، تصبّ فيها مجموعة فروق لغوية. لقد عرفنا أنّ معاجم المعاني تقوم على سرد الكلمات المتصلة بموضوع واحد، ضمن أبواب مستقلة سواء أكان بظواهر لغوية مثل: التّرادف والفروق، أم وحدات معجمية تعبر عن أفكار وعلوم المجتمع، وبكل ما له علاقة بحياة الإنسان، وذلك تحت عنوان واحد يمثل (المجال الدلالي)* الذي يجمع هذه الكلمات، ولا يعتمد هذا النّوع من المعاجم على التّرتيب الألفبائي، بل يعتمد المعاني أو المواضيع المشتركة، ففي كتاب شيخنا أبي هلال العسكري، وباستثناء الباب الأول الذي كان نظريا بحتا، نجد أنّ الأبواب كلها خضعت لهذا المعيار، (أي اتصال كل المجموعات الواردة بالحقل المفهومي المتمثل في الفروق)، فيطلق عنوانا على الباب الواحد، ثم يدرج ما يعتقده ذا صلة بهذا العنوان، وإن تعددت الأسباب المؤدية لإدراجه ضمن الباب الواحد، فتارة يأتي العنوان مطلقا، وأخرى يقيده بعبارات مختلفة منها: (وما يجري مع ذلك)، (وما يضاد ويخالف ذلك)، (وما يقرب)، (وما بسبيل ذلك)، وهذا يبيّن طبيعة العلاقة بين الموضوع والألفاظ الواردة فيه.

ستكون البداية بعناوين الأبواب، لمعرفة مدى تمثيلها للحقل الدّلالي، وقد وجدت عدّة عبارات مثل: الباب الثاني" في ما كان من هذا النوع كلاما"[1]، وكذا الباب الثالث" في الفرق بين الدّلالة والدّليل والاستدلال، وبين النّظر والتّأمل وبين

---

* هناك من يفرق بين الحقل المفهومي والذي قد يكون مشتركا بين اللغات المختلفة كأن نقول الحقل المفهومي للكلام، فهذا الحقل نجده في كل اللغات، أما الحقل الدلالي فهو حقل يختلف من جماعة لغوية إلى أخرى، فقد نجد وحدات معجمية تنضوي تحت الحقل الدلالي للغة معينة أو فئة معينة فيما تغيب هذه الوحدات المعجمية في لغة أخرى.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 20.

النّظر والرّؤية، وما يجري مع ذلك".[1] وفي الباب الرابع عشر "في الفرق بين الإنعام والإحسان وبين النّعمة والرّحمة... وما بسبيل ذلك"[2] ونجد عبارة أخرى في الباب الثامن "في الفرق بين الفرد والواحد... وفي الفرق بين ما يخالفه ...وما هو من قبيل الجمع من التّأليف والتّصنيف". نلاحظ أنّ هذا النّوع مطلق، ولاسيّما في الباب الثالث، عندما يقول: "وما يجري مع ذلك" و"ما بسبيل ذلك"، فكأنّه يخبرنا أنّه سيدرج كل ما يدور في فلك الألفاظ المذكورة، وهذا ما يعكس أحد أهم خصائص الحقول الدّلالية، والباب الرابع "في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفه".[3] بالإضافة إلى الباب الخامس "في الفرق بين الحياة والنّماء والحي والحيوان وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك...، وما يقرب من ذلك"[4].

أضاف العسكري علاقة أخرى تتمثل فيما يخالف الثنائيات التي سبقتها وبالتّالي فقد وسّع الحقل الدّلالي، إذ ضمّ بالإضافة إلى القائمة الرئيسة ألفاظا تخالفها وهذا يؤكد ما جاء في الباب النّظري، فلا وجود لحقل مغلق، وأي حقل يمكن أن نضيّقه، كما يمكن توسيعه بالقدر الذي نريده، والملاحظ كذلك وجود كلمة فرق في بداية كل عناوين الأبواب (الحقول) بلا استثناء وهذا ما يؤكد ارتباطها بالحقل المفهومي السّابق الذكر.

ستكون البداية مع الباب الثاني بإبراز علاقة هذا الباب بما قبله وما بعده وبالحقل المفهومي العام للكتاب، وهذا يقتضي بالضّرورة إدراج العلاقات الدّلالية القائمة بينها (الحقول الفرعية)، وقد تنبّه المؤلف إلى إدراج ما توصّل إليه الباحثون

1- أبو هلال العسكري، المصدر نفسه، ص 59.

2- المصدر نفسه، ص 187.

3- المصدر نفسه، ص 72.

4- المصدر نفسه، ص 95.

المعاصرون من علاقات دلالية ضمن الحقل الدلالي الواحد، وإن كان – بالطبع – ليس بالقدر نفسه من الوضوح.

والآن سننتقل إلى عيّنة من العناوين الفرعية لنعرف مدى خضوعها لأحد هذه معايير الحقول الدّلالية، حيث نجد تماسكا كبيرا بين فصوله (عناوينه الفرعية) فلا يكاد أبو هلال العسكري ينتقل من فصل إلى آخر، حتى يذكر رابطا معيّنا ولتجنّب الإطالة هذه عيّنة بسيطة من ذلك: "ومن قبيل الكلام السؤال" و"ومن أقسام القول الكذب"، "ومما يخالف الكذب الصدق" "ومما يوصف به الكلام المستقيم" يتضح مما سبق أنّ أبا هلال العسكري اهتم كثيرا بإبراز العلاقة بين فصول هذا الباب، وإن كان هذا ليس مطردا في الكتاب كلّه؛ فكأنّه يقدّم تبريرات لورود هذه الألفاظ ضمن هذا الباب ليتدرج عبرها من العام إلى الخاص.

أوّل ما لوحظ في الباب الثاني "في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما"[1] كونه يصبّ في الحقل المفهومي العام المتمثل في الفروق اللّغوية، والحقل الدّلالي العام هو الكلام؛ وبالتّالي فالمتوقع هو وجود قائمة من الكلمات ذات الصّلة بالكلام التي يتم التفرّيق بينها وفق معايير معينة، وهي وقفة مقتضبة، فهذا الموضوع يستدعي بحثا قائما بذاته، وإنّما الهدف منه هو إبراز بعض الآليات الموظفة في ضوء نظرية الحقول الدّلالية، أو طبيعة الحقل الدّلالي المعتمد؛ باعتباره ساهم في البناء المعجمي للكتاب، دون التّعمق في تحليل مواده المذكورة طلبا للاختصار.

1–أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 20.

1-1- نموذج من الباب الثّاني للكتاب:

1-1-1- الوحدات المعجمية:

تعرف الوحدات المعجمية أنّها الكلمات المكونة لقائمة الثنائيات أو الثلاثيات أوالرباعيات بل والسداسيات - في بعض الأحيان- المذكورة ضمن هذا الباب وسأحاول ذكر بعضها مرتبة كما وردت -حتى لا أطيل- ما يكفي منها، لبيان ما إذا كانت هذه القوائم تخدم الموضوع العام (الفروق في إطار مصطلح الكلام) أو لا تخدمه.

(الاسم والتّسمية واللّقب)، (الصّفة والنّعت)، (الصفة والحال)، (الحد والحقيقة)، (الحقيقة والذات) (الغرض والمعنى)، (الكلام والتكليم)، (الكلمة والعبارة)، (السؤال والاستفهام)، (التشبيه والاستعارة) (الاختصار والإيجاز) (الإسهاب والإطناب)، (الخبر والنبأ)، (الكذب و الإفك)، (الإقرار والاعتراف) (المدح والإطراء)، (العتاب واللوم)، (اللحن والخطأ)، (القسم والحلف)، (التّفسير والتأويل)، (القرآن والفرقان)، (السلام والتحية)، (عطف البيان والصّفة)، (النّجوى والسّر)، (القراءة والتلاوة)، (إلاّ ولكن) (المسألة والفتيا)، (المعارضة وقلب المسألة)، (الاسم العرفي والاسم الشرعي) (بلا ونعم)، (الوسوسة والنّزع).

يتبيّن مما ورد في هذا الحقل، أنّ أبا هلال العسكري حاول الإلمام بمعظم الكلمات المترادفة بدءا بالأسماء والألقاب والصفات، والأحوال وغيرها، وهي كلمات عامة وصولا إلى الخاص منها. وكما هو موضح فإنّ معظم الكلمات الواردة تحت العنوان الرئيس؛ لها علاقة بشكل أو بآخر بالحقل الدّلالي العام وهو "الكلام"، وإن كان هذا الأمر نسبيا.

1-2- نموذج من الباب الثامن عشر من الكتاب:

ورد الباب الثامن عشر بعنوان "في الفرق بين الدّين والملّة والطّاعة والعبادة والفرض والوجوب والحلال والمباح وما يجري مع ذلك".[1] ويمكن تسمية هذا الباب

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 214.

بحقل الألفاظ الإسلامية، إذ يلاحظ المطّلع على هذا الباب أنّ المؤلف قد ربط معظم الكلمات الواردة فيه بالحقل الدّيني.

1-2-1 الوحدات المعجمية:

(الدين والملّة)، (العبادة والطاعة)، (الطاعة، الخدمة)، (العبيد، الخول) (العبد، المملوك)، (الدين الشريعة)، (التقي، المتقي)، (الحسن، الحسنة)، (الطاعة القبول)، (الإجابة، القبول)، (الإجابة، الطاعة) (المذهب، المقالة)، (الفرض الوجوب)، (الفرض، الحتم)، (الإيجاب، الإلزام)، (الإلزام، اللزوم)، (الحلال المباح)، (النافلة، الندب)، (السنة، النافلة)، (يجوز كذا، يجزئ كذا)، (المردود الفاسد)، (الحسن، المباح) (الإسلام، الإيمان)، (الأمين، المأمون)، (الكفر، الإلحاد) (الرياء، النفاق)، (الذنب، القبيح)، (الذنب المعصية)، (المحظور، الحرام) (الطغيان، العتو)، (الكفر، الشرك)، (الفسق، الخروج)، (كفر النّعمة، بطر النّعمة) (الظلم، الجور)، (السوء، القبيح)، (الظلم، الغشم)، (الظلم، البغي)، (القبح، الفحش) (الحرام السحت)، (الإثم، الخطيئة)، (الإثم والذنب)، (الأثيم، الآثم)، (الذنب الجرم) (الحوب، الذنب)، (الوزر الذنب). وممّا يخالف الظلم المذكور في الباب العدل (العدل، الإنصاف)، (العدل، القسط) (العدل،الحسن)، الفرق بين ما يخالف ذلك من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجري معه، (التوبة الاعتذار)، (النّدم التوبة)، (الاستغفار، التّوبة)، (التّأسف، النّدم)، (العفو، الغفران)، (الغفران، الستر) (الصفح، الغفران)، (الإحباط، التكفير)، (أبطل، أدحض).

بتأمل الثنائيات المكونة لهذا الباب، نجدها فعلا تقترب من الحقول الدّلالية بالمعنى الحديث، ذلك أنّ معظمها، يصبّ في موضوع عام واحد وهو الدين بفروعه وعلومه المختلفة؛ وقد لاحظت أنّ أبا هلال العسكري يشير أحيانا إلى العلاقة بين بعض الحقول الفرعية في قوله: "ومما يخالف ذلك" "وما تجري معه" وغيرها، فهذه العبارات قد تدل على وعي أبي هلال العسكري بالعلاقة القائمة بين أجزاء الباب الواحد، والأمر نفسه بالنسبة إلى مجموعة الكلمات، فهو يكرر بعض

الألفاظ، تارة ضمن ثنائيات أخرى إلا أنّ هذا نادر، وقد يُفسّر الأمر بوجود تلك العناوين الكبيرة التي تجمعها، وفيما يلي بعض العلاقات الدّلالية المندرجة في هذا الباب أو الحقل.

1-2-2- العلاقات الدّلالية:

أ) علاقة الاشتمال: "الدين والملّة" وكل ملّة دين وليس كل دين ملّة.[1] فما يفهم من هذا الكلام هو أنّ الملة أكثر شمولا من الدّين، فالدين يندرج ضمن الملة.

ب) التّرادف الجزئي: "وقد يسمى كل واحد من (الدين والملة) باسم الآخر في بعض المواضع لتقارب معنييهما والأصل ما قلناه".[2] وعند الحديث عن (الدّين والشّريعة)، يرجع إلى الملة فيقول: "والشريعة في هذا المعنى نظير الملّة، إلاّ أنّها تفيد ما يفيده الطريق المأخوذ ما لا تفيد الملة..."[3].

الملاحظ في هذا الكلام، أنّ المؤلف يقرّ بوجود التّرادف الجزئي، فهو يعترف بإمكانية ورود الكلمتين بالمعنى نفسه، ولكنّه يبيّن أنّ هذا لا يكون في كل المواضع، وهو في هذا يشير إلى ما قاله علماء اللّغة المحدثون، والذين يشترطون لتحقق التّرادف التّام؛ إمكانية التّبادل بين الكلمتين في جميع السياقات، وكذا في الدّين والشّريعة يتحدث عن التّرادف الجزئي، فقد تشترك الكلمتان في المعنى، إلاّ أنّنا نلاحظ وجود مساحة دلالية تفرق بينهما، وهي تميّز إحدى الكلمتين بمعنى خاص، لا نجده في الكلمة الأخرى.

ج) النّقيض: "الظلم والجور" وفي نقيض الجور العدل وهو العدول بالفعل إلى الحق.[4] وتعتبر هذه العلاقة من المعايير التي اعتمدها المؤلف، حيث تكررت كثيرا في الكتاب.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 214.

2- المصدر نقسه، ص 214.

3- المصدر نفسه، ص 216.

4- المصدر نفسه، ص 226.

د) المجاز: يقول أبو هلال العسكري: "فليس الرّياء من النّفاق في شيء فإن استعمل أحدهما موضع الآخر فعلى التّشبيه".[1] والمجاز من العلاقات الدّلالية التي اعتمدها العسكري بكثرة، فقد يُستعمل اللفظان المختلفان بمعنى واحد، من باب التشبيه. ومما ذكره كذلك المختلف والمتضاد والمتنافي.

لم يكتف أبو هلال العسكري بالإحاطة بكلمات الحقل الواحد، بل حاول الإحاطة بمختلف آراء المتخصصين من لغويين، ومتكلمين، وفقهاء. وقد يتساءل القارئ الكريم عن العلاقة بين كل من الفروق اللّغوية، والمعاجم، والحقول الدّلالية قد يكون كلام الباحث أحمد مختار عمر جوابا شافيا كافيا للإجابة على هذا التّساؤل يقول: "أهمل التركيبيون الأمريكيون صناعة المعجم في القرن العشرين، ووجهوا اهتمامهم إلى فروع أخرى مثل الفونولوجيا والنّحو، وقد ظل كثيرون ينظرون إلى المعجم على أنّه ملحق بالنّحو، أو قائمة من الاستثناءات الأساسية إلى أن ظهرت نظرية الحقول الدلالية فردّت العمل المعجمي إلى حظيرة علم اللّغة باعتبار أنّ هذه النّظرية تعطي مفردات اللّغة شكلا تركيبيا، يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النّظام العام وتضع المفردات في شكل تجمعي تركيبي ينفي عنها التسيب المزعوم".[2] أظن أنّ الحقل الدّلالي عند أبي هلال العسكري، لا يتجاوز قالبا سهّل له ضبط الكلمات التي جاء بها.

بعد التّعرف على كيفية توظيف المؤلف الحقول الدّلالية – بغض النّظر عن وعيه بالأمر أو لا- فإنّه يحق لنا التّساؤل عن مدى تمثّله لهذه الأسس والمبادئ السابقة الذكر*– دون أن ننسى أنّه كتاب أُلِّف في القرن الرابع للهجرة.

ذكر الباحث أحمد مختار عمر في البداية ضرورة وضع قائمة من المفردات، ولا أعلم بالضبط الطريقة التي اعتمدها شيخنا العسكري في ذلك، هل

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 223.

2- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 30- 31.

* ذُكرت أهم مبادئ نظرية الحقول الدّلالية في الفصل الأول من الباب النّظري

تتبع كل المفردات التي يعتبرها غيره مترادفات وأحصاها ثم دوّنها؟ أو أنّه رجع إلى مؤلفات أخرى؟ فمن المقدمة يُفهم أنه تناول عدّة مجالات "وجعلت كلامي فيه على ما يعرض منه في كتاب الله وما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس...وتركت الغريب الذي يقل تداوله"،[1] وهذا يعني وجود قائمة من الكلمات المستعملة آنذاك في هذا الكتاب؛ وبهذا يكون المبدأ الأول قد تحقق ولو نسبيا، باعتبارنا نجهل القائمة الكلية للكلمات التي اختار منها عينته.*

يشير المؤلف في المقدمة إلى أربعة مجالات كبرى، تتمثل فيما يعرض منه في كتاب الله، ثم ما يجري في ألفاظ الفقهاء، فالمتكلمين، وختم بسائر محاورات النّاس، وقد توقعت أن أجد هذه الحقول في المتن كما ذُكرت في المقدمة، لكن شيخنا العسكري فاجأنا بتقسيم آخر، فوردت هذه الحقول موزعة على أبواب، أو حقول بطريقة أخرى؛ فيقول: "وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك في ثلاثين بابا".[2] وكأنّه يخبرنا بأنّه تناول هذا الموضوع في ثلاثين حقلا، وإن لم يبيّن الأساس الذي اعتمده، إلاّ أنّه بعد الاطّلاع على الكتاب، اتّضح لي أنّه اعتمد نظاما يقترب من نظام الحقول الدّلالية بإطلاقه عنوانا عاما لكل باب، ليضمّنه كل ما تبادر إلى ذهنه مما له علاقة بذلك العنوان.

أما الصّعوبات التي ذكرها الباحث أحمد مختار عمر، فواردة كلها – تقريبا – عند المؤلف ولكن بنسب متفاوتة، إذ تمكن من حصر الحقول الموجودة في اللّغة وتصنيفها، حسب ما تيسّر له من فهم وإدراك، وإن اعترض طريقه بعض

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص 9.

* يمكن في هذا المجال الإشارة إلى كل من الفعلين (جلس وقعد)، وكذا (السيف والحسام والمهند) وغيرها من ألفاظ اللغة التي اختلف حولها علماء اللغة قديما، إلا أنّها لم ترد في كتابه، وبناء على هذا يمكن القول إنّه لم يحط بكل ألفاظ الحقل المفهومي العام المتمثل في الفروق اللّغوية؛ إذ المتوقع هو أن يشتمل كتابه على كل الألفاظ، وإن كان هذا الأمر – بالنظر إلى إمكانيات ذلك العصر – صعبا.

2- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 10.

الصّعوبات، ممّا ذكرناه فيما تقدم من البحث، كما يشير إلى ما يقرب المعنى الأساسي والهامشي في بعض المواضع؛ كما رأينا مثلا في الملّة والشّريعة فالكلمتان تشتركان في المعنى الهامشي، إلاّ أنّ لكل منهما معنى مركزيا لا يتطرّق إلى الآخر.

أما بالنسبة إلى المبادئ التي اعتمدها العسكري إذا ما قورنت بما ورد عند الباحث أحمد مختار عمر نلاحظ ما يلي:

لا ترد الكلمة في أكثر من حقل واحد، (وردت بعض الكلمات في أكثر من ثنائية، ولكن داخل الحقل الواحد). باستثناء ثنائية (التضاد والتنافي)، حيث وردت في الباب الثاني، وكذا في الباب التاسع.

وضعت كل كلمة أو ثنائية في إطار حقل معيّن، فلا نجد ثنائية خارج أبواب الكتاب، ولكن يبدو أنّ المؤلف قد واجه صعوبة مع الثنائيات التي جاءت في الباب الأخير(الثلاثين)، إذ قد يفهم أنّه لم يتمكن من إدراجها في أيّ حقل من الحقول السابقة، ثم تفطن إلى فكرة وضع باب مفتوح، بمعنى أنّه لم يقيّده بمجال معيّن وهو " في الفرق بين أشياء مختلفة" وضمّنه كل الثنائيات المتبقية، وقد أشار الباحث محمد علي الخولي إلى أنّ المرء قد يضطر إلى اتخاذ تصنيفات اعتباطية ولو بشكل جزئي، هذا ونحن في القرن الخامس عشر للهجرة، فما بالك بالمؤلف الذي عاش في القرن الرابع للهجرة. وهكذا يكون قد حقق مبدءا آخر من المبادئ المذكورة.

* اعتمد المؤلف السياق بدرجة كبيرة، ونذكر أنّ معيار الاستعمال هو أكثر المعايير ورودا عنده، وهذا أيضا من المبادئ الهامة، أي ذكر السياق الذي يضم المفردة.

* استعان المؤلف بالقواعد النّحوية في بعض المواضع، وهذا مما ذكر كذلك.

ما يمكن قوله إنّ شيخنا أبا هلال العسكري، قد تمثّل معظم المبادئ المذكورة للحقول الدلالية؛ في الباب النّظري، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

1-3- أنواع الحقول الدّلالية:

يتّضح ممّا سبق، أنّ تصنيف الحقول الدّلالية أمر صعب، وقد ذُكِرَ في الجانب النّظري من هذا البحث التّصنيف الذي اعتمده الباحث أحمد مختار عمر وكذا تصنيف الباحث محمد علي الخولي، إلاّ أنّ كليهما اعترفا بنسبية هذا التّقسيم وبالتالي لا يمكن إسقاط هذه التّصنيفات على كتاب الفروق كما هي، إلاّ أنّي سأحاول الاستعانة بها.

ما لاحظته أنّ المؤلف انصبّ اهتمامه بدرجة كبيرة على الحقول التّجريدية ولا أدري هل تعمّد ذلك أو أنّ الأمر حدث اعتباطا، ذلك أنّ هذا النّوع من الحقول يعدّ أهم الحقول نظرا للأهمية الأساسية للّغة في تشكيل التّصورات التّجريدية. ولا يمكن الحديث عن حقول محسوسة قائمة بذاتها، وإن وردت بعض الثنائيات في هذا المجال في بعض المواضع من الكتاب. أظن أنّ هذا الموضوع يتطلب تفصيلا لا يسمح به المقام.

2- المصطلح في الكتاب:

وردت في كتاب "الفروق في اللّغة" مصطلحات كثيرة ومتنوعة، وأظن أنّ هذا قد يعكس حرص المؤلف، على إظهار الفروق القائمة بينها. لا يخفى عنّا مدى أهمية تحديد المعنى لاسيّما في مجال العلوم اللّغوية بفروعها، والشّرعية، والفلسفية كذلك؛ (وهنا لابدّ من التّفريق بين الاستعمال اللّغوي العام للكلمة، والتّوظيف الاصطلاحي لها)، إذ قد نتسامح في الكلام العام ونقبل باستعمال كلمات كثيرة للدّلالة على المعنى الواحد من باب التيسير على المتكلمين، ومراعاة الظّروف المحيطة بهم، إلاّ أنّ هذا الأمر مرفوض في المجالات العلمية.

لقد أشار المؤلف إلى قضية المصطلح، أو التّفريق بين الكلمة وهي في إطارها اللّغوي الأصلي، عند توظيفها خارج الإطار اللّغوي، فقد لاحظت أنّه كثيرا

ما يجنح إلى كلمات بعيدة عن المجال اللّغوي، وإن كان هذا الأمر متوقعا بالنّظر إلى المصادر المعتمدة في كتابه، فقد كان يرجع بكثرة إلى الفلاسفة والفقهاء وعلماء الكلام؛ وأظن أنّه يمكن اعتبار هذا الأمر دليلا – إلى حد ما– على تمييز المؤلف بين الاستعمالات المختلفة للكلمة، وخضوع معنى الكلمة لمجال توظيفها، ويشير إلى ظاهرة ارتباط بعض المصطلحات بمجال معين يقول مثلا: "ولا يستعمل الغي إلا في الدّين...[1] ويتكرر هذا في مواضع أخرى منها؛ (الرّياء والنّفاق) "ولا يقع هذا الاسم على من يُظهر شيئا ويخفي غيره، إلاّ الكفر والإيمان وهو اسم إسلامي والإسلام والكفر اسمان إسلاميان...".[2] فهذه من الألفاظ الإسلامية، ونلاحظ في مواضع أخرى أنّ المؤلف يشير إلى المفهوم اللّغوي والشرعي للكلمة نفسها (العلة والسبب).[3] فقد تحدّث عن العلة في اللّغة والعلّة في الشّرع، ويقول في موضع آخر: "النّافلة والنّدب...والنّافلة في الشّرع واللّغة سواء".[4] فلا أظن أنّ هذه المصطلحات –على الأقل بعضها– تستعمل لدى الجميع، لابدّ أنّ بعضها خاص بفئة معينة من فئات أبناء عصره، فهي تحتاج منّا إلى علم بمجال استخدامها، إلاّ أن يكون اختلاف العصر سببا في ذلك. أقصد أنّ هذه المصطلحات كانت متداولة عند الطلبة دون تمييز. وهذه القضية تحتاج منا إلى اهتمام أكبر، لا يسمح المقام بالتّوسع فيها، إذ يكتفي هذا البحث بإثارة هذا الموضوع وحسب.

وقد أشار الباحث عبد الرزاق عبيد إلى هذه النقطة في قوله: "ومن المفردات ما يتحول من المعجم العام إلى معجم خاص بحقل معرفي واحد أو أكثر فتجده اشتمالا أو حصرا وتسمى كل مفردة من مفرداته حينئذ مصطلحا، وذلك كالنّحو والفعل والفاعل والمفعول به لدى النّحاة، والحلال والحرام، والمباح

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 208.

2 – المصدر نفسه، ص 223.

3 – المصدر نفسه، ص 64.

4 – المصدر نفسه، ص 220.

والمكروه لدى الفقهاء، والمجهور والمهموس، والشديد والرخو لدى القراء والسند والمتن، والمرسل والصحيح لدى رجال الحديث، والحشر والميعاد والجوهر والعرض لدى المتكلمين، والسبب والوتد والزّحاف لدى العروضيين وهلم جرا".[1]

نجد إشارة إلى فكرة المصطلح عند المؤلف من خلال بعض الكلمات الموظفة في مجال معيّن، وسنشرع بهذه الثنائية للتّوضيح، (الاسم العرفي والاسم الشرعي) يقول: "الفرق بين الاسم العرفي والاسم الشرعي؛ أنّ الاسم الشرعي ما نقل عن أصله في اللّغة، فسمي به فعل أو حكم حدث في الشرع نحو الصّلاة والزّكاة والصّوم والكفر والإيمان والإسلام وما يقرب من ذلك، وكانت هذه أسماء تجري قبل الشرع على أشياء ثم جرت في الشرع على أشياء أخر، وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها وصار استعمالها على الأصل مجازا، ألا ترى أنّ استعمال الصّلاة اليوم في الدّعاء مجاز، وكان هو الأصل والاسم العرفي ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا دابة وذلك أنّه قد صار في العرف اسما لبعض ما يدبّ، وكان في الأصل اسما لجميعه، وكذلك الغائط كان اسما للمطمئن من الأرض، ثم صار في العرف اسما لقضاء الحاجة حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه، وعند الفقهاء، أنّه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع في اللّغة لشيء واستعمل في العرف لغيره، ووضع في الشرع لآخر فالواجب حمله على ما وضع في الشرع لأنّ ما وضع له في اللّغة قد انتقل عنه وهو الأصل، فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك، وإذا كان الخطاب في العرف لشيء وفي اللّغة بخلافه وجب حمله على العرف لأنّه أولى كما أنّ اللّفظ الشرعي يحمله على ما عدل عنه وإذا حصل الكلام مستعملا في الشريعة أولى على ما ذكر قبل، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى:﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾، [سورة البقرة، الآية: 43]، إذ عرف بدليل أنّه أريد بها غير ما وضعت له

1- عبد الرزاق عبيد، الحقول الدلالية في المعاجم العربية فقه اللغة للثعالبي- أنموذجا-، ص 79.

في اللّغة وذلك على ضربين أحدهما؛ يراد به ما لم يوضع له البتة نحو الصّلاة والزّكاة والثّاني يراد به ما وضع له في اللّغة، لكنه قد جعل اسما في الشرع لما يقع منه على وجه ٍمخصوص، أو يبلغ حدا مخصوصا فصار كأنّه مستعمل في غير ما وضع له، وذلك نحو: الصّيام والوضوء وما شاكله".[1] يفهم من هذه الثنائية أنّ الكلمة قد تدل على معنى معيّن في زمن ما، ثمّ تتحول عن تلك الدّلالة بتوظيفها في إطار آخر. مثل الصلاة التي كانت تدل على الدعاء، ثم تحولت إلى اسم لركن من أركان الإسلام، لتدخل ضمن المصطلحات الفقهية، أما الكلمات الموظفة من قبل عامة النّاس في خطاباتهم اليومية فهو ما سماه المؤلف بالاسم العرفي، حيث تحصل الكلمة على دلالة جديدة انطلاقا من الاستعمال.

وفيما يلي بعض المصطلحات كما جاءت في الكتاب

(القياس والاجتهاد): "أنّ القياس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه وقيل حمل الشيء على الشيء، وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل، وقال أبو هاشم رحمه الله ...والفقهاء يقولون هو حمل الفرع على الأصل لعلة الحكم، والاجتهاد موضوع في أصل اللغة لبذل المجهود، ولهذا يقال اجتهد في حمل الحجر لما بذل مجهوده فيه، ولا يقال اجتهدت في حمل النّواة، وهو عند المتكلمين ما يقتضي غلبة الظن في الأحكام التي كل مجتهد فيها مصيب ولهذا يقولون قال أهل الاجتهاد كذا وقال أهل القياس كذا فيفرقون بينهما، فعلى هذا الاجتهاد بذل المجهود في تعرف حكم الحادثة من النص لا بظاهره ولا فحواه ولذلك قال معاذ: أجتهد رأيي فيما لا أجد فيه كتابا ولا سنّة، وقال الشافعي: "الاجتهاد والقياس واحد وذلك أنّ الاجتهاد عنده هو أن يعلل أصلا ويرد غيره إليه بها، فأما الرأي فما أوصل إليه الحكم الشرعي من الاستدلال والقياس ولذلك قال معاذ أجتهد رأيي، وكتب عمر هذا ما رأى عمر. وقال علي عليه السلام رأيي ورأي عمر أن لا يبعن ثم رأيت بيعهن، يعني أمهات الأولاد، وفيه دلالة على

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 56-57.

بطلان من يرد الرأي ويذمه، والترجيح ما أيّد به العلة والخبر إذا قابله ما يعارضه، والاستدلال أن يدل على أنّ الحكم في الشيء ثابت من غير ردّه إلى أصل، والاجتهاد لا يكون إلاّ في الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود واستفراغ الوسع في النظر في الحادث ليرده إلى المنصوص على حسب ما يغلب في الظن وإنّما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص. ألا ترى أنّه لا يجوز لأحد أن يقول إنّ العلم بحدوث الأجسام اجتهاد كما أنّ سهم الجد اجتهاد، ولا يجوز أن يقال وجوب خمسة دراهم في مائتي درهم مسألة اجتهاد لكون ذلك مجمعا عليه، وقد يكون القياس في العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر".[1]

يمكن القول من خلال هذه الثنائية، إنّ المؤلف لم يكتف بالجوانب اللّغوية وهذا يعني أنّه تناول عدّة مجالات: لغوية، وشرعية وفلسفية وأدبية، وعامة، مما سبق يتضح أنّه يفرّق بين المعاني والاستعمالات المختلفة للكلمة.

وعليه سيكون مفيدا تقسيم الكتاب إلى أبواب تشتمل على مصطلحات لغوية وشرعية، وفلسفية وعلمية، وعامة، لأنّ المؤلف ذكر في المقدمة أنّه تناول المتداول ليكون الكتاب "قصدا بين العالي والمنحط"، ولا أدري إذا كان ذلك ممكنا بالنّظر إلى الكلمات التي تناولها العسكري، ولاسيّما بتحليلاته الفلسفية، وذكره لأمور دقيقة لا يفهمها – في رأيي– إلاّ المتخصص؟ ومن المصطلحات التي أشار إليها:

الفرق بين (التأويل والتفسير): "أنّ التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام، وقيل التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل، والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازا أو حقيقة، ومنه يقال تأويل المتشابه وتفسير الكلام أفراد آحاد الجملة وواضع كل شيء منها موضعه، ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه والمجمل ما لا يفهم المراد به إلا بغيره، والمجمل في اللغة ما يتناول الجملة، وقيل المجمل ما يتناول جملة

1- أبو هلال العسكري، المرجع السابق، ص 69-70.

الأشياء أو ينبئ عن الشيء على وجه الجملة دون التفصيل والأول هو العموم وما شاكلها لأنّ ذلك قد سمي مجملا من حيث يتناول جملة مسميات، ومن ذلك قيل أجملت الحساب، والثاني هو ما لا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر والمفسر، وغرض الفقهاء غير هذا، وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسرا لما كان يتبين كما يتبيّن ما له تفسير، وأصل التأويل في العربية من إلتُ إلى الشيء أؤول إليه إذا صرت إليه، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [سورة آل عمران، الآية: 07]، ولم يقل تفسيره لأنّه أراد ما يؤول من المتشابه إلى المحكم". [1]

نلاحظ في هذه الثنائية أنّها موجهة إلى فئة خاصة من النّاس، فعبارة إفراد آحاد الجملة ليست في متناول الإنسان البسيط، فالتفسير هو الاكتفاء بظاهر الآية أي المعنى العام والسطحي، اما التأويل فهو التحوّل إلى الغرض من الكلام؛ وهنا لابدّ من الاستعانة بمعارف أخرى لغوية وشرعية؛ مثل النحو، والبلاغة، وشرعية مثل علوم الحديث، والفقه وغيرها، كما تناول مصطلح المتشابه الذي يحتاج غلى التأويل وإلى التفسير، ثم يستعين باصل كلمة التأويل في اللغة العربية (أؤول إليه إذا صرت إليه)، كما استعان بآية قرآنية لبيان معنى مصطلح التأويل وهو ما يؤول من المتشابه إلى المحكم.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللّغة، ص48-49.

الفرق بين (القرآن والفرقان): "أنّ القرآن يفيد جمع السور وضم بعضها إلى بعض، والفرقان يفيد أنّه يفرق بين الحق والباطل والمؤمن والكافر".[1] نلاحظ أنّ الثنائية الأولى تناولها من وجهة نظر الفقهاء وتوسع في بيان الفروق، كما تناولها من وجهة الناحية اللّغوية، وإن كان تركيزه كما هو ملاحظ على المعنى الفقهي، وهذا يعني أنّ كتاب الفروق مجال خصب للمصطلحات الفقهية والكلامية والنحوية، ولم يقتصر على المعاني اللّغوية العامة.

يقول في ذلك الباحث عبد الجبار العبيدي "ونجتاز المرحلة الأولى لبناء الفقه الجديد القائم على التأويل الجمعي للعلماء من أصحاب الاختصاصات المتنوعة...أما المرحلة الثانية التي يجب أن نتبناها وتتبناها المجامع العلمية الصرفة لا مجامع الفقهاء الميتة، بعد إلغاء الترادف اللغوي المعمول به اليوم في التفسير الفقهي، التأويل الجمعي لعلماء الاختصاص ولا دخل للفقهاء فيه أبدا،... فالعلم غير الفقه والعالم غير الفقيه... وسنصاب بالذهول والحيرة والندم حين نرى أن لا ترادف بين الكتاب والقرآن والفرقان والسبع المثاني واللوح المحفوظ والإمام المبين... ومصطلحات أخرى كثيرة عدوها بمعنى واحد تجاوزا على التأويل العلمي للقرآن الكريم، لعدم قدرة الفقهاء على التأويل، فسروها تفسيرا لغويا لا ينطبق والمعنى العلمي للنص الديني المقدس، ومن هنا نكون قد خطونا أول خطوة نحو هدم التصور السائد في فهم الإسلام القائم على الترادف اللغوي الخاطئ".[2] نرجع هنا إلى ما ورد عند المؤلف من تفريق بين القرآن والفرقان، فالملاحظ أنّ الأول من الفعل قرأ، والثاني من الفعل فرق، وهذا يعني بالضرورة وجود فروق بين الكلمتين.

سأحاول الوقوف فيما يلي عند المصطلحين النّحويين "الصّفة" و"النّعت". للاطّلاع على ما جاد به العصر الحديث، حيث قامت الباحثة إيناس كمال الحديدي

1-أبو هلال العسكري، المصدر نفسه، ص 49.

2 -www.Almolltaqa.com/vb/archive/index/php.

صاحبة كتاب: " المصطلحات النحوية في ضوء علم الاصطلاح الحديث" بدراسة مفصلة، سأحاول الاستفادة من بعض ما جاء فيها، فيما يلي:

(الصفة والنّعت):

(أشارت الباحثة إلى غلبة مصطلح النعت على استعمالات الكوفيين مرادفا للصفة والوصف، ولقد استعملت المصطلحات الثلاثة للدّلالة على مفهوم واحد وردت تعريفات كثيرة عند القدامى فابن منظور يقول: "النعت وصفك الشيء تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه" ولكنه يفرق بين المعنى اللغوي والنحوي، إذ يقول:"الصفة كالعلم والسواد، وأما النحويون فليس يريدون بالصّفة هذا، لأنّ الصفة عندهم هي النّعت وتذكرنا الباحثة أنّ الخليل بن أحمد سبق ابن الأثير، إلى القول بالفرق اللغوي بين الصفة والنعت، إذ لا يكون النعت إلاّ في الصفات المحمودة والوصف يكون في المحمود وغيره من الصفات، وكذا فعل العسكري – كما رأينا سابقا- ؛ ويخص الجرجاني الصفة بالأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها كما أنّها عنده الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير بينما لا يعرض إلى الصفة مصطلحا نحويا).[1] ما نستخلصه من هذه الدّراسة القيّمة، أنّ أبا هلال العسكري تفطن إلى وجود فرق بين المعنى اللّغوي والنّحوي حيث أشار إلى الأول بكون الصفة أعم من النّعت، وتحدث عن الكوفة والبصرة باعتبار الاختلاف الموجود بين المذهبين النّحويين.

وما أثار انتباهي بالإضافة إلى ما سبق، وجود بعض الألفاظ التي لم نعد نسمع بها- وقد يتضح الموضوع عن طريق الدّراسات التّاريخية- (محاولة تتبع بعض الألفاظ الواردة في الكتاب، والتّحقق من معانيها في عصرنا الحاضر)، نعلم أنّ لكل عصر خصوصياته، وبالتالي كي تكون الاستفادة من هذا الكتاب أكبر لابدّ

1- إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة: 2006م، ص 150-151-152. بتصرف.

من فرز الكلمات التي ما نزال نستعملها بالمعنى نفسه، وتلك التي تغيرت معانيها وأخرى اختفت تماما من معاجمنا اللّغوية. مثل قولنا: "يكادني الشيء وشقّ عليّ"[1]،"وسيفيدنا في هذا المقام مشروع الذخيرة اللّغوية ولاسيما المعجم التّاريخي الذي تحدّث عنه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: "إنّ المقصود من المعجم التاريخي هو التّعرف على التّحول الزماني لمفردات العربية من حيث معناها ودخول مفردات جديدة كمصطلحات علمية أو ألفاظ حضارية وتحديد معانيها واختفاء بعض المفردات وغير ذلك".[2] وسيكون مهما ومفيدا جدا القيام بدراسة لإحصاء هذا النّوع من الكلمات في تراثنا اللّغوي.

أود الإشارة باختصار شديد إلى الارتباط الملاحظ، من خلال الكتاب بين علم المعاجم وعلم الدلالة، فقد وظف الدّلالة الصّوتية لتوضيح الفروق، ووضّح تأثير الصيغة الصرفية في المعنى، كما أنّه استعان بالدّلالة النّحوية، ولاسيّما في التّراكيب واهتم بالمفهوم الاجتماعي للكلمة، كما كان للدّلالة النفسية نصيبها في الكتاب، وأخيرا لا أدري هل يمكن الحديث عن دلالة مجازية-إن صح القول- وهذا ما يتضح بالعودة إلى الفصلين الأول والثاني من هذا الباب. وقد يحيلنا هذا إلى نوع آخر من الفروق إذ يختلف المعنى من فرع إلى آخر ضمن المجال اللّغوي الواحد، وقد أشار إلى ذلك اللّغوي إبراهيم أنيس، في الحوار الذي دار بين صديقين، مبينا أنواع الدّلالات الممكنة للكلمات وللجملة ككل، وذلك حسب منطلقات وخلفيات كل من المتكلم والسامع.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 231.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، "المعجم التاريخي وشروط إنجازه"، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربية، الجزائر: 2007م، العدد الخامس، ص 17.

ثانيا–الكتاب والمجتمع:

ينطوي الكتاب على مجالات كثيرة، لاسيّما وأنّ المؤلف يتميّز بفكر موسوعي كمعظم العلماء القدامى، إذ نادرا ما نجد أديبا لا يتحكم في علوم اللّغة والعكس صحيح، فقد اجتمع لأبي هلال العسكري عدة علوم، وهذا واضح من خلال كتابه، وكذا بالاطّلاع على بعض مؤلفاته ومصادر كتابه، وكل هذا إنّما يدل على سعة علمه ودقة بيانه وباعه الطويل في الشعر والأدب، واللّغة، وعلوم الحديث والفقه والتّفسير، وكذا علوم الفلسفة.

وعليه ستكون الاستفادة من بعض ما جاء في الكتاب، وبما أنّ الإنسان ابن مجتمعه، سنرى إلى أيّ مدى انعكس ذلك على الكتاب. إنّ المتأمل في المقدمة على قصرها يستنتج أنّ المؤلف قد أشار إلى طبقات أو مستويات لغوية جعلها ثلاثة المستوى الرّفيع والمعجز المتمثل في كلام الله عزّ وجل، المستوى الخاص حصره في المتكلمين والفقهاء، يليهما مستوى المحاورات بين النّاس باختلاف فئاتهم والملاحظ أنّه لم يذكر اللّغويين رغم أنّ الكتاب لا يخلو من آراء للغويين ونحويين فهل يقصد المؤلف إدراجهم ضمن محاورات النّاس أو أنّه مجرد سهو، أو أنّه أراد أن يصبغ كتابه صبغة دينية أكثر منه لغوية، لما يحظى به التّأليف في هذا المجال من مكانة في محيطه آنذاك؟ تبقى هذه مجرد آراء واحتمالات.

وإذا ما حاولنا التوغّل في ثنايا الكتاب والاستفادة من الكلمات الواردة فيه سنصل إلى معلومات قيّمة عن المجتمع الذي كان يعيش فيه المؤلف، وإن كان هذا الأمر يتطلب بحثا وتخصصا أكبر، ولكنّها تبقى محاولة بسيطة، وقد تناول هذه النقطة عدة باحثين "وهناك جانب يبيّن لنا أهمية رصد الكلمات خارج التّركيب وهو أنّ الكلمات هي التي تكشف عن نشاط المجتمع في الحياة، وإذا كان المعجم هو الذي يهتم بهذا الرصيد، فإنّ المعجم في هذه الحالة يرصد موقف المجتمع من العالم الذي يحيط به، ونستطيع من خلال الكلمات التي يرصدها المعجم أن نقف على حالة المجتمع من الناحية الحضارية والثقافية، وذلك إذا كانت الكلمات التي تمثل

نشاط المجتمع في مراحله التاريخية المختلفة مدونة في معاجم مستقلة."[1] وقد تمّ تصنيفها وفق مجموعات، وإن كان الأمر صعبا في بعض الحالات التي تكون فيها الثنائيات قابلة للانضواء ضمن أكثر من مجموعة واحدة، نظرا لاشتمالها على عدّة جوانب.

هذه عينة مصغّرة، مما جاء في كتاب "الفروق في اللّغة"، حاولت من خلالها معرفة مدى اقتراب الكتاب من المجتمع، وتمثيله لثقافة أبي هلال العسكري ولآرائه، ويبدو أنّه ومن حوله من القدامى كانوا على وعي بهذه العلاقة الوطيدة بين اللّغة والمجتمع، يقول الباحث محمد العمري:" هناك إشارات ...تشير إلى وعي المؤلف... بدور التّفاعل الثقافي والتّأثير الاجتماعي في تداول المعاني والأشكال وكيف أنّ البيئة الاجتماعية والطبيعية والثقافية تنشئ معاني متقاربة، وهذه العبارة صريحة، وإذا كان القوم في قبيلة واحدة وفي أرض واحدة فإنّ خواطرهم تقع متقاربة، كما أنّ أخلاقهم وشمائلهم تكون متضارعة".[2] وهذا يعني أنّ طبيعة المجتمع وأفراده تؤثر في اللّغة وفي نوع الكلمات المتداولة في المعجم اللّغوي لتلك الجماعة: "ومن هنا لا ينبغي اعتبار المعاجم ملخصات للمعارف اللّغوية فحسب ولا تمثيلا كاملا للسان، ولكنها مؤلفات تمثّل خلاصة نشاطات إحصائية وترتيبية للكلمات في نسق تربوي أكثر منه علميا يضع المؤلف في حسبانه جملة من الاعتبارات والأهداف التربوية، يرمي إلى تحقيقها كليا أو جزئيا وفق ما يرسمه محيط المستعمل وظروفه النفسية والاجتماعية والثقافية."[3] وهذا ما يؤكد لنا ضرورة الاستفادة من معاجمنا بأنواعها، لمعرفة التّفاعل القائم بين عامل اللّغة والمجتمع.

1- حازم علي كمال الدين، دراسة في علم المعاجم، ص 7.

2- محمد العمري، البلاغة العربية-أصولها وامتداداتها، ص 302.

3- ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي بين التأثيل والتحديث، دراسة في فلسفة البناء المعجمي وأثره التربوي، ص 218.

1- عادات المجتمع:

1-1-(الظعن والرحل) تعطي هذه الكلمات صورة عن طبيعة العيش "الظعن هو الرحيل في الهوادج ومن ثم سميت المرأة إذا كانت في هودجها ظعينة ثم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة والظعان حبل يشدّ به الهودج".[1] فكلمة ظعينة استمدت معناها من كثرة الاستعمال، فالعادات الاجتماعية تساهم بقدر كبير في إنتاج الكلمات وإثراء المعجم اللّغوي للشعوب، كما تقدم هذه الثنائية فكرة عن طبيعة الحياة ووسائل التنقل.

1-2-(الكرم والجود): "...والكرم يتصرف على وجوه فيقال لله تعالى كريم ومعناه أنّه عزيز وهو من صفات ذاته ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ﴾ [سورة الانفطار، الآية: 06]، أي العزيز الذي لا يغلب، ويكون بمعنى الجواد المفضال فيكون من صفات فعله ويقال رزق كريم إذا لم يكن فيه امتهان أي كرم صاحبه، والكريم الحسن في قوله تعالى:﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَمۡ أَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٍ ۝٧ ﴾ [الشعراء، الآية: 07] ومثله ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ۝٢٣ ﴾ [سورة الإسراء، الآية: 23]، أي حسنا والكريم أيضا السيد في قوله صلى الله عليه وسلم:" إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه"، أي سيد قوم ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء الشيء عن طيب نفس قليلا كان أو كثيرا والجود سعة العطاء ومنه سمي المطر الغزير الواسع جودا...ويجوز أن يقال الكرم

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 293.

هو إعطاء من يريد إكرامه وإعزازه، والجود قد يكون كذلك وقد لا يكون".[1] يبدو أنّ هذه الأخلاق ليست منتشرة بكثرة في بيئة المؤلف، فالمتوقع منه توضيح الفرق بين الكلمتين وهما مستعملتان ضمن الجماعة اللّغوية، إلا أنّه لم يفعل ذلك. ولو لم يكن الأمر كذلك لما غاب عنه توظيف بيئته لتوضيح الفروق، واقتصاره على ذكر الله عزّ وجل قد يكون دليلا على ذلك.

1-3-(السّلام والتّحية): إنّ ذكر هذه الكلمات دون تحليلها يكفي للتّعبير عن أهميتها في محيط المؤلف، كما يفيدنا بما قاله المبرد في معرفة التّعابير المستعملة آنذاك "...أن التحية أعم من السلام وقال المبرد يدخل في التحية حياك الله ولك البشرى ولقيت الخير...".[2] وهذه الثنائية تعود بنا إلى تلك العصور وتصور لنا بالتّقريب طبيعة حياتهم الاجتماعية، وارتباط التحية بذكر الله تعالى، وبالدّعاء وتمني الخير للآخرين.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 168.

2- المصدر نفسه، ص 50.

2- الحياة الدّينية:

2-1-(الرحمن والرحيم): الفرق بينهما أنّ: "الرّحمن على ما قال ابن عباس أرق من الرّحيم يريد أنّه أبلغ في المعنى، لأنّ الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما، والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين والدنيا وأجمع المسلمون أنّ الغيث رحمة من الله تعالى، وقيل معنى قوله رحيم أنّ من شأنه الرحمة وهو على تقدير يديم، والرحمن في تقدير بزمان وهو اسم خُصّ به الباري جلّ وعزّ ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم سماك وهو مأخوذ من السمك الذي هو ارتفاع وليس كل مرتفع سماكا...فأما قولهم لمسيلمة رحمان اليمامة فشيء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ، كما وضع غيرهم اسم الإلهية...".[1] نستخلص من خلال هذه الثنائية أنّ هذه الكلمات مرتبطة بالخالق عزّ وجل، كما نلاحظ ذكر الغيث الذي ارتبط برحمة الله تعالى، وقد يكون هذا دليلا على صحة العقيدة، رغم كثرة الطوائف المخالفة، واستعان بذكر قصة حدثت في زمن سابق له، حيث أسند لفظ الرحمن خطأ لمسيلمة الكذاب، وقد يدل هذا على رفض المجتمع في عصر المؤلف، لما يحدث من خروج عن الدين. (وهي فائدة دينية وتاريخية).

2-2-(الفرض والحتم): "أنّ الحتم إمضاء الحكم على التوكيد والإحكام يقال حتم الله كذا وكذا وقضاه قضاء حتما، أي حكم به حكما مؤكدا، وليس هو من الفرض والإيجاب في شيء لأنّ الفرض والإيجاب يكونان في الأوامر، والحتم يكون في الأحكام والأقضية، وإنّما قيل للفرض فرض حتم، على جهة الاستعارة والمراد أنّه لا يرد، كما أنّ الحكم الحتم لا يرد، والشاهد أنّ العرب تسمي الغراب حاتما لأنّه يحتم عندهم بالفراق، أي يقضي به وليس يريدون أن يفرض ذلك أو يوجبه".[2] قد يتبادر إلى الذهن أهمية هذا الموضوع، في عصر المؤلف والخلط في

1- أبو هلال العسكري، المصدر نفسه، ص 189-190.

2- المصدر نفسه، ص 219.

فهم قضية القضاء، وإلاّ لماذا يلتبس معنى الفرض بمعنى الحتم، كما نفهم انتشار معتقدات خارجة عن مبادئ العقيدة الإسلامية بين النّاس، وهي الطيرة التي نهانا الرسول صلى الله عليه وسلم عنها.

2-3-(الرّياء والنّفاق): "النّفاق إظهار الإيمان مع إسرار الكفر وسمي بذلك تشبيها بما يفعله اليربوع وهو أن يجعل بجحره بابا ظاهرا وبابا باطنا يخرج منه إذا طلبه الطالب، ولا يقع هذا الاسم على من يظهر شي ويخفي غيره، إلاّ الكفر والإيمان، وهو اسم إسلامي، والإسلام والكفر اسمان إسلاميان فلما حدثا وحدث في بعض الناس إظهار أحدهما، مع إبطان الآخر سمي ذلك نفاقا، والرياء إظهار جميل الفعل رغبة في حمد النّاس لا في ثواب الله تعالى، فليس الرّياء من النّفاق في شيء، فان استعمل أحدهما في موضع الآخر فعلى التشبيه والأصل ما قلناه".[1]

يتّضح أنّ هذين اللّفظين مرتبطان بالإسلام وهذا يعكس – بالطبع – علاقة المعجم بالدين أو بعلوم الشريعة ككل. فلا يمكن الحديث عن هذه الأسماء في إطار لغوي محض بعيدا عن الجانب الديني، وقد يكون من أسباب ورود هذه الثنائية في الكتاب انتشار هذه الظاهرة في عصر المؤلف، حيث كثرت المذاهب، والفتن، فكان لزاما على بعض النّاس إدّعاء عكس ما يبطنونه، كما قد يُفهم ابتعاد البعض عن الله عزّ وجل، حيث أصبحت أعمالهم موجهة للخلق لا للخالق.

3- ألفاظ القرابة والعلاقات:

3-1-(الولد والسبط): الفرق بينهما أنّ أكثر ما يستعمل السبط، ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين رضي الله عنهما، سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يقال للولد سبط إلاّ أنّه يفيد خلاف ما يفيده، لأنّ قولنا سبط يفيد أنّه يمتد ويطول، وأصل الكلمة من السبوط وهو الطول والامتداد ومنه قيل السباط لامتداده بين الدارين والسبطانة ما يرمى فيها البندق من ذلك، والسبط شجر سمي بذلك

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 223.

لامتداده وطوله".[1] يوضح لنا هذا الكلام نوعا من العلاقات في عصر المؤلف وقبله ورؤيتهم لها، هذه الثنائية تعكس التّرابط الكبير بين مفردات اللّغة والمجتمع، نلاحظ ذلك من خلال ارتباط تسمية السبط بكلمات أخرى استوحيت منها، وكذا تسمية الشجرة، بتلك التسمية للسبب نفسه، وهو كون كل من السبط والشجرة يشتمل على معنى الطول والامتداد. هذا يؤكد ما ورد في تمهيد الباب النّظري؛ فالمعجم اللّغوي يتكون ويُثرى بتفاعل الإنسان مع الطبيعة والمجتمع ككل.

3-2-(الأهل والآل): الفرق بينهما أنّ الأهل يكون من جهة النّسب والاختصاص، فمن جهة النّسب، قولك أهل الرجل لقرابته الأدنين، ومن جهة الاختصاص قولك أهل البصرة، وأهل العلم، والآل خاصة الرجل من جهة القرابة أو الصحبة، تقول آل الرجل لأهله وأصحابه ولا تقول آل البصرة وآل العلم، وقالوا آل فرعون أتباعه وكذلك آل لوط، وقال المبرد: إذا صغرت العرب الآل قالت أهل فيدل على أنّ أصل الآل الأهل، وقال بعضهم الآل عيدان الخيمة وأعمدتها وآل الرجل مشبهون بذلك لأنهم معتمده، والذي يرفع في الصّحاري آل لأنّه يرتفع كما ترفع عيدان الخيمة والشخص آل لأنّه كذلك".[2] يبدو أنّ كلمة الآل لها دلالة قوية على أهمية عائلة الفرد، حيث جعل الآل كعيدان الخيمة ونحن نعلم أنّ الخيمة لا يمكن أن تقوم دون عيدان وهذا يبين أهمية هذه العلاقة آنذاك. وبما أنّنا تحدثنا عن علاقة المعجم بالعلوم الأخرى باختلافها، فقد رأيت الاستشهاد في هذا المجال بما ترجمه الباحث أزراج عمر بمجلة معالم التي تصدر عن المجلس الأعلى للّغة العربية "وهكذا تمّ اعتبار العائلة كتنظيم أوّلي حقق حاجيات الفرد وبمثابة الحجر الأساسي لفاعليات المجتمع. وفي عام 1949م، اعتبر عالم الانتروبولوجيا الفرنسي كلود ليفي ستروس وضعيات أنظمة ومصطلحات القرابة، ناظرا إليها، من زاوية أخرى، وليس على أساس الوظيفة التي تقوم بها في المجتمع، بل طبقا لإمكانية

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 277.

2- المصدر نفسه، ص275.

تأويلها لإضاءة بنيات العقل، وبهذا الخصوص فقد طبق ليفي ستروس النّظريات اللّسانية على أنظمة القرابة..."[1] وهذا ما ينبهنا إلى ضرورة الاهتمام بارتباط المعجم اللّغوي بشتى مجالات المجتمع، دون إقصاء لأي مجال.

3-3-(الخلة والصداقة): أنّ الصداقة اتّفاق الضمائر على المودة، فإذا أضمر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه فصار باطنه فيها كظاهره، سميا صديقين ولهذا لا يقال الله صديق المؤمن كما أنّه وليّه، والخلة الاختصاص بالتكريم ولهذا قيل إبراهيم خليل الله لاختصاص الله إياه بالرسالة وفيها تكريم له، ولا يجوز أن يقال: الله خليل إبراهيم لأنّ إبراهيم لا يجوز أن يخصّ الله بتكريم وقال أبو علي رحمه الله تعالى: يقال للمؤمن إنّه خليل الله، وقال علي بن عيسى: لا يقال ذلك إلاّ لنبي لأنّ الله عزّ وجل يختصه بوحيه ولا يختص به غيره قال والأنبياء كلهم أخلاء الله".[2] قد يفهم من هذه الثنائية أهمية الصداقة في عصر المؤلف وأنّهم يشترطون فيها الصدق وتطابق السر والعلن كما تختص كلمة الخليل بالدلالة على القرب من الله والتكريم الذي يحظى به الأنبياء.

4- العلاقات الإنسانية:

4-1- (المدح والإطراء):[3] " أنّ الإطراء هو المدح في الوجه، ومنه قولهم الإطراء يورث الغفلة يريدون المدح في الوجه، والمدح يكون مواجهة وغير مواجهة". يمكن تأويل هذه الثنائية بكثرة المدح بين النّاس، آنذاك ولاسيّما للحكام ويبدو أنّ المؤلف يعارض ذلك بدليل أنّه اعتمد المثل القائل: "الإطراء يورث الغفلة". إلاّ أنّ الباحث محسن غياض يثبت عكس ذلك بقوله: "ولم يكتف المؤلف بالمديح، يطلب به مالا، وإنّما ألف كتابا اسمه "الكرماء أو فضل العطاء على

1- عمر أزراج، المصطلح الفكري والأدبي، مجلة معالم، (مجلة فصلية تعنى بترجمة مستجدات الفكر العالمي)، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الأول، الجزائر: 2009م، ص 36.

2- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 278-279.

3- المصدر نفسه، ص42.

العسر" زيّن فيه للأغنياء الكرم والعطاء وحضهم عليه حضا وضرب لهم الأمثال والشواهد".[1] هذا قد يعني حسب الباحث أنّه تعمد التكسب بالمدح رغم أنّه كما قال يورث الغفلة للسامع.

4-2- (العتاب واللّوم): هذه الكلمات توحي بالعلاقات الإنسانية فاللّوم والعتاب لا يكون بين المرء ونفسه، إلا ما ندر، وهذا ما نجده في تحليل أبي هلال العسكري "العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودة والصّداقة في الإخلال بالزّيارة وترك المعونة وما يشاكل ذلك..."،[2] يمكن أن نفهم مما قيل إنّ تبادل الزيارات والتّعاون بين النّاس من العادات المعمول بها، ومنه استحق من ترك هذه العادة العتاب كما أنّه قد يفهم أنّ النّاس مازالوا محافظين على العلاقات الإنسانية.

4-3- (الغضب والسّخط): ومن الثّنائيات التي تعكس العلاقة المتينة بين الكلمة والمجتمع ما ذكره أبو هلال العسكري: "أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير، والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصّغير يقال: سخط الأمير على الحاجب ولا يقال سخط الحاجب على الأمير ويستعمل الغضب فيها..."[3] وهذه شهادة من المؤلف على الطّابع الاجتماعي للّغة، الأمر الذي توصل إليه علماء اللّغة الاجتماعيون حديثا؛ ومنهم الباحث الفرنسي ماتوري – وإن لم يعبر عن ذلك بصريح العبارة- ويدل ما قيل على تأثر استعمال الكلمة بالطبقة أو الرتبة الاجتماعية للمتكلم، فإذا كان الإحساس نفسه (الغضب) صادرا عمن هو في رتبة أقل من المسبِب للغضب فنقول غضب ولا نقول سخط؛ إلا إذا كان الغاضب هو الأعلى رتبة، فعندما نسمع كلمة سخط نتصور مباشرة أنّه أكبر منه إما سنا وإما رتبة. وفي هذا المقام لا نهتم إن كان المؤلف مصيبا في تحديد الفرق والمعنى، وإنّما الأهم هو المضمون اللّغوي الاجتماعي.

1- محسن غياض، المرجع السابق، ص 16.

2- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص44.

3- المصدر نفسه، ص 123.

5- الحياة الفكرية:

5-1-(النّظر والبديهة): "البديهة أول النّظر يقال: عرفته على البديهة أي في أحوال النّظر، وله في الكلام بديهة حسنة إذا كان يرتجله من غير فكر فيه".[1] يفهم من هذه الثنائية أنّ النّاس في عصر المؤلف كانوا يقدسون الفطنة والذّكاء ويعرف ذلك من خلال عملية الارتجال، وهو أن يتحدث المتكلم في أمر ما دون تحضير .مسبق.

5-2-(الفرق بين المجلة والكتاب): "أنّ المجلة كتاب يحتوي على أشياء جليلة من الحكم وغيرها قال النابغة:

مَجَلَّتُهُمْ ذاتُ الإلهِ وَدِينُهُمْ   كَرِيمٌ بِهِ يَرْجونَ حُسْنَ العَواقِبِ

ولا يقال للكتاب إذا اشتمل على السخف والمجون وما شاكل ذلك مجلة".[2]

يفهم من هذه الثنائية أنّ العلم كانت له مكانة مميّزة، فخصّ الكتاب الذي يشتمل على العلوم والحكم بتسمية المجلّة، كما قد يُفهم أنّ استعمال لفظ المجلة أشرف من الكتاب في ذلك العصر، باعتبار أنّ الكتاب حسب المؤلف قد يشتمل على ما سوى العلم والمعارف المفيدة؛ من مجون وسخف. وهذا يتعارض مع ما جاء في القرآن الكريم، فقد وردت كلمة الكتاب في مواضع عدة، وهي تحيلنا إلى كتاب الله تعالى.

5-3-(التّعليم والتّلقين)، يمكن ملاحظة أشياء كثيرة، تعكس طبيعة الحياة آنذاك، منها ذكر المؤلف لتلقين الشعر فقد يكون دليلا على المكانة التي يحظى بها الشعر، كما قد نفسر ذكره باهتمام أبي هلال العسكري، بالشّعر بالدّرجة الأولى ومن الحرف والصنائع المنتشرة آنذاك التّجارة والنّجارة والخياطة.[3] كما أشير إلى كثرة الكلمات التي تحيل على العلم، وهذا في حد ذاته دليل على أهمية طلب العلم

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 66.

2- المصدر نفسه، ص 288.

3- المصدر نفسه، ص75.

في هذا العصر سأحاول ذكرها لنلمس ذلك عن قرب وهي: "العالم بالشيء والمحيط به/ العالم والحكيم/ العالم والعليم/ العالم والمتحقق/ العلم والاعتقاد/ العلم والبصيرة/ العلم والتبيين/ العلم والتقليد/ العلم والحس/ العلم والحفظ/ العلم والخبر/ العلم والدراية/ العلم والذكر/ العلم والرؤية/ العلم والرّسخ/ العلم والشعور/ العلم والشهادة/ العلم والظن/ العلم والعقل/ العلم والفطنة/ العلم والفقه/ العلم والفهم/ العلم والمعرفة/ العلم واليقين/[1]، نلاحظ أنّه أورد أربعا وعشرين ثنائية كلها ترتبط بالعلم. وكما قلت هذا قد يكون دليلا على الأهمية التي يوليها المجتمع للعلم.

6- المذاهب في المجتمع:

6-1-(السؤال والاستفهام): "...والسؤال هو طلب الإخبار بأداته في الإفهام فإن قال ما مذهبك في حدث العالم فهو سؤال لأنه قد أتى بصيغة السؤال وإن قال: أخبرني عن مذهبك في حدث العالم فمعناه معنى السؤال ولفظه لفظ الأمر."[2] قد يتبادر إلى الذهن سؤال: لماذا اختار المؤلف هذا السؤال دون غيره من الأسئلة؟ يمكن استنتاج أمور كثيرة، أوّلها كثرة المذاهب في مجتمع المؤلف ومن الواضح أنّ المؤلف متأثر بالمذاهب الفلسفية، من خلال هذا السؤال.

6-2-(الاختلاف في المذاهب والاختلاف في الأجناس): "الاختلاف في المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، والاختلاف في الأجناس امتناع أحد الشيئين من أن يسدّ مسدّ الآخر، ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين، وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصارى في المسيح"[3] تعبّر هذه الثنائية بوضوح عن كثرة الجماعات والمذاهب واختلافها، بالإضافة إلى كثرة الأجناس بدخول الأعاجم، وهذا يؤكد ما جاء في التّمهيد عن بيئة المؤلف.

1- المصدر نفسه، ينظر الباب الرابع -في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان وفي الفرق بين ما يضاد العلوم وما يخالفها، ص 72.

2- المصدر نفسه، ص 28-29.

3 - المصدر نفسه، ص150

6-3- (أخمدت النّار وأطفأتها): لقد وظف أبو هلال العسكري عدة ألفاظ توحي بانتشار الفتنة "...فيقال خمدت نيران الظلم..والإخماد يكون بالغلبة ولهذا يقال خمدت نيران الظلم والفتنة."[1] الكلمات في حد ذاتها لا تعكس حدثا مميزا فالإخماد والإطفاء لا تعكس واقعا معينا، ولكن توظيف المؤلف لهذه الكلمات هو ما يعطينا تصورا عن مجتمعه، فقد كان بالإمكان أن يشرح المعنى الحقيقي بالنّار وكفى، إلاّ أنّه انحرف عن مسار الاستعمال اللّغوي الحقيقي، وإذا ما تمعننا في الخلفيات سنتوصل إلى أمور كثيرة على المستوى النّفسي للمؤلف وكذا على المستوى الاجتماعي. وهنا أشير إلى أهمية توظيف بعض العلوم، منها علم النفس والتّداولية، للوصول إلى نتائج مقبولة، ولكن لا يتسع المقام للتّفصيل في الأمر.

7- الحياة الاقتصادية:

7-1-(**القصص والحديث**) ، ممّا قد يفهم أنّ القصص كان يُتّخذ مهنة أو صناعة: "ولا يقال لله قاص لأنّ الوصف بذلك قد صار علما لمن يتخذ القصص صناعة"[2] ومما يثبت ذلك ما ورد في تاريخ الأدب يقول الباحث عمر فروخ: "واتسع فن القصص في هذا العصر في أغراض مختلفة وعلى أساليب متنوعة فكان منه القصصي الفني البارع...؟ أو كشفا عن جانب من جوانب الفكر في معالجة القضايا العامة، كما كان منه الحكاية العادية لتسلية جمهور الناس".[3] وهذا يبيّن التكامل بين العلوم المختلفة فالكتاب في كثير من الأحيان يعد وثيقة تاريخية تمدنا بأهم الأحداث والوقائع، فلا يمكن للمؤلف أن ينفصل عن مجتمعه.

7-2-(القرض والدّين): أنّ القرض أكثر ما يستعمل في العين والورق وهو أن تأخذ من مال الرجل درهما لترد عليه بدله درهما، فيبقى دينا عليك إلى أن

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 297.

2- المصدر نفسه، ص33.

3- عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، الأعصر العباسية –الأدب المحدث إلى آخر القرن الرابع الهجري ، ج2، ص 412.

ترده، فكل قرض دين وليس كل دين قرضا، وذلك أنّ أثمان ما يشترى بالنسأ ديون وليست بقروض فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين، ويجوز أن يفرق بينهما، فنقول قولنا يداينه يفيد أنّه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله، ولهذا يقال قضيت قرضه وأديت دينه وواجبه، ومن أجل ذلك أيضا يقال أديت صلاة الوقت وقضيت ما نسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض".[1] توضح هذه الثنائية جانبا من المعاملات الاقتصادية آنذاك.

7-3-(الاستبدال والشراء) يقول المؤلف في هذه الثنائية: "الشراء والاستبدال أنّ كل شراء استبدال وليس كل استبدال شراء لأنّه قد يستبدل الإنسان غلاما بغلام وأجيرا بأجير ولم يشتره".[2] ما يمكن استخلاصه من هذا الكلام، أنّ المجتمع آنذاك كان يعتمد نظام المقايضة، كما قد يعبر عن وجود ظاهرة الأجراء والرق في ذلك العصر.

ثالثا- الكتاب والمؤلف:

1- ثقافة المؤلف:

1-1-(الفرق بين الدين والملة): "...والفرس تزعم أنّ الدين لفظ فارسي وتحتج بأنهم يجدونه في كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية، أرضهم بألف سنة ويذكرون أنّ لهم خطا يكتبون به كتابهم المنزل بزعمهم يسمى دين دوري، أي كتابه الذي سماه بذلك صاحبهم زرادشت ونحن نجد للدين أصلا واشتقاقا صحيحا في العربية وما كان، كذلك لا نحكم عليه بأنّه أعجمي، وإن صحّ ما قالوه فإنّ الدين قد حصل في العربية والفارسية اسما لشيء واحد على جهة الاتفاق".[3] وقد يفهم من هذا أنّ المؤلف مطّلع على الثقافات المجاورة ودياناتهم، كما قد نستدل بهذا لإبطال

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 165.

2- المصدر نفسه، ص 234.

3- المصدر نفسه، ص 214-215.

ما يقال من كونه فارسي الأصل، فلا أظن أنّه سيتعرض للفرس بهذا الكلام لو كان منهم.

1-2-(بين الجزء من الجملة والسهم من الجملة): أنّ الجزء منها ما انقسمت عليه، فالاثنان جزء من العشرة لأنّهما ينقسمان عليها، والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها وكل ذلك يسمى سهما منها كذا حكى بعضهم، والسهم في اللغة السدس كذا حكى عن ابن مسعود ولذلك قسمت عليه الدوانيق لأنّه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه، والجزء هو مقدار من مقدار ...فدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة تتم بأجزائها... قالوا فإذا أوصى له بسهم من ماله فإنّ السهم يقع على السدس ويقع على سهام الورثة وما يدخل في قسمة الميراث...".[1] يتّضح مما سبق اطّلاع المؤلف على علم المواريث، وكذا الحساب. وهذا جانب آخر من شخصيته، فقد فصّل كثيرا في الشّرح.

1-3-(الحياة والروح): "أنّ الرّوح من قرائن الحياة، والحياة عرض والروح جسم رقيق حساس وتزعم الأطباء أنّ موضعها في الصدر من الحجاب والقلب، وذهب بعضهم إلى أنّها مبسوطة في جميع البدن وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره، والروح والريح في العربية من أصل واحد ولهذا يستعمل فيه النفخ فيقال نفخ فيه الروح وسمي جبريل عليه السلام روحا لأنّ الناس ينتفعون به في دينهم كانتفاعهم بالروح ولهذا المعنى سمي القرآن روحا."[2] قد نفهم من هذه الثنائية أنّ المؤلف لم يكتف بذكر الجوانب اللّغوية والفلسفية والدّينية، بل تجاوز ذلك إلى المجال الطبي وهذا يعني أنّه يمتلك ثقافة طبية. ويبدو أنّه غير مقتنع بما يقوله الأطباء، وواضح مما قاله أنّه يوجد اجتهادات كثيرة في هذا المجال، امتنع عن ذكرها.

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 135-136.

2- المصدر نفسه، ص 96.

ولقد تنبه باحثون كثيرون إلى هذه الكنوز الدّفينة في كتب ومؤلفات القدامى ومنهم الدراسة التي قام بها الباحث زكي حسام الدين إذ يقول: "إنّ هذه الدّراسة تحاول من خلال هذا المفهوم إعادة بناء العالم الثقافي لقبيلة هذيل، كما يفعل دارس الآثار القديمة- بالاعتماد على آثارهم الباقية التي تتمثل في قصائدهم...معتمدين في ذلك على الإجراءات والنظريات التي توصلت إليها اللسانيات الحديثة لتحويل النصوص إلى شبكات دلالية تكشف لنا عن الأنماط الثقافية بجانبيها المادي والمعنوي للهذليين أصحاب هذه النصوص."[1] وهذا يعني إمكانية استغلال تراثنا اللغوي بأنواعه المختلفة وكذا الأدبي للكشف عن جوانب كثيرة من حياتهم آنذاك.

2- بعض الآراء اللّغوية لأبي هلال العسكري:

عرفنا من خلال كتاب الفروق في اللّغة أنّ شيخنا أبا هلال العسكري، كان لغويا ونحويا، لتناوله العديد من القضايا اللّغوية، والنّحوية، بالإضافة إلى التّحليلات الفلسفية، والخوض في مصطلحات المنطق، بل نجده مفسرا للقرآن الكريم، وقد يعكس هذا الأمر الفكر الموسوعي للمؤلف، وثقافته الواسعة في كل ما يخص عصره. أما مذهبه النّحوي فأغلب الظن أنّه بصري التّوجه. والدّليل على ذلك، ما ورد في الكتاب بالإضافة إلى ما جاء به الباحث عبد الفتاح سليم.

2-1- (الاختصار والإيجاز):[2] "أنّ الاختصار هو إلقاؤك فضول الألفاظ من الكلام المؤلف من غير إخلال بمعانيه ولهذا يقولون قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم وأدى معانيهم في أقل مما أدوها فيه من الألفاظ فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه، والإيجاز هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ وكثرة المعاني، يقال: أوجز الرجل في كلامه إذا جعله على هذا السبيل واختصر كلامه أو كلام غيره إذا قصره بعد إطالة فإن استعمل أحدهما موضع

1- كريم زكي حسام الدين، التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، دط، دار غريب للنشر والتوزيـــع القاهرة: 2000، ج1، ص هـــ.

2- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 31.

الآخر فلتقارب معنييهما". قد يعبر قوله: "إذا ألقوا فضول ألفاظهم"، موقف المؤلف من مدرسة الكوفة، ذلك أنّه يتحدث عن أمور زائدة ولا فائدة منها في كتبهم.

"ولم يشذ أبو هلال العسكري عمّن قبله في التقيّد بالسّماع، ورفض كل جديد وهو ممن يرون تخطئة علماء اللّغة، كالأزلي والأزلية، اللتين حكم عليهما بالخطأ،... وفي مجال الدلالة نرى تشدده وتوقفه عند حدّ الاستعمال القديم، فالعامة لاحنة عندما تريد بالحلّة الثوب الواحد، لأنّه استعمل قديما للثوبين من جنس واحد وإنّما نراه متشدّدا لأنّ الاستعمال الجديد، مع إمكان قياسه على ما ورد من تخصيص الشيء ببعض مدلولاته- حكاه ابن الأعرابي عنهم، فقد جاء عنه في اللسان...ولم نعثر للعسكري على آراء غير ما سبق، حتى نستطيع أن نتبيّن منها مقاييسه في الاستشهاد بالقراءات والحديث وشعر المولدين".[1] أرى أنّه من خلال مدوّنة البحث، وبالعودة إلى مصادر وشواهد الكتاب، فإن الأرجح أنّها تؤكد كونه بصري المذهب، فكما ورد في المتن كان للقرآن الكريم الصّدارة، عكس الحديث الشريف، وكذا الأمر بالنّسبة إلى الشعر المولد، فمعظم الشعراء الذين استشهد بهم من العصر الجاهلي ومن الطبقة الأولى وإن كان هذا القول يتطلب منا البحث والتّدقيق، فهو مجرد احتمال، إلاّ أنّ الفرق بين عدد الآيات القرآنية والأحاديث شاسع، وقد يعكس هذا الفرق تحفّظ المؤلف في الاستشهاد بالحديث الشريف.

أظن أنّ العسكري ممّن يقولون بتوقيفية اللّغة أي أنّ اللغة من الله سبحانه وتعالى، وهذا ما يظهر من خلال الباب الأوّل من الكتاب.

2-2- (اللّحن والخطأ): "إذ اللّحن صرفك الكلام عن جهته، ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد...وقال الأنباري: "لحن القول معنى القول ومذهبه واللحن أيضا اللغة"، واستشهد بقوله عليه السلام: "فلعلّ

1- عبد الفتاح سليم، القسم الأول اللحن في اللغة في رأي علماء اللغة القدماء- القسم الثاني اللحن في اللغة في رأي علماء اللغة المحدثين، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة: 2006م، ص 139-140.

بعضكم ألحن بحجته"[1]. أما هذه فتعبّر عن الوعي بما يلحق الكلمات من تغيير في المعنى والتّطور اللّغوي لها، إلى أن تتحول عن دلالتها الأصلية إلى دلالات فرعية تصبح هي المستعملة.

3- ظواهر لغوية ذكرها أبو هلال العسكري:

3-1- (التّفريق والشعب)[2]: "أنّ الشعب تفريق الأشياء المجتمعة على ترتيب صحيح، ألا ترى أنّك إذا جمعته ورتبته ترتيبا صحيحا قلت شعبته أيضا فهو يقع على الشيء وضده لأنّ الترتيب يجمعهما" في هذه الثنائية نلاحظ أنّ المؤلف تحدّث عن ظاهرة لغوية تتمثل في الإشارة إلى كلمة من الأضداد، وكذا في ثنائية الغي والضلال في قوله: "...غوى الفصيل إذا بشم من كثرة شرب اللبن، وإذا لم يرو من لبن أمه فمات هزلا"[3] فالفعل غوى يدل على معنيين متضادين.

3-2- (الروح والمهجة):[4] ذُكر المشترك اللّفظي في لفظ النّفس مشترك يقع على الروح وعلى الذّات، وهنا لا أدري هل يمكن القول إنّ أبا هلال العسكري يناقض نفسه؟ ففي الباب الأول ذكر أنّه لا يمكن أن يشترك لفظ في معنيين كما لا يمكن أن تدل عدّة كلمات على المعنى نفسه. يبقى أنّ الأمر بحاجة إلى التحقق للجزم فيه.

3-3- (الأحمق والمائق):[5] "أنّ المائق هو السريع البكاء القليل الحزم والثبات، والماقة البكاء وفي المثل: أنا يئق وصاحبي مئق، فكيف نتفق، وقال بعضهم المائق الشيء الخلق" وذكر الإتباع عدة مرات حكي ابن الأنباري أن قولهم أحمق مائق بمنزلة عطشان نطشان وجائع نائع."[6]، (الدائم والسرمد) "سرمدا مبردا.

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 46.

2- المصدر نفسه، ص 143.

3- المصدر نفسه، ص 208.

4 - المصدرنفسه، ص 96

5 - المصدر نفسه، ص 295.

6 - المصدر نفسه، ص 94.

ومن المعلومات التي أوردها المؤلف، ذكر بعض الكلمات المعربة والفارسية بالإضافة إلى بعض البلدان، وهذا مما يرد في بعض المعاجم، وممّا يزيد من فائدتها.(معلومات تاريخية وجغرافية).

2-6- ذكره للمعرب:

(الزّور والكذب)، وقيل أصله فارسي معرب.[1]

(الدّلالة والبرهان)، فارسي معرب أصله بران.[2]

(العلامة والرسم)، الرسم فارسي معرب لا أصل له في العربية.[3]

(المهيمن والرقيب)، والقفان فارسي معرب.[4]

(الدين والملة)، والفرس تزعم أنّ الدين لفظ فارسي.[5]

(المزاح والمجون)، المجون كلمة مولدة لم تعرفه العرب.[6]

3- ذكره بعض البلدان: البصرة، الحجاز، خرسان، السقيفة، العراق فارس الكوفة، المدينة، مصر مكة نجد، اليمامة، اليمن.

1 - أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 38.

2 - المصدر نفسه، ص 62-63.

3 - المصدر نفسه، ص 63.

4- المصدر نفسه، ص 200.

5- المصدر نفسه، ص 214.

6- المصدر نفسه، ص 249.

رابعا- الفروق اللّغوية بين كتاب الفروق والدّراسات الحديثة:

يسعى البحث اللّغوي المعاصر إلى مدّ الجسور بين الماضي والحاضر وبين الدّراسات الغربية والدّراسات العربية. وبعد تحليل المعايير التي وردت عند أبي هلال العسكري، سأحاول كما قيل سابقا الاستعانة بدراسة الباحث محي الدين محسب بذكر مخططين للمعايير المعتمدة عند باحثين غربيين، وقد يدخل هذا في إطار مدّ الجسور بين الحضارات والشعوب وتبادل الأفكار أكثر منه مقارنة، فالبعد الإنساني والعالمي يشمل جميع المجالات بما فيها اللّغة. وأودّ الوصول - من خلال هذا التحليل - إلى العلاقة بين الفكر العربي والفكر الغربي، كون الموضوع مشترك بين اللّغات رغم اختلافها.

1- معايير التفريق بين الكتاب والدّراسات الغربية الحديثة:

1-1- مخطط كولنسون عام 1939م[1]:

1- أن يكون أحد اللفظين أعم من الآخر.

2- أن يكون أحد اللفظين أكثر حدة intense من الآخر.

3- أن يكون أحد اللفظين أكثر عاطفية émotive من الآخر.

4- أن يكون أحد اللفظين يحمل دلالة أخلاقية أكثر من الآخر.

5- أن يكون أحد اللفظين يحمل دلالة مهنية professional أكثر من الآخر.

6- أن ينتمي أحد اللفظين إلى الاستعمال العامي Colloquial أكثر من الآخر.

7- أن يكون أحد اللفظين محليا أو لهجيا أكثر من الأخر.

8- أن ينتمي أحد اللفظين إلى لغة الأطفال.

1- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص 59- 60- 61-62 . بتصرف.

ليس من الصعب إدراك وجود بعض المعايير المشتركة، من خلال هذا المخطط، حيث يدخل بعضها نسبيا ضمن تحليلات أبي هلال العسكري، ففي تفريقه بين الصفة والنّعت مثلا يقول: "...فالصفة أعم من النعت"، وهذا يوافق المعيار الأول.

كما تحدث المؤلف عن شدة اللفظ مثلا: عندما أشار إلى أنّ اللمز أجهر من الهمز[1] وربّما هذا ما يقصده الباحث الغربي، أي قوة اللفظ مقارنة باللّفظ الآخر ويفرق بين اليأس والقنوط، إذ يقول: ...إنّ القنوط أشد مبالغة من اليأس"، أظن أنّه يقصد بأنّ القنوط أقوى من اليأس، فاليأس أقل وقعا من القنوط. وما يعبر عن الجانب العاطفي على سبيل المثال قوله في الفرق بين العتاب واللوم: "العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودة والصداقة في الإخلال بالزيارة وترك المعونة وما يشاكل ذلك ولا يكون العتاب إلا ممن له موات يمت بها، فهو مفارق للوم مفارقة بينة".[2] ما يفهم من هذا الكلام أنّ العتاب لا يكون إلا من الصديق، أو من شخص له حقوق عليك، فهذه الكلمة تحمل شحنة عاطفية خاصة تميّزها عن الكلمة الأخرى، وغيرها من الألفاظ. ويمثل المعيار الرابع الجانب الأخلاقي في الفرق بين الاستهزاء والمزاح، فالمزاح لا يقتضي تحقير من يمازحه أما الاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به".[3] أما المعايير الأخرى، فأظن أنّه لا وجود لها في الكتاب باستثناء إشارته إلى اللّهجات في مواضع محدودة من الكتاب. وهذا قد يعبّر عن اختلاف العصر والبيئة بين المؤلفين فمن المنطقي أن تظهر اعتبارات أخرى، مع مرور الزمن، وكذا بظهور الدّراسات الحديثة. وبالنظر إلى البنية الاجتماعية المختلفة لكل منهما.

1- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 44.

2- المصدر نفسه، ص 44.

3- المصدر نفسه، ص 248.

2-1- مخطط هوارد جاكسون 1988م:

- معيار الاختلاف اللهجي، بحيث تستعمل مجموعات لغوية مختلفة داخل اللغة الواحدة كلمات مختلفة في الدلالة على شيء واحد.
- الاختلاف الأسلوبي، يكون أحد اللفظين المترادفين في الأسلوب الرسمي والآخر في العامي.
- معيار الاختلاف الفني، ومعيار الدلالة التضمنية، معيار اللياقة التضمنية، معيار اللياقة التعبيرية. وقد ردها الباحث محي الدين محسب إلى معيارين عامين[1]:
- الأول: اختلاف المستويات اللغوية، حيث تدخل فيه المترادفات بسبب اختلاف الاستعمالات اللهجية والاستعمالات الأسلوبية.
- الثاني: اختلاف الدلالات التضمنية، حيث تدخل فيه المترادفات التي تتمايز بارتباطاتها الإيحائية، أو النفسية أو العقدية، أو المذهبية.

أرى أنّ هذا المخطط، أكثر تفصيلا، مقارنة بمخطط كولنسون، كما يبدو لي غامضا في بعض معاييره، ولكن أظن أنّه يمكن إدراج بعض معايير أبي هلال العسكري ضمن معيار الدّلالة التّضمنية باعتبار دلالة كل لفظ سواء من حيث استعماله أم صيغته. ويبدو لي أنّ معايير صاحب المدّونة أكثر وضوحا وأقرب إلى إبراز الفروق بين الألفاظ المترادفة من هذين المخططين، وإن كانت الفروق البيئية والزّمنية واضحة.

2- القرآن الكريم ونماذج للفروق اللّغوية في الدّراسات الحديثة:

يحظى موضوع التّرادف في القرآن الكريم، باهتمام الباحثين إلى يومنا هذا وهو ما يدل على أهميته، ونظرا لاعتماد أبي هلال العسكري (بنسبة كبيرة)على القرآن الكريم لتوضيح فروقه، فلا مناص من ذكر بعض الكلمات الواردة في كتابه وكذا في بعض الدّراسات الحديثة مثل: دراسة الباحثة الدكتورة بنت الشاطئ

1- محي الدين محسب، المرجع السابق، ص66-67-68، بتصرف.

والباحث محمد نور الدين المنجد، وكذا بالعودة إلى بعض المعاجم. وقد حاولت أن أجمع أكثرها ورودا في الكتب المهتمة بهذا الموضوع.

2-1 (الشّرعة والمنهاج) قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [سورة المائدة، الآية 48]، لقد وردت الشّرعة والمنهاج فيما يلي معطوفة وسنرجع إلى ما قاله أبو هلال العسكري في هذه الثنائية."..فهذا يدل على أنّ كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ قال: فعطف شرعة على منهاج لأنّ الشرعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتّسعه. واستشهد على ذلك بقولهم شرع فلان في إذا ابتدأه وأنهج البلى في الثوب إذا اتّسع فيه. قال ويعطف الشيء على الشيء وان كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف للآخر فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله إذا كان زيد هو أبو عبد الله..."[1]

1 -أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص13.

نلاحظ أنّ المؤلف يؤكد الاختلاف بين الكلمتين دون أدنى شك، وسأتناول هاتين الكلمتين عند بعض الباحثين، وقبل ذلك أشير إلى أنّ هذا المثال قد ورد في الكشاف الذي وضعه الباحث محمد نور الدين منجد لكلمات عدّت من المتّرادف في القرآن الكريم. يقول الأصفهاني: "الشّرع نهج الطريق الواضح، يقال: شرعت له طريقا والشّرع مصدر ثم جعل اسما للطّريق النّهج فقيل له: شِرع وشَرع وشريعة واستعير ذلك للطريقة الإلهية،...ما قيّض له من الدين وأمره به ليتحرّاه اختيارا ممّا تختلف فيه الشّرائع ويعترضه النّسخ ودلّ عليه قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [سورة الجاثية الآية: 18]، وقال ابن عباس: الشّرعة ما ورد به القرآن، والمنهاج ما وردت به السنّة...والنّهج الطريق الواضح ونهج الأمر، وأنهج وضح ومنهج الطريق ومنهاجه...ومنهم قولهم: نهج الثوب وأنهج بان فيه أثر البلى لاوقد أنهجه البلى"[1]. يبدو أنّ الأصفهاني حسم الأمر كذلك إذ يفرّق بين الكلمتين، وإنّ كان من طريق مغاير لما أتى به أبو هلال العسكري.

وتوصل الباحث محمد عبد الرحمن الشايع إلى ما يلي:

" فمدار الشّريعة على الظهور والسهولة واليسر، من غير صعوبة أو مشقة مع التّساوي في إتاحة الفرصة. ومدار المنهاج على الوضوح والاستبانة من غير غموض أو التواء أو إبهام. ومادام في الإمكان فهم هذه المعاني من دلالة الألفاظ ومداراتها فإنّه لا داعي إلى قصر الأمر على بعضها والاكتفاء به. كما أنّه وإن دلّ أحد هذين اللفظين على بعض معاني الآخر، وفهمت منه، فإنّه ليس بمثل الوضوح ولا الشمول الذي يفهم من اللّفظ نفسه. والله قد جعل شرائعه ودينه، سهلا ميسرا وجعله واضحا بيّنا، ومتاحا للجميع الدخول فيه والارتواء منه والاهتداء بنوره فما على الناس إلاّ أن يشرعوا في سلوك هذا الطريق السوي السهل المروي لأرواحهم

1- الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، مادة(شرع).

والهاد إلى نجاتهم والباعث على الطمأنينة والرضا في نفوسهم."[1] نلاحظ أنّ الباحث قد فرّق بين الكلمتين بحيث لم يدع مجالا للشك في هذه النتيجة، وهو لا يلغي المعاني المشتركة بينهما.

2-2 - (القسم والحلف): "القسم أبلغ من الحلف لأنّ معنى قولنا أقسم بالله أنه صار ذا قسم بالله، والقسم النّصيب والمراد أنّ الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله والحلف من قولك سيف حليف، أي قاطع ماض فإذا قلت حلف بالله فكأنّك قلت قطع المخاصمة بالله فالأول أبلغ لأنّه يتضمن معنى الآخر، مع دفع الخصم ففيه معنيان وقولنا حلف يفيد معنى واحدا، وهو قطع المخاصمة فقط وذلك أنّ من أحرز الشيء باستحقاق في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه وليس كل من دفع الخصومة في الشيء فقد أحرزه، واليمين اسم للقسم مستعار وذلك أنّهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بأيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يمينا."[2] يقول الأصفهاني: "...أقسم حلف وأصله من القسامة وهي أيمان تقسم على أولياء المقتول ثم صار اسما لكل حلف، قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ...﴿١٠٩﴾﴾ سورة الأنعام، الآية: 109]، والحلف العهد بين القوم والمحالفة المعاهدة..."[3] يتّضح من هذا التعريف أنّ الأصفهاني جعل الحلف والقسم شيئا واحدا، "إلاّ أنّ الباحثة بنت الشاطئ لاحظت أنّ الاستعمال القرآني للكلمتين قد فرّق بينهما تفريقا دقيقا وهو أنّ فعل (حلف) قد جاء في القرآن الكريم ثلاث عشرة مرّة، ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّٱتَّبَعُوكَ وَلَـٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ

1- محمد بن عبد الرحمن الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ص 248.

2- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص47.

3- الأصفهاني، المرجع السابق، (حلف)، (قسم).

يُهۡلِكُونَ أَنفُسَهُمۡ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة التوبة، الآية: 42] جميعها في سياق الحنث باليمين إذ أسند الحلف فيها إلى المنافقين المعروفين بالكذب والحنث ولم يستثن من ذلك إلاّ موضعا واحدا، أسند فيه الفعل إلى المؤمنين فلزمهم كفارة الحنث باليمين".[1] ﴿...ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡ ... ﴿٨٩﴾﴾ [سورة المائدة، الآية 89]، أما القسم فاقترن بالأيمان الصادقة سواء أسند إلى المؤمنين أم المجرمين لأنّه صدر عنهم، وليس في نيتهم الكذب بل كانوا صادقين في أيمانهم حسب اعتقادهم كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٍۚ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤۡفَكُونَ ﴾ [سورة الروم، الآية:55]، وعلى هذا اقترن القسم بالصّدق على حين التزم الحلف بالحنث ويشهد ذلك بعدم ترادفهما."[2] وقد بيّنت الباحثة نادية رمضان النّجار أنّ هذا الرأي انفردت به الدّكتورة بنت الشاطئ، "وهذا الملحظ البياني قد تميّزت به الدكتورة بنت الشاطئ في مثل هذا الموضع ومثله كثير، وذلك لإحاطتها باللّغة أصالة وحداثة وتعمقها أسرار النّص القرآني وبلاغته، مما يوقفها على دقائق بيانية لم يصل إليها الكثيرون." [3] وهكذا يتبيّن أنّ الحلف غير القسم.

2-3- (في الفرق بين أتى وجاء):

ستكون البداية بما ورد عند أبي هلال العسكري في هذه الثنائية، يقول: "...أتى فلان وجاء فلان أنّ قولك جاء فلان كلام تام لا يحتاج إلى صلة وقولك أتى فلان يقتضي مجيئه بشيء، ولهذا يقال جاء فلان نفسه ولا يقال أتى فلان نفسه، ثم

1- بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمن، التفسير البياني للقرآن الكريم، ج1، ط7، دار المعارف 1962، ص 166- 167.

2- المرجع نفسه، ص 167.

3- نادية رمضان النجار، أبحاث دلالية ومعجمية، ص21.

كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين موضع الآخر".[1] ولم أجد ما ذكره أبو هلال العسكري من فروق عند الأصفهاني في مفرداته، ولا عند أبي البقاء الكفوي في كلياته.

أما الأصفهاني فيقول: "أتى[2]: الإتيان مجيء بسهولة، والإتيان يقال للمجيء بالذات وبالأمر وبالتدبير ويقال في الخير وفي الشر وفي الأعيان والأعراض نحو قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١﴾﴾. [سورة النحل، الآية:1]...فاستعمال الإتيان كاستعمال المجيء في قوله: ﴿... لَقَدۡ جِئۡتِ شَيۡـٔٗا فَرِيّٗا ﴿٢٧﴾﴾ [سورة مريم، الآية: 27]، وفي الفعل جاء يقول: "جاء يجيء ومجيئا والمجيء كالإتيان، لكن المجيء أعم لأنّ الإتيان مجيء بسهولة والإتيان قد يقال: باعتبار القصد، وإن لم يكن منه الحصول والمجيء يقال اعتبارا بالحصول، ويقال: جاء في الأعيان والمعاني ولما يكون مجيئه بذاته وبأمره ولمن قصد مكانا أو عملا أو زمانا...ويختم بقوله: "وجاء بكذا يختلف معناه بحسب اختلاف المجيء به".[3] ونلاحظ أنّه لم يشر إلى أي فرق عند شرحه للفعل أتى وعندما انتقل إلى الفعل جاء ذكر جملة من الفروق، منها كون المجيء أعم من الإتيان والنتيجة التي توصل إليها أنّ السياق هو من يحدد المعنى في الفعل جاء.

لن أطيل فيما ورد في كليات الكفوي، باعتباره لم يشر إلى الفرق بين الفعلين وقد أوردهما في الموضع نفسه، إلا أنّه رجع إلى مفردات الأصفهاني وهو تكرار لما قاله.[4] وقد فرق الباحثون بين هذين الفعلين في السياق القرآني واعتمدت

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 305.

2- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، كتاب الألف.مادة (أبق- اتى).

3- المرجع نفسه، كتاب الجيم.(جود- جاء).

4- الكفوي أبو البقاء، الكليات، فصل الألف والتاء.

دراسة الباحث محمد نور الدين المنجد الذي فصّل في بيان الفروق بين الفعلين، إذ لم يكتف بسرد ما ورد في المعاجم، بل قام ببحث دقيق في الآيات القرآنية، كما أنّه علّق على ما قيل من فروق بينها. "والذي نستشفه من استقراء الآيات الكريمة التي ورد فيها أحد اللّفظين أو كلاهما، أنّ بين اللفظين فوارق عميقة في الدّلالة خلاصتها أنّ الإتيان تحيط به ثلة من معاني الغموض والشك، والجهل وعدم القصد، في حين المجيء تحيط به معاني العلم واليقين، وتحقق الوقوع والقصد".[1]
قبل أن نرافق الباحث في رحلته مع الآيات القرآنية، نلاحظ أنّ الفروق التي ذكرها تختلف تماما عما ذكر من قبل، سواء عند أبي هلال العسكري أم عند الأصفهاني والزركشي، وسيتضح الأمر أكثر مع هذه الآيات القرآنية.

لقد استشهد الباحث بآيات كثيرة لإثبات ما ذهب إليه؛ أكتفي بذكر بعضها طلبا للاختصار، مع التّركيز على المعاني التي تحيط بالفعلين في كل آية منها. قال تعالى: ﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئۡتَ بِـَٔايَةٖ فَأۡتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١٠٦﴾ [سورة الأعراف الآية 106]. وقال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَأۡفِكَنَا عَنۡ ءَالِهَتِنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٢٢﴾ [سورة الأحقاف، الآية 22]
توصل الباحث من هذه الآيات إلى أنّ المجيء ذكر في الآيتين في مواضع تعكس اليقين والحقيقة بعيدا عن الغموض والشك عكس الإتيان الذي ورد في سياق الشك في الآية الأولى ذكر المجيء في حق موسى عليه السلام، وكان مستيقنا من تلك الآية، أما الإتيان فكان تحديا من فرعون، وذلك يعكس شكا في نفس فرعون ولذلك أتبعها بقوله إن كنت من الصادقين. وبالمثل بالنسبة إلى الآية الثانية، إذ يعتبر مجيء هود عليه السلام، حقيقة واقعة ليأفكهم عن آلهتهم، فعبّروا عنه بقولهم جئتنا، وطلبوا الإتيان بما جهلوا به من الوعيد على وجه التّحدي أيضا، ولذلك

1- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم، ص 146.

أعقبوا قولهم بــ: إن كنت من الصادقين. ثمّ يستشهد الباحث بآية ورد فيها فعل الإتيان في موضع اليقين في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٦٢﴾ قَالُواْ بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٦٣﴾ وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [سورة الحجر، الآيات: 61-62-63-64]، وينبّهنا إلى أنّ التّوكيد بعده، جاء لإزالة الغموض والشك وهذا يثبت ما ذهب إليه. فالملائكة أحسوا بأنّ التعبير بالإتيان لم يشف صدر لوط عليه السلام، علما ويقينا فاحتاجوا إلى توكيد كلامهم، فكان التعبير بالإتيان مع التوكيد يكافئ التعبير بالمجيء وحده من غير توكيد. لقد حاول الباحث الإحاطة بكل المواضع التي جاء فيها الفعلان وتوصل إلى أنّ الفعل "جاء" تحيط به في القرآن الكريم معاني اليقين والعلم والشهادة وتحقق الوقوع، والقصد والتعمد، أما الفعل "أتى" يرتبط بالشك والجهل والغيب، وغياب القصد (بمعنى الفاعل يعمل العمل عرضا دون تخطيط مسبق منه عكس الأول الذي يفعله صاحبه بنية مسبقة).[1] والنتيجة التي توصل إليها الباحث محمد نور الدين المنجد: "أنّ استقراء آيات القرآن الكريم التي ورد فيها لفظ الإتيان والمجيء على كثرتها ينظمها إطار من المعاني لا تكاد تخرج عنه...وبذلك لا يكون الإتيان والمجيء مترادفين، ولا يصح أن يقال إنّهما بمعنى واحد في أيّ من مواضعهما في القرآن الكريم".[2] نستنتج مما سبق أنّ العسكري كان محقا فيما ذهب إليه من تأكيد الفروق بين الفعلين، وإن سلك طريقا مغايرا، وقد يرجع هذا الأمر إلى عزوفه في هذه الثنائية عن الاستشهاد بالآيات القرآنية، رغم أنّ هذه الأفعال وردت بكثرة في القرآن الكريم.

1- محمد نور الدين المنجد، المرجع السابق، ص 146- 147- 148-149-150-151. بتصرف.

2- أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص 151.

2-4- في الفرق بين الخوف والخشية:

يقول المؤلف: "الخوف يتعلق بالمكروه وبترك المكروه، تقول خفت زيدا كما قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ۝٥٠﴾ [سورة النحل، الآية: 50]، وتقول خفت المرض كما قال سبحانه وتعالىَ: ﴿ وَيَخَافُون سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ۝٢١﴾ والخشية تتعلق بمنزل المكروه، ولا يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ولهذا قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ .۝٢١﴾ [سورة الرعد، الآية: 21]

فإن قيل أليس قد قال: ﴿ قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقۡتَ بَيۡنَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَمۡ تَرۡقُبۡ قَوۡلِي ﴾ [سورة طه الآية: 94]، قلنا إنّه خشي القول المؤدي إلى الفرقة والمؤدي إلى الشيء بمنزلة من يفعله وقال بعض العلماء يقال خشيت زيدا ولا يقال خشيت ذهاب زيد فإن قيل ذلك فليس على الأصل ولكن على وضع الخشية مكان الخوف، وقد يوضع الشيء مكان الشيء إذا قرب منه".[1] يقول الأصفهاني: "الخشية خوف يشوبه تعظيم وأكثر ما يكون ذلك عن علم بما يخشى منه، ولذلك خُصّ العلماء بها في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [سورة فاطر الآية:28] ﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 236.

فَلۡيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡيَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدًا ﴾ [سورة النساء، الآية: 9] أي ليستشعروا خوفا من معرّته، ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ ٱلۡعَنَتَ مِنكُمۡۚ وَأَن تَصۡبِرُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٥ ﴾ [سورة النساء، الآية: 25]، أي لمن خاف خوفا اقتضاه معرفته بذلك من نفسه".[1] أما الخوف فهو توقع مكروه عن أمارة مظنونة أو معلومة، كما أنّ الرّجاء والطّمع توقّع محبوب عن أمارة مظنونة أو معلومة...ويستعمل في الأمور الدنيوية والأخروية، قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ٥٧ ﴾ [سورة الإسراء الآية: 57]، والخوف من الله لا يراد به ما يخطر بالبال من الرعب...بل إنّما يراد به الكفّ عن المعاصي واختيار الطاعات، ولذلك قيل: لا يعدّ خائفا من لم يكن للذنوب تاركا...".[2] يبيّن شيخنا أبو هلال العسكري، أنّ الخوف يتعلق بما نكرهه وبتركه، ومثّل لذلك بالخوف من المرض أو من شخص ما أما الخشية فتتعلق بمُنزل المكروه، أما المكروه نفسه فنخافه ولا نخشاه. ما فهمته أنّ العسكري يريد أن يبيّن لنا أنّ الخشية تكون من الذي يتسبب في المكروه، والخوف من المكروه الذي سيقع، والله اعلم. وبالعودة إلى ما قاله الأصفهاني يتضح أنّ الفرق قائم إلاّ أنّ الاعتبارات مختلفة بينهما فقد أضاف صاحب المفردات معنى التعظيم إلى الخشية فهي خوف مع تعظيم وتتطلب الخشية العلم الذاتي لما أخشاه، والخوف هو توقع المكروه، وقد يكون هذا المكروه مجهولا عندي كما جعل الخشية مرتبطة بالدنيا كونها هي الوسيلة لبلوغ رضوان الله تعالى، أما الخوف فيكون في الدنيا والآخرة.

1- الراغب الأصفهاني، المرجع السابق، كتاب الخاء (خشع- خصم).

2- المرجع نفسه، كتاب الخاء. (خير-خوف).

وسأحاول فيما يلي الاستفادة من دراسة الباحث محمد بن عبد الرحمن الشايع، حيث تناول هذه الثنائية موضحا أهم الفروق فيها.

يقول الباحث: "لا يكاد اللّغوي يفرق بين "الخوف" و"الخشية"، فيوردهما الكثيرون على أنّهما لفظان مترادفان، يؤدي كل منهما معنى الآخر من غير فرق مع أنّ بينهما فرقا دقيقا. وخشية الله منزلة رفيعة، يختص بإدراكها فئة معينة من النّاس هم العلماء، وأولوا العقول والألباب، والمتبعين للذكر. ومن الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه قال سبحانه وتعالى:﴿ جَزَآؤُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾﴾ [سورة البينة، الآية: 08].. أما الخوف يكون غالبا من ضعف الخائف، وإن كان المخوف أمرا يسيرا، وشيئا هينا، كما قد يكون عن تسلط بالقهر والإرهاب".[1] (ثم يتحدث الباحث عن النّهي الوارد في البيان القرآني عن الخوف والحزن معا، وهو ما لم يرد ذكره مع الخشية، وهذا يعني اختلاف الخشية عن الخوف، فالخوف لا يكون إلاّ عندما ترى ما تخافه وما يحزنك حدوثه، فالخوف من الشيء لا يدفع ضرره، أما خشيتك الشيء فهو أن تتجنب ما تخشاه ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾ [سورة النور، الآية: 52]. كما تختص الخشية في القرآن الكريم بالحياة الدنيا، دون الآخرة، لأنّ الدنيا هي مكان الابتلاء والاختبار، وفيها تنفع معرفة الله وتعظيمه وخشيته والخشية حين تتعلق بذات لا تقرّ – في القرآن الكريم– إلاّ إذا كانت لله وحده قال تعالى: ﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ

1– محمد بن عبد الرحمن الشايع، أثر الفروق اللغوية في تفسير القرآن الكريم، ص 267.

﴿وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ ...﴾ [سورة الأحزاب، الآية: 37]، لأنّ في هذا حكما وأهدافا كثيرة وكبيرة تفوت بكون النّاس أمة واحدة. فشاء الله واقعا خلاف هذا).

نلاحظ مما سبق أنّ الباحث قد أضاف معنى الضعف إلى الخائف، كما استشهد باقتران الحزن بالخوف، وعدم اقترانه بالخشية، وهذا دليل آخر، ويكون الخوف من مكروه قريب الحدوث، عكس الخشية فهي تكون مما لم يحدث بعد.

2-5-(في الفرق بين اليأس والقنوط):

يقول شيخنا أبو هلال العسكري: "الفرق بين اليأس والقنوط والخيبة أنّ القنوط أشد مبالغة من اليأس وأما الخيبة فلا تكون إلاّ بعد الأمل لأنها امتناع نيل ما أمل فأما اليأس فقد يكون قبل الأمل وقد يكون بعده والرجاء واليأس نقيضان يتعاقبان كتعاقب الخيبة والظفر، والخائب المنقطع عما أمل".[1] يقول صاحب المفردات: "القنوط اليأس من الخير يقال: قنط يقنط قنوطا وقنط يقنط، قال تعالى: ﴿قَالُواْ بَشَّرۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡقَٰنِطِينَ ٥٥﴾ [سورة الحجر الآية: 55]، قال: (قَالَ وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ٥٦﴾ [سورة الحجر ، الآية: 56]).[2] "اليأس انتفاء الطمع، يقال: ...: ﴿ وَلَو أَنَّ قُرۡءَانًا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًاۗ أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [سورة الرعد، الآية: 31]، معناه أفلم يعلموا ولم يرد أنّ اليأس موضوع في كلامهم للعلم، وإنّما قصد أنّ يأس الذين آمنوا من ذلك يقتضي أن

1- محمد بن عبد الرحمن الشايع، المرجع السابق، ص 240.

2- الراغب الأصفهاني، المرجع السابق، كتاب القاف(قمع-قنع).

يحصل بعد العلم بانتفاء ذلك، فإذا ثبوت يأسهم يقتضي ثبوت حصول علمهم").[1] ما يفهم من كلام صاحب الفروق أنّ القنوط أشد من اليأس ولم يفصّل في ذكر الفروق بين هاتين الكلمتين أما الأصفهاني فيعبّر عن القنوط بكونه اليأس من الخير، أما اليأس فهو أن لا يطمع الإنسان في شيء ما على علم به، وهذا ما يفهم من الآية المذكورة.

يقول الباحث محمد بن عبد الرحمن الشايع: " فيمكن أن نفهم تفسير ييأس –هنا– بمعنى يعلم مرورا بمعنى القنوط كأن المراد أنّ اليأس –هنا– ينبغي أن يتمكن لدرجة أن يتحول إلى حقيقة قائمة ينبغي العلم بها، بل يتعين. فإنّ مشيئة الله اقتضت كونا وقدرا ألا يكون الناس أمة واحدة ويقول سبحانه: وَهُوَ﴿ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [سورة الشورى الآية: 28]، وهذه نسبة كبيرة إذا علمنا أنّ القنوط ورد في القرآن الكريم في ست آيات. فالقنوط أخص من اليأس سواء أكان تعريفه أنّه أشد اليأس وأبلغه، أو أنّه اليأس من الخير. واليأس من رحمة الله وهي جزء من الخير... وقيل إنّ اليأس من صفة القلب، والقنوط ظهور آثار هذا اليأس على الوجه والأحوال الظاهرة فيتضاءل وينكسر، وينقطع رجاؤه من فضل الله ورحمته".[2] يبدو أنّ الفروق المذكورة عند الباحث، تقترب من تلك الواردة عند كل من العسكري والأصفهاني إلاّ أنّه أضاف قوله بأنّ اليأس من صفة القلب أي لا يظهر عكس القنوط الذي يظهر آثار هذا اليأس على الوجه. ومهما يكن فالهدف هو إثبات الفروق بين الكلمتين في الاستعمال القرآني، وقد تحقق هذا المطلب.

1– الراغب الأصفهاني، المرجع السابق، كتاب الياء(يد– اليم).

2– محمد بن عبد الرحمن الشايع، أثر الفروق اللغوية في تفسير القرآن الكريم، ص 277.

2-6-(في الفرق بين البدن والجسم والجسد):

يقول صاحب الفروق: "في الفرق بين الجسم والشيء: "...والجسم هو الطويل العريض العميق... والجسم اسم عام يقع على الجرم والشخص والجسد وما سبيل ذلك..."،[1] الفرق بين الجسد والبدن: "أنّ البدن هو ما علا من جسد الإنسان ولهذا يقال للزرع القصير الذي يلبس الصدر إلى السرة بدن لأنّها تقع على البدن وجسم الإنسان كله جسد، والشاهد أنّه يقال لمن قطع بعض أطرافه إنّه قطع شيء من جسده ولا يقال شيء من بدنه وإن قيل فعلى بعد، وقد يتداخل الاسمان إذا تقاربا في المعنى ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغلظه قيل لمن غلظ من السمن قد بدن وهو بدين، والبدن الإبل المسمنة للنحر ثم كثر ذلك حتى سمي ما يتخذ للنحر بدنة سمينة كانت أو مهزولة".[2]

يقول صاحب المفردات: "الجسد كالجسم لكنّه أخص. قال الخليل رحمه الله: لا يقال الجسد لغير الإنسان من خلق الأرض ونحوه وأيضا فإنّ الجسد ما له لون والجسم يقال لما لا يبين له لون كالماء والهواء وقوله عزّ وجل:﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ﴾، [سورة الأنبياء، الآية: 08]... والجسد من الدم ما قد يبس".[3] والجسم ما له طول وعرض وعمق ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجساما وإن قطع وجزّئ ما قد جزئ، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 152.

2- المصدر نفسه، ص 154.

3- الأصفهاني، المرجع السابق، باب الجيم(جزء-جعل).

وَٱلۡجِسۡمِۖ وَٱللَّهُ يُؤۡتِي مُلۡكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ﴿٢٤٧﴾ ﴾ [سورة البقرة، الآية: 247]، تنبيها أن وراء الأشباح معنى معتد به، والجسمان قيل: هو الشخص والشخص قد يخرج من كونه شخصا بتقطيعه وتجزئته بخلاف الجسم".[1] لمست بعض الغموض فيما أتى به كل من العسكري والأصفهاني، إذ يجعل كل منهما من الجسم كل ما له طول وعرض وعمق، وهذا لا يكفي، وكذا بالنسبة إلى توضيح الفروق بين كل من البدن والجسد. سأستعين بالتحليل الذي قام به الباحث محمد نور الدين المنجد، يقول: "والذي نميل إليه في دلالة البدن أنّه ما سوى الرأس والأطراف من الجسد، وقد ورد اللفظ مرة واحدة في القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗۚ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنۡ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴾،[سورة يونس الآية:92] ...بيد أنّنا نميل إلى أنّ البدن في الآية تدلّ على الدرع القصيرة،...وتلك دلالة مجازية أخرى علاقتها المحل، ونرى أنّها الأنسب في الآية، لأنّ في ذلك مزيدا من البرهان والحجة على قدرة الله تعالى، إذ إنّ الدرع من حديد، والحديد من شأنه الإسراع في الغرق وتنجية فرعون جسدا بلا روح آية وحدها، فكيف إذا كان هذا الجسد ، وعليه تلك الدرع الحديدية، فإنّ في ذلك آية أخرى تخترق قوانين الطبيعة في الرّسوّ والطفوّ، والله أعلم".[2] الجسد: "والذي نخلص إليه من استقراء اللفظ في مواضعه من القرآن الكريم أنّ الجسد والروح لا يجتمعان، والجسد إما أن يكون جمادا أو إنسانا فارق الحياة، وما نظن تسمية الدم اليابس جسدا، إلا من هذا القبيل فالدم حين يغادر العروق يفقد الحياة فيجمد، ولذلك صحت تسميته بالجسد لأنّه صار جمادا يابسا لا روح فيه".[3] لقد وضّح الباحث مفهوم الجسد من خلال القرآن الكريم

1- الأصفهاني، المرجع السابق، باب الجيم(جزء-جعل).

2- محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 193- 194.

3- المرجع نفسه، ص 197

ويبيّن فيما يلي أهم الفروق بين هذه الألفاظ الثلاث، "وخلاصة الأمر أنّ البدن والجسد والجسم ألفاظ متباينة الدلالة في الاستعمال القرآني، فالبدن يراد به ما سوى الرأس والأطراف، أو الدرع القصيرة التي تغطي ما بين المنكبين إلى الألية والجسد يراد به الجثة هامدة لا روح فيها، وبذلك يفارق الجسم الذي يدلّ على حياة وأنفاس تتردد فيه، وبهذا يتحقق التباين بين هذه الألفاظ الثلاثة، ويبطل القول بترادفها".[1] لابدّ أنّ الترادف في القرآن الكريم أمر يرفضه العقل والمنطق، وذلك إذا ما أقررنا بأنّ الترادف هو التطابق التام في معاني الكلمات المترادفة، ولاسيما إذا علمنا أنّ القرآن الكريم يقوم على السياق والتركيب، ولا على المفردة خارج سياقها. فالكلمة الواحدة قد تختلف استعمالاتها من سياق إلى آخر فما بالك بالكلمات المترادفة.

خامسا- منهج الكتاب وتصنيفه:

1-1- المنهج المعتمد في الكتاب:

نستنتج ممّا سبق أنّ هذا المعجم اعتمد المنهج الوصفي في إيراد مواده حيث قام المؤلف بوصف مفردات اللّغة في زمانه دون تدخل منه، واستعان ببعض آليات المنهج التاريخي، وقد عرفنا أنّ المنهج التاريخي يقوم أساسا على المنهج الوصفي فلا يمكن تطبيق المنهج التاريخي دون المرور بالوصف. أما القول الأول فيتمثّل في ذكر أبي هلال العسكري للثنائيات وعرضها بطريقة وصفية حتى أنّه يكتفي في بعض الأحيان بما يقال عند غيره، دون تعليق ولا تحليل، كما يستشهد بالآيات والشّعر وغيرها في معظم الأحيان. يقول الدكتور جعفر دك الباب: "يوجب المنهج التّاريخي عدم الاكتفاء بوصف النّظام اللّغوي في حالته في فترة زمنية محددة، بل

1- محمد نور الدين المنجد، المرجع السابق، ص 199.

يوجب وصفه في تطوره".[1] بالنّسبة إلى القول الثاني نلاحظه عندما يرجع المؤلف إلى أصول الكلمة، فيتحدث عن أصل استعمالها في الماضي وتطوره مثل كلمة الحنين يقول: "وأما الفرق الذي يعرف من جهة أصل اللّفظ في اللّغة وحقيقته فيها فكالفرق بين الحنين والاشتياق وذلك أنّ أصل الحنين في اللّغة هو صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجري على السبب وعلى المسبب"[2]. نلاحظ أنّ المؤلف عاد إلى أصل الكلمة ليصل بها إلى الاستعمال الآني، في عصره. وبما أنّ الكلام يدور حول المنهج من الضروري الإشارة إلى أنّ أبا هلال العسكري مثل معظم القدامى قد تناول في كتابه عدّة مجالات، بحيث يصعب على القارئ استيعاب ما جاء فيه وأظن أنّ هذا الأمر مما يعيق الاستفادة من تراثنا، يمكن أن نجد في الكتاب مجالات كثيرة، ولكن بشرط أن تكون مستقلة ولكن أن نجد في الموضع الواحد أكثر من تخصص، فهذا ما يربك القارئ ويمنعه من تحقيق الفائدة.

وظف شيخنا أبو هلال العسكري "بعض المعايير التي تتطلبها المعاجم، ولكن بتفاوت واضطراب، ولاسيّما ما تعلق بالتّرتيب، سواء بالنسبة إلى المداخل (الأبواب) أو بالنّسبة إلى المادة المعجمية، وكذا الأمر بالنسبة إلى التعريف، فلم يلزم المؤلف طريقة واحدة كمًّا ونوعا، إذ يسهب في بعض الأحيان ويختصر في أحيان أخرى حتى تضيع الفائدة، وعموما يمكن القول إنّه حاول الإلمام بأهم الكلمات الموهمة بالتّرادف في عصره، إلاّ أنّه لم يستوفها جميعها، وأظن أنّ الكتاب قد عكس حقيقة مجتمعه، فقد أكد لنا الكتاب حقائق كثيرة ممّا ورد في التّمهيد الذي تعرض للمؤلف وبيئته، فعرفنا

1- جعفر دك الباب، نظرة جديدة إلى المعجم العربي، القسم الأول مراحل تشكل نظـــام المعجـــم العربي واكتماله، اللسان العربي، جامعة الدول العربية المنظمة العربية التربية والثقافـــة والعلـــوم مكتب تنسيق التعريب، الرباط: ع:26 ص 96.

2- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 19.

اهتمامات ذلك العصر وأهم اللّغويين وعلماء الكلام والفلاسفة والفقهاء الذين عاصروا المؤلف، وغيرها من المعلومات التي أُشير إلى بعضها في متن البحث.

ويبدو أنّ أبا هلال العسكري قد ألّف كتابا حظي بالاهتمام أكثر من الكتاب موضوع البحث، وقد يفهم من هذا أنّ اهتمامه كان منصبا على إبراز الفروق بحيث أهمل البناء المعجمي، ولم يكن هذا جهلا منه بالمنهج، وما يؤكد ذلك ما جاء في دراسة الباحث أحمد فرج الربيعي الذي يقول: "وتفرّد كتاب العسكري بحسن ترتيب الأبواب، والأمر الذي يتوجب على الباحث المنصف قوله: إنّ التلخيص من أحسن الكتب المؤلفة في معاجم المعاني إن لم يكن أحسنها خلا مخصص ابن سيده فقد جاء المؤلف بتنظيم عجزت جميع كتب الأسماء والصفات عن بلوغ غايته فيه وقصر عن التخطي إلى انتظام معانيه".[1] قد يكون هذا دافعا لتناول البناء المعجمي عند المؤلف من خلال المعاجم التي ألفها والقيام بتحديد المعايير المعتمدة في هذا النّوع من المعاجم.

1-2 – تصنيف الكتاب:

يعتبر كتاب الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري من أهم ما كتب في مجال الفروق اللّغوية، وقد ضمّ حوالي تسع مائة وخمس وثلاثين من الثنائيات (المجموعات) وقد لاحظت طيلة رحلة البحث عن معلومات تفيدني حول كتاب "الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري"، أنّ معظم الباحثين يذكرونه في إطار موضوع التّرادف، بل لا يكاد يخلو كتاب أو بحث في التّرادف من ذكره، وعلى هذا الأساس فقد نعتبره كتابا في فقه اللّغة، وكما ذكر آنفا فقد اختص بموضوع شغل العلماء والباحثين المشتغلين بفقه اللغة قديما وعلم الدلالة حديثا، فمن القدامى نجد السيوطي في كتابه المزهر ومن المحدثين الدكتور أحمد مختار عمر والدّكتور رمضان عبد التّواب وغيرهم.

1- أحمد فرج الربيعي، مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجــري، ص 192-193.

أما من المعاجم فقد ذكره الباحث مشتاق معن في معجمه،[1] ومن المراجع التي خالفتها كتاب المدارس المعجمية لصاحبه الدكتور عبد القادر عبد الجليل حيث صنّفه في إطار المعاجم الدّلالية وبالتّحديد ضمن معاجم ألفاظ القرآن الكريم، وقد أدرجه ضمن فهرس رسائل الحقول الدّلالية.[2] وهناك من جعله من مؤلفات كتب اللّحن، "وفي ضوء هذه الدّراسة تظهر لنا العلاقة الوثيقة بين التّصنيف في الفروق اللّغوية، وما ألف من كتب في لحن العامة، وذلك من حيث الدافع والغرض والمنهج. فما الفروق اللّغوية في الواقع إلاّ باب من أبواب اللّحن في الدّلالة، وقد حوت كتب لحن العامة أبوابا كان الغرض منها التفرقة بين الدّلالات وتصويبها تبعا لحقيقتها في اللّغة بسبب استعمال النّاس لها بمعنى واحد على نحو ما نجده في كتب الفروق ولهذا فقد كان حريا بالذين درسوا لحن العامة أن يتناولوا كتب الفروق بوصفها ضربا من كتب اللّحن".[3] وسأحاول فيما يلي تحديد التّصنيف الذي توصلت إليه هذه الدّراسة.

لقد فضّلت تأخير هذه الوقفة إلى آخر البحث حتى تكتمل الصورة، وتتّضح الرؤية، فبعد تحليل منهج أبي هلال العسكري في كتابه، والاطّلاع على أبوابه ومواده، ومصادره، والآليات المعتمدة في توزيع الكلمات المختارة، نجد أنّ هذا الكتاب تتوفّر فيه بعض معايير المعجم، وإن كان يفتقر إلى بعضها الآخر، وهذا ما يبدو من استقراء منهج المؤلف، بداية بمقدمة الكتاب، وكما رأينا فقد كانت مختصرة جدا إذ تتبادر أسئلة كثيرة إلى الذهن، عند قراءتها دون أن نجد لها أجوبة، ومن ذلك عدم ذكره الأسس المعتمدة في توزيع الأبواب، والكلمات كما نجد التّرتيب العشوائي لبعض الثنائيات، وأمثّل لذلك بموضع ثنائية (الصّفة وعطف

1- ينظر مشتاق عباس معن، المعجم المفصل في فقه اللغة، ص33.

2- ينظر عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية، دراسة في البنية التركيبية، ص 44 -427.

3- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد باسل عيون السود، ص 24.

البيان)،[1] في الصفحات الأخيرة من الباب الثاني، فيما تقتضي المنهجية أن يتقدم إلى الصفحة التي وردت فيها ثنائية (الصّفة والنّعت)؛[2] إلاّ أن يكون لسبب لم أنتبه إليه. وهذه الظاهرة تتكرر كثيرا، وهي من العوامل التي قد تبعده عن العمل المعجمي، كما أنّ الباحث عن الكلمة عليه أن يتصفح الكتاب كله كي يبلغ مبتغاه، وقد علّق الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح على مثل هذه المعاجم (المعاني) قائلا: "ابتكر العلماء العرب هذا النّوع من الفنون اللّغوية وقد لا يصح أن يطلق عليها اسم معجم، لأنّ أغلب ما ألفوه في هذا الميدان فمادته اللغوية غير مرتبة الترتيب الألفبائي إلاّ أنّه لا يمنع الباحث في زماننا أن يعيد ترتيبها على هذا النّمط، وقد اقترحناه منذ القديم."[3]

يتضح مما تقدم أنّ الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح، يشترط الترتيب الألفبائي لتصنّف هذه المؤلفات (معاجم المعاني) ضمن العمل المعجمي، لكن الهدف يختلف – في نظري– بين المعاجم المرتبة ترتيبا ألفبائيا، وتلك المعتمدة على التّرتيب الموضوعي، ففي الأولى أكثر ما يهمّنا هو المعنى، أما في الثانية فاللّفظ هو غايتنا الأولى، وهذا لا ينفي بالطبع فائدة المعنى فيها أيضا، فقد يتبادر إلى ذهني معنى معيّن دون أن أصل إلى لفظ خاص به، وفي هذه الحال، معاجم المعاني المرتبة ترتيبا موضوعيا ستكون أكثر فائدة. يقول الباحث عبد الرّزاق عبيد في هذا: "...خاصة إذا علمنا أنّ ترتيب المعجم ألفبائيا لا يصور بحال حقيقة العلاقات التي بين المفردات، بل إنّه يعمل على بعثرتها تحت حروف لا رابط لها...إنّ كل مفردة من المفردات اللّغوية تتحدد دلالتها من خلال مجموعة المفردات التي تشترك معها في الحقل"[4] ويبدو أنّ الباحث أحمد عمايرة يؤيد هذا الكلام:

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص53.

2- المصدر نفسه، ص21.

3 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج2، الجزائر: 2007، ص 123.

4- عبد الرزاق عبيد، الحقول الدلالية في المعاجم العربية فقه اللغة للثعالبي أنموذجا، ص ب.

"...إذ يستغني المصطلح، بوضعه في سياقه الموضوعي عن التفصيل، ثم إنّ الهجائي يتطلب أن يعرف باللفظة الواحدة في معانيها الاصطلاحية التي تنتمي إلى حقول موضوعية متعددة في مكان واحد يفرضه الترتيب الهجائي، أما في الترتيب الموضوعي فإنك لا تحتاج إلى ذلك، إذ يقتصر في الحقل الدلالي الواحد، على المصطلح في معناه الدّلالي الذي يخدم ذلك الحقل."[1] فهذا النّوع من المعاجم يقرب المعنى والعلاقات بين الكلمات أكثر مقارنة بمعاجم الألفاظ. ويحضرني هاهنا ما قام به المحقق محمد باسل عيون السود، عندما قام بوضع فهرس ألفبائي للكلمات الواردة في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، فقد سهّل على القارئ عملية الوصول إلى الكلمات، ولكن أظن أنّه بذلك قد ألغى فائدة هذا النوع من المعاجم، والمتمثلة في وجود كل كلمات الحقول الدّلالية كما وردت في الكتاب، لأنّ الهدف الأول لا يكمن في الوصول إلى الكلمة، بقدر ما هو الاطّلاع على الحقل الدلالي كلّه. لا يخفى عنا أنّ الباحث في معاجم المعاني عادة لا يكتفي بكلمة واحدة، وإنّما يهمّه الاطلاع على الكلمات التي تصبّ في مجال واحد. إلاّ أنّ هذا لا يمنع من اعتماد الترتيب الألفبائي ضمن الحقل الدّلالي، أو الباب الواحد، بهذه الطريقة سنستفيد من المنهجين معا وتتحقق الفائدة.

وكما رأينا فمن الباحثين من جعل كتاب "الفروق في اللغة" معجما لألفاظ القرآن الكريم، فإلى أيّ مدى يمكن اعتباره كذلك؟ في الحقيقة لا أعلم المعيار الذي اتخذه الباحث عبد القادر عبد الجليل لتصنيف هذا الكتاب ضمن معاجم القرآن الكريم، وإن كان فعلا أكثر ما استشهد به أبو هلال العسكري يعدّ من القرآن الكريم حيث قاربت نسبة الآيات سبعين بالمائة، وهذه النسبة تجعل كفة الميزان تميل إلى كفة الألفاظ القرآنية، كما أنّ معظم الألفاظ التي ساقها المؤلف من القــرآن الكــريم

1- إسماعيل أحمد عمايرة، نحو معجم موحد لألفاظ الحياة العامة، دط، دار وائل للنشــر عمــان: دت، ص 30.

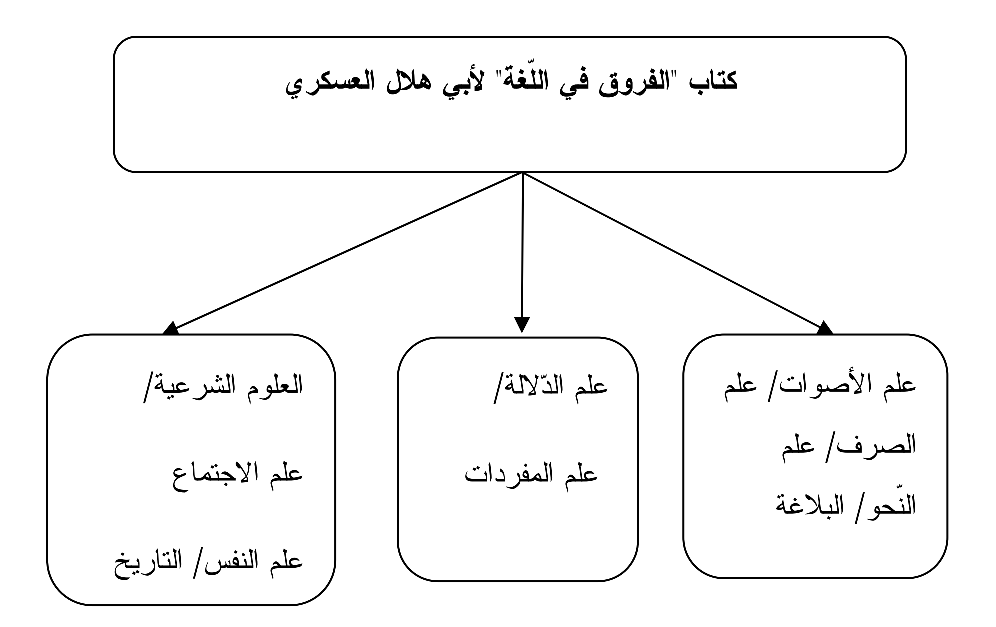
* وقبل هذا وذاك لا ننسى أنّه كان مفسرا للقرآن الكريم، إلاّ أنّه أتى أيضا بكلمات بعيدة عن الاستعمال القرآني، بل وفي أحيان كثيرة بعيدة عن التفسيرات اللّغوية، وهو نفسه يقرّ في مقدمة كتابه أنّه جعل كتابه ممّا ورد في كلام الله وكلام النّاس والفقهاء والمتكلمين، ولو أراد فقط ألفاظ القرآن الكريم لسكت بعد ذكره لكلام الله عزّ وجل.

أظن أنّ الحكم بأنّ هذا الكتاب معجم لألفاظ القرآن الكريم مبالغ فيه. وهذا لا يتعارض مع وجود ألفاظ واردة في القرآن الكريم، لكن وجود بعض الألفاظ والمصطلحات النّحوية والفقهية والأصولية والفلسفية، وغيرها من المصطلحات التي لا نجدها في معجم لألفاظ القرآن الكريم يخرجه من هذه الدائرة، أظن أنّ الكتاب معجم للفروق في كلمات ومصطلحات اللّغة مطلقا،* ذلك أنّه اختار مجالات معينة، وجعل في كل مجال أشهر الكلمات المترادفة، نصل في نهاية المطاف إلى إثبات ما ورد في تمهيد هذا البحث، حيث يرتبط المعجم تقريبا بكل العلوم، إلا أنّ درجة التأثر والارتباط تختلف من معجم إلى آخر حسب نوعه وهدفه. وسيكون تصنيف الكلمات التي فرّق بينها مفيدا، من حيث مجالها أي وضع الكلمات الفقهية ضمن باب واحد يجمعها وكذا الكلمات الفلسفية، والكلمات اللغوية، والأدبية وهكذا.

* – قام الباحث محمد نور الدين المنجد (في كتابه الترادف في القرآن الكريم)، بوضع قائمة بالكلمات التي يظن ترادفها في القرآن الكريم، وقد اتّضح لي أنّ معظم هذه الكلمات، موجودة عند العسكري، وقد يفسر هذا الأمر تصنيف بعض الباحثين له ضمن معاجم ألفاظ القرآن الكريم.

* يمكن كذلك القول إنّه معجم في المصطلحات، بحيث يوضح الكلمات التي يتقاسمها أكثر من مجال، والوجوه المختلفة للكلمة الواحدة، وقد ورد ذلك في مقدمة الكتاب.

مخطط يعكس علاقة الكتاب بمختلف المجالات اللّغوية وغير اللّغوية



تــعلــيــق:

نجد في واقع البحث اللّغوي اختلافا في وجهات النّظر، اتجاه التّراث اللّغوي العربي، فمن الباحثين من ينفر منه وينادي بإلغائه والسعي قدما إلى الأمام متجاهلين بذلك كل قديم، ومنهم من يتعلّق بالتّراث لكن دون محاولة للاستفادة منه فيكون كالجثة الهامدة، والملاحظ أنّ كلا الفريقين يبالغ فيما ذهب إليه، فلن يرتقي الحاضر بالانسلاخ عن الماضي، وبالمثل سيفقد التّراث قيمته ومكانته إذا انفصل عن الحاضر ومستجداته، وهذا دور الباحث، فاللّغويون قديما قاموا بمهمتهم على أحسن وجه، ولا يحق لنا أن نحاكمهم على الهوة التي حدثت بين عصرنا وعصرهم، لأنّ هذا من سُنّة الحياة. ومن العلماء من أعاد الاعتبار للإرث الحضاري والتّراثي، فنادى بالاهتمام بالتّراث وبذل الجهد للاستفادة منه. ومن هؤلاء العلماء نجد اللّغوي الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح الذي يقول: "طالما نادينا إخواننا اللّغويين إلى الرجوع إلى التراث العلمي اللّغوي الأصيل، ومازلنا إلى

يومنا هذا نحاول أن نقنع النّاس على ضرورة النّظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري وتفهم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية..."[1] ومن الكتب التراثية القيّمة، معجم "الفروق في اللّغة" الذي يعد حقلا خصبا لمواضيع كثيرة تعدّ من مواضيع السّاعة في ساحة البحث اللّغوي الحديث أهمها:

أهمية معاجم المعاني (ما يعرف بالحقول الدّلالية)، وإن اختلفت التّسميات عند الباحثين، وذلك أنّ معاجم الألفاظ لا تقدّم لنا القدر الكبير من المعلومات، إذ يتفق معظم الباحثين أنّها قوائم من المفردات مغلقة على ذاتها، في حين أظن أنّ هذا الكلام فيه نوع من الإقصاء، فلا أظن أنّ المعجم مهما كان نوعه ينفصل عن المجتمع، إذ يعكس مجرد الإطلاع على نوع الكلمات طبيعة المجتمع، فعندما نطلع على المعاجم الانجليزية مثلا نلاحظ أنّها مجتمعات متقدمة تقنيا وعلميا، ولكن إذا جئنا إلى معاجمنا نجدها تفتقر إلى تسميات المخترعات الحديثة، وإن وجدت فلا يعرفها غير واضعيها، وهو ما اصطلح على تسميته بالفجوة الرقمية، "وقد جاءت الفجوة الرقمية لتزيد الأمور سوءا، إذ أنّ المعرفة العالمية تتضخم بسرعة مذهلة والمصطلحات الإنكليزية الجديدة تظهر يوميا بأعداد متزايدة، ولا تستطيع اللغة العربية مجاراتها لأسباب اقتصادية وثقافية وسياسية...ومجامع اللغة العربية لا تتوافق دائما فيما تصدره من مفردات ومصطلحات جديدة...".[2] وهذا في رأيي لا يعدّ معجما حقيقيا، لأنّ المعجم الحقيقي هو ذلك المعجم الذي يعكس المجتمع بصدق، كما أكد على ذلك الباحث أحمد حابس: "فالمعجم هو الوعاء اللغوي الذي تلتقي فيه كل أنماط الحضارة لأي مجتمع بشري، ودليل معارفه، وخبراته

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر: 2007 ج1، ص 168-169.

2- منصور فرح، " الفجوة الرقمية في المجتمع العربي وأثرها على اللغة العربية"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، 2007م، العدد، السادس، ص 92-93.

وتجاربه التي مرّ بها، وهو بذلك مركز التقاء كل المعطيات اللغوية ومبادئها وهياكلها، وأساليبها وقيودها مع المجتمع الخارجي، أو مع العالم المحيط به، فهو سجل الحضارات ولغاتها بجميع أشكالها من ظواهر ومدركات، وما وصلت إليه مستوياتها من تطور وتغيي وتحديث، فهو الشاهد الفصل على جميع تقلباتها...فأصبحت هذه الأداة العصرية المسماة "بالحاسوب" جزءا لا يتجزأ من حياتنا العلمية والخاصة، وباتت أداة تثقيفية وتعليمية لا يمكن الاستغناء عنها".[1] وقد أشار الباحث إلى ضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.

أرجع إلى معاجم المعاني باعتبارها أهم ما نحتاجه في أيامنا هذه، كما رأينا معجم الفروق، فإنّه يعتبر أنموذجا نستوحي منه أفكارا كثيرة، منها تخصيص دراسات تبرز أهمية معاجم المعاني وكيفية الاستفادة منها، من حيث طريقة التّأليف المعجمي المبني على أساس الموضوعات. وذلك في المجالات اللّغوية والعلمية الحديثة. وإذا عدنا إلى طريقة التّرتيب المعتمدة، فإنّها كذلك مفيدة أكثر لاسيّما في وقتنا الحاضر فإذا افترضنا أنّنا وضعنا معجما في العلوم اللّغوية أو العلوم الإنسانية، فلا بدّ أنّنا سنحتاج إلى تصنيف موضوعاتي بالإضافة إلى التّرتيب الألفبائي أو الهجائي.

ضرورة التّخلص من كثرة المصطلحات والتسميات للمفهوم الواحد وتحديدها فبالنسبة إلى معاجم المعاني نجد من يسميها معاجم الموضوعات، وهناك من يسميها المعاجم الدّلالية وكذا علم المعاجم، وعلم اللّغة، وهذا مرتبط بالمعاصرة والاندماج مع متطلبات هذا العصر، وأرى أنّ الذخيرة اللّغوية العربية، (هذا المشروع الذي سمعنا وما نزال نسمع عنه الكثير) هو أملنا لإيجاد حلول عملية لمعظم مشاكل اللّغة العربية ويؤكد الدّكتور عبد الرحمن الحاج صالح ضرورة الانتقال من حيز التنظير إلى حيز التطبيق والكف عن التحجج بضخامة العمل وصعوبته، لأنّ الفوائد التي

1- أحمد حابس، " حوسبة المعجم العربي: ضرورة علمية وثقافية (رؤية تحليلية من خلال مشروع الذخيرة العربية)"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، 2006م، العدد الرابع، ص 53.

سيجلبها ستتغلب على كل الصعاب: "أجمع العلماء على أهمية هذا المشروع القومي وخطورته، وذهب الكثيرون إلى أنّه ستتوحد المصطلحات العربية بالرجوع إلى الذخيرة بكيفية تلقائية(سيختار الباحثون اللفظ الفصيح الأشيع)، ثم إنّه سيمكن كل مواطن من أن يطّلع على معلومات ثقافية تربوية صعبة المنال زيادة على اللغوية منها، وذلك بسبب السهولة العجيبة التي يتصف بها البحث في الانترنيت...فحان الوقت لنا أن ننشئ انترنيتا عربيا للحفاظ على التراث العظيم على مستوى الوطن العربي وفي جميع الأوساط والفئات الاجتماعية ولفائدتها".[1] وهذا ما سيمكننا من إنجاز معاجم في الفروق اللّغوية، ولاسيّما في مجال المصطلحات اللّغوية، وقد رأينا أنّ هذا الأمر أضحى ضرورة ملحة، وهناك مبادرات كثيرة من قِبَلِ باحثينا للتمييز والتفريق بين المصطلحات اللّغوية، وقد أشاروا إلى بعضها. وستكون الفائدة أكبر إذا تضافرت الجهود لوضع معجم للفروق اللّغوية، يساير التّطور الذي نعيشه في جميع المجالات اللّغوية وغيرها من مجالات الحياة.

ملخص الفصل:

يعتبر هذا الفصل بمثابة الجسر الذي يربط بين كتاب "الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري" وبين العصر الحديث، حيث أشار الكتاب إلى عدة قضايا تعدّ من قضايا الساعة، وهذه أهم النقاط التي تناولها:

- اعتماد المؤلف في بناء كتابه على منهج الأبواب، وهو ما يعرف في عصرنا بالحقول الدّلالية، إذ يعتبر الكتاب بأكمله حقلا مفهوميا يصبّ في الفروق وضمن هذا الحقل الكبير نجد حقولا دلالية فرعية، تتمثل في الأبواب التي وُسمت بعناوين تستدعي كلمات تنضوي فيها. كما نجد ضمن هذه الحقول الفرعية حقولا جزئية، أو ما يمكن تسميته فصولا؛ وعليه فالكتاب حقيقة يعتبر في صميم الحقول الدّلالية، كما نجد إشارة في بعض المواضع إلى العلاقات الدّلالية بين هذه الحقول

1- عبد الرحمان الحاج صالح،" المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية الجزائر: 2005م، العدد الأول، ص 20-21.

الفرعية والجزئية، ويتّضح ذلك بالعودة إلى الكلمات الواردة ضمن كل باب. وقد ركز العسكري على الحقول التّجريدية.

- أشار المؤلف إلى قضية المصطلح، أو لنقل تمييزه بين مستويات اللّغة المختلفة، إذ نجد للكلمة الواحدة معان لغوية، وأخرى اصطلاحية تختلف حسب مجال توظيفها، كما أشار إلى وجود أكثر من تسمية للمفهوم النّحوي الواحد، منها النّعت والصّفة.

- يحيلنا كتاب "الفروق في اللّغة" إلى مجالات كثيرة في اللّغة، وخارج اللّغة وهذا يعبر عن الارتباط الوثيق بين المعجم والمجتمع بما فيه من اهتمامات، وهذا ممّا يجب الاهتمام به في عصرنا الحديث، فلا يجب فصل المعجم عن المحيط الخارجي ومن المجالات التي تناولها البحث، العلاقات الإنسانية، ألفاظ القرابة الحياة الاقتصادية في المجتمع، عادات المجتمع، الحياة الدينية، الحياة الفكرية معلومات عن المؤلف.

- وظّف المؤلف معايير كثيرة للتّفريق بين المترادفات، وبالعودة إلى بعض التّصنيفات الحديثة الغربية (مخطط كولنسون، ومخطط هوارد جاكسون)، وجدت أنّه تميّز بالدّقة وإن افتقر إلى بعض المعايير التي فرضها عامل الزمن، فما يسري على القرن الخامس عشر للهجرة غير ما كان يسري على القرن الرابع الهجري.

- تناول الفصل نماذج لكلمات يقال بترادفها في القرآن الكريم، في الدّراسات الحديثة، اعتمدت على دراسة كل من الباحث محمد نور الدين المنجد والباحثة نادية رمضان النّجار، والباحث محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع وذلك بالعودة إلى كتاب الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري ومعجم الأصفهاني.

- اعتماد المؤلف بعض آليات المنهج التّاريخي في كثير من الأحيان، إلاّ أنّه فيما رأيت اعتمد المنهج الوصفي لاسيّما عند استشهاده بالمحادثات اليومية بين النّاس. وهذا ما جعله يعترف في أحيان كثيرة بالتّرادف (أي استعمال عدة كلمات للدّلالة على المعنى الواحد، باختلاف الأسباب المؤدية إلى ذلك).

- الاختلاف في تصنيف هذا الكتاب كما رأينا، وأظن أنّ أنسب تصنيف هو معجم للفروق في اللّغة مطلقا. (كونه تناول كلمات العامة، وكلمات الخاصة "المصطلحات")، وهذا ما يفهم منه تناول عدة مجالات من اللّغة باختلاف تخصصاتها، وسيكون مفيدا تصنيف الكتاب إلى مختلف المجالات التي تناولها.

خاتمة البحث

لقد فتح هذا البحث، نوافذ كثيرة على عالم البحث اللّغوي، من خلال تسليطه الضّوء على كتاب من كتبنا التّراثية، ألاّ وهو كتاب "الفروق في اللّغة لأبي هلال العسكري"- الذي لم أسمع به قبل هذا البحث- وقد تبيّن لي بعد الغوص فيه، أنّه يحمل في طياته بذورا كثيرة لأفكار توصل إليها الغربيون المحدثون. وقد أجاب هذا البحث على أهم الاشكاليات الواردة في المقدمة، وسيرد ذكرها فيما يلي:

- ارتباط المعجم بعلوم لغوية وغير لغوية، باعتباره يعكس حياة الإنسان.
- التّعرف على أهم الكتب التي ألّفت في الفروق اللّغوية، بالإضافة إلى كتاب أبي هلال العسكري الذي يعتبر الأول من نوعه في هذا المجال، وهو ما يجعل مؤلفه يتميّز ويتفرد في زمانه. ومعظم الذين ألفوا بعده في هذا الموضوع كان سيرا على نهجه.
- فهم فلسفة التّرادف عند القدامى والمحدثين، وأنّ الخلل يكمن منذ البداية في غموض المصطلح واختلاف المنهج بين القائلين بالتّرادف وأولئك القائلين بالفروق.
- القول بالتّرادف الجزئي في الدّراسات الحديثة، بما فيها الغربية؛ وتكاد تجمع على استحالة تحقق التّرادف التّام. كما أنّه لا يمكن القول به في القرآن الكريم.
- كيفية التّعرف على الفروق اللّغوية وفوائد معرفتها، وذلك باعتماد بعض المعايير، أهمها معيار الاستعمال.
- فائدة التّرادف لاسيّما بالنسبة للشعراء وللاستعمالات اليومية.
- تعبر الفروق اللّغوية عن دقة اللّغة والقرآن الكريم، وهي (الفروق اللّغوية) من شأن المتخصصين.

- الكشف عن الجوانب الأخرى من شخصية أبي هلال العسكري، فبعد أن كنّا نعتقده بلاغيا وحسب، من خلال كتبه التي يغلب عليها الأدب ومنها: الصناعتين بيّن هذا البحث أنّه لغوي ونحوي ومفسر للقرآن الكريم، ومهتم بأمور الفقه، وعلم الكلام، وهذا من خلال كتاب "الفروق في اللّغة".

- تمكن أبو هلال العسكري من تمثل معايير كثيرة للمعجم، إلاّ أنّه غفل عن بعضها، فالمنهج المعتمد في كتاب الفروق كان بعيدا نوعا ما، عن المناهج المعتمدة عند معاصريه، وكذا مقارنة بمؤلفاته الأخرى.

- اهتمام الشيخ أبي هلال العسكري بالمصطلحات النّحوية، والشرعية والفلسفية إذ وردت مصطلحات كثيرة نحوية مثل: عطف البيان والصفة، وفقهية أحيانا: كالمسألة والفتيا، والقياس والاجتهاد، وفلسفية مثل قوله: ما هو وما حده وغيرها.

- اعتماد المؤلف على ما يعرف بالحقول الدلالية، إذ يعتبر كتاب الفروق كله حقلا مفهوميا للفروق ونجد في ثناياه حقولا دلالية كثيرة، وفي كل حقل منها نجد حقولا فرعية أخرى وزعها حسب مجالات الأبواب، باستثناء الباب الأخير.

- اعتماد الكتاب المنهج التاريخي عندما يتحدث عن أصل الاستعمال وتطور الكلمات عبر التاريخ والاشتقاق، وفي بعض الأحيان يركن إلى المنهج الآني عندما يرجع إلى الاستعمالات اليومية لأبناء عصره، وقد عرفنا أنّ هذا كان من أهم أسباب الاختلاف بين الفريقين. (القائلين بالتّرادف والقائلين بالفروق)، إلا أنّ الغالب عليه هو النّزعة التاريخية، وهذا ما جعله يصرّ على الفروق مع الاعتراف بوجود التّرادف.

- اعتماد معايير مختلفة للتّفريق بين المترادفات، إلاّ أنّه لم يلزم منهجية واحدة فيها، إذ يختلف توظيفها من ثنائية إلى أخرى. كما نجد فروقا بعيدة عن مجال اللّغة، بل أحيانا ينتقل إلى أمور نفسية، وصوفية، وفلسفية.

• التّوصل إلى بعض المعلومات العلمية، والاجتماعية، والدينية، والثقافية الخاصة بمجتمع المؤلف من خلال الكتاب.

• تصنيف الكتاب ضمن معاجم الفروق في اللّغة عامة، لما يحتويه من مجالات متنوعة: مصطلحات تواضع عليها البشر، وكلمات من كتاب الله العظيم وكذا كلمات يستعملها العام والخاص.

• وما يمكن قوله: "إنّ أبا هلال العسكري توصل بفكره الثاقب إلى أنّ الكلمة لها معنى أساسي ومعاني ثانوية، وهذا ما يسمح في بعض الأحيان باستعمال كلمات أخرى تقاربها في المعنى للدّلالة على الشيء نفسه، فللكلمات المترادفة معنى عاما تشترك فيه، ومعاني خاصة تفترق عندها، وهذه النتيجة التي توصل إليها أبو هلال العسكري في القرن الرابع الهجري، هو ما توصلت إليه البحوث الدّلالية حديثا، فلا نملك إلا نعبر له عظيم الإعجاب والتّقدير، ونصحح ما يقال من تعصبه للفروق وإنكاره الشديد للتّرادف، والدّليل على ذلك ما اطلعنا عليه في كتابه، من اعتراف صريح بإمكانية وجود التّرادف الجزئي، في اللّغة الواحدة و(التّرادف التام إذا ما أقررنا ذلك في اللّهجات المختلفة). وهذا أيضا ممّا توصل إليه علماء اللّغة حديثا فمعظمهم ينكرون التّرادف التّام.

• صاغ أبو هلال العسكري هذا الموضوع في شكل معجم معتمدا طريقة الحقول الدلالية، كما يؤكد البحث سبق المؤلف في مجال التأليف في الفروق اللّغوية فمعظم المعاجم التي ألفت بعده، بما فيها بعض المعاجم الحديثة، اعتمدته كليا أو جزئيا، وهذا مما يحسب لهذا المؤلف، الذي أرجو أن يحظى باهتمام الباحثين في هذا المجال، إذ لا يقل عمله هذا عن أعمال أخرى اشتهرت وذاع صيتها، وما هذا البحث إلاّ بذرة تنتظر من يتعهدها بالرعاية لتكتمل زرعا وحصادا، فما أشد ما تحتاج اللّغة العربية إلى استعادة كنوزها المدفونة في كتبنا التراثيـــة وبعثها من جديد، لتساير العصر.

وأخيرا أختم بقول العماد الأصبهاني: "إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابا في يومه، إلاّ قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعلني ممن يخدمون لغة القرآن الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**
- **أولا- المعاجم العربية:**

- ابن سيده أبو الحسن بن إسماعيل النّحوي اللغوي الأندلسي، المخصص دط، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت: دت.
- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، ط1، لسان العرب، دار صادر بيروت: 1990.
- الأصفهاني الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، المكتبة العصرية، بيروت: 2006.
- الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وأسرار العربية، ضبط وتعليق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت: 2004م-1425 هـ.
- الجرجاني، التعريفات، تح وتقديم إبراهيم الأبياري، طبعة جديدة منقحة دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.
- حمدي محمود عبد المطلب، الفروق اللغوية أو نوار الألفاظ وثمار المعاني، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة: 1999.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج1، دت.
- خير الدين الزّركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنّساء من العرب والمستعربين المستشرقين، ط3 ، دار العلم للملايين، بيروت: 1980.
- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، ط1، دار الفكر للطبع والتوزيع، لبنان: 2003.

❖ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، عربـــي- فرنســـي/ -عربـــي - فرنسي، الدار العربية للكتاب: 1984.
❖ الكفوي أبو البقاء أيوب بن موســـى الحســـيني، الكليـــات - معجـــم فـــي المصطلحات والفروق اللغوية- إعداد وطبـــع عـــدنان درويـــش ومحمـــد المصري، دط، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1984.
❖ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ، ط3، القاهرة: 1972 ،ج1، ج2.
❖ محمد فريد عبد الله، معجم الفروق في المعاني، دط، دار المواســـم للطباعـــة والنشر والتوزيع، بيروت، دت.
❖ مشتاق عباس معن، المعجم المفصل في فقه اللغة، ط1، دار الكتب العلمية بيروت:2001.
❖ وجدي رزق غالي، معجم المعجمات العربية، دط، مكتبة لبنان ناشـــرون لبنان: دت.

ثانيا- المصادر والمراجع العربية:

❖ آن إينو مراهنات دراسة الدلالات اللغوية ترجمة أوديت تبيت وخليل أحمد ط1، دار السؤال للطباعة والنشر بدمشق، 1401هـ-1980.
❖ إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط3، مكتبـــة الأنجلوالمصـــرية، القـــاهرة: 1972م.
❖ إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربية، ط9، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1995م.
❖ إبراهيم الدسوقي، الترادف في صيغ الأفعال بين الصرفيين والمعاجم، دط مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: دت
❖ ابن الأنباري محمد بن القاسم، كتاب الأضـــداد، دط، المكتبـــة العصـــرية شركة صيدا، بيروت: 1987.

- ❖ ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج2، تح محمد علي النجـار، ط3 الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة:1987م.
- ❖ ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي من النشأة إلـى الاكتمـال، دط دار هومه، الجزائر: 2003م.
- ❖ ابن فارس أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسـنن العـرب فـي كلامها، دط، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت: 1963م.
- ❖ ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسـلم ، أدب الكاتـب، دط، دار الكتـب العلمية، بيروت: دت.
- ❖ ابن مالك الطائي الجياني، كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، تـح نجاة حسن عبد الله نولي، ط1، مركز إحياء التـراث الإسـلامي، مكـة المكرمة: 1411هـ-1991م.
- ❖ أبو هلال العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، دط، المكتبة العصـرية لبنان: 1986م.
- ❖ أبو هلا ل العسكري، ديوان المعاني، ج1، دط، دار الجيل، بيروت: دت.
- ❖ أبو هلا ل العسكري، الفروق في اللغة، تح: لجنة إحياء التراث العربـي دار الآفاق الجديدة، ط5 1983م.
- ❖ أبو هلا ل العسكري، الفروق اللغوية، دط، تح: محمد إبراهيم سـليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة: 1998م.
- ❖ أبو هلا ل العسكري، الفروق اللغوية، ط4، تح: محمد باسل عيون السـود دار الكتب العلمية بيروت: 2006م.
- ❖ أبو هلا ل العسكري، تهذيب الفروق في اللغة، هذبه عمار بـن خميسـي ط1، دار ابن حزم، لبنان: 2005م.
- ❖ أبو هلا ل العسكري، جمهرة الأمثال، ط1، دار الكتب العلمية، بيـروت: 1988م.

- – المصون في الأدب، تح: عبد السلام هـــارون، ط2، مكتبــة الخـــانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982م.
- أحمد فرج الربيعي، مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القــرن الســـادس الهجري، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة: 2001م.
- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط4: بيـــروت 1982م.
- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط1، عالم الكتــب: القـــاهرة 1998.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط4، عالم الكتب، القاهرة: 1993م.
- أحمد ياسوف، جماليات المفردة القرآنية في كتب الإعجاز والتفســير، ط1 دار المكتبي، دمشق: 1994.
- إسماعيل أحمد عمايرة، نحو معجم موحد لألفاظ الحياة العامـــة، دط، دار وائل للنشر، عمان: دت.
- الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الفرق، ت216هـ، تح وتقـديم صبيح التميمين،ط1، دار أسامة، بيروت، لبنان، 1987م.
- إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضـــوء علم الاصطلاح الحديث ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشــر، القـــاهرة: 2006م.
- بدوي طبانة، أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغيـــة والنقديـــة، ط3، دار الثقافة، بيروت: 1981م.
- بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمن، التفسير البياني للقرآن الكريم، ط7، دار المعارف، 1962، ج1.
- الترمذي أبو عبد الله محمد بن علي الحكيم، الفروق ومنع التــرادف، ط1 تح: محمد إبراهيم الجيوشي، مكتبة الإيمان، العجوزة: 2005م.

- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة دط، عالم الكتب، القاهرة:2000م.
- التواتي بن التواتي، مفاهيم في علم اللسان، ط2، دار الوعي، الجزائر: 2008م
- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، ط2، دار الوعي، الجزائر: 2008م
- جورج بول، معرفة اللغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر القاهرة: 1999 م.
- حازم علي كمال الدين، دراسة في علم المعاجم، مكتبة الآداب، دط: القاهرة، 1999م.
- حسين نصار، دراسات لغوية، دط، دار الرائد العربي، لبنان، دت.
- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ط2، دار المعرفة الجامعية القاهرة: 1996م.
- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دط، دار النهضة العربية، بيروت: 1996م.
- رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، دار غريب للنشر، دط، القاهرة: 2001م.
- رمضان عبد التواب، فصول في العربية، ط2، دار الرفاعي: الرياض 1983م.
- الرماني والخطابي والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح محمد خلف الله أحمد محمود محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة 1968م.
- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، دط، ج 4، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت: 1988.

❖ سالم شاكر، ترجمة محمد يحياتن، مدخل إلى علم الدلالة لطلبة معهد اللّغة العربية وآدابها السنة الثالثة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1992.
❖ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتعليق د.كمال بشر، ط 12 1997.
❖ سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ط2، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1977.
❖ السيوطي الحافظ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تح مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، دط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، ج4.
❖ السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج1 ج2.
❖ شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج3، ط1 دار الطليعة الجديدة دمشق: 2007م.
❖ الشريف قصار، معاني الحروف في القرآن الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
❖ صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1995.
❖ صالح بلعيد، فقه اللغة العربية، دط، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر: 1998م.
❖ صالح بلعيد، في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث، دط، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر: 2005م.
❖ صالح بلعيد، علم اللغة النفسي، دط، دار هومه للنشر، الجزائر: 2008.

- ❖ صفية المطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، دط، منشورات إتحاد الكتاب العرب دمشق، 2003م.
- ❖ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط موفم للنشر، الجزائر: 2007، ج1.
- ❖ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 2007، ج2.
- ❖ 49-عبد الفتاح سليم، موسوعة اللحن في اللغة، مظاهره ومقاييسه، القسم الأول اللحن في اللغة في رأي علماء اللغة القدماء- القسم الثاني اللحن في اللغة في رأي علماء اللغة المحدثين، ط2، مكتبة الآداب القاهرة: 2006.
- ❖ عبد الفتاح لاشين، من أسرار التعبير في القرآن - صفاء الكلمة-، دط دار المريخ، الرياض: 1983.
- ❖ عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية، دراسة في البنية التركيبية ط1، دار صفاء، عمان: 1999.
- ❖ عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان: 2002م.
- ❖ عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة: 1999م.
- ❖ علي حسن مزبان، الوجيز في علم الدلالة، ط 1، دار شموع الثقافة، ليبيا: 2004.
- ❖ العمري بن رابح، الألمعية في الدراسات المعجمية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر: 2005.
- ❖ عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدّلالية بين النّظرية والتّطبيق منشأة المعارف بالاسكندرية جلال حزى وشركاه، 2003، القاهرة: د.ط.

❖ عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، الأعصر العباسية –الأدب المحدث إلى آخر القرن الرابع الهجري، ط3، دار العلم للملايين، بيروت: 1980، ج2.

❖ فايز الداية، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية، نقدية، دار الفكر ديوان المطبوعات الجامعية، 1973، الجزائر ص 25.

❖ فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها –علم المعاني–، ط7، دار الفرقان للنشر، عمان: 2000، سلسلة بلاغتنا ولغتنا1.

❖ قطرب أبو علي محمد بن المستنير، كتاب الفرق، تح ودراسة صبيح التميمي ومحمد علي الرديني، ط1، مؤسسة الأشرف للطباعة والنشر لبنان بيروت، 1988م.

❖ كريم زكي حسام الدين، التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، ج1، دط، دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة: 2000م.

❖ مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، بحوث ودراسات في علم اللغة، الصرف– المعاجم– الدلالة، دط مكتبة النهضة المصرية، دت.

❖ محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت: 1966م.

❖ محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، ط1 مكتبة العبيكان، الرياض: 1993م.

❖ محمد حسن حسن، المعنى اللغوي– دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا– ط1، مكتبة الآداب القاهرة: 2005م.

❖ محمد خفاجي، الحياة الأدبية في العصر العباسي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة: 2004م.

❖ محمد علي الخولي، علم الدلالة(علم المعنى)، دط، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن: دت.

- محمد العمري، البلاغة العربية–أصولها وامتداداتها، دط، إفريقيا الشـــرق المغرب، لبنان: 1999م.
- محمد نور الدين منجد، الترادف في القرآن الكريم، دار الفكر المعاصــر بيروت: 1997م.
- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط2، دار الفكر العربي القاهرة: 1992م.
- محمود سليمان ياقوت، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحــديث دط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة: 2002م.
- محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ط1، دار الوفــاء لــدنيا الطباعــة والنشر، القاهرة: 2003م.
- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغــة لأبــي هــلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، دار الهــدى للنشــر والتوزيع، المنيا:2001م.
- نادية رمضان النجار، أبحاث دلالية ومعجميــة، ط1، دار الوفــاء لــدنيا الطباعة والنشر، مصر: 2006م.
- نايف سليمان وآخرون، مستويات اللغة العربية، ط1، دار صــفاء للنشــر والتوزيع، الأردن: 2000م.
- نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومنــاهج البحــث اللغــوي، دط المكتب الجامعي الحديث القاهرة: 2006م.
- نور الهدى لوشن، علم الدلالة (دراسة وتطبيق)، دط، المكتب الجــامعي الحديث: القاهرة: 2006م.
- النووي يحي بن شرف، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، طبعــة جديدة منقحة، دار ابن الهيثم، القاهرة: 2002م.

ثالثا- الدوريات والمجلات:

- ❖ إبراهيم مناد، "آليات صناعة المعاجم العربية الحديثة"، كتاب الملتقى الأول المصطلح والمصطلحية في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة، الجزائر: 2002م.
- ❖ جعفر دك الباب، "نظرة جديدة إلى المعجم العربي"، القسم الأول مراحـل تشكل نظام المعجم العربي واكتماله، اللسان العربي، جامعة الدول العربية المنظمة العربية التربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الربـاط: العدد السادس والعشرون.
- ❖ شلواي عمار، مجلة المخبر، "العرب ونظرية الحقول الدلالية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر(بسكرة): 2006، العدد الثالث.
- ❖ عبد الإله الربون، "ملامح من الواقع الاجتماعي والثقافي من خلال المعاجم اللّغوية العربية القديمة"، مجلة اللسان العربي، الربـاط: 2004، العـدد السابع والخمسون.
- ❖ عبد الرحمان الحاج صالح، " المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للّغة العربية" مجلة المجمع الجزائري للّغة العربية، الجزائر: 2005م، العدد الأول.
- ❖ عبد الرحمن الحاج صالح، "المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنيـة" مجلة اللسانيات- مجلة في علوم اللسان وتكنولوجياته-، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية،الجزائر: 2006، العدد الحادي عشر.
- ❖ عبد الرحمان الحاج صالح، "المعجم التاريخي وشروط إنجـازه"، مجلـة المجمع الجزائري للغة العربية"، الجزائر: 2007م، العدد الخامس.
- ❖ عز الدين البوشيخي، ضوابط الصناعة المعجمية معجم الاستشـهادات، مجلـة اللسان العربي، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـوم- مكتب تنسيق التعريب، والخمسون، الرباط: 2002م، العدد الرابع.
- ❖ علي الجارم، "الترادف"، مجلة مجمع اللغة العربية، دط، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة: 1935م، ج1.

- عمر أزراج، "المصطلح الفكري والأدبي"، مجلة معالم، (مجلة فصلية تعنى بترجمة مستجدات الفكر العالمي)، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر: 2009م، العدد الأول.
- محمد حسن عبد العزيز، "المصطلح العلمي عند العرب تاريخه ومصادره" مجلة اللسان العربي جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– مكتب تنسيق التعريب، الرباط: 2002 العدد الرابع والخمسون.
- محمود أحمد السيد، "التجربة السورية في وضع المصطلحات" التعريب مجلة نصف سنوية محكمة، تصدر عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنّشر بدمشق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 35 السنة الثامنة عشرة، 2008م.
- منصور فرح، " الفجوة الرقمية في المجتمع العربي وأثرها على اللّغة العربية"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر: 2007م، العدد السادس.

رابعا– الرسائل الجامعية:

- أحمد سليمان الشريف، دلالة الصيغ، جامعة الجزائر، معهد اللغة والأدب العربي، 1986/1985 رسالة دكتوراه.
- عبد الرزاق عبيد، الحقول الدلالية في المعاجم العربية فقه اللغة للثعالبي – أنموذجا– رسالة دكتوراه دولة في علم المعاجم، جامعة الجزائر: 2006/2005.
- ميدني ابن حويلي ، المعجم اللغوي العربي بين التأثيل والتحديث، دراسة في فلسفة البناء المعجمي وأثره التربوي، بحث دكتوراه الدولة، في علم اللسان العربي2002/2001.

المعاجم باللغة الأجنبية:

- Emile Genouvrier et autres, Nouveau dictionnaire des synonymes, ouvrage cournné par l'académie Française, Librairie Larousse, Paris, 1977.
- Jean Dubois et autre, Dictionnaire linguistique, Larousse, Paris, 1973.
- George Mounin, Dictionnaire de la linguistique, quarige , PUF, 3 eme édition, 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Ahmed Moutaouakil, réflexions sur la théorie de la signification dans la pense linguistique arabe, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat.
- Claude Germain et Raymond LeBlanc, Introduction à la linguistique générale, La sémantique, Les presses De L'université Monté rial, 1982, Canada.
- Georges Matore, La méthode en lexicologie, Librairie marcel didier, Paris, 1953.
- Rymond Champagnol, signification du langage, presse universitaire de français, Paris, 1993

المكتبة الإلكترونية:

- Microsoft®Encarta® 2009. ©1993-2008 Microsoft corporation.
- www.Almolltaqa.com/vb/archive/index/php.
- www.neelwafurat-. com/itempage.aspx
- www.Alfaseeh.net/vb/archive/index.php

فهــرس المحتويات

الفصل الثاني: التّرادف والفروق اللّغوية بين القدامى والمحدثين

الفصل الأول البناء المعجمي للكتاب

الفصل الثاني الفـــروق اللّغوية والتّرادف عند أبي هلال العسكري

الفصل الثالث: الكتاب في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة